

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: الآداب واللغات

قسم: اللغة العربية وآدابها

العنوان: التعريفات الاصطلاحية في المعاجم اللغوية

المعجم الكبير أنموذجا - دراسة وصفية تحليلية -

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في: اللغة العربية وآدابها

تخصص: الدراسات اللسانية العربية التطبيقية

إشراف الأستاذ الدكتور:

عمار ساسي

إعداد الطالبة:

كريمة بكاي

السنة الجامعية: 2016/2017م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: الآداب واللغات

قسم: اللغة العربية وآدابها

**العنوان: التعريفات الاصطلاحية في المعاجم اللغوية
المعجم الكبير أنموذجا - دراسة وصفية تحليلية -**

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في: اللغة العربية وآدابها
تخصص: الدراسات اللسانية العربية التطبيقية

إعداد الطالبة:

بكاي كريمة

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا	جامعة البليدة 2	أستاذ التعليم العالي	بوحساين نصر الدين
مشرفا ومقررا	جامعة البليدة 2	أستاذ التعليم العالي	ساسى عمار
عضوا مناقشا	جامعة البليدة 2	أستاذ محاضر أ	بن تريدي أنيسة
عضوا مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	جيلالي بن يشو
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 2	أستاذ محاضر أ	جنيح حفيظة
عضوا مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ التعليم العالي	وسطاني يوسف

السنة الجامعية: 2017/2016م

الإهداء

إلى والديّ الكريمين

إلى زوجي العزيز

إلى أختي الحبيبة

إلى كل عاشق للغة الضاد

أهدي هذا العمل

الشكر والتقدير

❖ الشكر لله أولاً وأخيراً على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل.

❖ ثم الشكر للأستاذ المشرف الدكتور عمّار ساسي على رعايته لهذا البحث

وتعهده بالتصحيح والتنقيح رغم كثرة مشاغله.

❖ كما أشكر الزوج الكريم على دعمه وتشجيعه.

❖ والشكر موصول إلى كل من قدّم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد.

الملخص

هذا البحث محاولة للكشف عن مدى دقة التعريفات المصطلحية التي تحتويها المعاجم اللغوية العامة، والذي دفعنا إلى اختيار هذه الدراسة ما لاحظناه عند بحثنا عن التعريف اللغوي للمصطلحات المختلفة من وجود تعريفات مصطلحية لمصطلحات من مختلف الميادين العلمية والمعرفية، فتبادرت إلى ذهننا إشكالية مدى دقة هذه التعريفات، ومدى قدرتها على تكوين صورة واضحة ودقيقة لدى المتلقي عن مفهوم المصطلح المراد تعريفه، ولمعرفة ذلك اخترنا معجما لغويا قمنا بتحليل عدد من تعريفات المصطلحات النحوية الواردة فيه، وهذا المعجم هو "المعجم الكبير" الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي أراد له أصحابه أن يكون معجما جامعا للغة العربية شاملا لألفاظها، على أن يكون ذلك كله في قالب موسوعي، وقد صدر من هذا المعجم إلى حد الآن تسعة أجزاء.

إن هذه الدراسة وصفية تحليلية تسعى إلى أن تؤدي دورا في الجانبين النظري والتطبيقي، فالأول من خلال ما تناولناه من قضايا تتعلق بالتعريف العام والتعريف المصطلحي، والثاني بالإسهام في ضبط المعجم المختار، ليكون كما أراد له أصحابه وكما نريد له أن يكون: أهم عمل معجمي للغة العربية بعد مشروع المعجم التاريخي لها، ولذلك فإننا نرجو أن تؤخذ الاقتراحات التي قدمناها في الجانب التطبيقي بعين الاعتبار، كونها ستؤدي - في نظرنا - إلى مزيد من الدقة والضبط.

تجمع هذه الدراسة بين تخصصات ثلاثة هي المعجمية والمصطلحية وعلم النحو، فالتخصص الأول يتجلى في تناول قضايا التعريف العام، والثاني في تناول قضايا التعريف المصطلحي، والثالث في عينة المصطلحات المختارة وهي المصطلحات النحوية، وهذه الخطوات الثلاث هي التي اتبعناها على الترتيب المذكور في بحثنا، حيث تناولنا أولا التعريف العام من حيث أنواعه وشروطه ووظائفه، وتطرقنا في الخطوة الثانية إلى التعريف المصطلحي من حيث القضايا نفسها التي تناولناها في سابقه، وأخيرا كانت الدراسة التطبيقية التي عرضنا فيها عددا من التعريفات المصطلحات النحوية بالوصف والتحليل، لنخرج في آخر كل تعريف باقتراح تمثل في الحفاظ على التعريف أو تعديله أو تغييره.

وقد خلاص هذا البحث في الأخير إلى نتائج يمكن إجمالها في نتيجتين اثنتين، تتعلق الأولى بالجانب النظري وتتمثل في أن العلماء العرب القدماء قد تعرضوا إلى جل قضايا التعريف من أنواع وشروط ووظائف ولهم فيه ما يميزهم عن غيرهم، أما التعريف المصطلحي فلا نجد فيه للدارسين

العرب المحدثين شيئاً ذا بال بالمقارنة مع الدارسين الغربيين الذين نظّروا له ولما يتعلق به من قضايا، بل ونجد لهم فيه اتجاهات مختلفة.

أما النتيجة الثانية فترتبط بالجانب التطبيقي، حيث كشفت الدراسة التطبيقية أن كثيراً من التعريفات المصطلحية النحوية الواردة في المعجم الكبير تحتاج إلى مراجعة، كونها ناقصة أو مخالفة لما جاء في الكتب النحوية ولما جاء من شروط للتعريف المصطلحي، وقد قدمنا اقتراحاتنا في هذا الشأن حيث نرجو أن يؤخذ بها كونها لن تزيد المعجم الكبير إلا دقة وضبطاً.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
أ- الإهداء	
ب- الشكر والتقدير	
ج- الملخص	
د- قائمة المحتويات	
محتويات الرسالة	
مقدمة	7-1
مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات	39-9
1- التعريف لغة واصطلاحاً	9
2- الحد لغة واصطلاحاً	17
3- المفهوم لغة واصطلاحاً	24
4- الماهية في الاصطلاح	28
5- التفسير لغة واصطلاحاً	29
6- التأويل لغة واصطلاحاً	30
7- الشرح لغة واصطلاحاً	32
8- الترجمة لغة واصطلاحاً	33
9- الفروق بين التعريف وسائر المصطلحات المذكورة	35
الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه	153-41
1- أنواع التعريف	41
1-1- أنواع التعريف عند العرب الأوائل	41
2-1- أنواع التعريف عند المحدثين	63
2- شروط التعريف	98
1-2- شروط التعريف عند العلماء العرب الأوائل	99
2-2- شروط التعريف عند المحدثين	120
3- وظائف التعريف	132
1-3- وظائف التعريف عند العلماء العرب الأوائل	132
2-3- وظائف التعريف عند المحدثين	140

252-155	الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه
155	1- مفهوم التعريف المصطلحي وموضوعه
155	1-1- مفهوم التعريف المصطلحي
165	1-2- موضوع التعريف المصطلحي
208	2- أنواع التعريف المصطلحي وشروطه ووظائفه
208	1-2- أنواع التعريف المصطلحي
231	2-2- شروط التعريف المصطلحي ووظائفه
231	2-2-1- شروط التعريف المصطلحي
246	2-2-2- وظائف التعريف المصطلحي
363-254	الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير
254	1- لمحة تعريفية عن المعجم الكبير
254	1-1- وصف لأجزاء المعجم الكبير
260	1-2- منهج المعجم الكبير
274	1-3- بعض الآراء في المعجم الكبير
278	2- تعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير
282	1-2- تحليل تعريفات الجزء الأول
292	2-2- تحليل تعريفات الجزء الثاني
304	2-3- تحليل تعريفات مصطلحات الجزء الثالث
309	2-4- تحليل تعريفات الجزء الرابع
322	2-5- تحليل تعريفات الجزء الخامس
334	2-6- تحليل تعريفات الجزء السادس
346	2-7- تحليل تعريفات الجزء السابع
351	2-8- تحليل تعريفات الجزء الثامن
354	2-9- تحليل تعريفات الجزء التاسع
365	خاتمة
370	قائمة المصادر والمراجع
383	الملخص باللغة الأجنبية

مَقْدَمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، أما

بعد:

فيعد التعريف بمختلف أنواعه وسيلة من وسائل الاتصال بين صاحب التعريف والمتلقي، ذلك أنه يوضح معاني الكلمات أو المفاهيم التي قد تستغل على المتلقين والتي يطلبون بيانها، وهو في الوقت نفسه من الوسائل المهمة في تحصيل المعرفة، كونه يكشف عن المعاني والمفاهيم، ومثل هذا الأمر يجعل للتعريف أهمية بالغة في مختلف معارف الحياة.

ولقد تنوّل التعريف بالدراسة منذ القديم، إذ تعرض له العلماء بمختلف اتجاهاتهم العلمية من فلاسفة وأصوليين ولغويين بالدراسة، أما في العصر الحديث فقد أصبح محور الدراسات المعجمية والمصطلحية بالنظر إلى ظهور المعاجم العامة والمتخصصة. ويمثل التعريف اللغوي نوعاً خاصاً من التعريف، وأكثر ما يرتبط هذا النوع بالمعاجم العامة، كونه يُعنى بالبحث عن المعنى اللفظي أو الاسمي للكلمة، في حين يعدّ التعريف المصطلحي نوعاً مستقلاً عن الأول، وهو ذو ارتباط وثيق بالمعاجم المتخصصة، كونه يهتم بالكشف عن مفاهيم المصطلحات التي تنتمي إلى لغة خاصة غير اللغة العامة المتداولة بين المتكلمين جميعاً، ولذلك اهتم علماء المصطلح بتناول القضايا المرتبطة بهذا النوع من التعريف كمفهومه وأنواعه وشروطه ووظائفه وغير ذلك.

إن الأصل في التعريف المصطلحي أن يرد في المعاجم المتخصصة لا المعاجم اللغوية العامة، ذلك أن النوع الأول من المعاجم هو الذي يُعنى بمفاهيم المصطلحات التي تنتمي إلى مجالات علمية ومعرفية مختلفة، غير أنه كثيراً ما يصادفنا، ونحن بصدد البحث عن المعنى اللغوي لمصطلح ما في المعاجم اللغوية، وجود تعريفات مصطلحية لمصطلحات من مختلف

المجالات ، والتي يزداد تشعبها (المجالات العلمية) كلما تقدمت المعجمات اللغوية في الزمن لتواكب التطور العلمي والمعرفي الحاصل في مختلف الفترات التاريخية.

ومن هذا المنطلق، تم اختيار موضوع هذا البحث الذي عنوانه: "التعريفات الاصطلاحية في المعاجم اللغوية (المعجم الكبير أنموذجا، دراسة وصفية تحليلية)، وكان الأجدر استخدام كلمة المصطلحية بدلا من الاصطلاحية، لأن الدراسة كشفت عن وجود فرق في المفهوم بين المصطلحين، والمقصود في هذه الدراسة هو مصطلح "التعريفات المصطلحية". وقد حال ضيق الوقت دون تصحيح هذا الخطأ في العنوان ولذلك فنحن نصحه في هذا الموضوع.

لقد لفت انتباهنا ورود التعريفات المصطلحية في المعاجم اللغوية العامة، فتبادرت إلى ذهننا إشكاليتان رئيستان حاولنا الإجابة عنهما، تتمثل الأولى في سبب وجود مثل هذه التعريفات في مثل تلك المعاجم مع أن الأصل فيها وجودها في معاجم خاصة بها، وتتمثل الإشكالية الثانية في معرفة مدى دقة التعريفات المصطلحية الواردة في المعاجم اللغوية العامة.

وللإجابة عن هاتين الإشكاليتين وغيرهما من الإشكاليات الفرعية المرتبطة بها كان لا بد من اختيار مدونة تكون محلا للدراسة التطبيقية، وقد ارتأينا أن تكون المدونة مواكبة للعصر الذي نحن فيه، ومن أجل ذلك وقع اختيارنا على "المعجم الكبير" الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، باعتباره أهم عمل معجمي يخص اللغة العربية في العصر الحديث، سواء من حيث حجم المادة التي تنطوي عليها أجزاؤه، أو من حيث المنهج المتبع فيه.

إن أهمية البحث مرتبطة بشكل مباشر بأهمية الموضوع، ألا وهو التعريف، وبالضبط التعريف المصطلحي، الذي يكتسب أهميته من موضوعه وهو المفهوم ومن الوظائف التي يؤديها وفي مقدمتها الوظيفة المعرفية، وكذا من ارتباطه بالمصطلحات التي تعد مفاتيح العلوم، وتؤدي المدونة

كذلك دورا في أهمية البحث، كون المعجم الذي وقع عليه الاختيار يسعى أصحابه إلى أن يكون معجما جامعا للغة العربية في قالب موسوعي وبمنهج دقيق، وتحقيق هذا الهدف يحتاج إلى حرص شديد من قبل القائمين على المعجم من جهة، ومن قبل المتلقين المتخصصين الذين يمكنهم الإسهام في تصحيح التعريفات المصطلحية الواردة فيه أو تعديلها بما يجعلها أقرب إلى الدقة التي تكون في الكتب والمعاجم المتخصصة.

جاءت خطة البحث في فصول ثلاثة ومدخل ومقدمة وخاتمة، فالمدخل تناولنا فيه التفريق بين مصطلح التعريف وبين عدد من المصطلحات التي قد تلتبس به في مفهومها، ومن ذلك مصطلح المفهوم والحد والماهية والترجمة وغيرها، وهو التفريق الذي رأيناه ضروريا، خاصة وأن الاستعمال يؤكد عدم تمييز المستعملين بين بعض هذه المصطلحات، إذ يستعملونها بالمفهوم نفسه، والحقيقة أنه لكل مصطلح مفهومه الذي يستقل به، واستقلالية المفهوم سمة يتميز بها المصطلح عن الكلمة.

أما الفصل الأول فقد جعلناه للتعريف عموما، فتناولنا قضايا عدة مرتبطة به، فتحدثنا عن أنواعه وشروطه ووظائفه، كل ذلك عند العلماء القدماء والمحدثين، محاولين في كل قضية من هذه القضايا المقارنة بين ما جاء عند القدماء والمحدثين لنعرف مدى تميز المحدثين عن سابقيهم، وفي الوقت نفسه مدى عبقرية العلماء القدماء الذين تعرضوا لأغلب ما يتعلق بالتعريف بكثير من الدقة والتفصيل.

وخصصنا الفصل الثاني للتعريف المصطلحي، وتطرقنا إلى ما يرتبط به من قضايا، متبعين في ذلك ما اتبعناه في سابقه من حيث الحديث عن أنواعه وشروطه ووظائفه، وأغلب ما تم إيرادها في هذه القضايا إنما هو للعلماء الغربيين باعتبارهم هم الذين فصلوا فيه، في حين أننا لم نقف عند الدارسين العرب المحدثين - في حدود ما اطلعنا عليه - على دراسات مستقلة أو مفصلة للتعريف

المصطلحي، بل كان حديثهم عنه في ثانيا حديثهم عن التعريف، بل إن ما جاء من ذلك عنهم أغلبه منقول عن الدارسين الغربيين، وهذا الفصل يرتبط بسابقه من حيث كون التعريف المصطلحي يشترك مع التعريف اللغوي العام المتعلق بالكلمة في كثير من القضايا كأنواعه وما يتعلق بها، وكذلك الأمر في شروطه ووظائفه، إذ لا يتميز التعريف المصطلحي في هذه القضايا إلا بعدد من المفاهيم التي لا بد منها للفصل بينه وبين التعريف العام.

وجاء الفصل الثالث تطبيقياً، إذ اخترنا المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية بالقاهرة كأنموذج للدراسة، وقمنا بتحليل عدد من التعريفات المصطلحية الواردة فيه لنعرف مدى دقتها وقدرتها على تزويد المتلقي بقدر كاف من المعلومات الضرورية المتعلقة بالمصطلح المراد تعريفه.

وكنا نفضل أن تكون المصطلحات المزمع تحليل تعريفاتها لسانية، غير أن استقراءنا للمصطلحات الواردة في المعجم أسفر عن عدم وجود أي مصطلح لساني فيه، ونقصد بالمصطلحات اللسانية في هذا الموضع ما كان مقابلاً لمصطلحات المدارس اللسانية الغربية وليس المقصود المصطلحات اللغوية، وهذا نقص كبير يؤخذ عليه القائمون على المعجم خاصة وأنهم أرادوا له أن يكون معجماً مواكباً للعصر، ومثل هذا النقص يناقض الهدف المنشود، خاصة وأن اللسانيات أصبحت من العلوم المهمة في العصر الحديث، وبالنظر إلى عدم وجود المصطلحات اللسانية عدلنا عنها إلى المصطلحات النحوية والصرفية، كوننا أردنا أن نعرف إن كانت تعريفاتها - على شيوعها في النحو العربي - دقيقة في هذا المعجم، فاخترنا لذلك أغلب المصطلحات الواردة فيه، وأوردنا تعريفاتها وقمنا بتحليلها ومناقشتها وأثبتنا في الأخير رأينا واقتراحنا، إما بالإبقاء على تعريف المصطلح أو تعديله أو تغييره بصورة جذرية، كل ذلك في سبيل تحقيق الدقة المطلوبة في تعريف المصطلحات.

وفي آخر هذا البحث توصلنا إلى جملة من النتائج وعدد من الاقتراحات التي أثبتناها في خاتمته.

وبخصوص المنهج المعتمد في بحثنا، فقد فرضت طبيعة الدراسة أن يكون المنهج وصفيًا تحليليًا، حيث كان الوصف والتحليل سائدين في البحث كله، سواء في وصف أقوال القدماء والمحدثين وتحليلها أو في وصف التعريفات المختارة في الدراسة التطبيقية وتحليلها أيضًا.

تجدر الإشارة إلى بعض الدراسات التي عادت لنا طريق هذا البحث، ولعل أهمها دراستان، الأولى كتاب للباحث حلام الجليلي الموسوم بـ "تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة"، والذي تناول فيه التقنيات المعتمدة في تعريف المداخل في عدد من المعجمات العربية المعاصرة مع مقارنتها بنظائرها الأجنبية، وقد استفدنا من هذه الدراسة في الجانب النظري من بحثنا، والمفارقة بين دراسة حلام وبحثنا بينة، إذ أن الأول تناول التعريف اللغوي في المعاجم العامة، في حين أننا تناولنا التعريف المصطلحي في معجم لغوي عام.

أما الدراسة الثانية التي استفدنا منها في بحثنا فتتمثل في أطروحة دكتوراه للباحث حميدي بن يوسف والتي عنوانها "التعريف في المعاجم اللسانية العربية الحديثة"، وقد تطرق فيها الباحث إلى التعريف المصطلحي حيث كان هذا التعريف محور الأطروحة، وكانت هذه الدراسة نظرية في قسم وتطبيقية في قسم آخر، إذ تناول في الجانب النظري قضايا التعريف العام وكذا التعريف المصطلحي، وحاول فيه الإجابة عن إشكالية عامة تمثلت في مدى احتواء التراث الفكري العربي على نظرية أصيلة في التعريف من خلال المقارنة بين نظرية أرسطو في التعريف وبين ما أنتجه العلماء العرب القدماء في هذا الشأن، أما الجانب التطبيقي فقد تناول فيه بالوصف والتحليل عددا من التعريفات المصطلحية اللسانية المفتاحية في ثلاثة معجمات لسانية عربية هي: معجم "علم

اللغة النظري" لمحمد علي الخولي ومعجم "المصطلحات اللغوية" لرمزي منير البعلبكي، وهما معجمان من تأليف فردي، والمعجم الثالث هو "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات" وهو معجم من تأليف مؤسساتي إذ إنه صادر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط، ولعل أهم ما يفترق فيه بحثنا عن الدراسة المشار إليها سابقا هو المدونة المختارة في الدراسة التطبيقية، فالباحث حميدي تناول التعريف المصطلحي في معاجم متخصصة في حين تناولناه في معجم لغوي عام وكذلك في الأهداف التي يسعى إليها كل من الباحثين، وقد بينت في موضعها.

كما اعتمدنا إلى جانب الدراستين السابقتين عددا من المؤلفات التي توزعت بين المؤلفات العربية والأجنبية، وقد تنوعت المؤلفات العربية بين القديمة والحديثة، كما تميزت بتوزعها على أكثر من مجال معرفي واحد بين اللغة والفلسفة وأصول الفقه، أما المراجع الأجنبية فجلها كان في مجالي المعجمية والمصطلحية، وبعض منها اعتمدناه مترجما، وبعضها الآخر حاولنا ترجمة ما احتجناه منها في بحثنا بمساعدة أساتذة متخصصين في اللغات الأجنبية.

ولعل أبرز المشكلات التي واجهتنا في هذا البحث تمثلت في قلة المراجع العربية التي تناولت التعريف المصطلحي، ولذلك فإن أغلب ما اعتمدناه كان أجنبيا، وما يستتبع ذلك من صعوبات في ترجمة المفاهيم الغربية إلى اللغة العربية، خاصة وأن الأساتذة الذين استعنا بهم في الترجمة متخصصون في اللغات الأجنبية غير أنهم غير متخصصين في المعجمية أو المصطلحية، ولذلك فإنه كثيرا ما صعب عليهم إيجاد المقابل العربي الدقيق للمفاهيم التي تنتمي إلى هذين المجالين.

وقد تمكنا بفضل الله تعالى أولا ثم بفضل إصرارنا وعزيمتنا ودعم أستاذنا المشرف الأستاذ عمار ساسي وتشجيعه من تخطي هذه المشكلة وغيرها وتقديم البحث في وقته.

وفي الأخير نرجو أن يسهم بحثنا هذا في تحقيق الهدف المنشود من المعجم الكبير من خلال تعديل أو تصحيح ما وقع فيه من أخطاء في تعريفات المصطلحات النحوية، وأن يكون فاتحة لبحوث أخرى تتناول تعريفات مصطلحية في مجالات علمية ومعرفية أخرى، ليكون هذا المعجم هو المعجم الكبير للغة العربية والشامل لها بحق، كما نرجو أن يستفيد منه الباحثون في ما يتعلق بقضايا التعريف بنوعيه من الناحية النظرية والتطبيقية.

والله نسأل التوفيق والسداد.

البليدة في: 2015/09/07م.

مدخل:

في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

يعد التعريف الركن الأساسي في العمل المعجمي، سواء أكان المعجم عاما أم متخصصا، وتزداد أهميته إذا ما تعلق الأمر بالنوع الثاني من المعاجم، باعتباره مرتبطا في هذه الحالة بالمصطلح، الذي يعد لغة خاصة يزيل التعريف غموضها ويجعلها قريبة من الأذهان.

غير أن الملاحظ هو أن هذا المصطلح (التعريف) كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين مصطلحات (مفاهيم) أخرى، إذ تعتبر مرادفة له والحقيقة غير ذلك، وبما أن الدراسة المصطلحية تقتضي الدقة في تحديد المفاهيم وجب التفريق بين مفهوم التعريف وبين المفاهيم الأخرى التي توهم أنها من مرادفاته.

وعليه، سنحاول في هذا الفصل الوقوف على الدلالات اللغوية والاصطلاحية الخاصة بكل من التعريف والمصطلحات التي وجدناها تلتبس به، وذلك بغرض بيان مواطن الاختلاف ومواطن الاتفاق. إن وجدت. بينها.

1- التعريف لغة واصطلاحاً:

1-1- التعريف لغة:

يرجع لفظ التعريف إلى المدخل المعجمي "عرف"، وهو مادة حصر ابن فارس (ت 395هـ) دلالتها في معنيين، حيث يقول: «العين والراء والفاء أصلان صحيحان، يدا أحدهما على تتابع الشيء متصلا بعبءه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة، فالأول العرف: عرف الفرس. وسمي بذلك لتتابع الشعر عليه ... والأصل الآخر المعرفة والعرفان. تقول: عرف فلان فلانا عرفانا

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

ومعرفة. وهذا أمر معروف. وهذا ما يدل على ما قلناه من سكونه إليه، لأن من أنكر شيئاً توحش منه ونبا عنه»¹.

فالتعريف حسب رأي ابن فارس له في اللغة دالتان اثنتان، الأولى تتمثل في تتابع الشيء، غير أن هذا التتابع يكون عن طريق اتصال بعض الشيء ببعضه الآخر، ولعل هذه الدلالة تتضمن في طياتها معنى الترتيب، أما الدلالة الثانية للتعريف فتتمثل عنده في السكون والطمأنينة، لأن معرفة الشخص أو الشيء تدعو إلى السكينة والطمأنينة بخلاف الجهل بهما، فهو مدعاة إلى النفور والانقطاع والابتعاد.

كما نجد عند الجوهري (ت393هـ) وغيره معنى آخر للتعريف، وذلك في قوله: «التعريف، التطيب من العرف»². وقد أشار الزمخشري (ت538هـ) إلى المعنى نفسه حين قال: «عرّف الله الجنة: طيبها»³.

هذا ونجد للتعريف معاني أخرى غير المعاني التي أوردناها أعلاه، ومن أهم هذه المعاني ما جاء في قول ابن منظور (ت711هـ): «والتعريف الإعلام... وعرّفه الأمر أعلمه إياه وعرّفه بيته أعلمه بمكانه وعرّف به وسمه»⁴.

1 ابن فارس (أحمد)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م، ج4، مادة (عرف)، ص:281.

2 الجوهري (اسماعيل بن حماد)، معجم الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م، مج 4، مادة (عرف)، ص:1402.

3 الزمخشري (جار الله)، أساس البلاغة، دار الفكر، بيروت، 1989م، مادة (عرف)، ص:1198.

4 ابن منظور (جمال الدين)، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، مادة (عرف)، ص:141.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

فالتعريف بحسب هذا القول له معنى الإعلام الذي يقتضي وجود طرف ثان يُعرّف بالشيء أو يُعلم بالأمر، كما نجد فيه إشارة إلى أن تعريف الشيء يكون من خلال اسمه، أي بذكر علامة تميزه عن غيره.

وجاء في اللسان: «والتعريف أيضا: إنشاد الضالة، وعرف الضالة نشدها»¹.

ففي هذا القول معنى آخر من معاني التعريف، وهو إنشاد الضالة أي طلبها والسؤال عنها.

من خلال ما أوردناه سابقا في تعريف "التعريف" من الناحية اللغوية، تبين لنا أن لهذا المفهوم دالتين مركزيتين هما: التتابع والسكون أو الطمأنينة، كما أن له معاني أخرى يفتح عليها، وقد ذكرنا من بينها معنى الإعلام، معنى إنشاد الضالة، وأخيرا معنى التطبيب.

1-2- التعريف اصطلاحا:

اختلف العلماء في تحديد مفهوم التعريف وتباينت آراؤهم في ذلك، تبعا لاتجاهاتهم ومجال اختصاصهم، وهنا سنركز اهتمامنا على بيان مفهومه في حقول معرفية ثلاث، باعتبار هذا المفهوم أكثر جريانا فيها من غيرها، كما سنخرج على مفهومه عند المحدثين.

1 ابن منظور، لسان العرب، مادة (عرف)، ص: 142.

1-2-1- التعريف عند النحاة:

يستعمل مفهوم التعريف عند النحاة في مقابل مفهوم التنكير، وقد أشار التهانوي(ت بعد 1158هـ) إلى ذلك في كشفه حين قال: «التعريف عند أهل العربية جعل الذات مشارا بها إلى خارج إشارة وضعية ويقابلها التنكير»¹.

كما نجد المعنى ذاته في قول صاحب الدستور: «التعريف كون الاسم موضوعا لشيء بعينه كما في المضمورات والمبهمات والأعلام وذوي اللام والمضاف إلى المعرفة»².

فالتعريف - عند النحاة - ينحصر مفهومه في دلالة واحدة محددة، تتمثل في وضع اللفظ ليدل على شيء بذاته، والمعرفة محصورة عندهم في المضمورات والمبهمات والأعلام والمعرف باللام والمضاف إلى أحد هذه الأقسام.

1-2-2- التعريف عند الأصوليين:

لعل أبرز من مثل هذا الاتجاه الشريف الجرجاني (ت 816هـ) في كتابه التعريفات، حين حدد مفهوم هذا المصطلح بقوله: «التعريف عبارة عن ذكر شيء يستلزم معرفته معرفة شيء آخر»³.

فالتعريف بحسب الجرجاني ذو صبغة شمولية، ذلك لأن معرفته تؤدي إلى معرفة الشيء أو الاسم الذي جاء التعريف لبيانها، وفي هذا يقول الجيلالي حلام بعد إيراده لتعريف الجرجاني

1 التهانوي (محمد علي)، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، تق: رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م، ج1، ص:482.

2 نكري الأحمد (عبد النبي)، دستور العلماء، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1997م، ص:265.

3 الجرجاني (علي بن محمد)، كتاب التعريفات، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس، بيروت، ط3، 2012م، ص:125.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

المذكور أعلاه: « وبهذا التحديد يخرج علماء الأصول عن دائرة الصيغة الأرسطية إلى صيغة شمولية تقبل كل ما يحقق معرفة بالشيء أو الاسم سواء في ذلك جوهره أو رسمه أو مثاله »¹.

ومعنى ذلك أن كل ما يؤدي إلى معرفة الشيء ويسهم في توضيحه وبيانه يعد تعريفا بحسب الأصوليين مهما كانت طبيعته.

ومن أقوال الأصوليين أيضا في تحديد هذا المفهوم ما جاء على لسان ابن تيمية (ت728هـ) من أن التعريف هو: « تفصيل ما دل عليه الاسم بالإجمال »². أو هو: « إفادة ما وضع الاسم بإزائه بلفظ يشتمل على تفصيل ما دل عليه الاسم إجمالا »³.

فالتعريف من خلال القولين هو قائم على ذكر مجموع الصفات المكونة للمعرف والخصائص المرتبطة به من أجل توضيحه بعد أن كان مجملا، أو بعبارة أخرى بعد أن كان مكتفا دلاليا.

1-2-3- التعريف عند المنطقيين والفلاسفة:

يأتي في مقدمة المهتمين بهذا المفهوم من الفلاسفة وعلماء المنطق (أرسطو)، الذي رأى أن التعريف عبارة عن: « صيغة تحدد الطبيعة الجوهرية للشيء »⁴. كما أن: « التعريف في نظر

1 حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999م، ص:39.

2 ابن تيمية (أحمد تقي الدين)، الرد على المنطقيين، بمباي، الهند، ط1، 1947م، ص:79.

3 ابن أمير الحاج، التقرير والتحريير في علم الأصول، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1417هـ، ج1، ص:40.

4 جلوب محمد فرحان، نظرية التعريف عند ابن سينا، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، مج7، ع25، 1978م، ص:12.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

أرسطو هو طلب الماهية إنه هدف علم التصور، فالتصور والتعريف فكرتان متماثلتان: إن التصور اشتمال الكلمة على تعريف شيء، إنه ماهية الشيء في الذهن، والتعريف هو العلم عينه»¹.

فالتعريف بحسب (أرسطو) لا تقتصر غايته على التمييز بين المعارف، بل يتجاوز الأمر ذلك إلى تحقيق ذات الشيء وحقيقته كما هي، فهو يبحث عن جوهر الشيء الذي به يتقوم، وهذا هو الهدف من علم التصور*.

وقد أورد الكفوي (ت1094هـ) هذا في كلياته حين قال: «والتعريف: هو إعلام ماهية الشيء أو ما يميزه عن الغير»². ومثل هذا نجده عند التهانوي حيث ذكر بأن التعريف: «عند المنطقيين والمتكلمين هو الطريق الموصل إلى المطلوب التصوري ويسمى معرّفًا بكسر الراء المشددة وقولا شارحا أيضا... وذلك المطلوب التصوري يسمى معرّفًا بفتح الراء المشددة»³.

إن الملاحظ على قول الكفوي أنه جمع بين الرأيين في الغرض من التعريف، فهو عنده إما لتحديد الماهية وإما للتمييز، في حين أن التهانوي - بعد أن بيّن مفهوم التعريف عند أصحاب المنطق والكلام - قدم تسميات أخرى للتعريف، فقد يطلق عليه المعرّف والقول الشارح أيضا، في حين أن المطلوب التصوري يرد بتسمية المعرّف.

غير أن هناك فريقا آخر من المناطق، وهو فريق المناطق الوضعيين، لم يكن هدفه من التعريف تحديد جوهر الشيء، بل كانت غايتهم: «تحديد معنى الكلمة في الاستعمال، وإذا كانت

1 تريكو جول، المنطق السوري، تر: محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م، ص:111.
* التصور هو « حصول صورة الشيء في العقل»، (ينظر: الجرجاني، التعريفات، ص:123).
2 الكفوي (أبو البقاء أيوب)، الكليات، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998م، ص:392.

3 التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص:482.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

وسيلة التعريف عند أصحاب المنزع الأول [المنزع الأرسطي] هي تحليل عناصر الشيء إلى ما هو جنس وما هو فصل فإن وسيلة التعريف عند الوضعيين هي أن يستبدلوا بالكلمة أو العبارة موضوع التعريف كلمة أو عبارة لا تحتاج من السامع إلى إيضاح¹. ولذلك نجد أصحاب هذا المنزع يجعلون التعريف هو: «القول الدال على معنى الاسم»².

ولعل هذا المفهوم عندهم يتطابق مع ما ذكرناه من قبل من مفهوم التعريف عند الأصوليين، فالغاية من التعريف عند الفريقين مجرد التمييز بين المعرّف وغيره، ولذلك يكون منصبا على معنى الاسم نفسه لا حقيقته.

وما نخلص إليه هو أن التعريف عند الفلاسفة والمنطقيين إنما هو مرتبط بماهية المعرّف وحقيقته.

1-2-4- التعريف عند المحدثين:

المميز للتعريف عند المحدثين أنه يركز - في أغلبه - على شرح معاني الكلمات، أو تحديد مفاهيم المصطلحات، ولعل هذا ما لم نلاحظه في التعريفات التي أوردناها سابقا، أو على الأقل في المعاجم اللغوية التي تطرقنا إليها، وسنورد بعضا من أقوال المحدثين في تحديد هذا المفهوم على أن نعود إليه بالتفصيل في ما يأتي من البحث، على اعتبار أنه نواته المركزية.

1 السنوسي العياشي، مسألة التعريف عند المناطق المحدثين، مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، المغرب، ع2، 2002م، ص: 175-176.

2 ابن سينا (أبو علي الحسين)، الإشارات والتنبيهات، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1960م، ص: 249.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

من الأقوال الواردة في تحديد مفهوم التعريف أنه: «عملية شرح الرموز اللغوية... والتعريف وصف لغوي للمفهوم قوامه ذكر عدد من الخصائص التي توصل معنى المفهوم»¹. كما أنه: «الأداة الأساسية التي تترجم المفهوم إلى رموز لغوية»²، وهو كذلك: «وصف للمفهوم على نحو يجعله متمائزا عن غيره من مفاهيم تدخل في نظام واحد»³.

وقد أطلق عليه بعضهم تسمية المتن المعرف وحدده بقوله: «نقصد بالمتن المعرف العبارة التي تتضمن كل المعلومات التي من شأنها أن تكون "بطاقة هوية" للمصطلح، وتجعله مفارقا لغيره من المصطلحات التي تجاوره في نفس المجال، وتوضع موازية له»⁴.

الملاحظ على الأقوال السابقة أنها تجعل التعريف مرتبطا بمعاني الكلمات أو مفاهيم المصطلحات، وفي الحالة الأخيرة يكون التعريف مميزا للمفهوم من غيره من المصطلحات التي تنتمي معه إلى المجال نفسه.

1 خطابي محمد، المادة المصطلحية الحديثة في "المعجم المفصل في الأدب" لمحمد التونجي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع46، 1998م، ص: 765.

2 خطابي محمد، المعجمات الأدبية العربية الحديثة (1974-1996) دراسة تحليلية نقدية للمصطلح والمفهوم، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط، ع4، 2003م، ص: 155.

3 الملوخ حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط1، 2002م، ص: 141.

4 أحمد عبد العزيز، التعريف المصطلحي (عناصره وإشكالياته)، مجلة اللسان العربي، ع 59، 2011م.

2- الحد لغة واصطلاحاً:

2-1- الحد في اللغة:

يرجع الحد عند أحمد بن فارس إلى أصلين اثنين، الأول المنع والثاني طرف الشيء، فالحد الحاجز بين الشيئين، ومن الأصل الثاني قولهم: حد السيف وهو حرفه¹.

نجد الأصل الأول الذي أشار إليه ابن فارس للحد - وهو المنع - في كثير من المعاجم اللغوية العربية، ومن ذلك قول ابن منظور: «وحدَّ الرجلَ عن الأمر يحدّه حدّاً منعه وحبسه... وحدَّ الله عنا شر فلان حدّاً كفّه وصرفه... والحدّاد والبوّاب والسجّان لأنهما يمتنعان من فيه أن يخرج»².

وفي الصحاح: «وهذا الأمر حدد: أي منيع حرام لا يحل ارتكابه... وحددت الرجل: أقمت عليه الحد، لأنه يمتنعه من المعاودة»³. وفي المصباح المنير: «ومنه الحدود المقدرة في الشرع لأنها تمتنع من الإقدام»⁴.

والبيّن من هذه النماذج المذكورة في المعاجم اللغوية السابقة أن ابن فارس كان مصيباً حين جعل المنع أحد الأصلين في مادة (حدد)، والملاحظ كذلك أن هذه الدلالة اللغوية قد انتقلت إلى ميدان الشرع، من خلال ما ذكره صاحب المصباح، من أن الحد في الشرع إنما سمي كذلك لمنعه العبد من تعديّه كما يمتنعه من معاودة الحرام على نحو ما هو مذكور في قول الجوهري.

1 ينظر، ابن فارس، مقاييس اللغة، ج2، مادة (حدد)، ص:03.

2 ابن منظور، لسان العرب، مادة (حدد)، ص:118.

3 الجوهري، معجم الصحاح، مج4، مادة (حدد)، ص:462.

4 الفيومي (أحمد بن محمد)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مكتبة لبنان، 1987م، مادة (حدد).

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

أما الأصل الثاني الذي أورده ابن فارس للحد فهو طرف الشيء، وقد أشار الجوهري إلى هذا بقوله: «حدّ الشيء منتهاه»¹. كما أن ابن منظور ذكر ذلك أيضا حين قال: «حدّ كل شيء طرف شبابه كحد السكين والسيف والسنان والسهم»². وقال أيضا: «ومنتهى كل شيء: حدّه»³. فالحدّ - إذن - هو طرف الشيء أو آخره أو منتهاه.

كما نجد معنى ثالثا للحد، حيث ربطته المعاجم اللغوية بمعنى الحاجز أو الفاصل بين شيئين، قال الخليل (ت175هـ): «فصل ما بين كل شيئين حدّ بينهما»⁴. وعند صاحب اللسان: «الحد الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود»⁵. وما نخلص إليه من كل ما تقدم ذكره أن للحد في اللغة معاني ثلاثة، تتمثل في المنع، وطرف الشيء أو منتهاه، وأخيرا له معنى الفاصل أو الحاجز، والمعنى الأول متفرع عن المعنى الأخير، كون المنع متعلق بوجود الفاصل أو الحاجز بين الشيئين.

2-2- الحد اصطلاحا:

لم يبق لفظ الحد حبيس الدلالة اللغوية فحسب، بل تجاوز ذلك إلى عدة مجالات علمية ومعرفية، وقد تعددت مفاهيمه الاصطلاحية تبعا لاختلاف المجالات والاختصاصات، وسنبيّن مفهومه في بعض تلك الميادين لنقف على مكامن الاتفاق أو الاختلاف في تحديده.

1 الجوهري، الصحاح، مج 4، مادة (حدد)، ص: 462.

2 ابن منظور، لسان العرب، مادة (حدد)، ص: 117.

3 المصدر نفسه، مادة (حدد)، ص: 115.

4 الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، العراق، 1981م، ج 3، مادة (حدد)، ص: 19.

5 ابن منظور، لسان العرب، مادة (حدد)، ص: 115.

للحد في ميدان الشريعة مفهوم متميز، فالحدود عندهم: «هي عقوبة مقدرة، وُجبت حقا لله تعالى»¹. والحد كما ذكر الخليل: «حد القاذف ونحوه مما يقام عليه من الجزاء بما أتاه»².

فالحد في نظر الشرع هو العقوبة التي قدرها الله تعالى في حق العبد المذنب.

لقد ذكرنا أنفا المعاني اللغوية للحد، وهي المنع والنهاية والفصل، وإذا أمعنا النظر فإننا نجد هذه المعاني حاضرة في المفهوم الاصطلاحي الشرعي للحد، فمعنى المنع يظهر في قول ابن فارس: «حدّ العاصي سمي حدّا لأنه يمنعه عن المعاودة»³، فالحد سمي كذلك شرعا لأنه يمنع المذنب عن معاودة فعله. أما معنى النهاية، فقد جاء في قول ابن منظور: «وسميت ... حدودا لأنها نهايات نهى الله عن تعديها»⁴.

ويتجلى معنى الفصل في قوله في موضع آخر: «فكأن حدود الشرع فصلت بين الحلال والحرام»⁵. والحرام»⁵.

يبدو من خلال الأقوال التي أوردناها سابقا أن هنالك ارتباطا دلاليا بين مفهوم الحد في الشرع ومعانيه اللغوية، إذ نجد المعاني اللغوية الثلاثة حاضرة في المفهوم الفقهي، وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على استناد التعريفات الاصطلاحية إلى الاستعمال العام للغة.

1 الجرجاني، التعريفات، ص: 146.

2 الفراهيدي، كتاب العين، ج 3، مادة (حدد)، ص: 19.

3 ابن فارس، مقاييس اللغة، ج 2، مادة (حدد)، ص: 04.

4 ابن منظور، لسان العرب، مادة (حدد)، ص: 115.

5 المصدر نفسه، مادة (حدد)، ص: 116.

2-2-2- الحد عند الأصوليين:

يذكر الحد عند الأصوليين بمعنى التعريف، فهما يدلّان عندهما على مسمى واحد.

ومما جاء عندهم في مفهوم الحد قولهم أن الحد هو: «القول المميز بين المحدود وبين ما ليس منه بسبيل»¹. وجاء عنهم كذلك: «حد الشيء وحقيقته خاصيته التي بها يتميز»². وهو: «اللفظ الوحيد المحيط بالمعنى، وقيل هو الجامع المانع، وقيل معناه أنه يجمع الشيء المقصود به ويمنع دخول غيره عليه، وقد قيل الحد هو النهاية التي إليها تمام المعنى»³.

فالحد عند الأصوليين من خلال الأقوال السابقة يكون مناطا بوظيفة التمييز بين المحدود وغيره، ويكون ذلك بذكر خصائصه وصفاته التي تجعله متميزا عن غيره، وهذه الخصائص والصفات تجمع الأفراد المشتركة فيها تحت اسم واحد، وتمنع أفرادا آخرين لا تنطبق عليهم هذه الصفات و المميزات من الدخول في الحد، ولذلك قيل: «والحد في اصطلاح الأصوليين هو الجامع المانع»⁴.

1 ابن فورك (أبو بكر محمد)، الحدود في الأصول، تح: محمد عبد الحليم، لندن، 1991م، ص: 19.

2 الجويني (أبو المعالي إمام الحرمين)، التلخيص في أصول الفقه، تح: عبد الله جولم، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1996م، ج1، ص: 107.

3 السمعاني (أبو المظفر منصور)، قواطع الأدلة في الأصول، تح: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ، ج1، ص: 33.

4 الكفوي، الكليات، ص: 392.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

ومن أقوالهم أيضا في هذا المفهوم أن الصحيح فيه هو كون: «حد الشيء: معناه الذي لأجله استحق الوصف المقصود بالذكر»¹.

ودلالة الحد عند ابن تيمية: «كدلالة الاسم، وهذا قول أهل الصواب الذين يقولون: "الحد تفصيل ما دل عليه الاسم بالإجمال"»².

فالقول الأول يثبت العلاقة بين الحد والوصف، على اعتبار أن حد اللفظ أو تحديد مفهومه يكون بذكر صفاته، في حين أن القول الثاني ذكر كلمة تفصيل في مقابل كلمة الإجمال، ذلك أن المحدود يكون غالبا مجملا في كلمة واحدة ثم يأتي الحد بعده مفصلا له، وموسعا للمفهوم الذي تضمنه، وبذلك يكون الحد والمحدود متساويين، لا يزيد أحدهما ولا ينقص عن الآخر، ولذلك قيل: «وذو البصائر لا يودعون مقاصد الحدود إلا في عبارات هي قوالب لها، تبلغ الغرض من غير قصور ولا ازدياد، يفهمها المبتدئون ويحسنها المنتهون»³.

2-2-3- الحد عند النحاة:

لقد حذا النحاة حذو الأصوليين في تعريف الحد، فهو عندهم لا يكون إلا لغرض تمييز المحدود من غيره: «فابن الحاجب وهو نحوي وأصولي مشهور (ت 646هـ) يقول: الحد عند الأدباء: المعرف الجامع المانع»⁴.

5 الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تحرير: عبد القادر عبد الله العاني، مراجعة: عمر سليمان الأشقر، دار الصفوة، الكويت، ط2، 1982م، ص: 92.

1 ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص: 79.

2 ابن يعيش (موفق الدين)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ج1، ص: 73.

3 عبد العزيز محمد حسن، المصطلح العلمي عند العرب (تاريخه، مصادره، نظريته)، دار الهاني للطباعة، (د.ت)، ص: 181.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

وقد عد الفاكهي (ت972هـ): «الحد والمعرف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد... وهو ما يميز الشيء عما عداه... ولا يكون كذلك إلا إذا كان جامعا لأفراد المحدود مانعا من دخول غيرها»¹. وهو بحسب العكبري (ت616هـ): «تمييز المحدود عما يشاركه»².

الملاحظ من الأقوال السابقة أن نظرة النحويين إلى الحد هي نفسها نظرة الأصوليين، لأن غايتهم من الحدود واحدة، وهي التمييز لا غير، وذلك لا يكون إلا إذا كان الحد شاملا لجميع أفراد المحدود بذكر صفاتها وخصائصها الجامعة لها، مانعا لغير تلك الأفراد من الدخول تحته، وهذا ما يجعل الحد مساويا للمحدود، يقول السكاكي (ت626هـ): «وكثيرا ما نغير العبارة، فنقول: الحد وصف الشيء وصفا مساويا، ونعني بالمساواة أن ليس فيه زيادة تخرج فردا من أفراد الموصوف، ولا نقصان يدخل فيه غيره»³.

2-2-4- الحد عند الفلاسفة:

يعتبر أرسطو مؤسس نظرية الحدود، ولهذا فمن البديهي الإشارة إلى قوله في مفهوم الحد، على اعتبار أن كثيرا من العلماء العرب المنطقيين قد تأثروا به.

1 الفاكهي (جمال الدين عبد الله)، شرح الحدود النحوية، تح: محمد الطيب إبراهيم، دار النفائس، بيروت، 1996م، ص:42.

2 العكبري (أبو البقاء عبد الله)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ، ج1، ص:45.

3 السكاكي (أبو يعقوب)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م، ص:436.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

يرى (أرسطو) أن: «الحد [هو] القول الدال على ماهية الشيء»¹.

من إيمان النظر في هذا القول نجد أن (أرسطو) يجعل الحد قائماً بوظيفة تصور حقيقة المحدود، أي أنه غير مهتم بمعنى اللفظ في الاستعمال، بل هو يركز على جوهر الشيء وطبيعته، لأن (أرسطو) ومن نزع منزعه: «سعوا بالتعريف [الحد] لأن يحددوا الذي يجعل الشيء هو ما هو عليه»².

وقد تأثر كثير من الفلاسفة العرب بمذهب (أرسطو)، بل إن بعضهم قد استعمل عبارة (أرسطو) نفسها، ومنهم ابن سينا (ت428هـ)، الذي رأى بأن الحد: «قول دال على ماهية الشيء»³. فتأثر ابن سينا بـ (أرسطو) قد تعدى المضمون إلى اللفظ، وهذا ما يؤكد محمد حسن عبد العزيز بقوله: «وقد جرى ابن سينا (ت428هـ) في تعريفه للحد على ما ذكره الحكيم أرسطو في كتابه طوبيقا من أنه: القول الدال على ماهية الشيء أي على كمال وجوده الذاتي»⁴. ومن المتأثرين بأرسطو كذلك ابن رشد (ت595هـ) الذي رأى أن الحد هو: «قول يعرف ماهية الشيء بالأمر التي بها قوامه»⁵.

إن تحديد جوهر الشيء أو حقيقته يكون - حسب ابن رشد وغيره من الفلاسفة - بذكر صفاته الذاتية التي إن فقدتها الشيء لم يمكن تحديده، ومعنى ذلك أن الحد لا يهتم من صفات المحدود إلا ما كان جوهرياً فيه غير عرضي.

4 أرسطو، سلسلة علم المنطق، تح: فريد جبر، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1999م، ص: 578.

1 السنوسي العياشي، مسألة التعريف عند المناطقة المحدثين، ص: 175.

2 ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص: 180.

3 عبد العزيز محمد حسن، المصطلح العلمي عند العرب، ص: 180.

4 ابن رشد (محمد بن أحمد)، رسائل ابن رشد الفلسفية، تح: رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1994م، ص: 66.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

ونشير إلى أن نظرية الحد عند الفلاسفة العرب قد بلغت مرحلة الاكتمال والنضج عند الغزالي (ت505هـ) في كتابه "معيان العلم"، الذي خصص فيه كتاباً سماه "كتاب الحدود"، قسمه إلى عدة فصول، ذكر فيها كل ما يتعلق بهذا المفهوم¹، ويرى محمد حسن عبد العزيز أن الغزالي في كتابه هذا أعاد فقط صياغة نظرية الحد كما هي عند ابن سينا، ولم يغير في ما أورده من تحديدات إلا نادراً، كما أنه استعان في تنظيمه لكتاب الحدود في معياره بكتاب النجاة لابن سينا².

وما نخلص إليه هو أن مفهوم الحد متماثل بين الأصوليين والنحاة، بالنظر إلى الغاية منه عند الفريقين، والتي تقتصر على مجرد التمييز بين المحدودات، في حين أن مفهومه عند الفلاسفة مخالف لهما، على اعتبار أن هذا الفريق جعل الحد مناطاً بوظيفة تحديد جوهر المحدود وحقيقته.

3- المفهوم لغة واصطلاحاً:

من المصطلحات التي قد تلتبس بمصطلح التعريف مصطلح "المفهوم"، فكثيراً ما يقول أحدهم: ما مفهوم كذا؟ ثم تراه يقول: ما تعريف كذا؟ مما يوحي بأن المفهوم والتعريف عنده متطابقان، فهل المفهوم هو التعريف نفسه؟ أم أن هناك فرقاً بينهما؟.

قبل بيان ذلك لابد من التطرق إلى المقصود من المفهوم، من حيث اللغة والاصطلاح.

3-1- المفهوم في اللغة:

1 ينظر، الغزالي (أبو حامد)، معيار العلم في المنطق، شر: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2013م، ص: 251 وما بعدها.

2 ينظر، عبد العزيز محمد حسن، المصطلح العلمي عند العرب، ص: 180.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

نقف في المعاجم اللغوية على معنى واحد للمفهوم، فقد جاء في المقاييس أن: «الفاء والهاء والميم علم الشيء»¹. وفي اللسان: «الفهم: معرفتك الشيء بالقلب، فهمه فهما وفهما وفهامة علمه ... وفهمت الشيء: عقلته وعرفته»². وفي المعجم الوسيط: «فهمه فهما أحسن تصوره وجاد استعداده للاستنباط»³.

فالمفهوم عند ابن فارس هو علم الشيء من غير تحديد لكيفية هذا العلم، وهو عند ابن منظور معرفة الشيء، غير أن هذه المعرفة تكون بالقلب أو بالعقل، وكأن هذا فيه إشارة إلى أن المفهوم إنما يكون في الذهن، أما المعجم الوسيط فقد جعل فهم الشيء في تصوره على أكمل وجه، وفي ربط المفهوم بالتصور دليل على أنه حاصل في الذهن.

3-2- المفهوم في الاصطلاح:

3-2-1- المفهوم عند الأصوليين:

ورد المفهوم عند الأصوليين بمعنى خاص، وهو: «ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق»⁴. فهو عندهم: «ما يقابل المنطوق»⁵. وهو كذلك: «ما يستقاد من اللفظ وهو المسكوت عنه لا ذكر له على قضية التصريح»⁶. أو هو: «فهم غير المنطوق به بدلالة سياق الكلام ومقصوده»¹.

3 ابن فارس، مقاييس اللغة، ج5، مادة (فهم)، ص:515.

1 ابن منظور، لسان العرب، مادة (فهم)، ص:3481.

2 مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004م، مادة (فهم)، ص:704.

3 الجرجاني، التعريفات، ص:311.

4 مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983م،

ص:189.

5 حامدي عبد الكريم، قواعد المفهوم، دار اليمن للنشر والتوزيع والإعلام، (د.ت)، ص:15.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

فالمفهوم عند الأصوليين يرد في مقابل المنطوق، أي أن اللفظ في هذه الحالة يكون له معنيان، معنى ظاهر في الكلام منطوق به، وهو غير مقصود، ومعنى آخر خفي مسكوت عنه غير منطوق به وهو المقصود، وهذا الأخير هو المفهوم عند الأصوليين، وهو يستفاد من السياق الدلالي، وعليه فإن المفهوم بهذا المعنى يختلف من شخص إلى آخر، وذلك حسب فهم كل شخص للكلام المسكوت عنه، بالنظر إلى مستواه الفكري والثقافي، وحتى بالنظر إلى الموقف.

هذا وقد أشار الجرجاني إلى أن المفهوم عند الأصوليين ينقسم إلى قسمين: مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة، فالأول: «ما يفهم من الكلام بطريق المطابقة، حيث يكون المسكوت عنه موافقا للملفوظ به»². أما الثاني فهو: «ما يفهم منه بطريق الالتزام، وقيل: هو أن يثبت الحكم في المسكوت على خلاف ما ثبت في المنطوق»³، ثم ذكر أنواع المفهوم الثاني.

فالمفهوم يكون من قبيل الموافقة إذا كان المعنيان (المسكوت عنه والملفوظ به) متطابقين، أما مفهوم المخالفة فيرتبط باختلاف المسكوت والملفوظ.

3-2-2- المفهوم عند المنطقيين:

جاء المفهوم عند المنطقيين بمعنى غير الذي جاء به عند الأصوليين، فهو عندهم: «الصورة الذهنية، سواء وضع بإزائها الألفاظ أو لا»⁴. وهو أيضا: «ما يمكن تصوّره، وهو عند المنطقيين

6 المرجع نفسه، ص: 16.

1 الجرجاني، التعريفات، ص: 311.

2 المرجع نفسه، ص: 311.

3 الكفوي، الكليات، ص: 860.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

ما حصل في العقل سواء أحصل فيه بالقوة أم بالفعل¹. ويطلق المفهوم عندهم على: «مجموع الصفات التي يتضمنها تصور الشيء ... أي تصور جميع الصفات التي يمكن حملها عليه»².

فالمفهوم عند المناطق مرتبط دائما بالتصور الذهني، أي بحصول صورة الشيء في العقل، فهو غير متعلق بالمنطوق وغير المنطوق، وإنما متصل بما هو موجود في عقل الإنسان وحاصل فيه، ومتصل كذلك بالصفات التي تجعل إمكانية تصور الشيء ممكنة.

3-2-3- المفهوم عند المحدثين:

على اعتبار أننا سنعود إلى تناول هذا المفهوم بمزيد من التفصيل فإننا سنورد بعض الأقوال بصورة مجملة بدون التعرض إلى الاختلافات الحاصلة بين المحدثين حول طبيعة هذا المفهوم.

مما جاء في تحديد هذا المفهوم عند المحدثين اعتباره: «كيانا مجردا في الذهن تربطه علاقات مع مفاهيم أخرى»³.

وقد قدم له ساجر عددا من التعريفات، منها أن المفهوم: «أبنية عقلية، أو تجريدات يمكن تسخيرها في تصنيف الأشياء، وأفراد العالمين الخارجي والداخلي»⁴.

كما عرفه فيلبر (Felber) بقوله: «هو تمثيل عقلي للأشياء الفردية، وقد يمثل شيئا واحدا أو مجموعة من الأشياء الفردية التي تتوفر فيها صفات مشتركة»¹.

4 صليبا جميل، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، الشركة العالمية للكتاب، 1994م، ج2، ص: 403.

5 المرجع نفسه، ص: 404.

1 الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، ط1، 2013م، ص: 73.

2 ساجر، نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، تر: جواد حسيني سماعنة، مجلة اللسان العربي، ع47، 2011م.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

إن الأقوال الموردة سابقا تجمع على الطبيعة العقلية الذهنية للمفهوم، فقولنا مفهوم الشيء فيه إحالة مباشرة إلى صورة هذا الشيء في العقل لا إلى صورته في الواقع الخارجي أو اللغوي، وقد ربطته بعض التعريفات السابقة بالتجريد والتصنيف، وهي العملية التي يقوم بها ذهن الإنسان، حيث ينقل الأشياء إلى بنية مجردة يخزنها في الذهن.

4- الماهية في الاصطلاح:*

لقد سبق أن أوردنا في تعريف الحد عند الفلاسفة أنه: «القول الدال على ماهية الشيء»². فما المراد بالماهية عند هؤلاء؟.

تعرف ماهية الشيء بأنها: «ما به الشيء هو هو، وهي من حيث هي لا موجودة ولا معدومة، ولا كلي ولا جزئي، ولا خاص ولا عام»³. وهي عندهم: «مشتقة من (ما هو) وهي ما به يجاب عن السؤال بـ (ما هو)، تطلق غالبا على الأمر المنفعل من الإنسان»⁴.

فالماهية في اصطلاح المنطقيين حقيقة الشيء وجوهره وذاته، وإن كان بعضهم قد فرق بين الماهية والحقيقة والذات، ذلك أن الماهية: «أعم من الحقيقة لأن الحقيقة لا تستعمل إلا في الموجودات، يقال: إن للموجودات حقائق ومفاهيم، والماهية تستعمل في الموجودات

3 الحيادرة مصطفى طاهر، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، أريد، الأردن، ط1، 2003م، الكتاب الأول، ص:25.

* لا نعثر على تعريف لغوي للماهية، على اعتبار أنها ليست كلمة واحدة، بل هي نسبة إلى (ما هو) فجعلت الكلمتان ككلمة واحدة.

1 أرسطو، سلسلة علم المنطق، ص:578.

2 الجرجاني، التعريفات، ص:275.

3 الكفوي، الكليات، ص:863.

4 المصدر نفسه، ص:863.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

والمعدومات»¹. أي أن الحقيقة لا تقال إلا للأشياء التي لها وجود خارجي، في حين أن الماهية تكون في ما له وجود خارجي وما ليس له ذلك، ولذلك فالماهية تشمل الحقيقة.

إن الماهية عند هؤلاء تطلق على الصفة أو الصفات الجوهرية للشيء، لا على الصفات العارضة، ومثال ذلك قولهم في ماهية الإنسان أنه حيوان ناطق، فهذه الصفة في الإنسان لا يمكن أن نحمل عليها صفات أخرى، لأنها لازمة فيه غير مفارقة له، وهذه هي الماهية، ذلك أن: «الأمر المحمول بلا واسطة هو الماهية»².

5- التفسير لغة واصطلاحاً:

5-1- التفسير لغة:

يدور لفظ التفسير في اللغة حول معنى الإبانة والإيضاح والكشف، حيث جاء في المقاييس أن: «الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه»³. أما في اللسان فـ: «الفسر: البيان، فسر الشيء يفسره بالكسر، ويفسره بالضم، فسراً وفسره: أبانه، والتفسير مثله ... والتفسير كشف المراد عن اللفظ»⁴.

فتفسير اللفظ - إذن - هو بيان المقصود منه وكشف المراد به.

5-2- التفسير اصطلاحاً:

1 الكفوي، الكليات، ص: 864.

2 ابن فارس، مقاييس اللغة، ج 4، مادة (فسر)، ص: 566.

3 ابن منظور، لسان العرب، مادة (فسر)، ص: 3412.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

يختص لفظ التفسير في الاصطلاح بالقرآن الكريم، بل هو علم قائم بذاته، وهو رأس العلوم الإسلامية وأولها ظهوراً¹. ويبحث هذا العلم في: «كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمّات لذلك»². فعلم التفسير هو العلم الذي يمكن من فهم القرآن الكريم واستخراج كل ما يتعلق به من أحكام وقيم ومعان وبلاغة وإعجاز، وبيان لأسباب النزول والناسخ والمنسوخ وغيرها، ولا يتأتى ذلك بغير الإحاطة بعلوم كثيرة كعلم القراءات، وعلم النحو، وعلم الصرف، وعلوم البلاغة، وغيرها من العلوم التي لا بد للمفسر منها.

وما نخلص إليه هنا أن التفسير في الاصطلاح خاص بالنص القرآني دون غيره من النصوص.

6- التأويل:

6-1- التأويل في اللغة:

التأويل في اللغة مأخوذ من الأوّل وهو: «الرجوع: آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً: رجع، وأوّل إليه الشيء: رجعته ... وأوّل الكلام وتأوّل: دبّره وقدره، وأوّله وتأوّل: فسّره»³.

فالتأويل له معنى الترجيع، فتأويل الشيء إرجاعه إلى مصدره، كما له معنى التدبّر والتقدير والتفسير، لأنه يتعلق باللفظ الذي يكون معناه بعيداً غامضاً.

4 ينظر، الجرجاني، التعريفات، ص: 126.

1 السيوطي (جلال الدين)، الإتقان في علوم القرآن، مكتبة مصر، (د.ت)، ص: 544.

2 ابن منظور، لسان العرب، مادة (أول)، ص: 171.

6-2- التأويل اصطلاحاً:

يرتبط التأويل في الاصطلاح بظاهر اللفظ والخفي منه، ذلك لأنه: «صرف اللفظ عن ظاهره بدليل، ومن المقرر أن الأصل عدم صرف اللفظ عن ظاهره، وأن تأويله، أي صرفه عن ظاهره، لا يكون صحيحاً إلا إذا بُني على دليل شرعي»¹.

وهذا يعني أن التأويل لا يهتم بالمعنى الظاهر للفظ، بل مدار اهتمامه هو المعنى المحتمل، واحتمال المعنى لا يكون مبنياً على غير دليل، كأن يبنى على الأهواء والأغراض الشخصية، أو على الميل إلى بعض الآراء دون بعضها الآخر، بل يكون مبنياً على دليل شرعي صحيح على نحو ما ذكره الجرجاني، وهذا يعني أيضاً أن الألفاظ ليست كلها قابلة للتأويل، وليست كلها محتملة له، بل تكون كذلك إذا بنيت على دليل معقول، هذا الدليل يكون عبارة عن: «نص أو قياس أو إجماع أو حكمة التشريع ومبادئه العامة»².

وتجدر الإشارة إلى أن من العلماء من جعل التأويل مرادفاً للتفسير ولم يفرق بينهما، وهو ما توحى به عبارة السيوطي (ت911هـ): «واختلف في التفسير أو التأويل»³. فاستعماله لـ"أو" دليل

1 الجرجاني، التعريفات، ص:112.

2 المصدر نفسه، ص:113.

3 السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص:543.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

على أن التفسير والتأويل عنده بمعنى واحد، وهذا ما نجده عند الفخر الرازي (ت606هـ) حين قال: «التأويل هو التفسير»¹.

ويرجع الجليلي حلام هذا التداخل بين المصطلحات إلى: «تكمال القراءات التحليلية للنصوص الشرعية، وبخاصة الآيات المجملة في القرآن الكريم، فيصبح المفسر مؤولا والشارح مفسرا في الآن نفسه»².

7- الشرح لغة واصطلاحاً:

7-1- الشرح لغة:

أورد الجوهرى في صحاحه أن الشرح هو: «الكشف، تقول: شرحت الغامض، إذا فسرته»³. وأضاف ابن منظور: «والشرح: الكشف، يقال: شرح فلان أمره أي أوضحه، وشرح مسألة مشكلة: بيّنها، وشرح الشيء يشرحه شرحاً، وشرّحه: فتحه وكشفه»⁴.

يتضح من خلال هذين القولين أن معنى الشرح اللغوي يدور حول الكشف والإيضاح والتبيين، وهي الدلالات نفسها التي يحملها مصطلح التفسير من الناحية اللغوية.

7-2- الشرح اصطلاحاً:

لقد استعمل مصطلح الشرح على نطاق واسع: «ويكفي استدلالاً على ذلك الرجوع إلى مؤلف أحمد مختار عمر المعنون بـ"صناعة المعجم الحديث" الذي استعمل لفظي الشرح والتعريف جنبا

4 الفخر الرازي، التفسير الكبير، مطبعة البهية، القاهرة، 1352هـ، ج7، ص:188.

1 حلام الجليلي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص:41.

2 الجوهرى، الصحاح، ج1، مادة (شرح)، ص:378.

3 ابن منظور، لسان العرب، مادة (شرح)، ص:2228.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

إلى جنب في فصل واحد من فصول هذا الكتاب، غير أنه ربط مفهوم الشرح بالمعنى في عمومته وجعل التعريف أخص منه، فعده طريقاً من طرق شرح هذا المعنى¹.

وقد رأى الجيلاي حلام أن الشرح في الاصطلاح يرتبط بالنصوص أو الجمل أو الكلمة المفردة ولكن ضمن ورودها في سياق معين، وعليه فالشرح لا يعنى من الوجهة الاصطلاحية بالكلمة الفذة إلا تجاوزاً²، وقد عرفه بقوله: « هو التعليق على مصنف درس من وجهة نظر مختلفة، أي التعليق على المتن لتوضيح الغامض وتفصيل المجهول »³. فالشرح - إذن - لا يرتبط بالمفردات المعزولة عن السياق لأنه متعلق بالتركيب، حيث يوضح غموضه ويزيل إبهامه، ويفصله إن كان غير مفصل.

8- الترجمة:

8-1- الترجمة لغة:

جاء في اللسان: « التَّرجُمان والتَّرجُمان: المفسر للسان (...) الترجمان بالضم والفتح: هو الذي يترجم الكلام، أي ينقله من لغة إلى لغة أخرى »⁴. وفي الصحاح: « يقال قد ترجم كلامه: إذا فسر به بلسان آخر »⁵.

1 حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية العربية الحديثة، (دراسة وصفية تحليلية في ضوء المصطلحية الحديثة)، أطروحة دكتوراه، إشراف: الطاهر ميلة، جامعة الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، 2012/2011م، ص: 19.

2 ينظر، حلام الجيلاي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص: 40.

3 المرجع نفسه، ص: 40.

4 ابن منظور، لسان العرب، مادة (ترجم)، ص: 426.

5 الجوهري، الصحاح، مادة (ترجم).

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

وفي المعجم الوسيط: «ترجم الكلام: بيّنه ووضحه، وترجم كلام غيره، وعنه: نقله من لغة إلى أخرى، وترجم لفلان: ذكر ترجمته»¹.

فللترجمة في اللغة معان عدة، فلها معنى الإيضاح والتفسير والتبيين، وهي بمعنى ذكر سيرة الشخص، وأخيرا النقل من لغة إلى أخرى وهي الدلالة المركزية التي تكررت في هذه الأقوال.

8-2- الترجمة اصطلاحاً:

تعرف الترجمة في الاصطلاح على أنها: «عملية تحويل الكلام من لسان إلى آخر مع المحافظة على المعنى»². فتعريفها على هذا النحو يجعلها مابينة للتفسير والشرح والتعريف، لأن هذه المفاهيم لا تكون إلا في اللغة الواحدة.

إن الترجمة على النحو السابق هي: «وسيلة مهمة من وسائل الاتصال بين الأفراد والشعوب والأمم في ضروب المعرفة كافة، ووسيط حضاري ومعرفي لا مندوحة منه»³.

ونشير إلى أن الترجمة، وإن كانت تعني النقل من لغة إلى أخرى، ليست نوعاً واحداً، بل نجد فيها أنواعاً عدة، كالترجمة الحرة والترجمة الحرفية والترجمة الذاتية⁴...

1 مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مادة (ترجم)، ص: 83.

2 مظهر الدين حكيم أسعد، علم الترجمة النظري، دار طلاس، دمشق، ط1، 1989م، ص: 38-39.

3 بكار حسين يوسف، الترجمة الأدبية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2001م، ص: 05.

4 ينظر على سبيل المثال، وهبة مجدي، كامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م، ص: 111.

9- الفروق بين التعريف وسائر المصطلحات المذكورة:

لئن كان التمييز بين مصطلح التعريف وبين بعض المصطلحات الأخرى التي قد تلتبس به - والتي سبق ذكرها - هيتا ومن باب تحصيل الحاصل، فإن التمييز بينه وبين مصطلحات أخرى أمر من الصعوبة والعسر بمكان، وإن أمكن الفصل بينها نظريا فإنه في الاستعمال هو في غاية الصعوبة.

يبدو الفرق جليا بين التعريف وبين المصطلحات الآتية: المفهوم، الماهية، التفسير، التأويل، الشرح، والترجمة.

إن التعريف ذو طبيعة لغوية، في حين أن المفهوم ذو طبيعة ذهنية عقلية، والتعريف يعنى بوصف المفهوم لتمييزه من غيره من المفاهيم التي تدور في فلكه، أي أن المفهوم هو موضوع التعريف، وبهذا يتميز التعريف عنه.

أما الماهية، فهي الصفة الجوهرية اللازمة في الشيء، والموصل إلى تحديد هذه الصفة هو التعريف، فالتعريف إذن هو الطريق الموصل إلى الماهية، فهي بمثابة الغاية والتعريف بمنزلة الوسيلة، وهنا مكن الفرق بينهما.

وقد اتضح أن التفسير يعنى بالنص القرآني ولا يكون في غيره، في حين أن التعريف يكون في ألفاظ اللغة ومفاهيمها.

أما التأويل، فهو قائم على استنباط المعنى الباطني الخفي بالدليل، دون المعنى الظاهر، بخلاف التعريف الذي يحدد المقصود من اللفظ في اللغة سواء أكان هذا اللفظ مستقلا أم مذكورا في سياق معين.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

أما بين الشرح والتعريف، فالفرق بيّن واضح، ذلك أن الشرح مرتبط بالنصوص أو الجمل، على خلاف التعريف الذي يعنى بالألفاظ المفردة أو المفاهيم المجردة.

تختص الترجمة بنقل الكلام من لغة إلى أخرى، فهي بذلك تعد نوعاً من أنواع التعريف، خاصة إذا تعلق الأمر بالمعاجم ثنائية اللغة أو متعددة اللغات.

يبقى لنا أن نميز بين التعريف والحد، وقد آثرنا تأخير الحديث عنه بالنظر إلى صعوبة الفصل بين مفهوميهما وعسر التفريق بينهما.

لقد استعمل مصطلح التعريف مرادفاً لمصطلح الحد عند بعض الاتجاهات وكذا بعض العلماء. فالأصوليون والنحاة استخدموهما بمعنى واحد، مما يؤكد هذا ما ذكره الكفوي في سياق تعريفه للحد، حيث جاء في قوله: «وهو الحد المرادف للمعرّف عند الأصوليين»¹. وما يؤكد ترادف المفهومين عند النحاة - وحتى الفقهاء - قول الفاكهي: «الحد والمعرّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد وهو ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا إذا كان جامعاً لأفراد المحدود مانعاً من دخول غيرها»².

فالتعريف والحد عند هؤلاء يردان بمعنى واحد، لذلك يمكن استخدام أحدهما في موضع الآخر بالدلالة نفسها، ولعل السبب في ذلك عندهم هو غرضهم من التعريف والحد، فالغاية منهما - حسبهم - واحدة وهي: «تحديد المفهوم النحوي أو الأصولي بشكل يدفع اشتباه المصطلح بغيره

1 الكفوي، الكليات، ص: 391.

2 الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص: 42.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

ويُفسر المراد منه ويحدد العناصر المكونة للمفهوم، والخصائص والشروط اللاحقة به، سواء كان المعرّف ذاتياً أو عرضياً¹.

فالغاية من التعريف عند الفقهاء والنحاة هي تمييز المفهوم عما سواه من المفاهيم الأخرى الموجودة في دائرته، وهذه الغاية جعلتهم لا يولون اهتماماً للتسمية التي تطلق على هذا المميّز.

وإذا كان كثير من الدارسين على الرأي بأن الأصوليين لم يفرقوا بين التعريف والحد في الاستعمال، فإن الجليلي حلام رأى أن التفريق عندهم حاصل، حيث إنهم: «يجعلون مصطلح التعريف خاصاً بالتوضيح اللفظي أو الاسمي وهو كل قول شارح للمعنى الذي يدل عليه اللفظ لإزالة غموضه، ويجعلون مصطلح الحد خاصاً بالقول الدال على ماهية الشيء»².

ولعل الأصح هو أن الماهية ليست من اهتمام علماء الأصول، بل اهتمامهم يدور حول الفصل بين المحدود وغيره ولذلك فالحد عندهم هو: «القول المفسّر لاسم المحدود وصفته عند مستعمله على وجه يخصه ويحصره ... ولا يفيد تصور الحقيقة»³.

ومن العلماء الذين جعلوا الحد والتعريف مترادفين أبو يعقوب السكاكي، حيث قال: «ولما كان المقصود من الحد هو التعريف»⁴. فالتعريف عنده هو الحد والحد هو التعريف.

وإذا كان هؤلاء جميعاً قد رأوا بترادف مفهومي التعريف والحد، فإن فريقاً آخر قد حاول الفصل بينهما، وهذا الفريق هم المناطقية، ومما يدل على ذلك قول الفاكهي بعد بيانه لرأي الأصوليين

1 الفتحي محمد ذنون يوسف، تراثنا الاصطلاحي (أسسه وعلاقاته وإشكالياته، بحوث في المصطلح اللغوي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2013م، ص:24.

2 حلام الجليلي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص:39.

3 ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط3، 1403هـ، ج9، ص:49.

4 السكاكي، مفتاح العلوم، ص:437.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

والنحاة والفقهاء في المسألة:» وخرج بعرف النحاة والفقهاء والأصوليين عرف المنطقيين، فإن المعرّف بكسر الراء بالمعنى المذكور عندهم أعم من الحد لشموله له وغيره¹.

فالتعريف بحسب المنطقيين أعم وأشمل من الحد، فالعلاقة بينهما علاقة تضمن أو علاقة جزء بكل، والدليل على ذلك أن الفاكهي بعد إيراده للقول السابق أخذ في تعداد أنواع الحد عندهم، فرأى أنها حد تام وناقص ورسم تام وناقص².

فالمناطق - إذن - يميزون بين المفهومين، إذ يعدون الحد نوعاً مهماً من أنواع التعريف بل أدقها، ذلك أنه بالحد يتم تحديد صفات الشيء التي تميزه من غيره، والوصول إلى ماهيته وجوهره من غير العناية بالصفات العارضة³. أما التعريف فهو: «إمساكنا بالإدراك العقلي لذلك الذي يحدد أو يعين حدود المنطق»⁴.

ورغم هذا التفريق بين المصطلحين على المستوى النظري إلا أنهما في الاستعمال يؤديان مفهوماً واحداً، حتى وإن كان المستعمل على وعي بالفرق والتمييز بينهما، وخير دليل على ذلك استعمال العلماء أحد اللفظين في تعريف الآخر من غير تمييز بينهما، ومثال ذلك قول من عرف الحد بأنه: «عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه أو بما يتركب منهما»⁵. فقد تضمنت هذه العبارة لفظ التعريف في سياق تحديد مفهوم الحد.

1 الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص:42.

2 ينظر، المصدر نفسه، ص:42.

3 ينظر، عبد المعطي علي وآخرون، المنطق السوري ومناهج البحث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط2، 1994م، ص:156.

4 ديوي جون، المنطق (نظرية البحث)، تر:زكي نجيب محمود، دار المعارف، القاهرة، 1969م، ص:23.

5 السكاكي، مفتاح العلوم، ص:436.

مدخل: في الفرق بين التعريف وما يلتبس به من مصطلحات

إذا كان التعريف أعم من الحد وشاملا له بحيث يصبح كل حد تعريفا، وإذا كان هذا المصطلح قد لقي استعماله ذيوعا وشهرة في العصر الحاضر، حيث وظفه المؤلفون على نحو الجيلاي حلام الذي عنون مؤلفه بـ: "تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة"، كما تم توظيفه في المعاجم المعاصرة: «ويستثنى من المعاجم العربية المعاصرة المعجم العربي الحديث (لاروس) الذي يأخذ بمصطلحي التعريف والشرح والمعجم العربي الأساسي الذي يقول بالتعريف»¹.

وإذا كان عملنا هذا متعلقا بالمعاجم فإننا نؤثر استخدام مصطلح التعريف دون الحد للأسباب المذكورة سابقا، ودون الشرح لأنه وكما سبقت الإشارة إليه مرتبط بالنصوص والجمل، وعملنا متعلق بالكلمات المفردة، ودون التفسير كذلك باعتباره متعلقا بالنص القرآني.

إن ما نخلص إليه، هو أن الظن بأن التعريف مرادف لكثير من المصطلحات، بحيث يمكن استخدامها كمترادفات في الدلالة ظن خاطئ، ذلك أن كل مصطلح له مفهومه الذي يتقرب به، وهذا ما يؤكد أن المصطلحات تتسم بالدقة، هذه الدقة التي تقتضي أن يكون لكل تسمية مفهومها.

1 حلام الجيلاي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص:44.

الفصل الأول

التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

1- أنواع التعريف:

1-1- أنواع التعريف عند العرب الأوائل *

تجدر الإشارة قبل التطرق إلى تصنيف التعريفات في الفكر العربي التراثي إلى أن العلماء العرب المتقدمين قد اختلفوا في هذا التصنيف، حيث نجد لهم في ذلك آراء عدة واتجاهات مختلفة، وقد تبين ذلك بشكل صريح في أقوالهم، إذ ذهب فريق إلى أن أنواعه اثنان، في حين زاد غيرهم نوعاً ثالثاً، يقول الإمام الزركشي (ت794هـ): « وأما أقسامه [يقصد التعريف]: فحقيقي ورسمي، ومنهم من يقول: ثلاثة، ويزيد اللفظي، وعليه جرى ابن الحاجب، وما ذكرنا أحسن لأن الحد نطق يفيد تصور المنطوق بعد أن لم يكن، وهذا المعنى غير حاصل من اللفظي (...) ومنهم من يقول: ليس الحد إلا واحداً، وهو الحقيقي، أما التعريف بالرسم واللفظ فلا يسمى حداً، فحصل ثلاث مذاهب¹.

يبدو من كلام الزركشي أنه قد حصل اختلاف بين العلماء في أقسام التعريف على ثلاثة مذاهب، إذ يرى أصحاب المذهب الأول أن للحد نوعين هما الحقيقي والرسمي، أما المذهب الثاني فقد رأى أصحابه أن أقسام الحد ثلاثة وذلك بزيادة الحد اللفظي إلى النوعين السابقين، والمذهب الثالث يجعل الحد نوعاً واحداً بقصره على الحد الحقيقي فقط دون النوعين الآخرين.

* نشير إلى أن أرسطو صنف التعريفات في قسمين، يتمثل الأول في التعريف المنطقي الذي يكون موضوعه هو الشيء نفسه، ولذلك سمي كذلك بالتعريف الشبئي والغرض منه تحديد جوهر الشيء وماهيته، أما الثاني فهو التعريف اللفظي أو الاسمي، ويكون متعلقاً بدلالة الاسم أو الوحدة اللغوية، وهذا القسم الأخير لم يقدّر له أرسطو اعتباراً على أساس أن الغاية من الحد حسبها هي تحديد ماهية الأشياء وحقيقتها. (ينظر، حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية العربية الحديثة، ص: 39-40).

1 الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ص: 101-102.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

ويظهر من كلام الزركشي كذلك ميله إلى المذهب الثاني القائل بالتقسيم الثنائي للحد إلى حقيقي ورسمي، وحجته في ذلك تكمن في الغاية من الحد، إذ لا يسمى كذلك إلا ما أفاد تصور الشيء، أي تحديد حقيقته وجوهره بعد أن كانت تلك الحقيقة غير موجودة في الذهن.

وممن قال بالتقسيم الثنائي للحد صاحب دستور العلماء، غير أن مكنم اختلافه مع الزركشي ومن رأى رأيه هو في ذكره لنوعي هذا الحد، فإذا كان الزركشي قد انتصر لتقسيم الحد إلى حقيقي ورسمي دون العناية بأمر اللفظي، فإن الأحمد نكري قد رأى بأن: «الغرض من التعريف إما تحصيل صورة لم تكن حاصلة في الذهن أو تعيين صورة من الصور الحاصلة فيه، فالأول هو التعريف الحقيقي، والثاني هو التعريف اللفظي»¹. فالظاهر من هذا الكلام هو اعتبار التعريف اللفظي من أقسام الحد، والمعيار في هذا التصنيف هو الغاية من التعريف، إذ إن التعريف الحقيقي غرضه تحصيل صورة الشيء، أما اللفظي فهدفه تحديد معنى الكلمة، وهذا يقتضي أن صورتها حاصلة في الذهن من قبل.

أما أبو حامد الغزالي، فقد جمع في تصنيفه بين الأقسام الثلاثة، ومعياره في ذلك غير متعلق بالغاية على نحو ما ذكرناه عند أصحاب التقسيمات السابقة، لكنه مرتبط بطلب السائل، فما يطلب السائل تحديده هو الذي أُملي عليه جعل الحد أنواعا ثلاثة، حيث يقول في بيان أقسامه: «الأول أن يطلب به شرح اللفظ، كما يقول من لا يدري "العقار" ما العقار؟، فيقال له: "الخمير" إذا كان يعرف لفظ الخمير، الثاني: أن يطلب لفظ محرر، جامع، مانع، يتميز به المسؤول عنه من غيره، كيف ما كان الكلام، سواء كان عبارة عن عوارض ذاته ولوازمه البعيدة عن حقيقة ذاته... كقول القائل "ما

¹ نكري الأحمد، دستور العلماء، ص: 215.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

الخمير"، فيقال هو المائع الذي يقذف بالزبد ثم يستحيل إلى الحموضة، ويحفظ في الدن، والمقصود أن لا يتعرض لحقيقة ذاته، بل يجمع من عوارضه ولوازمه ما يساوي بجملته الخمير، بحيث لا يخرج عنه خمير، ولا يدخل فيه ما ليس بخمير، والثالث: أن يطلب به ماهية الشيء وحقيقة ذاته، كمن يقول: "ما الخمير" فيقال هو شراب مسكر، معتصر من العنب، ويكون ذلك كاشفاً عن حقيقة، ثم يتبعه لا محالة التمييز¹.

إن أنواع الحدود أو التعريفات عند الغزالي تختلف باختلاف ما يريد السائل معرفته، فإذا طلب السائل شرح اللفظ كان ذلك علامة لنوع من الحدود، وإذا أراد معرفة الصفات التي تميز المحدود عن غيره كان ذلك سمة لنوع آخر غير الأول، أما إذا سأل السائل عن كنه الشيء وماهيته وحقيقته الذاتية فإن هذا مؤشر إلى النوع الثالث للحد.

وقد سمى الغزالي النوع الأول الشارح للفظ بالحد اللفظي، وجعل لطلب الصفات اسم الحد الرسمي، وخص طلب الماهية بالحد الحقيقي، وعليه، فإن الشيء الواحد قد يعرف بثلاثة تعريفات، وقد ضرب مثالا لذلك بالخمير.

ونشير إلى أن من العلماء من خُصّ بتصنيف آخر، حيث أضاف إلى التعريف بالحد والتعريف بالرسم نوعاً ثالثاً هو التعريف بالتمثيل. وقد عُرف البغدادي (ت429هـ) بذلك، وعرفه بقوله: «وأما التمثيل فهو تعريف الشيء بنظائره وأشباهه والكلّي المعقول بجزئياته وأشخاصه ومحسوساته»².

1 الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تح: حمزة بن زهير حافظ، 1413هـ، ج1، ص: 36-37.

2 البغدادي (أبو البركات)، الكتاب المعتبر في الحكمة، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط1، 1357هـ، ج1، ص: 48.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وفي ما يأتي، سنتعرض إلى تعريف هذه الأنواع بحسب المتقدمين، كما سنحاول عرض تفرعاتها إن وجدت، وفي ثانيا ذلك نتطرق إلى كل ما يتعلق بهذه الأقسام من مفاهيم، حتى تكون بيئة في الأذهان وواضحة. وقد بدا جليا أن التعريفات الموجودة عند العلماء العرب الأوائل أربعة: الحد الحقيقي، الحد الرسمي، التعريف اللفظي، والتعريف التمثيلي وهو الذي انفرد به أبو البركات البغدادي.

1-1-1- الحد الحقيقي*:

عرف أبو البقاء الكفوي الحد الحقيقي بأنه: «ما أنبأ عن تمام ماهية الشيء وحقيقته»¹، أو هو: «القول المفصل الدال على حقيقة الشيء»²، فالحد الحقيقي بحسب هذين التعريفين لا يخرج عن إطار ما ذكرناه سابقا في تعريف الحد عموما من أنه "القول الدال على ماهية الشيء"، والحد الحقيقي يدل على كنه الشيء وجوهره دلالة تامة، بحيث إنه يشتمل على كل ما يتطلبه المحدود من مقومات خاصة به، والمقصود هنا هو المقومات الذاتية فقط دون غيرها.

وحتى يكون التعريف حقيقيا فإن من شرائطه: «أن يذكر جميع أجزاء الحد من الجنس والفصل، وأن يذكر جميع ذاتياته بحيث لا يشذ واحد، وأن يقدم الأعم على الأخص»³.

* نجد هذا الحد بتسميات أخرى، كالحد المنطقي أو الحد الشئني أو الحد التام أو التعريف الجوهرى، غير أن تسميته بالحد الحقيقي هي الأشهر بدليل ورودها على السنة كبار الفلاسفة العرب القدماء كأبي حامد الغزالي وابن سينا، يضاف إلى ذلك العلاقة الدلالية الموجودة بين مصطلح الحد والحقيقة، كما يطلق عليه أيضا الحد بحسب الذات (ينظر، صليبا جميل، المعجم الفلسفي، ج1، ص:448).

1 الكفوي، الكليات، ص:392.

2 صليبا جميل، المعجم الفلسفي، ج1، ص:448.

3 الكفوي، الكليات، ص: 392.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

فالتعريف الحقيقي إذن لا يتكون إلا من الذاتيات دون غيرها، وهذا ما صرح به ابن تيمية في

قوله: «ثم الحد يتألف من الصفات الذاتية إن كان حقيقيا وإلا فلا بد من "العرضية"»¹.

إذن، فهناك ارتباط وثيق بين الحد الحقيقي والخصائص الذاتية.

ويعرف الذاتي بأنه: «ما يستحيل فهم الذات قبل فهمه»²، ويوضحه الغزالي بضرب مثال له حيث قال: «وأما الحيوانية فضرورية للإنسان، فإنك إن لم تفهم الحيوان، وامتنعت عن فهمه، لم تفهم الإنسان، بل مهما فهمت الإنسان، فقد فهمت حيوانا مخصوصا فكانت الحيوانية داخلة في مفهومك بالضرورة»³.

فالمكونات الذاتية لها أهمية بالغة في تركيب الحد الحقيقي، إذ بوجودها يحضر الشيء المراد تحديده، وبعدمها تغيب ماهية هذا الشيء، فالإنسان مثلا لا يمكن تصور حقيقته إذا كنا غير مدركين بذاتيّه، وهو كونه حيوانا، ولذلك ففهم الذاتي ضروري لفهم الحقيقة، بل إنها لا تتصور إلا بتصوره أولا.

وبالنظر إلى أهمية المكون الذاتي في الحد الحقيقي، فقد ميز علماء المنطق بين ما هو ذاتي وما هو غير ذاتي، وذلك لدفع الالتباس بين هذا المفهوم وغيره من المفاهيم التي قد يتوهم بأنها بمنزلة. يقول الغزالي في هذا الشأن: «وأما إبدال الذاتيات باللوازم والعرضيات فذلك قاذح في كمال

1 ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص: 05.

2 الجرجاني، التعريفات، ص: 176.

3 الغزالي، معيار العلم في المنطق، ص: 65.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

التصور»¹، وهذا يعني أن اللازم والعرضي إن أبدلا بالذاتي أدى ذلك إلى قصور الحد الحقيقي لا محالة، بحيث يصبح هذا الحد غير دال على جوهر المحدود وماهيته*.

هذا وينقسم الذاتي إلى ثلاثة أقسام، فهو: «ينقسم إلى ما لا يوجد شيء أعم منه، وهو داخل في الماهية، أي يمكن أن يذكر في جواب ما هو، ويسمى جنسا، وإلى ما يوجد أعم منه دون ما هو أخص منه ويمكن أن يذكر في جواب ما هو، ويسمى نوعا، وإلى ما يذكر في جواب أي شيء هو، ويسمى فصلا»²، فالمكون الذاتي ينقسم إلى جنس ونوع وفصل.

أول هذه الأقسام هو الجنس، وهو: «اسم دال على كثرة مختلفين بالأنواع... [وهو] كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك»³.

فالجنس على هذا كلي تدخل تحته كليات أخرى أخص منه، ذلك لأنه تشترك فيه مع الشيء المحدد أشياء أخرى تختلف عنه في نوعها، ومثال ذلك القول في تعريف الإنسان "الإنسان حيوان"، فالحيوانية غير مقتصرة على الإنسان وحده بل تتسع لتشمل أنواعا أخرى غيره، كالأسد والحصان وغيرهما، وعليه، فالحيوان في هذا التعريف هو الجنس، لأنه يتضمن الإنسان وغيره من الحيوانات.

1 الغزالي، معيار العلم في المنطق، ص: 258.

* يعرف اللازم بأنه: «كل ما يلزم، ولا يرتفع في الوجود، إن أمكن أن يرتفع بالوهم والتقدير وبقي الشيء معه مفهوما»، ومثال ذلك أننا نفهم كون الإنسان إنسانا مع غفلتنا عن كونه مولودا أو مخلوقا، (ينظر، المصدر نفسه، ص: 65-66)، وأما العرضي فهو ما لا يكون ذاتيا ولا لازما، أو هو ما يرتفع في الوجود والوهم، ومثال ذلك قولنا أبيض في تعريف الإنسان، فإن البياض يتصور أن يبطل من الإنسان ويبقى إنسانا، أي أنه ليس شرطا لإنسانيته، (ينظر، المصدر نفسه، ص: 65-66)، فالفرق بين الذاتي واللازم أن تصور الشيء من غير معرفة الذاتي غير ممكن، أما تصوره من غير اللازم (مع أنه لا يفارق الشيء مطلقا) فأمر ممكن، ولذلك سمي اللازم أيضا (تابع الذات) (ينظر، المصدر نفسه، ص: 66)، وأما الفرق بين الذاتي والعرضي فيمكن في كون تصور الشيء من غير العرض ممكنا على خلاف تصوره من غير الذاتي، ويختلف اللازم عن العرض في كون اللازم غير مفارق للشيء، في حين أن العرض قد يفارقه. (ينظر، المصدر نفسه، ص: 66).

² الغزالي، معيار العلم، ص: 70.

³ الجرجاني، التعريفات، ص: 141.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

هذا وينقسم الجنس إلى قسمين، جنس قريب وجنس بعيد، فهو: «قريب إن كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس، وهو الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، وبعيد إن كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر، كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان»¹.

وعليه، فالجنس القريب يتحدد بصدقه على المحدودات المنتمية إلى الجنس ذاته، ومثال ذلك تعريف الإنسان بأنه حيوان، فالحيوان جنس يضم تحته عددا كبيرا من المنتميات كالإنسان والأسد والفرس وغيرها مما يشترك في الانتماء إلى جنس الحيوان، وعليه، فإن الحيوان يعدا جنسا قريبا للإنسان ولكل ما يتحد معه في الحيوانية.

أما الجنس البعيد فهو يصدق على المحدودات التي تنتمي إلى أجناس متباينة غير متحدة، وقد ضرب الجرجاني مثالا لذلك بتعريف الإنسان بالجسم النامي، فالجنس المذكور يضم تحته الإنسان والأسد والفرس والشجر وغيرها، فالملاحظ أنه يضم أشياء تنتمي إلى الجنس نفسه (كالإنسان والأسد والفرس) ويضم أشياء تنتمي إلى جنس مختلف كالشجر، فالجنس البعيد إذن تدخل تحته أجناس متعددة.

وثاني أقسام الذاتي بعد الجنس هو النوع، وقد عرفه الجرجاني بقوله: «كلي مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو»².

¹ الجرجاني، التعريفات، ص: 141.

² المصدر نفسه، ص: 338.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

يبدو للوهلة الأولى أن تعريف النوع يشبه تعريف الجنس، والواقع غير ذلك، فهما مختلفان وإن كان كل واحد منهما مكونا من مكونات الماهية، ويكمن الفرق بينهما في نقطتين: «الأولى أن النوع يقال على الواحد والكثيرين أما الجنس فيطلق على الكثيرين فقط... أما النقطة الثانية فتتعلق بطبيعة الأفراد الذين يدخلون تحت كل من الجنس والنوع، فالجنس "مقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة" بخلاف النوع الذي يطلق على "كثيرين متفقين في الحقيقة"¹، ويضرب حميدي مثلا على النوع والجنس بالإنسان والحيوان، فالإنسان يعد نوعا لا جنسا وذلك لأن الأفراد الداخلين تحته كلهم أصحاب ماهية واحدة، أما الحيوان فهو جنس على اعتبار أن الأفراد الداخلين تحته تختلف حقيقتهم، فالطيور مثلا تختلف من حيث الطبيعة عن الأسماك وعن غيرها من أنواع الحيوان الأخرى، إذن فمتى كان الأفراد يتميزون بحقيقة واحدة فإن ما يدخلون تحته كان نوعا، ومتى اختلفوا في طبيعتهم سمي ما يدخلون تحته جنسا، وعليه فالجنس أعم من النوع والنوع متضمن في الجنس، وهذا معنى قول الغزالي في ذكره لأقسام الذاتى: «... وإلى ما يوجد أعم منه»²، وقوله في موضع آخر: «والأخص يسمى (نوعا)»³، فالأعم من النوع هو الجنس.

والقسم الثالث من الذاتى هو الفصل، وعرف بأنه: «كلي يُحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره، كالناطق والحساس»⁴، فالواضح من هذا القول أن الفصل لا يكون واقعا في جواب ما هو؟ على نحو ما رأيناه في الجنس والنوع، بل يقع في جواب أي شيء هو، وقد أضاف

¹ حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية العربية الحديثة، ص: 52.

² الغزالي، معيار العلم، ص: 70.

³ المصدر نفسه، ص: 71.

⁴ الجرجاني، التعريفات، ص: 245.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

الجرجاني عبارة في جوهره حتى يميز بين الفصل والخاصة، فهي وإن كانت تشترك مع الفصل في وظيفة التمييز إلا أنها غير مميزة للشيء في ذاته وجوهره، ولذلك فهي ليست من مكونات الماهية.

وقد ضرب الغزالي مثالا على ذلك بقوله: «الفصل ذاتي لا يذكر في جواب: ما هو؟ بل يذكر في جواب: أي شيء هو؟ فإنه يشار به إلى الخمر مثلاً، فيقال: ما هو؟ فيذكر في الجواب: شراب، فلا يحسن بعده أن يقال: ما هو؟ بل أي شراب هو؟ فيقال: مسكر فالمسكر فصل، أي يفصله عن غيره»¹.

فالفصل إذن، يذكر بعد ذكر الجنس القريب، فالشراب هو جنس قريب للخمر، لأنه يصدق على الخمر وعلى غيره من الأجناس المتحدة معه في الانتماء كالماء أو الحليب...، والغاية من ذكر الفصل هي التفريق بين الأنواع المنتمية إلى الجنس الواحد، فقولنا "مسكر" في تعريف الخمر قد ميز بين هذا النوع وبين الأنواع الأخرى التي تندرج تحت جنس الشراب.

هذا ويقسم الفصل إلى قريب وبعيد: «وهو قريب إن ميز الشيء عن مشاركاته في الجنس القريب، كالناطق للإنسان، أو بعيد إن ميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد، كالحساس للإنسان»².

إن هذا التقسيم للفصل قائم على أساس الوظيفة التي يؤديها في ارتباطه بالجنس، فإن كان مميزاً للجنس القريب كان فصلاً قريباً، ومثال ذلك قولنا في تعريف الإنسان إنه "حيوان ناطق"، فقد ذكرنا سابقاً أن الحيوان جنس قريب للإنسان لأنه يضم أنواعاً تنتمي إلى الجنس نفسه، أما ناطق فهو فصل قريب، لأنه يميز بين الأنواع الداخلة تحت الجنس القريب حيوان، أما قولنا: حساس فهو

¹ الغزالي، معيار العلم، ص: 72-73.

² الجرجاني، التعريفات، ص: 245.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

فصل بعيد لأنه يميز الجنس البعيد عن غيره، فهو يفصل مثلاً بين الحيوان، الذي هو جنس، وبين النبات الذي هو جنس آخر.

وعليه، فالفصل القريب يميز أنواع الجنس الواحد في حين أن الفصل البعيد يميز بين الأجناس المتباينة لا الأنواع.

ونشير في الأخير إلى أن الحد الحقيقي يكون مؤلفاً من الذاتي وبالضبط من الجنس والفصل، ويقتصر منهما على الجنس والفصل القريبين، قال الجرجاني: «الحد التام: ما يتركب من الجنس والفصل القريبين»¹.

هذا في ما يتعلق بالنوع الأول من أنواع الحدود كما جاءت عند العرب القدماء، وفي ما يأتي سنعرض للنوع الثاني من تلك الحدود، وهو "الحد الناقص".

1-1-2- الحد الناقص:

عرفه الجرجاني بقوله: «ما يكون بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالناطق، أو بالجسم الناطق»²، فتعريف الجرجاني هذا قائم على بنية الحد الناقص، فهو مكون إما من الفصل القريب فقط، أو منه ومن الجنس البعيد معاً.

ولتوضيح هذا الأمر ضرب الجرجاني مثالين، الأول تعريف الإنسان بالناطق فقط، فالناطق هو فصل قريب للإنسان، لأنه يميز بينه وبين الأنواع التي تدخل معه تحت الجنس القريب (وهو

¹ الجرجاني، التعريفات، ص: 146.

² المصدر نفسه، ص: 146.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

(الحيوان). فهذا التعريف قد اكتفي فيه بالفصل القريب فقط، أما المثال الذي ضربه الجرجاني للصورة الثانية فهو تعريف الإنسان بالجسم الناطق، فالناطق على نحو ما بيّنا سابقا هو فصل قريب للإنسان، وقد سبق هذا الفصل بـ "الجسم" وهو بالنسبة إلى الإنسان جنس بعيد لأنه يضم تحته أجناسا مختلفة، فالحديث في الصورة الثانية مكون من الفصل القريب والجنس البعيد.

أما مظاهر النقص فيه فتحدد بالنظر إلى الحد التام، الذي يتركب - كما أسلفنا - من الجنس والفصل القريبين، فالمظهر الأول في الصورة الأولى (التعريف بالفصل القريب فقط) يتمثل في حذف الجنس القريب كلية من الحد التام ولذلك أصبح ناقصا، أما مظهر النقص الثاني فيبدو من الصورة الثانية من صور الحد الناقص (التعريف بالفصل القريب والجنس البعيد)، ففيها تم استبدال الجنس البعيد بالجنس القريب، وهذا مكن الاختلاف الأول بين الحدين.

أما وجه الاختلاف الثاني فهو مرتبط بالماهية التي يدل عليها الحد، وقبل بيان ذلك لا بد من الإشارة إلى أن الحد الناقص مثله مثل الحد التام من حيث الوظيفة، ولذلك قال عنه ابن سينا: «الحد الناقص من الذاتيات»¹، والذاتي كما ذكرنا سابقا: «ما يستحيل فهم الذات قبل فهمه»²، فالماهية يستحيل فهمها قبل إدراك المكون الذاتي، وهذا يعني أن الحد الناقص وظيفته الدلالة على حقيقة الشيء وجوهره، وهو الدور نفسه الذي يؤديه الحد التام، غير أن الفارق بينهما راجع إلى أن الحد التام يدل على الماهية بجميع أجزائها، في حين أن الحد الناقص لا يدل إلا على جزء من الحقيقة (الماهية).

1 ابن سينا، "رسالة الحدود"، ضمن رسائل منطقية في الحدود والرسوم للفلاسفة العرب، عبد الأمير الأعسم، دار المناهل، بيروت، ط1، 1993م، ص:118.

² الجرجاني، التعريفات، ص:176.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

نخلص إلى أن الحد الناقص يشترك مع الحد التام في طلب ماهية الشيء وحقيقته، ولذلك فكلاهما قائم على مكونات ذاتية، غير أن الحد الناقص يختلف عن التام في صورته من جهة، ذلك أنه قائم على الفصل القريب وحده أو على الفصل القريب مع الجنس البعيد، في حين أن التام مبني على الجنس القريب والفصل القريب، ومن جهة أخرى يفترق عنه في كون الماهية المطلوبة به ماهية جزئية إذ يكتفى فيه بجانب من جوانبها، أما الحد التام فهو يطلب الماهية بجميع أجزائها.

1-1-3- الحد بالرسم *

يعرف الكفوي الحد بالرسم بقوله: «ما أنبأ عن الشيء بل لازم مختص به»¹، كما عرفه ابن سينا بقوله: «والرسم مطلقاً هو قول يعرف الشيء تعريفاً غير ذاتي»²، فالظاهر من القولين أن الحد الرسمي غير قائم على الذاتيات على نحو الحد التام والناقص، بل هو قائم على ما هو غير ذاتي، وغير الذاتي هو العرضي، فهذا التعريف: «لا يتعلق بذاتيات الشيء بل بخواصه وأعراضه فقط»³.

فبنية الحد الرسمي قائمة على الخواص** والأعراض دون الذاتيات.

* يطلق على هذا الحد أيضاً تسمية الحد الرسمي، ويفهم من هذه التسمية أن الرسم نوع من أنواع الحد، ولكنه قد يطلق الحد بمعناه العام أو بمعناه الحقيقي على الرسم، غير أن ذلك لا يعني أن لهما المفهوم نفسه، بل هما مختلفان، وهذا الإطلاق هو من باب المجاز بتسمية الجزء باسم الكل (ينظر، حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية العربية الحديثة، ص: 56-57).

1 الكفوي، الكليات، ص: 392.

2 ابن سينا، رسالة الحدود، ص: 122.

3 الغزالي، معيار العلم، ص: 254.

** تعرف الخاصة بأنها: «كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط» (ينظر، الجرجاني، ص: 159)، والفرق بينها وبين العرضي أن العرضي قد ينسب إلى الشيء وقد ينسب إلى غيره، في حين أن الخاصة لا تنسب إلا إلى الشيء دون غيره، كالصهيل للفرس، فهو خاصة، أما المشي والأكل فهو عرض.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وقد وضع الغزالي ذلك بقوله: «وقد يفهم الشيء مما يتميز به عن غيره، بحيث ينعكس على اسمه، وينعكس الاسم عليه، ويتميز بالصفات الذاتية المقومة، التي هي الأجناس والأنواع، والفصول، بل العوارض والخواص، فيسمى ذلك رسماً، كقولنا في تمييز الإنسان عن غيره: إنه الحيوان الماشي برجلين، العريض الأظفار، الضحاك»¹.

إذا كان هذا الحد غير قائم على الذاتيات، فإنه لا يدل على ماهية الشيء وحقيقته، بل تقتصر وظيفته على التمييز بين الشيء وغيره، فقولنا في تعريف الإنسان: إنه ضحاك، فهذا قد ميزه من غيره ولم يحدد طبيعته، وكذلك قول الغزالي في حد الإنسان: إنه الحيوان الماشي برجلين العريض الأظفار، الضحاك، فمع أنه ذكر ذاتياً في تعريفه (وهو الجنس: الحيوان) إلا أنه أتبعه بعد ذلك بالأعراض واللوازم لا الفصول، أو لنقل أتبعه بثلاث صفات، وهي كون الإنسان ماشياً برجلين عريض الأظفار ضحاكاً، فالملاحظ على هذه الصفات أنها أعراض غير داخلية في حقيقة الإنسان وماهيته ولذلك كانت وظيفتها التمييز بين المحدود وغيره.

هذا، وينقسم الحد الرسمي إلى قسمين، رسم تام وآخر ناقص، يقول الغزالي: «وعرفت انقسام تصور الشيء: إلى تصور له بمعرفة ذاتياته المفصلة، وإلى تصور له بمعرفة أعراضه، وأن كل واحد منهما: قد يكون تاماً مساوياً للاسم في طرفي الحمل، وقد يكون ناقصاً، فيكون أعم من الاسم»².

1 الغزالي، معيار العلم، ص: 254.

² المصدر نفسه، ص: 255.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

فالتصور الذي يكون بمعرفة ذاتياته المفصلة هو الحد التام أو الحقيقي، في حين أن التصور الذي يحصل بمعرفة الأعراض هو الحد الرسمي، وقد يخيل إلينا أن الحد بالرسم غير تام دائماً على اعتبار أنه مؤلف من الأعراض، ولكن الأمر غير ذلك، فالحد الرسمي نفسه منه التام ومنه الناقص، وهذا بحسب مطابقته للمرسوم أو عدم مطابقته له، أي أن مسألة التمام والنقص المرتبطة بتصور الشيء راجعة إلى قضية المساواة بين المحدود وحده أو المرسوم ورسمه، فإن كان الحد مساوياً للمحدود كان تاماً وإن كان غير مطابق له كان ناقصاً، وكذلك الأمر في الرسم.

يعرف القسم الأول من أقسام الحد الرسمي وهو الرسم التام بتعريفات عدة بالنظر إلى عدد من الاعتبارات، فيعرف باعتبار مكوناته بأنه: «ما تركيب من الجنس القريب والخاصة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك»¹، فالرسم التام إذن هو ما كان في بنيته قائماً على الجنس القريب والخاصة، ومثال ذلك قولنا في تعريف الإنسان إنه: "حيوان ضاحك"، فالحيوان هو الجنس القريب للإنسان، أما الضاحك فهو صفة عرضية أو خاصة بالنسبة للإنسان.

ويعرف الرسم التام باعتبار وظيفته بأنه: «يفيد التمييز عن كل ما يغاير المرسوم»²، وعليه، فالرسم التام لا بد أن يكون مميزاً للمرسوم عن كل المرسومات المختلفة عنه، بحيث ينطبق عليه دون غيره، ففي المثال السابق: "الإنسان حيوان ضاحك"، فإن الخاصة "ضاحك" تميز الإنسان عن جميع أنواع الحيوانات التي كان الجنس القريب قد ضمها تحته، وعليه فالرسم التام هنا ميز الإنسان عن كل ما يختلف عنه.

¹ الكفوي، الكليات، ص: 393.

² ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص: 210.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

كما يعرف الرسم التام كذلك باعتبار الغاية منه، فهو: «قول مؤلف من جنس شيء وأعراضه اللازمة له حتى يساويه»¹.

فهذا التعريف قد أشار أولاً إلى مكونات الرسم التام، ثم أردف ذلك بالإشارة إلى الغاية المتوخاة منه، ألا وهي مساواة المرسوم.

والقسم الثاني من الحد الرسمي هو الرسم الناقص، وهو المقابل للرسم التام، ويعرفه الكفوي بقوله: «ما يكون بالخاصة وحدها، أو بها وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالضاحك، وبالجسم الضاحك»²، وقد أضاف الجرجاني على هذا التعريف قوله: «... أو بعرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة، كقولنا في تعريف الإنسان: إنه ماش على قدميه عريض الأظفار، بادي البشرة، مستقيم القامة، ضاحك بالطبع»³.

فالرسم الناقص على هذا مبني على الخاصة وحدها، أو عليها وعلى الجنس البعيد معاً، فتعريف الإنسان بالضاحك قائم على الخاصة وحدها، وتعريفه بالجسم الضاحك قائم على الجنس البعيد (وهو الجسم) والخاصة (الضاحك)، وقد يكون بمجموعة من العرضيات المرتبطة بالمرسوم وحده.

¹ ابن سينا، رسالة الحدود، ص: 122.

² الكفوي، الكليات، ص: 393.

³ الجرجاني، التعريفات، ص: 181.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وعليه، فإن الرسم الناقص يختلف من حيث المكونات عن الرسم التام، لأن التام يشترط فيه أن يكون محتويا على الجنس القريب والخاصة معا، في حين أن الناقص قد يستغنى فيه عن الجنس القريب بالجملة، وقد يتم استبدال الجنس البعيد فيه بالقريب.

كما يفرق بينه وبين الرسم التام من حيث تمييز المرسوم من غيره، فقد بينا سابقا أن الرسم التام يميز المرسوم من الأشياء الأخرى ويفصله عنها فصلا تاما، في حين أن الرسم الناقص يكون فيه التمييز بين الشيء المرسوم وغيره غير تام أو غير كامل، بحيث يمكن أن يدخل ضمنه أشياء أخرى غير المرسوم فتشاركه في هذا الاسم، ومنه، فالرسم الناقص لا يكون مساويا للمرسوم على نحو ما ذكرناه في الرسم التام، بل يكون أعم منه.

1-1-4- التعريف اللفظي:

لقد أطلق على هذا النوع من التعريف تسميات أخرى وأشهرها تسميتا الحد الاسمي أو التعريف الاسمي، يقول الجليلي حلام بعد إيرادته لتعريف الحد عند الفلاسفة وعلماء المنطق: «وباستقراء هذه التحديدات نجدها كلها تؤكد على ماهية الشيء المعروف، أي جوهره... مما جعلهم يرفضون كل أنواع التعريفات الأخرى كالتعريف الاسمي... ولذلك ينعت التعريف الأرسطي بالمنطقي أو الحقيقي في مقابل الاسمي»¹، وقد تكررت هذه التسمية عنده في مواضع كثيرة من كتابه، وقد ذكر في تعريفه له أنه الذي: «يكتفي بتقديم معنى اسم الشيء المعروف ولا يتجاوزه»².

¹ حلام الجليلي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص: 38.

² المرجع نفسه، ص: 105.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

كما أطلق عليه تسمية "الحد الشارح"، وكان الغزالي ممن استعملها حين بيّن أقسام ما يطلق عليه اسم الحد*، حيث قال: «الأول: الحد الشارح لمعنى الاسم»¹.

ويبدو أن هذه التسميات تعبّر عن المفهوم نفسه الذي عبّرت عنه تسمية التعريف اللفظي عند القدماء، على نحو ما سيتضح.

عرف الجرجاني التعريف اللفظي بقوله: «وهو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفسر بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعنى، كقولك: الغضنفر الأسد»².

ففي هذا التعريف يطلب ذكر لفظ معروف في مقابل لفظ آخر غير معروف، فلفظ الغضنفر في المثال الذي ساقه الجرجاني غير معروف ولذلك يفسر بلفظ أوضح منه كالأسد مثلاً.

وهذا النوع من التعريف لا تكون الغاية منه: «إفادة تصور غير حاصل إنما المراد تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني»³، إفادة التصور أو تحصيل حقيقة الشيء وماهيته للشخص الجاهل بتلك الحقيقة إنما هو غاية الحد الحقيقي، أما التعريف اللفظي، ففيه تكون صورة الشيء وحقيقته حاضرة في ذهن الشخص، فالمطلوب إذن هو مجرد استبدال اللفظ المعلوم لديه باللفظ المجهول، فصورة الغضنفر في المثال السابق حاضرة في ذهن السائل فلا حاجة له إلى

*اختلف في مسألة إطلاق تسمية "الحد" على التعريف اللفظي، فقد رأى بعض العلماء كالزركشي عدم صحة تسميته بها، وحثه في ذلك راجعة إلى كون هذا التعريف مرتبطاً بألفاظ اللغة لا بالأشياء كما هو الحال في الحد، في حين رأى فريق آخر كالغزالي والتفتازاني خلاف ذلك. (ينظر، حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية العربية الحديثة، ص: 62-63).

¹ الغزالي، معيار العلم، ص: 261.

² الجرجاني، التعريفات، ص: 125.

³ المصدر نفسه، ص: 125.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

إنشاء صورة جديدة، بل هو في حاجة إلى ما يجعله يستحضر هذه الصورة، ويكون ذلك بذكر لفظ مرادف للغضنفر، فإن قيل له الأسد استحضر صورته الموجودة في ذهنه، ولذلك قيل بأن هذا التعريف يشرح اسم المعرف فقط ولا يتجاوزه إلى تحديد حقيقته أو جوهره*.

1-1-4- التعريف بالتمثيل:

لقد سبقت الإشارة إلى أن هذا التعريف قد انفرد به أبو البركات البغدادي، فهو الذي استعمل هذا المصطلح ونظر لهذا النوع من التعريف، ولذلك سنحاول إيجاز ما ذكره فيه، على نحو يعطي صورة مجملة عما ذكره البغدادي في هذا النوع.

عرّف البغدادي التعريف التمثيلي بقوله: «وأما التمثيل فهو تعريف الشيء بنظائره وأشباهه والكلي المعقول بجزئياته وأشخاصه ومحسوساته»¹، فيتضح من قول البغدادي أنه عرف التعريف بالتمثيل عن طريق ذكر أقسامه، وهما قسمان على نحو ما هو واضح في قوله، الأول تعريف الشيء بنظائره وأشباهه، والثاني تعريف الكلي المعقول بجزئياته وأشخاصه ومحسوساته.

أما القسم الأول فقد ذكرت فيه النظائر والأشباه، ومراده بتعريف الشيء بالنظائر: «تعريف الشيء بمشابهته لشيء واحد في كل حال وذلك هو نظيره وإن خالفه في أوصافه بأقلية أو أكثرية

* لابن تيمية نظرة مخالفة بيّنها في سياق نقده للحد الحقيقي، حيث جعل التعريف كله محصوراً في اللفظي، وهو عنده أنواع، يتمثل الأول في الحد المكافئ، وهو موافق للحد الحقيقي لأنه عنده ما كان دالاً على الذات، والثاني هو الحد بالمرادف، وهو ما قوبل فيه اللفظ بلفظ آخر قد يكون أوضح عند السائل، كتعريف الصارم بالمهندس، والنوع الثالث هو الحد بالمثال، ويكون حسبه بتعريف الشيء لمن يجهله عن طريق الإشارة إلى صورته في الخارج وهذا يعينه، والنوع الأخير هو الحد بالترجمة، وهو الذي يبحث عن معنى اللفظ كما هو في الاستعمال. (ينظر، ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص: 48-55).

1 البغدادي، الكتاب المعتبر في الحكمة، ص: 48.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وشدة أو ضعف كتعريف العقل بالنور»¹، ففي التعريف بالنظائر يكون الشيء المعرّف به مشابهة تامة للشيء المعرّف، كما قد يكون مختلفا معه في طبيعة الأوصاف، وضرب مثلا لذلك بتعريف العقل بالنور، فالعقل والنور يشتركان في كون كل واحد منهما يعد هاديا ومرشدا، فهذا وجه الشبه بينهما.

والنوع الثاني من القسم الأول هو التعريف بالأشباه، وقد عرفه البغدادي بقوله: «هو انتظام التعريف من مشابهات عدة ومخالفات لأشياء كما تعرف الإرادة الملكية كإرادتنا في معرفة الفاعل بالفعل الصادر عنه والرضا به ويخالفها فيما به يشبه طبيعتها وهو صدور الفعل من الفاعل على نهج واحد لا اختلاف فيه فيلتزم التعريف من مشابهة طبيعتنا وإرادتنا ومخالفتهما»²، وتوضيح المثال الذي ذكره البغدادي أنه عرف الإرادة الملكية من خلال التمثيل لها بالإرادة الإنسانية، ووجه الشبه بينهما هو معرفة الفاعل بالفعل الصادر عنه والرضا به، ثم أتبع هذا بذكر وجه الاختلاف بينهما، والمتمثل في كون الإرادة الإنسانية متعددة وليست واحدة.

ولعل الفرق بين التمثيل بالنظائر والتمثيل بالأشباه، يكمن في أن الأول يشترط فيه مجرد المشابهة بين الشيء ونظيره، مهما كانت درجتها، في حين أن الثاني يتعين أن تكون فيه المشابهة بين الشيء وأشباهه كبيرة وعالية.

يتمثل القسم الثاني من التعريف بالتمثيل في تعريف الكلي المعقول بجزئياته وأشخاصه والمعقول بمحسوساته، وقد عرف البغدادي هذا القسم بقوله: «وأما تعريف الكلي بجزئياته وأشخاصه

¹ البغدادي، الكتاب المعتبر في الحكمة، ص: 48.

² المصدر نفسه، ص: 48.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

والمعقول بمحسوساته فكما يعرف الجنس بأنه كالحیوان والنوع بأنه كالإنسان والشخص بأنه كزید والمثلث بأنه كهذا المخطوط»¹.

لقد عرف البغدادي كل قسم من القسم الثاني (الأول تعريف الكلي المعقول بجزئياته وأشخاصه، والثاني تعريف المعقول بمحسوساته) عن طريق التمثيل.

أما القسم الأول فقد مثل فيه للكلي بالجنس وعرفه بأنه كالحیوان، فالبغدادي اختار الحيوان وهو أحد الجزئيات التي يصدق عليها مفهوم الجنس، ذلك لأن الجنس يصدق على الحيوان وغيره من الجزئيات الأخرى كالنبات، كما ضرب مثالا للنوع بالتمثيل له بالإنسان، فالنوع يصدق على جزئيات أخرى غير الإنسان، ولكنه اختار الإنسان كأحد جزئيات النوع.

وقد عرف البغدادي الشخص أيضا من خلال التمثيل له بزید، والشخص كلي تدخل تحته عدة أفراد، اختار من بينها زيدا، والعلاقة في كل ما ذكره البغدادي هي علاقة الجزء بالكل، بحيث يمثل بالجزء على الكل².

وفي ما يتعلق بالقسم الثاني (تعريف المعقول بمحسوساته) فقد عرفه البغدادي بالاعتماد على التمثيل أيضا، من خلال تعريفه المثلث بأنه "كهذا المخطوط"، ويتم التعريف بالإشارة إلى صورة لمثلث مخطوط في الواقع، وذلك يعني أن هذا التعريف يعتمد على الإشارة إلى الشيء في الخارج، وهذا ما يميزه عن جميع الأقسام السابقة (التعريف بالنظائر والتعريف بالأشباه وتعريف الكلي بجزئياته وأشخاصه) القائمة على اللغة لا على ممثلات من خارجها، ولكنه رغم ذلك يتميز بسرعة

¹ البغدادي، الكتاب المعتبر في الحكمة، ص: 48-49.

² ينظر، المصدر نفسه، ص: 54.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

تحديد المطلوب وسهولة ذلك التحديد، ذلك لأن المحسوس أبسط في الإدراك من المجرد، غير أن ما يؤخذ عليه هو أنه غير صالح في تعريف الألفاظ المجردة التي ليست لها صورة في الخارج، وعلى ذلك فهو تعريف محدود.

ولعل ما نخرج به من ذكر هذا النوع من التعريف عند البغدادي أن هذا التعريف لا يبحث فيه عن الحقيقة والماهية كما هو الحال في الحد التام، ولا عما يميز المحدود من غيره على نحو ما رأيناه في الرسم، ولا عن مرادف للفظ كما هو الشأن في التعريف اللفظي، ولكنه يكتفي بالتمثيل بما يحقق هذا المحدود، وعلى الرغم من أن البغدادي قد أقر بنقص هذا التعريف عن التعريف التام والتعريف الرسمي إلا أنه: «ليس من المبالغة في شيء القول بأن مجهود البغدادي يعد توجهًا جديدًا في تقسيم أصناف التعريفات، وتميزًا وأصاله للفكر العربي عن الثقافة اليونانية في هذا الجانب من المعرفة، تلك الثقافة التي تشرب منها كثير من العلماء العرب القدماء وبخاصة الفلاسفة منهم»¹.

كانت هذه هي أنواع التعريف عند العلماء العرب الأوائل، وقد رأينا أنها أنواع خمسة: الحد التام، والحد الناقص، والحد الرسمي الذي ينقسم بدوره إلى قسمين: رسم تام وآخر ناقص، والنوع الرابع هو التعريف اللفظي، وأخيرًا التعريف التمثيلي أو التعريف بالتمثيل، الذي نجد فيه نوعين: تعريف الشيء بنظائره وأشباهه، وتعريف الكلي بجزئياته وأشخاصه والمعقول بمحسوساته، وقد أشرنا إلى أن النوع الأخير (التعريف التمثيلي) هو لأبي البركات البغدادي لأنه انفرد به دون غيره من العلماء.

¹ حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية العربية الحديثة، ص: 73.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وقد بينّا الفرق بين بعض هذه الأقسام، كالفرق بين الحد التام والناقص، فذكرنا بأن الناقص يختلف عن التام في أمرين، يتمثل الأول في بنية كل منهما، فالتام قائم على الجنس والفصل القريبين، في حين أن الناقص يبنى على الفصل القريب وحده أو عليه وعلى الجنس البعيد معاً، أما الاختلاف الثاني فيتعلق بالماهية التي يطلبها كل منهما، فالحد التام يطلب الماهية بجميع أجزائها، في حين أن الناقص يطلبها بجانب من جوانبها.

كما أشرنا إلى الفرق بين الرسم التام والناقص، فبينّا أنه قائم على أمرين كذلك، أمر البنية، ذلك أن الرسم التام مبني على الجنس القريب والخاصة، في حين أن الناقص قد يكتفي بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد، أما الأمر الثاني فمرتبط بالوظيفة، من حيث إن الرسم التام يميز المرسوم من غيره ويفصله عن الأشياء الأخرى فصلاً تاماً، في حين أن الرسم الناقص يكون تمييزه غير كامل، فلا يكون منطبقاً على المرسوم وحده بل يمكن أن تدخل ضمنه أشياء أخرى.

ويمكن من خلال ما ذكرناه عن الحد الحقيقي والرسمي الوقوف على نقاط الاختلاف بينهما، وأهمها نقطتان، تتعلق الأولى بالوظيفة التي يؤديها كل منهما، فالحد الحقيقي نصل به إلى ماهية الشيء وجوهره وطبيعته، في مقابل الرسم الذي يقتصر على مجرد التمييز بين المرسوم وغيره، وتتعلق النقطة الثانية بمكونات كل منهما، فالحد الحقيقي قائم على الجنس والفصول، أما الحد الرسمي فيكون بخواص المرسوم وأعراضه أوبها وبالجنس ولذلك فهو أقل منزلة من الحد من حيث ضبط حقيقة المحدود.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

أما الفرق بين التعريف اللفظي والحد التام والناقص أن اللفظي متعلق بالكلمات من حيث إعطاء مرادفات للألفاظ المجهولة والتي تكون صورتها موجودة في الذهن من قبل، أما في الحد التام والناقص فصورة المحدود تكون مجهولة فنتوصل من خلالهما إلى تحديد صورته.

إنه بالنظر إلى أهمية التعريف البالغة نتيجة الحاجة إليه في مختلف المجالات العلمية وحتى ميادين الحياة، فإنه لم يبق محصوراً في الأنواع المذكورة سابقاً، بل إنه تشعب ليشمل أنواعاً كثيرة، وبصفة خاصة في العصر الحديث، فما هي أنواع التعريفات عند المحدثين؟.

1-2- أنواع التعريف عند المحدثين:

قبل الخوض في أنواع التعريف عند المحدثين، تجدر الإشارة إلى أنهم قد اختلفوا اختلافاً كبيراً في عددها وفي طرق تصنيفها، وربما ذلك راجع إلى كون التعريف تتحكم فيه اعتبارات عدة: «منها: طبيعة اللغة، هل هي عادية أم نظرية علمية، هل هي ثنائية (حالة الترجمة مثلاً) أم أحادية، ومنها نوعية التخصص، فإن التخصصات العلمية ألوان تتباين بموجبها التعريفات... ومن الاعتبار الثاوية خلف التعاريف، ثقافة المعارف وإمكاناته وتجربته في الميدان»¹. فالواضح من خلال هذا القول أن صاحبه يجعل صعوبة التحكم في أنواع التعريف راجعة إلى أمور عدة، وقد ذكر من بينها: طبيعة اللغة، ونوعية التخصص، وثقافة المعارف وتجربته وإمكاناته.

في حين يرى غيره أن هذه الصعوبة ترجع بالدرجة الأولى إلى: «كون المعجم يستثمر عدداً من التقنيات المتباينة من حيث المناهج والوسائل ولم يعمل على توحيدها أو حصرها في أنواع

¹ أحمد عبد العزيز، التعريف المصطلحي (عناصره وإشكالياته)، ع59، ص:2011م.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

معينة»¹. فقد ربط هذا القول بين الصعوبة في تصنيف التعريفات وبين المعجم، على اعتبار أن العمل المعجمي قائم على التعريف، إذ هو الركن الأساسي فيه، مهما كان نوع هذا المعجم، سواء أكان معجماً لغوياً أحادي اللغة أم ثنائياً أم متعدداً، أم كان معجماً متخصصاً أم موسوعياً أم غيرها.

بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك، حينما رأى بأنه لا توجد أنواع مضبوطة للتعريف على اعتبار أن: «كل الكلام البشري [يعد] تعريفاً يمارسه المتكلم في خطابه اليومي والكاتب في نصه الإبداعي والقاموسي في قاموسه والباحث الدلالي في حقله والمختص في تثبته الاصطلاحي وهاوي اللعب بكلمات اللغة في ألغازه وأحبياته وكلماته المتقاطعة»².

ويكفي لنا دليلاً على ذلك أن نضرب أمثلة لأنواع التعريفات وتصنيفها عند بعض الدارسين المحدثين.

تتبع إبراهيم بن مراد أنواع التعريفات في معاجم الأدوية حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، فأوصلها إلى ستة أصناف من التعريف هي: التعريف المنطقي أو الموسوعي، والتعريف اللغوي، والتعريف المرجعي، والتعريف الإحالي، والتعريف التصحيحي، وأخيراً التعريف الوهمي، هذا وقد فرع التعريف اللغوي إلى أربعة أنواع، يتمثل الأول في التعريف اللغوي العام، والثاني في

¹ حلام الجليلي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص: 44-45.

² J.Rey Debove: Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires Français contemporains, Paris , 1971, p.191.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

التعريف اللغوي المحض أو التعريف التفسيري، والثالث في التعريف الترادفي، والرابع في التعريف التقابلي¹.

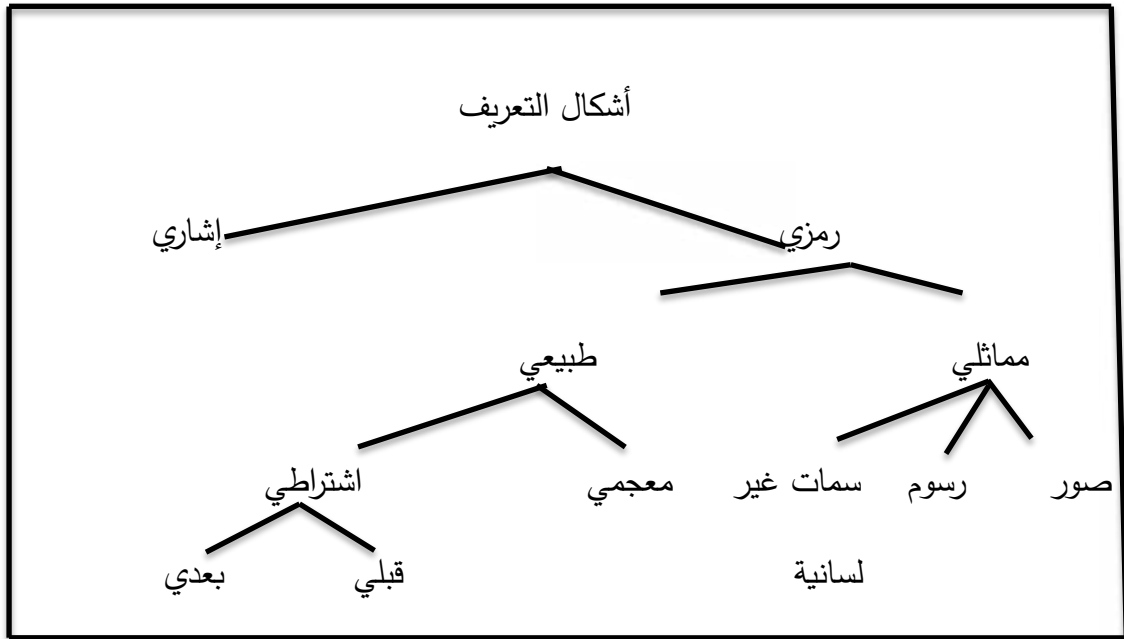
أما رشاد الحمزاوي فقد أشار إلى نوعين من التعاريف طغيا على التعريفات المعجمية، هما: التعريف الاسمي والتعريف المنطقي، وقد حددهما في إطار تناوله لقضية التعريف من خلال المنجد في اللغة والمعجم الوسيط، كما أشار بعدها إلى تقنيات أخرى كالتعريف البنوي، وإلى بعض الوسائل المساعدة في عملية التعريف كالشواهد والصور².

في حين رأى الجيلالي حلام أن التعريف مهما كان نوعه لا يخرج عن صنفين، الأول هو التعريف الإشاري المرجعي، الذي يكون عن طريق الإشارة إلى الشيء والوقوف عليه بأحد الحواس، ولذلك فهو تعريف خارج عن اللغة، أما الثاني فهو التعريف الرمزي الذي يكون عن طريق الرموز اللغوية أو اللغة الواصفة، وهو الذي يكون معتمدا في المعاجم، وقد قسم الصنف الثاني إلى نوعين: تعريف مماثلي وآخر طبيعي، وهذا ينقسم بدوره إلى: تعريف اشتراطي وتعريف معاجمي، ويمكن توضيح تقسيم حلام للتعريف من خلال المخطط الذي وضعه:

1 ينظر، بن مراد إبراهيم، المعجم العلمي العربي المختص حتي منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، ص: 133-147.

2 ينظر، الحمزاوي رشاد، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م، ص: 166-174.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه



مخطط يبين أشكال التعريف عند حلام الجيلاي¹

فالملاحظ من خلال ما سبق ذكره، أن تقسيم حلام للتعريف قائم على كونه منتما إلى اللغة أو خارجا عنها، فإن كان من خلال السمات الدالة عامة كان رمزيا، وإن كان من خلال الإشارة كان إشاريا.

أما عند الباحثين الغربيين، فنجد الباحثة بيكوش (picoche) قد ذهبت إلى جعل التعريف صنفين، الأول منطقي أو جوهري (substantiel) وهو تعريف يعتمد على الجنس والفصول الذاتية من أجل الوقوف على جوهر الشيء، والثاني علاقتي (relationnel) وهو التعريف اللفظي القائم على العلاقات بين الأشياء².

¹ ينظر، حلام الجيلاي، تقنيات التعريف، ص:50.

² Jacqueline Picoche : Précis de lexicologie Française , Nathan , 1977 , p.135.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

في حين تقترح الباحثة جوزيت ري ديبوف (J.Rey-Debove) بعد إقرارها بصعوبة التعريف في المجال العلمي المعتمد على المناهج المنطقية أو الإجرائية أن يكون التعريف الاسمي العلاقتي جنبا إلى جنب مع التعريف العلمي بأنواعه¹.

أما روبير مارتن (Robert Martin) فقسم التعاريف إلى نوعين: الأول هو التعريف الطبيعي الذي يصوغه مستعمل اللغة ويرتبط بالقولب (stéréotype)، والثاني تعريف تواضعي أو اتفاقي وهو موافق للتعريف المصطلحي².

ويرى الباحث ريتشارد روبنسون (Richard Robinson) أن مناهج التعريف أو طرائقه سبعة، توصل إليها من خلال بحثه حول تعريفات معجم أكسفورد (Oxford)، إذ إنه رتب التعاريف الواردة فيه حسب درجة شيوعها، وهذه الطرائق عنده هي: منهج الترادف، منهج التحليل، منهج التركيب، المنهج البرهاني، المنهج الدلالي، المنهج الاستلزامي، والمنهج القاعدي³.

فالملاحظ من خلال ما سبق ذكره أن عملية تصنيف التعريفات وحصر عددها صعبة للغاية، وأسباب ذلك متعددة، وقد ذكرنا بعضا منها، يضاف إليها اعتبارات أخرى كاختلاف المعرفات التي قد تكون ألفاظا مجردة أو محسوسة أو بناءية...، إضافة إلى اختلاف الألسن، حيث إن محاولة

¹ J.Rey Debove: Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires Français contemporains , p.222.

² Robert Martin : La définition naturelle , (actes du colloque la définition) , centre d'études du lexique , université Paris-nord , 18-19 novembre 1988 , Librairie Larousse , Paris , 1990 , p.87.

³ ينظر، حلام الجيلالي، تقنيات التعريف، ص:47.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

توحيد المناهج يؤدي إلى الوقوع في التقليد، كما أن مستوى مستعملي اللغة له دوره في تصنيف التعريفات، يضاف إلى هذا كله التطور الهائل للعلوم وتعدد النظريات وكثرة الاستكشافات¹...

بما أن بحثنا هذا مرتبط بالتعريف في المعاجم فإننا سنحاول التركيز على أنواع التعريف المعتمدة فيها، وإذا أمعنا النظر في هذه التعريفات وجدناها لا تخرج عن إطارين اثنين، فإما أن يكون التعريف مرتبطا باللغة في حد ذاتها من خلال توضيح العلاقات الموجودة بين الألفاظ، وإما أن يكون متعلقا بتحديد المفاهيم، فالنوع الأول يصطلح عليه بالتعريف الاسمي أو اللفظي، أما الثاني فهو التعريف المنطقي، وكل واحد من هذين النوعين يتفرع إلى أنواع أخرى تتدرج تحته، وهذا ما سنوضحه من خلال ما يأتي من فصول البحث ومباحثه.

1-2-1- التعريف الاسمي *

يقوم هذا التعريف على معنى الكلمة من حيث الاستعمال، أي أنه قائم على معرفة المعاني المتعارف عليها بين الناس، وقد عرفه الجليلي حلام بقوله: «سمي هذا المنهج تعريفا اسميا، لأنه يكتفي بتقديم معنى اسم الشيء المعرف ولا يتجاوزه، والدلالة على معنى الاسم تعني أن المعرف ليس في حاجة إلى ذكر حده وماهيته وخصائصه المميزة، بل الوقوف على الطريقة التي تستعمل بها هذه الكلمة أو تلك في اللسان المستعمل بين الناس»².

¹ ينظر، المرجع نفسه، ص:45.

* سبقت الإشارة إلى أن لهذا المصطلح تسميات أخرى كالتعريف اللفظي والتعريف اللغوي.

² حلام الجليلي، تقنيات التعريف، ص:105.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

فهذا التعريف إذن ينظر إلى دلالات الألفاظ في استعمالاتها المختلفة، ولا يُعنى بحقيقة المعرّف وماهيته التي هي من شأن التعريف المنطقي.

والملاحظ من هذا القول أيضا أن الجيلالي حلام أطلق عليه مصطلح المنهج وفي موضع آخر سماه اتجاهها¹، بالنظر إلى كثرة أنواعه وتفرعاته على اعتبار أنه: «يقوم في جوهره أساسا على العلاقات والنسب التي توجد بين مضامين وحدات المعجم، وتمثل هذه العلاقات أهم المقومات العائدة للمداخل من حيث النسب المفترضة بينها»²، فلما كانت العلاقات متعددة بين الوحدات المعجمية أدى ذلك إلى تعدد أنواع التعريف الاسمي، وفي ما يأتي بيان لأهم أنواع التعريف الاسمي التي نعرّ عليها في المعاجم اللغوية العامة.

1-1-2-1 - التعريف بالمرادف: (التعريف الترادفي)

جاء الترادف في اللغة بمعنى التتابع، جاء في لسان العرب: «رَدَفَ الرَدْفَ ما تَبَعَ الشَّيْءَ، وَكُلُّ شَيْءٍ تَبَعَ شَيْئًا فَهُوَ رَدْفُهُ وَإِذَا تَتَابَعَ شَيْءٌ خَلْفَ شَيْءٍ فَهُوَ التَّرَادُفُ»³، فيتضح من خلال هذا التعريف أن الرديف دائما ليس هو الشيء الأصلي، بل هو تابع له ولاحق به.

أما في الاصطلاح، فيراد بالمرادف: «المكافئ الاسمي، إذ يوجد دائما -على الأقل- زوج من المترادفات لكل مفهوم لغوي، وهذا المفهوم يمكن أن يكون كلمة فذة أو عبارة أي أن المرادف

¹ ينظر، حلام الجيلالي، تقنيات التعريف، ص: 26.

² المرجع نفسه، ص: 106.

³ ابن منظور، لسان العرب، مادة (رَدَف).

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

المقصود هو المعادل، كنوع من المساواة بين الدال والمدلول¹، فالتعريف الترادفي إذن تعريف بسيط قائم على إيراد كلمة مكافئة للكلمة المدخل، ويبدو من عبارة "كنوع من المساواة" أن المرادف لا يساوي مكافئه مساواة تامة.

ولعل السبب في ذلك راجع إلى كون أن الترادف في اللغة الواحدة يكاد يكون منعما، فهناك فروق دقيقة بين الألفاظ المتقاربة، أو المنتمية إلى حقل دلالي واحد، بحيث أننا لا نجد الترادف الحقيقي إلا في ألفاظ محدودة ترجع إلى قبائل أو لغات متباينة، وفي حال إغفال الفروق بين الألفاظ فإن ذلك يؤدي إلى الالتباس والتداخل بين الدلالات واستعمالها في غير محلها².

ونضرب مثالا على ذلك بالسيف، الذي له اسم واحد هو السيف، وله أكثر من خمسين صفة، لكل صفة دلالتها المميزة، كالمهند: "مصنوع في الهند"، ومثله اليماني: "مصنوع في اليمن"، والمشرفي: "مصنوع في مشرف"، والحسام: "لحدته وسرعة قطعه"...، غير أنه مع مرور الوقت توسّع في استعمالها ففقدت الوصفية واقتربت من الاسمية، حيث أصبح الوصف اسما، يقول أبو هلال العسكري (ت395هـ): «الشاهد أن اختلاف الأسماء يوجب اختلاف المعاني أن الاسم يدل كالإشارة، فإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعُرف بالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد»³.

¹ حلام الجليلي، تقنيات التعريف، ص: 106-107.

² ينظر، المرجع نفسه، ص: 110.

³ العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله)، الفروق اللغوية، مكتبة القدس، القاهرة، ط1، 1335هـ، ص: 13.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وإذا كان الترادف غير موجود في اللغة*، فإن من استعمل هذا النوع من التعريف إما أن يعتمد إلى تأكيد المساواة بين الدال والمدلول بما يشبه المقابلات الترجمية، وإما أن يعتمد إلى الترادف الموهوم من باب الصفات الغالبة أو الألفاظ المقاربة التي تحمل معنى أخص أو أعم، ومثال ذلك "دخل وولج"، ففي الأولى معنى لا يوجد في الثانية، ذلك أن الدخول يستوجب وجود المنفذ كالباب أو الثقب، في حين أن الولج يستوجب ضيق المنفذ أو عدم وجوده، كولج الإبرة في القماش أو الود في الأرض¹.

ويرى الجيلالي حلام أن التعريف الترادي الذي هو من باب الترادف الموهوم قاصر غير مفيد، غير أن المعاجم المعاصرة تلجأ إليه لأسباب عدة، أهمها: أن بعض هذه المعاجم وظفته طلباً للسهولة وهي في ذلك متأثرة بالمعاجم القديمة، مع أن الدلالات القديمة قد تغير أكثرها بمرور الزمن، أما السبب الآخر فراجع إلى العمل بمبدأ الإيجاز والاختصار، وهذا الأمر أدى بالمعجميين إلى الاكتفاء بالدلالة المركزية دون تتبع معاني الكلمة في السياقات المختلفة، يضاف إلى ذلك كله عدم اعتماد المعاجم المعاصرة منهجاً محدداً في تعريف المداخل من خلال الإشارة إليه في مقدمة المعجم.

ورغم ما قيل عن هذا التعريف من عيوب، فإنه يبقى من أكثر التعريفات توظيفاً في المعاجم، حتى المعاصرة منها بالنظر إلى التسهيلات التي يقدمها للمعجم.

*تجدر الإشارة إلى أن من اللغويين القدامى من أقر بوجود الترادف في اللغة، ومنهم الرمانى في كتابه "الألفاظ المترادفة" حيث يضع الكلمة ويشرحها بمجموعة من المترادفات (ينظر، الرمانى (علي بن عيسى)، الألفاظ المترادفة، تح: محمود الشنقيطي، مطبعة الموسوعات، القاهرة، ط1، 1321هـ، ص: 09)، ومنهم ابن السكيت وغيرهما.

1 ينظر، حلام الجيلالي، تقنيات التعريف، ص: 109.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

هذا، ويأخذ التعريف الترادفي في الدراسات الغربية شكلين، يتمثل الأول في التعريف بالكلمة المرادفة، حيث يتم مقابلة الكلمة عند تعريفها بكلمة واحدة من غير اشتراط التطابق الدلالي التام بين الكلمتين، والثاني التعريف بالإرداف، الذي يكون بعبارة تتكون من أكثر من كلمة واحدة، ويكون التطابق الدلالي بين اللفظ المعرف والعبارة المعرّفة له متحققا.

1-2-1-2- التعريف بالاشتقاق: (التعريف الاشتقاقي)

التعريف بالاشتقاق هو تعريف: «توافقي وهام شكلا ومضمونا، يراعي علاقة الأصل بالفرع، فيحيل المفردة المركبة على أصلها بتفصيل مكونات الاشتقاق وبيان معنى الزيادة الاشتقاقية، إنه تعريف صرفي دلالي morphosémantique بسيط وواضح»¹، فالملاحظ أن هذا التعريف قائم على البنية الصرفية، حيث يتم تعريف الكلمة بذكر عبارة تبين أحد أصول اشتقاقها، فكأن هذا فيه إحالة إلى المشتق على أساس أنه معروف.

وهذا النوع من التعريف منتشر بكثرة في المعاجم اللغوية العربية وغيرها، وربما سبب ذلك راجع إلى: «بساطته واقتصاديته وسهولته»².

غير أنه على الرغم من بساطة هذا التعريف وسهولته وإيصاله للفهم، فإنه تحيطه بعض النقائص، ومنها أن مستعمل اللغة قد لا يكون عارفا دائما بدلالة المشتق المحال إليه، وهذا سيفرض عليه العودة إلى هذا المشتق للوقوف على دلالاته، وفي أثناء عودته قد يجد المشتق

1 دحمانى السائح زكية، الفروق بين التعريف الطبيعي والتعريف الرمزي، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية بتونس، ع29/28، 2013/2012م، ص:146.

2 حلام الجيلالي، تقنيات التعريف، ص:112.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

المحال إليه معرفاً بلفظ المحال، ومثال ذلك تعريف الحمرة بأنها: "لون الأحمر"، فإذا عدنا إلى الأحمر وجدناه معرفاً بـ: "الحمرة"، وعليه فإننا نعود إلى ما انطلقنا منه، ومنه فإن الشخص إذا لم يكن عارفاً بالمحال إليه فإن هذه العلاقة الصرفية لن تكون لها فائدة في الوصول إلى معنى الكلمة، وعليه فستكون العلاقة مجرد علاقة صرفية لغوية لا دلالية.

1-2-1-3- التعريف بالضد:

هو من التعريفات الرائجة في المعاجم، وهو تعريف علائقي أيضاً، لأنه قائم على العلاقات اللغوية الموجودة بين الأفراد، وقد عرّف بأنه: «التعريف بالمغايرة أو السلب»¹.

وقبل بيان المقصود بهما (المغايرة والسلب) لا بد من التفريق بين مصطلحات ثلاثة قد تتداخل مع بعضها، وهي: الضد والتضاد والنقيض.

فالضد هو المقصود هنا في قولنا "التعريف بالضد"، والمراد بالضد هنا المخالف والمنافي.

أما التضاد، فهو عند اللغويين القدماء: «دلالة اللفظ الواحد على معنيين متقابلين، كدلالة (السدفة) على الظلام والنور في آن واحد»².

أما التناقض، فيعني في المنطق: «أن النقيضين ما لا يجتمعان ولا يرتفعان في شيء واحد، مثل: كبير ولا كبير، وأسود ولا أسود، ونهار ليل، ومربع مستدير»³.

¹ أبو الفرج محمد أحمد، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1966م، ص: 105.

² حلام الجبالي، تقنيات التعريف، ص: 114.

³ مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، ص: 55-56.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

إذن فالفرق بين المصطلحات الثلاث أن الضد هو المخالف، ولذلك فالضد لا يجتمع مع ضده، ومثال ذلك: البياض والسواد، فإنهما لا يجتمعان في شيء واحد، كما أنه يمكن ألا يوجد فيهما معاً، أما التضاد فواضح من خلال تعريفه أنه متعلق بدلالة اللفظ الواحد على معنيين متخالفين متقابلين، والتناقض هو ما لا يجتمع فيه النقيضان معاً، كما أنه لا يمكن ألا يوجد معاً بل لا بد من وجود أحدهما، كالحياة والموت، لا يمكن أن يجتمعا في شخص واحد مثلاً ولكن يوجد واحد منهما فيه دون الآخر.

والتعريف بالضد إما أن يكون بالمغايرة، والمراد بذلك أن يكون بالمقابل، حيث تذكر الكلمة ثم يذكر ما يقابلها في الدلالة، وذلك مثل كلمتي أبيض وأسود، حيث يمكن استبدال إحدهما بالآخرى، بحيث تكون العلاقة الجامعة بينهما هي التضاد، وما يمكن الإشارة إليه أن المقابل تكون له الوظيفة الصرفية نفسها لما يقابله، بحيث إن كان المقابل اسماً كان المقابل له اسماً، وإن كان فعلاً كان مضاده فعلاً وهكذا.

أما التعريف بالضد بالسلب (التعريف السلبي) فيكون بإضافة أداة دالة على المغايرة (أمين ≠ غير أمين)، فهذا التعريف يكون بإدخال أداة السلب على الكلمة الأولى المراد بيان ضدها. ورغم الاستعمال الكبير لهذا النوع من التعريف في المعاجم اللغوية، إلا أنه تشوبه بعض النقائص، من أهمها أنه: «يفترض مسبقاً أن القارئ على معرفة بالضد، وهذا غير منطقي في العمل المعجمي، لأن الهدف من التعريف هو وضع القارئ أمام دلالة واضحة للمدخل وليس إحالته على مدخل آخر»¹.

¹ حلام الجيلالي، تقنيات التعريف، ص: 114.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

ومن النقائص أيضا أن هذا التعريف قد يقع في التعريف الدوري، ويظهر ذلك عندما يحيل التعريف إلى المدخل الأصلي مرة ثانية، ومثال ذلك تعريف أبيض بأنه ضد أسود (أبيض ≠ أسود)، فإذا ذهبنا إلى أسود وجدناه يعرف بأنه ضد أبيض (أسود ≠ أبيض)، ولذلك فهذا التعريف لا يكون مفيدا إلا إذا كان أحد المتضادين معروفا عند المتلقي.

ومن النقائص أيضا، أو الأصح المشاكل، أن الأزواج المتضادة دلاليا قليلة ومحدودة، أما بعض الألفاظ فليس لها مقابلات، مثل: مربع، ماء، قلب...، ولذلك عُدَّ عند بعضهم من الطرق المساعدة في الشرح¹.

1-2-1-4- التعريف بالشبيهة: (بالمقارنة)

وهو تعريف يعتمد على: «ذكر المماثل للكلمة المدخل كتعريف لها من باب التقريب»²، ومثال هذا التعريف أن يقال: «سَوْد: صار لونه كلون الفحم»³. فيبدو في هذا التعريف أن المعرّف قد استحضر صورة الفحم بالنظر إلى كونه شبيها بالسواد في اللون.

وعلى الرغم من انتشار هذا التعريف في المعاجم العربية وغيرها على اعتباره تعريفا تعليميا يسهل الفهم ويقرب مدلول الكلمة، إلا أنه توجه إليه بعض المآخذ، ولعل أهمها يتعلق بكون هذا

¹ ينظر، دحماني السائح زكية، الفروق بين التعريف الطبيعي والتعريف الرمزي، ص: 146.

² حلام الجبالي، تقنيات التعريف، ص: 115.

³ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، مطبعة لاروس، 1989م، ص: 651.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

التعريف قائم على أساس معرفة القارئ بالشبيه، أي أن المشبه به عنده أعرف من المشبه، وهذا الأمر ليس مؤكدا دائما، يضاف إلى هذا أنه لا يمكن تعميمه على كل الوحدات اللغوية، فإنه وإن كان يصدق على الألفاظ الدالة على أمور محسوسة، فهو لا يصدق على الألفاظ الدالة على المجردات، ومن المآخذ أيضا أن الشبيه لا يكون مطابقا للمشبه مطابقة تامة، بل يوجد تفاوت بين المتشابهات: «فالحمرة ليست هي لون الدم، لأن لونه يتدرج من الأحمر الداكن إلى الفاتح إلى القرمزي»¹، وعليه، فإن التعريف بالشبيه تعريف محدود رغم فائدته التعليمية وأخذ المعاجم به أخذًا كبيرًا.

1-2-1-5- التعريف بالترجمة: (التعريف التكافؤ)

إن هذا التعريف يكون خاصا بالمعاجم الثنائية أو المتعددة، وهذه المعاجم: «لا تشرح اللفظة الأجنبية بتعريف أو تفسير وإنما تعطي الكلمة المعادلة تماما»²، فالتعريف بالترجمة يقوم على إعطاء مكافئ الكلمة في اللغة أو اللغات الأخرى.

وقد وظف هذا التعريف في المعاجم المعاصرة تماشيا ومجريات التطور العلمي والتقارب الحضاري، بالإضافة إلى الميل إلى جعل المصطلح عالميا³.

ومن الانتقادات التي وجهت إلى هذا التعريف ما يتعلق بنسبية العلاقة بين المتكافئين، ذلك أنه لكل لغة خصوصياتها، ومنه لا يوجد تكافؤ تام بين مدلولي الكلمتين المتكافئتين، وقد برز هذا النقد

¹ حلام الجليلي، تقنيات التعريف، ص: 116.

² ظاظا حسن، كلام العرب من قضايا اللغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1976م، ص: 225.

³ ينظر، حلام الجليلي، تقنيات التعريف، ص: 118.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

خاصة مع ما قام به المترادفون في أعمالهم، والذين بينوا أنه لا يمكن على الإطلاق أن يتكافأ دليلان من لغتين مختلفتين.

وإذا ما تعلق الأمر باللغة العربية، فإنه من غير السليم أن يلجأ أصحاب المعاجم إلى ذكر مكافئ اللفظ العربي مباشرة، والاكتفاء بذلك المكافئ من دون تقديم تعريف للفظ العربي، لأن هذا فيه تشجيع على استعمال الكلمة الأجنبية، وهو الملاحظ في زماننا، حيث راج استخدام الكلمات غير العربية في ميادين كثيرة، كالبحوث العلمية ووسائل الإعلام وغيرها، وفي هذا خطر على اللغة العربية.

1-2-1-6- التعريف بالإحالة:

وفي هذا التعريف يتم: «إحالة القارئ إلى مدخل آخر على أساس أن الكلمة المحال عليها تتضمن تعريفاً يطابق تعريف الكلمة المحالة، وذلك إما بصفة مباشرة وإما بحسب ما يوحي به سياق التعريف من إشارات»¹.

ففي التعريف بالإحالة لا يتم تقديم تعريف الكلمة مباشرة وإنما يتم تقديم كلمة أخرى على اعتبار أن تعريف الكلمة الأولى نعثر عليه بالرجوع إلى الكلمة الثانية المحال عليها.

وقد يكون الهدف من هذا التعريف مجرد الاختصار والاقتصاد في التعاريف، ذلك أن تقديم التعريف مباشرة فيه نوع من الإطالة، لأننا في هذه الحال سنكرر تعريفاً واحداً في موضعين، وهذا

¹ حلام الجبالي، تقنيات التعريف، ص: 116.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

مناف لمبدأ الاقتصاد، وقد يكون سبب الإحالة قائماً على أساس أن الكلمة المحال عليها أكثر شهرة واستعمالاً من الكلمة المحالة أو أكثر فصاحة.

ومهما يكن من أمر، فإن التعريف بالإحالة لا بد أن يكون مدروساً بدقة، لأن اضطرابه يؤدي إلى مشقة البحث، وذلك حينما تكون الإحالة متكررة، كأن تعرف كلمة "ميكروب" بالإحالة على "جرثومة"، وعند الرجوع إلى كلمة "جرثومة" نجد فيها إحالة على "بكتيريا" وهكذا، مما يولد صعوبة ومشقة في البحث، كما أن عدم الدقة في هذا التعريف يؤدي إلى التعريف الدوري، وذلك كأن تعرف "ميكروب" بالإحالة على "جرثومة"، و"جرثومة" بالإحالة على "ميكروب"، وهذا لا شك قصور في التعريف.

1-2-1-7- التعريف بالعبرة: (التعريف الجملي)

وهذا النوع من التعريفات: «يتجاوز الكلمة المفردة، كالمرادف أو الضد أو الكلمة المخصصة ليظهر في شكل عبارة أو جملة»¹، فالتعريف هنا يأخذ شكل جملة تامة ولا يكون كلمة واحدة أو كلمة مخصصة*.

وقد قدم الجيلالي حلام عدداً من الأمثلة لهذا التعريف، منها قوله: «هدج: مشى مشية الشيخ»²، فكلمة هديج في هذا المثال لم تعرف بكلمة فظة، وإنما عرفت بجملة تامة وضحت المراد منها.

¹ حلام الجيلالي، تقنيات التعريف، ص: 120.

* المقصود بالكلمة المخصصة تلك الكلمة التي تنسب كلمة أخرى أو تصفها، كقولنا مثلاً: النجد: الكلام الشديد، الخيم: فرند السيف.

² معلوف الأب لويس، المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، ط21، 1983م، ص: 858.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

والتعريف الجملي يمكّننا من حصر معاني الكلمة المعرّفة وتخصيصها، لكنه في الوقت نفسه لا يصل إلى مستوى التعريف التام، أي أنه لا يكون فكرة كاملة عن المعرّف، ولذلك كان من أنواع التعريف الاسمي، لأنه كاف دلاليا من ناحية التعريف اللفظي فقط، ومن ناحية مقارنته بالتعريف بالكلمة المفردة أو الكلمة المخصصة.

ومما يتميز به التعريف الجملي اتصاله بالواقع بصورة مباشرة، ذلك أن الجملة المقدمة في التعريف قد يتم انتزاعها من واقع الاستعمال الفعلي للغة، مما قد يجعل دلالتها أقرب إلى الحقيقة، ويضاف إلى هذا وظيفة هذا التعريف في الجانب التعليمي، إذ له أهمية بالغة في تعليم اللغة وإفهامها، ولذلك فأكثر ما ينبغي استثمار هذا التعريف فيه هو المعاجم المدرسية الموجهة إلى الأطفال، لأنه يتوافق وقدراتهم الذهنية.

1-2-1-8- التعريف الواصف للغة:

وهو نوع من أنواع التعريف الاسمي، يقتضي وصف اللفظ في حد ذاته من غير وصف مفهومه، وهو: «يتمحور حول الوصف اللساني للفظ أكثر من المفهوم»¹، وأكثر ما نقف على هذا التعريف في المعاجم المتعلقة بالصرف أو النحو حين تكون اللغة هي موضوع الدراسة وأداتها في الوقت نفسه.

ويمكن تقديم مثال على ذلك بقولنا: (رأى: فعل متعد)، ففي هذا التعريف لم نعط مدلول كلمة رأى، وإنما قمنا بوصفه بجملة لسانية حيث كان الواصف والموصوف كلاهما لغويين، إذ وضعنا العلاقة اللسانية الصرفية بين الفعل (رأى) وبين التعدي.

¹ حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية، ص: 104.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وإذا كان هذا التعريف قائماً على توضيح العلاقة اللغوية بين الواسف والموصوف، فإنه يوظف بكثرة - كما سبقت الإشارة - في معاجم الصرف والنحو، أو حتى المعاجم العامة حينما تشير إلى بعض المعلومات الصوتية أو الصرفية أو النحوية المتعلقة بالمدخل، وفي مقابل ذلك يقل استعماله في المعاجم المتخصصة، لأن التعريف المصطلحي مداره هو مفهوم المصطلح بالدرجة الأولى لا بنيته اللغوية.

كانت هذه أهم أنواع التعريف الاسمي، وقد رأينا كيف أنها لا تتجاوز معنى المعرّف إلى حقيقته وماهيته، فالتعريف بالمرادف يكتفي بإعطاء المكافئ اللفظي، في حين أن التعريف بالاشتقاق يكون بذكر أحد أصول الاشتقاق للمعرّف، أما التعريف بالضد فهو قائم على ما يعرف بالمغايرة والسلب، و أما التعريف بالشبيه فهو قائم على ذكر مماثل للكلمة المعرّفة لتقريب الفهم، ثم التعريف بالترجمة الذي يكون بإعطاء مقابل الكلمة في لغة أو لغات أخرى، أما الإحالة فتكون بإرجاع القارئ إلى كلمة أخرى عُرِّفت في موضعها، وإذا كانت هذه التعريفات قائمة على كلمة واحدة مفردة، فإن من التعريفات الاسمية ما يكون بجملة تامة، وهو ما يعرف بالتعريف بالعبارة، وأخيراً نوع آخر من التعريف الاسمي له خصوصيته، ذلك لأنه غير مرتبط بمعنى الكلمة ولكنه متعلق بوصفها وصفاً لسانياً، وإبراز علاقتها اللغوية المحضة مع الكلمة المعرّفة، وهو ما يسمى بالتعريف الواسف للغة.

وفي ما يأتي ذكر النوع الثاني من التعريفات الموظفة في المعاجم، وتفصيل الأنواع المندرجة

تحتة.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

1-2-2- التعريف المنطقي:

إنه وإلى جانب التعريف الاسمي الذي عرف عند المحدثين بأنواعه المختلفة، يوجد قسم ثان من التعريفات هو التعريف المنطقي، ولعله من تسميته يظهر أنه يوظف الأدوات المنطقية، وهو ليس نفسه الحد التام الذي أشرنا إليه سابقاً، المعتمد على الأجناس والفصول، بل إنه يستمد فقط بعض شروطه من المنطق الأرسطي، وهذا التعريف هو: «كل تعريف يسعى إلى شرح معنى الكلمة بذكر مكوناتها الدلالية»¹.

وإذا كان التعريف الاسمي قائماً على تقديم معنى المعرف فقط دون أن يتجاوزه، فإن هدف التعريف المنطقي هو في الأساس: «معرفة ما الذي يجعل الشيء جوهرياً... وكثيراً ما يفسر المداخل بجمل أو بنص، ويصنف مضمونها دون أن يعرفها لغوياً»²، وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا التعريف يدور في أساسه على التعبير عن حقيقة الشيء الجوهرية.

إن التعريف الاسمي - كما سبقت الإشارة إليه - قائم على العلاقات، ولذلك قيل عنه إنه تعريف علائقي، وهذه العلاقات قد تكون رابطة أو فاصلة بين الألفاظ، في حين أن التعريف المنطقي هو تعريف غير علائقي لأنه يقوم على تحديد مكونات المعرف وحصرها، في سبيل الوقوف على حقيقته الجوهرية.

¹ بعلبكي رمزي منير، معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، 1990م، ص: 418.

² حلام الجليلي، تقنيات التعريف، ص: 129.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

أشرنا سابقا إلى كون التعريف المنطقي قائما على بعض شروط المنطق الأرسطي، وهذه الشروط تتمحور حول: «الكليات الخمس» (Universeaux) ويقصد بها المعاني العامة التي تصدق على كثير من الأشياء، وتسمى المحمولات أيضا¹.

والكليات الخمس هي: الجنس، النوع، الفصل، الخاصة، والعرض العام.

ولكن هذا لا يعني أن التعريف المنطقي هو نفسه الحد التام، من باب القول أنه يأخذ ببعض شروط المنطق الأرسطي، لأن هذه الشروط هي جزء من بنية التعريف وليست البنية في حد ذاتها، كما هو الشأن في الحد التام.

هذا وإن لهذا القسم أنواعا تتدرج تحته، ولكل منها مفهومه وخصائصه.

فهو ينقسم بحسب حجم المادة التي يقدمها إلى ثلاثة أنواع: التعريف الأدنى، والتعريف القالبي، والتعريف الموسوعي، وينقسم بحسب مفهوم الشيء المعرف وما صدقه* إلى تعريف احتوائي وتعريف إحالي.

1-2-2-1- التعريف الأدنى:

يعرف بأنه: «التعريف الذي ينحصر في عبارة تمثل الحد الأدنى من الكلمات مع قدرتها على تحديد المعرف تحديدا كافيا، ويظهر التعريف الأدنى في أشكال عديدة تتداخل فيها كثير من

¹ حلام الجيلالي، تقنيات التعريف، ص: 129.

* يعرف الماصدق بأنه: «مجموع الأفراد أو الموضوعات أو الأنواع الداخلة تحت صنف أو كلي»، (ينظر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الفلسفي، ص: 164).

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

التقنيات، غير أنه يتميز دائماً بخاصية إجمال الخصائص الدنيا للشيء المعرّف وتمييزه عما عداه دون الدخول أو الإسهاب في وصف تركيبه واستعماله...»¹.

الملاحظ من خلال هذا القول أن التعريف الأدنى يقتضي التحديد الكافي للمعرّف على خلاف لما قد يتصور من التسمية من أنه يُكتفى فيه بالعبارة القصيرة، بل لا بد أن تكون هذه العبارة على إيجازها كافية في تمييز المعرّف من غيره من الأشياء.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا التعريف هو أقرب ما يكون إلى التعريف بالجنس والفصل، لأن التعريف بهما يحقق التمايز للشيء المعرّف، وقد قلنا بأنه أقرب ما يكون ولم نقل إنه هو نفسه التعريف بالجنس والفصل لأنهما غير مشروطين في التعريف الأدنى، بل يمكن له - كما قال حلام - أن تتداخل فيه عدة تقنيات.

ومن أمثلة هذا التعريف ما جاء في المعجم العربي الأساسي في تعريف كلمة "مطرقة" بأنها: «آلة من حديد ونحوه تطرق بها المعادن وتدق المسامير»²، فهذا التعريف يتميز بالإيجاز، بحيث تم تعريف المطرقة بجنسها وهو كونها آلة من حديد، ووظيفتها وهي طرق المعادن ودق المسامير، إلا أنه على إيجازه يميز المطرقة عن الآلات الأخرى المشاركة لها في الجنس.

وعليه، فإن التعريف الأدنى تعريف موجز يقتصر على ذكر الخصائص الدنيا المميزة للشيء.

¹ حلام الجبالي، تقنيات التعريف، ص: 75.

² المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، ص: 792.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

1-2-2-2- التعريف القالبي:

الملاحظ على هذا النوع من التعريف ورود كلمة القالب في تسميته، وقد عرف القالب بأنه: «فكرة متفق عليها، تكون أحيانا غير دقيقة، وتتصل بالصورة الاجتماعية المشتركة حول الوحدة اللغوية»¹. وذكر كلمة "فكرة" في هذا التعريف دليل على أن القالب عبارة عن صورة ذهنية، هذه الصورة تكون مشتركة بين أفراد المجتمع الواحد، ومنه فإن كثيرا من الأشياء يملك سمات دلالية مشتركة بين أفراد المجتمع، وهذه السمات الدلالية تمثل القالب، والتعريف القالبي يهتم بوصف هذه القوالب.

وقد حاول حلام الجبلاي تعريف هذا النوع بقوله: «هو التعريف النموذجي شبه الموسوعي الذي يقدم صورة كاملة عن خواص الشيء وملامحه وأوصافه وكيفيات استعماله، حتى يصبح المعرف محددا وواضحا كالنموذج السوري، أي أنه يهدف إلى الملاءمة اللغوية والصورة الواضحة في وقت واحد»².

يبدو من هذا القول أن التعريف القالبي لا يهدف فقط إلى تمييز الشيء المعرف من غيره كما هو الحال في التعريف الأدنى، بل يهدف إضافة إلى ذلك إلى إعطاء صورة ذهنية مطابقة للشيء الخارجي، ولذلك تكون السمات الدلالية المذكورة فيه أوسع وأكثر من نظيرتها في التعريف الأدنى.

¹ A. Lehmann, F. M. Berthet, Introduction à la lexicologie sémantique et morphologie, p. 38

² حلام الجبلاي، تقنيات التعريف، ص: 75.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

ومن أمثلة هذا التعريف تعريف كلمة "مطرقة" بأنها: «أداة للطرق، وتتشكل من كتلة معدنية فولاذية، بها ثقب (عين) يثبت به مقبض»¹، فهذا التعريف بالمقارنة مع التعريف الأدنى السابق احتوى على سمات دلالية غير الجنس والوظيفة، وهذا كله في سبيل تحقيق صورة ذهنية موافقة للمطرقة كما هي في الخارج، ولذلك أطلق حلام على هذا التعريف تسمية أخرى في سياق حديثه عن هذا النوع، وهذه التسمية هي التعريف الأقصى حيث قال: «فالأولى [القالبية] تمثل التعريف الأقصى الذي يعطي أقصى حد من الخصائص الضرورية والكافية حتى يصبح التعريف جامعاً والمسمى على ما هو عليه بصفة مجردة»².

ما يلفت الانتباه في هذا القول، هو عبارة حلام "أقصى حد من الخصائص الضرورية"، وهذا ما ينبغي التأكيد عليه، فذكر عبارة "أقصى حد من الخصائص" من غير إضافة كلمة "الضرورية" يوقعنا في إشكال، وهو أن ذكر جميع خصائص المعرف الضرورية وغيرها يجعل من التعريف القالبي تعريفاً موسوعياً.

1-2-2-3- التعريف الموسوعي:

إن هذا التعريف يرتبط أكثر ما يرتبط بالموسوعات والمعاجم الموسوعية*، وعلى اعتبار أن الموسوعة: «عبارة عن خزان لمختلف المعارف، فإن التعريف في هذا النوع من الممارسات العلمية،

¹ Petit Robert, Dictionnaire de la langue française, alphabétique et analogique, Alain Rey et Josette Rey-Debove, Paris, 1991, p. 1159.

² حلام الجليلي، تقنيات التعريف، ص: 71.

* هناك فرق بين الموسوعة والمعجم الموسوعي، فهما - وإن كانا يشتركان في وظيفة واحدة تتمثل في تكوين حصيلة من المعارف الإنسانية - يختلفان في الحجم وفي درجة التفصيل والشمولية، وكذا في نظام الترتيب، الذي يكون في الموسوعة على أساس الموضوعات في حين يكون في المعجم الموسوعي ألفبائياً (ينظر، Henri

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

هو في النهاية عبارة عن "تلخيص" لعدة معارف»¹. غير أن هذا التعريف وإن كان موجودا بصفة خاصة في الموسوعات والمعاجم ذات الطابع الموسوعي، فإننا قد نعثر عليه في مواضع أخرى، حيث يتم فيها تعريف المدخل بصورة مسهبة.

وإذا كان هذا التعريف مرتبطا بالموسوعات وما يشبهها، فإن ذلك يعني أن المعرف لا يكون مقيدا بحجم المعلومات التي يقدمها حول الشيء المعروف، بل تكون له الحرية والسعة في ذلك، ولذا رأى حلام الجيلالي أن هذا التعريف: «تعريف شمولي ليس له ضابط معين سوى أنه يتميز بالوصف المسهب للمدخل والاشتمال على عدد من الأركان، وهو ما يميزه عن التعاريف الأخرى»². فهذا التعريف قائم على الوصف المفصل المطول، بحيث يقدم أكبر عدد ممكن من المعلومات عن الشيء المعروف، وكلما كان الوصف مسهبا كلما تميز بالموسوعية، ولذلك رأى إبراهيم بن مراد أن التعريف الموسوعي يمكن تسميته: «التعريف المعقد لاشتماله على عدة أركان»³.

وعليه، فإن هذا النوع من التعريف لا يكتفي بإيراد المعلومات الضرورية المميزة للمعرف، بل يتجاوز ذلك إلى تقديم أوصاف المعروف، وهذه الأوصاف غير مقيدة بطول معين، بل هي مفتوحة

Rahaingoson, Les différents types d'ouvrages lexicographiques, dans : Guide de recherche en lexicographie et en terminologie, Agence de Coopération culturelle et technique, Paris, 1985, p. 16.

¹ De Besse Bruno, « La définition terminologique », in La définition, Librairie Larousse , 1990, p.253.

² حلام الجيلالي، تقنيات التعريف، ص:141.

³ بن مراد إبراهيم، المعجم العلمي العربي المختص، ص:133.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

بحسب مقتضيات المعرّف، وإذا كان كذلك، فإن هذا التعريف يؤدي دورا كبيرا في توسيع معارف المتلقي وتعميقها.

ويمكننا أن نضرب مثالا على ذلك بتعريف "الذرة" في المعجم العربي الحديث حيث عرفت فيه بأنها: «أصغر جزء من عنصر كيميائي يمكن أن يدخل في تفاعل، وتعتبر المادة اليوم تراكما في جزيئات الطاقة المكثفة، وتتكون الذرة من نواة تتألف من نوترونات، وهي جزيئات مادية عادمة الشحنة، ومن بروتونات، وهي جزيئات مادية ذات شحنة موجبة وتدور حول هذه النواة الكترونيات سالبة، وعدد بروتونات النواة الذي يوازي عدد الالكترونات ويحدد خواص العنصر الكيميائي، ولا تختلف ذرتان متشابهتا الخواص إلا بعدد النوترونات فيهما، وفي بعض الحالات تتبادل ذرات أجرام مختلفة الكترونيات فتؤلف الأجسام المركبة...»¹.

الملاحظ على هذا التعريف للذرة أنه لم يكتف بتقديم حد أدنى من المعلومات عن الذرة بما يسمح بتمييزها من غيرها، بل قدم معرفة موسوعية حول مفهوم الذرة ومكوناتها مع تعريف هذه المكونات ومقارنتها مع شبيهاتها وكذا قدرتها على التفاعل، وغير ذلك من المعلومات التي نعثر عليها في الموسوعات والمعاجم الموسوعية.

¹ الجر خليل، المعجم العربي الحديث (لاروس)، مكتبة لاروس، باريس، 1987م، ص: 555-556.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

1-2-2-4- التعريف الإحالي:

ويعرف هذا النوع بأنه وصف لمفهوم ما عن طريق الإحالة و: «يكن في إحصاء كل التحقيقات الممكنة له»¹، ومعنى ذلك أن التعريف الإحالي قائم على حصر ما ينطبق عليه المفهوم عن طريق ذكره في التعريف على شكل قائمة من الألفاظ، بحيث إن المفهوم ينطبق على كل فرد من الأفراد المذكورة في القائمة.

ومن الأمثلة التي يمكن ضربها على هذا التعريف تعريف الكوكب بالقول أن: «تعريف مفهوم "الكوكب" يحصي مجموع الأفراد، ويجرد القائمة الشاملة التي ينطبق عليها المفهوم المعروف، فمثلاً كواكب النظام الشمسي هي: عطارد، الزهرة، الأرض، المريخ، المشتري، زحل، أورانوس، نبتون، بلوتون»²، فهذا التعريف ذكر عدداً من الأفراد الذين يصدق عليهم جميعاً مفهوم الكوكب، وعددها تسعة، وهي غير قابلة للزيادة أو للنقصان، مما يعني أن قائمة هذه الأفراد محددة ومضبوطة ومغلقة.

ومنه، فالتعريف الإحالي يظهر حينما يكون هناك إحصاء للأفراد التي ينطبق عليها مفهوم المعروف.

¹ Maria Teresa Cabré, La Terminologie : Théorie, Méthode et Application, tra. Monique C. Cormier et John Humbley, Préface. De Jean-Claude Corbeil, (PU Ottawa, Canada, 1998), p. 174.

² Selja Sepälä, Composition et Formalisation Conceptuelles de la Définition Terminographique, Mémoire DEA en traitement informatique multilingue, direction : Bruno de Bessé, Université de Genève, 2004, p. 64.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

1-2-2-5- التعريف الاحتوائي:

يعرف هذا النوع بأنه تعريف: « من صنف منطقي... يقوم على تحديد الجنس الذي تنتمي إليه الكلمة المعرّفة وتحديد ما يميزها عن غيرها من الأصناف الفرعية المنتمية لنفس الجنس»¹.

إن هذا التعريف لا يخرج من حيث مكوناته عن الحد التام، ذلك لأنه قائم على الجنس وهو ما يطلق عليه أيضا [الصنف العام]، وعلى الخصائص التي تميز الشيء المعرف عن الأشياء الأخرى المشاركة له في الجنس، وتكمن الغاية من هذا التعريف في جعل المعرّف والتعريف الموضوع له متطابقين تمام التطابق، ولعل هذا هو السبب في اعتباره: «النموذج المثالي للتعريف، حيث يضع الكلمة المراد تعريفها ضمن صنف عام [جنس]، ويذكر بعد ذلك السمات التي تميزه عن العناصر الأخرى المنتمية إلى نفس الصنف»².

ومن الأمثلة التي يمكن تقديمها لهذا النوع، تعريف "طائر الحسون" بأنه: «طائر صغير حسن الصوت ذو ألوان جميلة من فصيلة الشرشوريات»³، ففي هذا المثال تم تعريف "الحسون" بوضعه تحت جنس عام هو الطيور، ثم خصصه بمجموعة من الصفات، كالصغر وحسن الصوت والألوان الجميلة وكذا الفصيلة، وهذه الخصائص هي التي تميز الحسون عن غيره من الطيور الأخرى.

¹ Aïno Niklas- Salminen, La lexicologie, Armond Colin, Paris, 2005, p. 103.

² André Clas, Les problèmes de définition en lexicographie et en terminologie, Guide de recherche en lexicographie et en terminologie, Agence de Coopération Culturelle et Technique, Paris, 1985, p. 77.

³ الجر خليل، المعجم العربي الحديث، ص:446.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

والمبدأ المعتمد في هذا التعريف هو الانتقال من الأعم إلى الأخص، أي من الجنس إلى الصفات المميزة، وهو ما يطلق عليه التدرج، ولا بد من التأكيد على أن الغاية التي يهدف إليها هذا النوع هي تمييز المعرف عن غيره من المعارف التي تنتمي معه إلى الجنس نفسه، ولهذا نجده يركز على ذكر الخصائص المميزة مباشرة بعد ذكر الجنس العام.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التعريفات يظهر في ثلاثة أشكال، والضابط في ذلك طبيعة الجنس الذي ينتمي إليه المعرف أولاً، وكذا العلاقة الرابطة بين مكونات المعرف ثانياً.

يتمثل الشكل الأول من أشكاله في **التعريف بواسطة الجنس القريب**، والجنس القريب هنا مرتبط بالنوع، وقد سبقت الإشارة إلى أن النوع هو أحد الذاتيات الدالة على الشيء، أما القرب فهو متعلق بدرجة ارتباط النوع بالشيء المعرف بالجنس، حيث تكون العلاقة بين الجنس القريب والشيء المعرف علاقة مباشرة.

ويمكن أن نضرب مثالا على ذلك بأن: «قائم الزاوية هو الجنس القريب في تعريف المربع، ولكن شكل (Figure) هو أيضا جنس قريب في تعريف الرباعي»¹، فالخاصية «قائم الزاوية» هي الجنس القريب للمربع، وهو متضمن له ومرتبطة به بعلاقة مباشرة، أما «شكل» فهو جنس قريب للرباعي لأن هذا المفهوم «شكل» يتضمن بصورة مباشرة مفهوم «رباعي» بدون وجود وسائط بينهما.

أما الشكل الثاني من أشكال التعريف الاحتوائي، فيتمثل في **التعريف المقولي (الفنوي)**، وقد سمي بذلك نسبة إلى مكوناته، حيث إنه يتكون بادئ ذي بدء من الجنس العام الذي يطلق عليه

¹ J. Rey-Debove, étude linguistique et sémiotique des dictionnaires Français contemporains, Mouton, The Hague, Netherlands, 1971, p. 231.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

أيضا تسمية مقولة أو فئة، فهو بذلك يخالف الشكل الأول القائم على الجنس القريب، ومثال ذلك أن نبدأ في تعريف البركان بالقول "إنه ظاهرة"، فهذا اللفظ "ظاهرة" عام جدا بحيث يستحيل تصور "البركان" بمجرد سماعه لأنه يجسد فئة ولا يميز المعرف من غيره، على خلاف الجنس القريب الذي يمكن من تصور المفهوم المعرف بمجرد ذكره تصورا مبدئيا، وما قيل عن لفظ "ظاهرة" يقال عن كثير من الألفاظ غيرها، كحالة وفعل وعمل وكل...، فهي لا تحمل سمات ولا تقدمها حتى تقيد في التصور المبدئي للشيء المعرف، الأمر الذي يعني أن التعريف الفتوي ليس فيه من الفائدة ما يحدد المعرف بدقة ويميزه من غيره.

والشكل الثالث يسمى **التعريف التقسيمي**، ويعرف بأنه: «تعريف احتوائي يقيم علاقة [من نوع] جزء/كل، أو كل/جزء، وبحكم العلاقة التي تربط بين مكوناته يمكن أن نعد هذا التعريف منطقياً»¹، فهو إذن تعريف قد ينطلق من الكل إلى الجزء وفق علاقة التخصيص، وقد يكون العكس بحيث يحدد الكل انطلاقا من جزئياته في اتجاه التعميم.

أما التعريف التقسيمي وفق علاقة كل/جزء فهو تعريف: «مؤلف من مفهوم متضمن متبوع بعلاقته بمفاهيمه الجزئية»². فهذا النوع ينطلق من مفهوم كلي كاستعمال لفظ "مجموعة من" ليذكر بعدها الأجزاء المكونة لهذا المفهوم الكلي.

¹ Robert Vézina[et al], La rédaction de définitions terminologiques, Version abrégée et adaptée par Jeans Bédart et Xavier Darras, Office québécois de la langue française, Montréal, 2009, p. 38.

² Ibid, p. 38.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

أما التعريف التقسيمي وفق علاقة جزء/كل فهو مؤلف: «من مفهوم جزئي متبوع بعلاقته بالمفهوم المتضمن»¹. فهذا التعريف يُستهل بذكر الجزء، كأن يقال أولاً: "جزء من" ثم يربط ذلك بالكل، وهذا النوع من التعريف التقسيمي المبني على أساس العلاقة (جزء/كل) مستعمل على نطاق واسع، وليس هذا الأمر بغريب على اعتبار أن كثيراً من الأشياء الموجودة في الواقع هي أشياء مركبة، فحتى يتم تعريفها لا بد من ذكر أجزائها المكونة لها أولاً.

ويبقى التعريف الاحتوائي من أكثر التعريفات استعمالاً في المعاجم اللغوية بالنظر إلى أن أكثر مدخلها إنما هو في حقيقته من الأشياء أو من المراجع التي تحتاج إلى تحديد مفاهيمها لا إلى شرح معانيها.

1-2-2-6- التعريف المصطلحي *

هذا النوع من التعريفات يكون مرتبطاً بمجال معين من المجالات المعرفية، ولذلك يعرف بأنه: «تلك العملية التي يتم معها تحديد مجمل الخصائص التي تدخل في تمثيل مفهوم معين، ونتيجة ذلك هو إيجاد ملفوظ يعلن عن دخوله في تعادل مع المصطلح»².

¹ Robert Vézina[et al], La rédaction de définitions terminologiques, p.38.

* تطلق على هذا المصطلح تسميات أخرى، كالتعريف التواضعي والتعريف الاشتراطي والتعريف المعياري، والواقع أن هذه التسميات كلها خصائص جزئية للتعريف المصطلحي، ولذلك استعملنا التسمية المذكورة أعلاه.

² De Bessé Bruno : La définition terminologique ,p.254.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

فواضح من هذا أن التعريف المصطلحي هو تعريف مفهومي، كونه ينطلق من المفهوم في محاولة حصر السمات التي تحدده وتجعله مختلفا ومتميزا عن المفاهيم الأخرى التي تنتمي معه إلى المجال المعرفي نفسه.

وإذا كان هذا التعريف مرتبطا بميدان معين، فإن ذلك يجعله أكثر ارتباطا بالمعاجم المتخصصة، وإن كان هذا لا ينفي حاجة المعاجم اللغوية إليه إذا كانت بصدد تحديد مدخل منتم إلى مجال بعينه، وعليه، فإن ذكر المجال الذي ينتمي إليه المصطلح المراد تعريفه مهم في التعريف المصطلحي.

ومن أهم ما يتميز به هذا التعريف خاصية التواضع، ومعنى التواضع هنا وجود علاقة غير طبيعية وغير معللة بين المصطلح ومفهومه، وهو ما يعبر عنه بالعلاقة الاعتباطية، ذلك أن التعريف المصطلحي يسعى إلى بناء مفاهيم جديدة يتم التواضع عليها بين الباحثين.

وإذا كان التعريف المصطلحي اتفاقيا أو تواضعا، يسعى إلى تثبيت المفهوم المتواضع عليه، فإن ذلك يعني أن غايته غاية معيارية، لأن مؤسس المفهوم يدعو مستعمليه إلى الالتزام به، وهو بهذا تعريف غير قائم على الاستعمال، إنما هو مبني على ترسيخ المعنى الذي يقترحه صاحب التعريف، ولعل هذا ما يجعل هذا النوع من التعريف غير قابل للوصف بالصحة أو بالخطأ وغير قابل للاعتراض أو للرفض، أو للتغير عبر الزمان إلا في حال وجود اتفاق جديد، ولذلك فليس

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

لأحد أن: «يخطئه [المعرّف المصطلحي] فيما وضع، وإنما يحاسبه إذا أخل بما اشترط على نفسه، ولذلك فهو تعريف غير معجمي، فلا يقبل الخلاف أو الانتقاد»¹.

وتجدر الإشارة إلى أن التواضع في التعريف المصطلحي إما أن يكون تواضعا قبليا وإما أن يكون تواضعا بعديا.

أما التواضع القبلي فهو الذي يبذل الموضوع الذي يضعه، ومعنى ذلك أن المفهوم في هذا التعريف لا يكون موجودا من قبل، وإنما يستحدث مع التسمية، فالتعريف في هذه الحال يكون مبدعا لمصطلح جديد من خلال الربط بين شقيه (المفهوم والتسمية).

والمراد بالنوع الثاني (التواضع البعدي) ذلك التعريف الذي يحدد فيه المفهوم عن طريق التواضع، ولكن بعد التسمية، مثل المصطلحات التقنية المقترضة من اللغة العادية، فالتسمية في التعريف التواضعي البعدي تكون موجودة من قبل، كما تكون مستعملة في التعبير عن مفهوم موجود، غير أن المعرّف يقوم بتغيير ذلك المفهوم أو تعديله لينشئ مفهوما جديدا يتم التواضع عليه فيما بعد مع الحفاظ على التسمية القديمة والإبقاء عليها.

وعليه، فإن التعريف التواضعي القبلي يشترك مع نظيره البعدي في كونهما قائمين على التواضع والاتفاق سواء في إنشاء مفهوم جديد وإبداعه أو في تغيير مفهوم قديم أو تعديله، غير أنهما يختلفان في كون القبلي مستحدثا لمفاهيم جديدة، على خلاف البعدي الذي ينطلق من مفاهيم سابقة ليعديلها أو يغيرها.

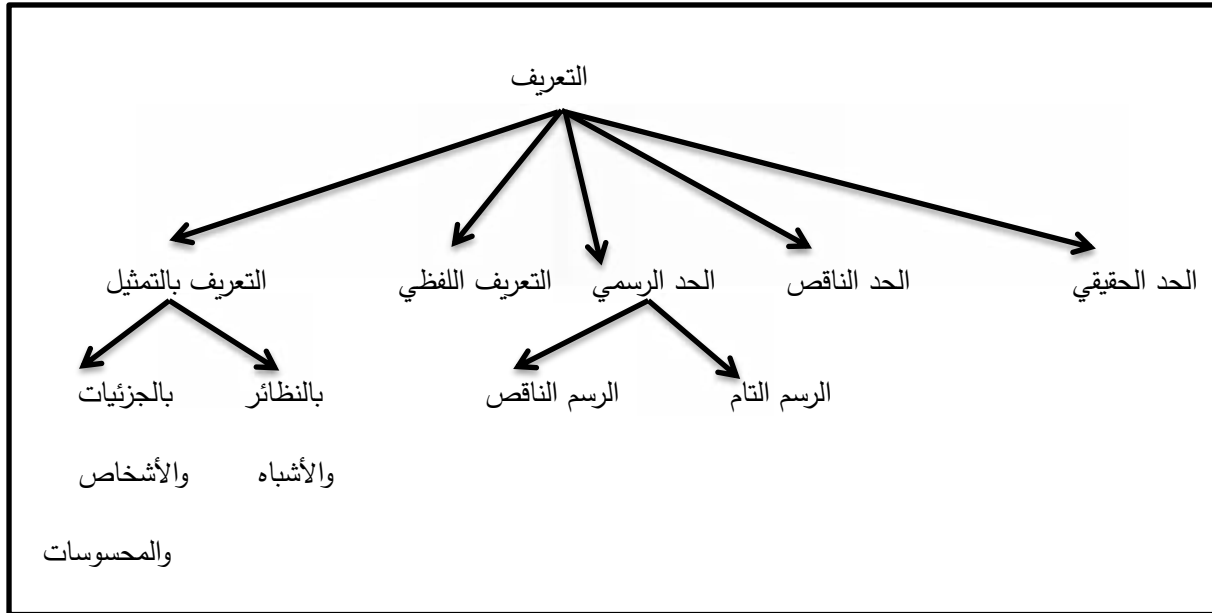
¹ حلام الجليلي، تقنيات التعريف، ص: 49.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وما نخلص إليه أن التعريف المصطلحي متعلق بالمصطلحات، حيث يحدد مفاهيمها في مجال علمي بعينه، وهو تعريف معياري قائم على التواضع القبلي أو البعدي بين الباحثين، ويرتبط أكثر ما يرتبط بالمعاجم المتخصصة التي تعنى بتعريف الألفاظ المتصلة بميدان من الميادين العلمية والمعرفية.

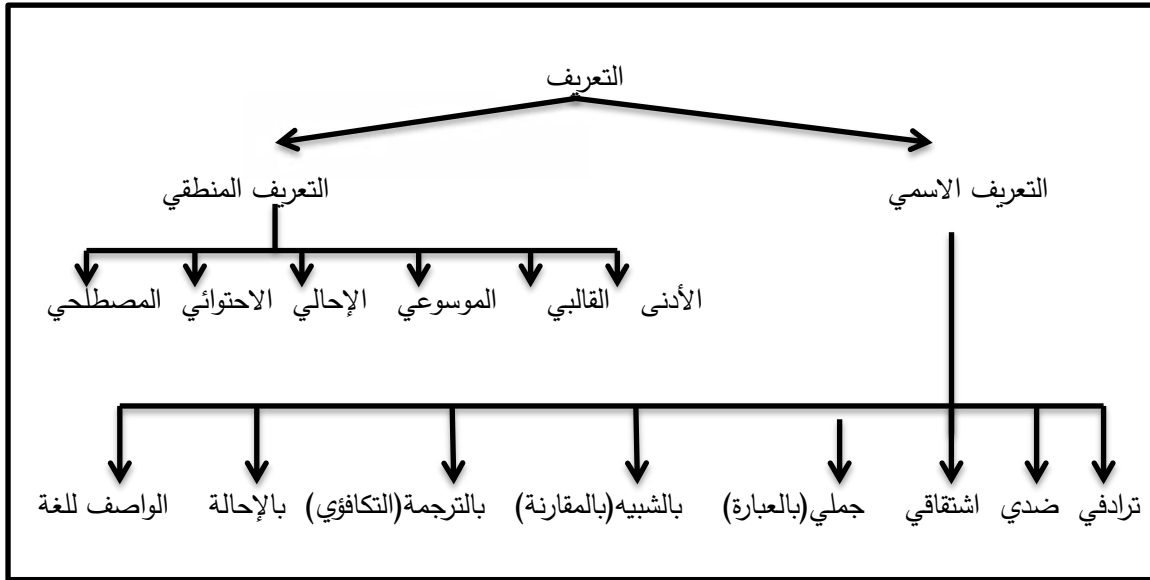
ويمكن لنا في الأخير إجمال أنواع التعريفات عند العرب القدماء وعند المحدثين في المخططين

الآتين:



1 - مخطط تصنيفي لأنواع التعريف عند العلماء العرب الأوائل

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه



2- مخطط تصنيفي لأهم أنواع التعريف عند المحدثين

الملاحظ من هذين المخططين ومن كل ما سبق ذكره، أن أنواع التعريف عند العلماء العرب القدماء محدودة في أنواع خمسة، في حين أنها عند المحدثين كثيرة ومتشعبة، غير أنها عندهم (المحدثين) ترجع جميعها إلى أصليين هما: التعريف الاسمي والتعريف المنطقي.

والملاحظ كذلك أن التعريف اللفظي (أو الاسمي) مشترك بين التصنيفين، وإن كان عند المحدثين أكثر تقرّيعاً منه في الفكر العربي المتقدّم، كما أن الحد الحقيقي المذكور في التصنيف العربي التراثي يعد جزءاً من التعريف المنطقي عند المحدثين باعتبارهما يركزان على المفاهيم لا على الألفاظ.

أما تفرد به تصنيف المحدثين عن سابقه فهو وجود التعريف المصطلحي فيه وغيابه في التراث الفكري العربي، وذلك راجع إلى ظهور ما يسمى باللغة المتخصصة، وحرص العلماء والباحثين

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

المحدثين على التمييز بينها وبين اللغة العامة (لغة التواصل العامة)، في حين أن هذا الأمر لم يكن موجودا عند المتقدمين الذين غالبا ما كانوا ينطلقون من الدلالات اللغوية للمصطلح في محاولة منهم بعد ذلك الاستقرار في التعريف الاصطلاحي على المعنى الذي يوافق المعنى اللغوي للكلمة.

وما ذكرناه من أن التعريف المصطلحي موجود في التصنيف الحديث دون المتقدم لا يعني بأن العرب لم يعرفوا هذا النوع في ممارساتهم، بل كان مجسدا عندهم من خلال إيراد التعريف اللغوي متبوعا بالاصطلاحي في صدد تعريفهم للمفاهيم في مختلف الميادين المعرفية، والمقصود من قولنا في هذا المقام هو أن العرب لم يفرّدوا دراسات نظرية للتعريف الاصطلاحي على نحو ما نجده عند المحدثين.

إنه وبالنظر إلى الأهمية البالغة للتعريف وحتى يحقق الغاية الأولى منه وهي توضيح المعاني وبيان دلالات الكلمات، نجد العلماء - قدماء ومحدثين - قد وضعوا له جملة من الشروط يتعين على المعرّف الالتزام بها في أثناء تعريفه للألفاظ وتحديدده للمفاهيم، وهو ما سنبيّنه في ما يأتي.

2- شروط التعريف:

لقد اختلف الدارسون في وضع شروط موحدة للتعريف، كل حسب اختصاصه، فللمنطقيين شروطهم وللأصوليين شروطهم، ولعلماء الدلالة وجهة نظر خاصة بهم، وللمعجميين المحدثين رأيهم في المسألة ، بل ذهب بعضهم إلى أنه: «ليس هناك شروط للتعريف المعجمي، بل هناك قواعد عامة تصونه من القصور والإبهام، وإن شرطه الوحيد في ذلك هو أن يكون قادرا على تقديم دلالة اللفظ أو الرمز اللغوي لغير العارف به بصورة واضحة دون لبس أو غموض»¹.

وهذا معناه أن التعريف المعجمي ليس له شروط ضابطة، بل يكفي فيه أن يقدم معنى اللفظ أو الرمز للجاهل به، فكل طريقة أو أسلوب يؤدي هذه الوظيفة تعتبر طريقة صحيحة وأسلوبا مقبولا. ولعل أكثر المتشددین في وضع شروط وقواعد صارمة للتعريف هم أتباع المنطق الأرسطي، الذين وضعوا عددا من الضوابط ليكون التعريف حقيقيا.

وفي ما يأتي سنذكر شروط التعريف العامة عند العلماء العرب القدماء ثم نذكرها عند المحدثين.

¹ حلام الجيلالي، تقنيات العريف، ص: 66.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

2-1- شروط التعريف عند العلماء العرب الأوائل:

توجد بعض الشروط التي تطلب في التعريف - عند هؤلاء - دون الالتفات إلى نوع التعريف، سواء أكان حدا تاما أم ناقصا أم تعريفا لفظيا أم غيرها، وهذه الشروط هي:

2-1-1- أن يكون التعريف جامعا مانعا:

لا بد في كل تعريف: «حقيقيا كان أو غير حقيقي، من أن يكون جامعا مانعا»¹. ويعرف مفهوم الجمع والمنع بأنه: «ونعني بالجامع، كونه: متناولا لجميع أفرادهِ إن كانت له أفراد، وبالمنع كونه آبيا دخول غيره فيه»².

فحتى يكون التعريف ذا دلالة وافية ومؤديا للغرض الذي وضع من أجله لا بد من أن يكون منطبقا على كل شيء ينتمي إلى المعرّف بدون استثناء، وفي الوقت نفسه يكون مشتملا على خصائص وصفات تجعل الأشياء التي لا تتوفر فيها غير داخلية تحت هذا التعريف، وعليه، فإنه لا بد من توفر الصفتين معا (الجامعية - المانعية) لأنه لا تكفي واحدة منهما دون الأخرى.

ويعد تعريف الإنسان بأنه "حيوان ناطق" خير مثال على هذا الشرط، لأن هذا التعريف يجمع تحته جميع أفراد البشر دون استثناء، ذلك أن كل فرد يتميز بدخوله تحت جنس الحيوان كما يتميز بالنطق، وفي الوقت ذاته يمنع هذا التعريف كل شيء لا تتوفر فيه هاتان الصفتان من الدخول تحته.

¹ ابن يعيش (موفق الدين)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ج7، ص: 03.

² السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 436.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

ومن المفاهيم المرتبطة بشرط الجامعة - المانع ما يعرف بالاطراد والانعكاس، يقول الكفوي: «ومن شرطه أن يكون مطردا ومنعكسا ومعنى الاطراد أنه متى وجد الحد وجد معه المحدود، ومعنى الانعكاس أنه إذا عدم الحد عدم المحدود، ولو لم يكن مطردا لما كان مانعا لكونه أعم من المحدود، ولو لم يكن منعكسا لما كان جامعا لكونه أخص من المحدود، وعلى التقديرين لا يحصل التعريف»¹. والظاهر أن مفهوم الطرد أو الاطراد يتوافق مع مفهوم الجمع، ذلك أن تسمية المحدود تصح أن تنطبق على كل فرد تصدق عليه السمات المذكورة في التعريف، في حين أن الانعكاس يتفق ومفهوم المنع، لأن تسمية المحدود لا يصح أن تطلق على فرد من الأفراد تنتقي فيه سمة من السمات المذكورة في المعرف، مما يجعله خارجا عن دائرة المعرف.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن الجمع والمنع مرتبطان بالمساواة بين التعريف والمعرف، ذلك أن: «التعريف معادلة ذات طرفين هما: المعرف والتعريف، ويساوي أحدهما الآخر مساواة تامة»².

إن المساواة تقتضي أن لا يكون التعريف أوسع من المعرف ولا أضيق منه، ولذلك قال السكاكي: «الحد وصف الشيء وصفا مساويا، ونعني بالمساواة أن ليس فيه زيادة تخرج فردا من أفراد الموصوف، ولا نقصان يدخل فيه غيره»³. فالتعريف الدقيق هو ما كان خاليا من الزيادة التي تؤدي إلى خروج أحد أفراد المعرف إلى غيره، وخاليا من النقصان الذي يجعل التعريف غير مانع من دخول أفراد أخرى غير منتمية إليه.

¹ الكفوي، الكليات، ص: 391-392.

² بوحميدي محمد، كيفية صياغة التعريف عند السكاكي، مجلة دراسات مصطلحية، ع1، 2001م، ص: 55.

³ السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 463.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وفي ما يتعلق بالمعيار المعتمد في التأكد من وجود مساواة بين التعريف والمعريف يقول الكفوي: «علامة استقامته دخول كلمة "كل" في الطرفين جميعا، كما يقال في تحديد النار: كل نار فهو جوهر محرق، وكل جوهر محرق فهو نار»¹. فالتعريف يكون مساويا للمعريف إذا دخل معه في علاقة تبادل، بحيث تصح إنابة أحدهما مناب الآخر دون إخلال بالمعنى، وبذلك يكون التعريف جامعا مانعا، ففي المثال الذي قدمه الكفوي تمثل عبارة "كل نار فهو جوهر محرق"، مفهوم الجمع، إذ إنها تجمع تحتها كل شيء يعد جوهرًا محرقًا، أما العبارة الثانية "كل جوهر محرق فهو نار" فتؤدي مفهوم المنع لأنها تخرج كل ما ليس بجوهر محرق من دائرة النار.

فالتعريف بحسب هؤلاء لا بد من أن يصاغ بدقة متناهية، كما لو كان معادلة رياضية متساوية الطرفين، حيث يكون هذان الطرفان قابلين للتبادل من غير أن يتأثر المعنى، فإن اختلف شرط من الشرطين المذكورين (المساواة والتبادل) لم يكن التعريف تعريفاً، لأنه قد يكون أكبر من المعرف أو أصغر منه.

2-1-2- أن يكون التعريف مرتباً ترتيباً تنازلياً:

لقد ذكرنا سابقاً أن الحد التام يكون مركباً من الذاتيات دون العوارض، غير أن ذلك لا يعني أن إيراد هذه الذاتيات يكون كيفما اتفق، من غير ضابط ولا ترتيب، بل لا بد فيها من نظام خاص وإلا لم يكن الحد تاماً، قال النقتازاني (ت793هـ): «لأن التعريف بالجنس والفصل لا على الترتيب لا يكون حداً تاماً»².

¹ الكفوي، الكليات، ص: 392.

² النقتازاني (سعد الدين)، شرح المقاصد، تح: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1998م، ج1، ص: 209.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وعليه، فإن الحد حتى وإن ذكرنا فيه جميع ذاتيات المحدود لا يعد حقيقياً إذا لم تكن هذه الذاتيات مرتبة فيه على الهيئة المطلوبة، بحيث يبدأ بالمستحق للتقديم، ويؤخر ما يستحق التأخير.

أما القاعدة العامة التي تضبط ترتيب الذاتيات فتكون بتقديم الأعم على الأخص في التعريف: «واعلم أنه إذا أريد تعريف حقيقة الشيء وتمييزه تمييزاً ذاتياً فالسبيل الموصول إلى ذلك هو الحد، وطريقه أن يبتدأ بالمحدود ثم يؤتى بالجنس وهو الدال على جوهر المحدود دلالة عامة... ثم يؤتى بالفصل وهو الدال على جوهر المحدود دلالة خاصة»¹. فالترتيب المتوخى في الحد يكون بذكر الجنس أولاً كونه أعم الذاتيات، ثم يتبع بالفصل الذي هو أخص من الجنس، ولو حدث العكس، بأن قدم الفصل على الجنس، لما أمكن عد الحد حداً، يقول الغزالي: «لكن ينبغي أن تقدم الأعم على الأخص، فلا تقول: "نام جسم"، بل العكس»².

الملاحظ في هذا المثال أنه تم تقديم لفظة "نام" التي تعد فصلاً ذاتياً على لفظة "جسم" وهي جنس، والأولى أخص من الثانية، وعليه، فإن هذا المثال لا يعد حداً حتى وإن احتوى على الذاتيات كونه أخل بالنظام المطلوب في الترتيب.

ولعل السبب في تقديم الأعم على الأخص في التعريف أن: «الأعم أعرف من الأخص وأسبق إلى الذهن»³. فالجنس يكون أسبق وجوداً في الذهن من الفصل، ولذلك فإن ذكره أولاً يوجه الذهن مباشرة إلى تصور الشيء المعروف تصوراً مبدئياً، على خلاف الفصل، فإن ذكره أولاً لا يوجه الذهن

¹ الفتحى محمد ذنون يونس، تراثنا الاصطلاحي (أسسه وعلاقاته وإشكالياته)، ص: 26.

² الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تح: حمزة بن زهير حافظ، 1413هـ، ج1، ص: 46.

³ البغدادي، الكتاب المعتبر في الحكمة، ج1، ص: 50.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

إلى أي تصور، ولذلك قال الزركشي: «إذا ذكر الأخص أولاً تعذر الفهم حتى يذكر الأعم، ثم يفهم الأخص فيتراخى الفهم عن الذاكر، وليس كذلك إذا ذكر الأعم أولاً»¹.

ويمكن توضيح ذلك بالمثال الذي أورده الغزالي سابقاً، حيث إن البدء في التعريف بذكر الأخص "نام" لا يثير في الذهن أي معنى، وعليه فإنه يتعذر فهم المعرف، أما ذكر "جسم" أولاً فإنه من شأنه توجيه الذهن إلى فهم المحدود فهما أولياً.

من خلال هذا الشرط يمكن استنتاج شرط آخر يقوم عليه الحد، وهو أن يكون مكوناً من الصفات الذاتية فقط دون اللوازم والعوارض حتى يكون الحد حقيقياً تاماً موصلاً إلى ماهية الشيء وجوهره، وفي هذا الصدد يقول الغزالي: «فإذا فهمت الفرق بين الذاتي واللازم، فلا تورد في الحد الحقيقي إلا الذاتيات»².

ولا بد من إيراد جميع الذاتيات وعدم الاقتصار على بعض منها دون بعض، وقد ألح المناطق على ذلك، والهدف من ذلك هو أن يكون الحد مطابقاً للمحدود مطابقة تامة، على اعتبار أن الغاية منه تصور حقيقة المحدود وكنهه، يقول الكفوي: «ومن شرائط الحقيقي أن يذكر جميع أجزاء الحد من الجنس والفصل، وأن يذكر جميع ذاتياته بحيث لا يشذ واحد»³.

¹ الزركشي، البحر المحيط، ص: 108.

² الغزالي، المستصفى، ص: 42.

³ الكفوي، الكليات، ص: 392.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

2-1-3- ألا يكون تعريف الشيء بنفسه: (الانفكاك عن الدور)

لقد أشار السكاكي إلى هذا الأمر بقوله: «ولما كان المقصود من الحد هو التعريف، لزم فيما يقدح في ذلك أن يحترز عنه، فيحترز عن تعريف الشيء بنفسه، مثل قول من يقول في تعريف الزمان: هو مدة الحركة، والمدة هي الزمان»¹. فمن شروط التعريف أن نجتنب فيه تعريف الشيء بنفسه، ويكون ذلك من خلال تعريف الشيء بالإحالة إلى شيء آخر، ولكن عند رجوعنا إلى اللفظ الثاني المحال إليه والذي كان معرّفًا للفظ الأول نجده يرجعنا هو الآخر إلى اللفظ الأول الذي انطلقنا منه لتعريفه.

ففي المثال الذي ذكره السكاكي تم تعريف "الزمان" بالإحالة إلى لفظ "المدة"، وعند الاطلاع على تعريفها نجده يرجعنا إلى لفظ "الزمان"، الذي يفترض بنا تعريفه، وهكذا نجد أنفسنا وكأننا ندور ضمن حلقة دائرية، وهذا ما دعا السكاكي وغيره إلى الاحتراز من هذا النوع من التعريف، كونه يوقعنا في ما يعرف بالتعريف الدوري أو الدائري.

والتعريف الدائري حسب أحد الباحثين المعاصرين: «تعريف زائف، لأنه لا يوسع أفقنا المعرفي عن الشيء موضوع التعريف، ولا يضيف إلى خبراتنا السابقة عنه خبرات جديدة، وتكمن استدارته في أنه يعود بنا إلى حيث انطلقنا بتكرار اللفظة بمرادفتها... أو بتكرار اللفظة بعينها... [أو] بتكرار الفكرة»². فالتعريف الدوري إذن لا تكون له فائدة تتوخى، لأنه لا يزود القارئ بمعلومات جديدة عن

¹ السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 437.

² بوحميدي محمد، كيفية صياغة التعريف عند السكاكي، ص: 59-60.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

الشيء المعرف، ويكون ذلك بصفة خاصة في الحال التي تكون فيها اللفظة المحال عليها مجهولة أيضا عند المتلقي، وبذلك لا يمكنه الوصول إلى معنييهما (الكلمة المعرّفة والكلمة المعرّفة).

وهذا التعريف قد يكون بتكرار الكلمة بما يرادفها، كما هو الشأن في المثال الذي ذكره السكاكي من أن "الزمان" هو "مدة الحركة"، والمدة هي الزمان، وعليه يمكن تعريف الزمان بأنه زمان الحركة على اعتبار المدة مرادفة للزمان، وقد لا يكون بتكرار مرادف الكلمة، وإنما بتكرار الكلمة ذاتها: «كما في تعريف الأديب: الأديب من يشتغل بالأدب»¹، فقد تم في هذا المثال تعريف الأديب بإعادة ذكر الكلمة بعينها: الأديب/الأدب، والصورة الثالثة له تكون بتكرار الفكرة لا اللفظة: «كأن نقول: أسباب الحرب جملة من العوامل التي تؤدي إلى الصراع المسلح»²، فالفكرة التي احتوى عليها المعرّف "أسباب الحرب" هي نفسها الفكرة الموجودة في المعرّف "جملة من العوامل التي تؤدي إلى الصراع المسلح".

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعريف ينقسم إلى نوعين، يتمثل الأول في الدور المصرح أو الصريح أو الظاهر، أما الثاني فيتمثل في الدور المضمّر أو الخفي.

يكون الدور صريحا وظاهرا: «إن كان التوقف بمرتبة واحدة، كتوقف (أ) على (ب) وتوقف (ب) على (أ)، وكقولنا: الشمس: كوكب نهاري، والنهار: زمان كون الشمس طالعة، وكقولنا: خالد أوجد بكرا، وبكر أوجد خالدا»³.

¹ بوحميدي محمد، كيفية صياغة التعريف عند السكاكي، ص: 60.

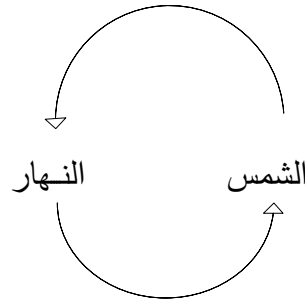
² المرجع نفسه، ص: 60.

³ الفتحي محمد ذنون يونس، تراثنا الاصطلاحي، ص: 70.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

ففي الأمثلة المذكورة نجد أن كلا من المعرّف والمعرّف يحيل أحدهما إلى الآخر، مما يعني وقوع هذه التعريفات في الدور، غير أن ما يلاحظ كذلك أن اللفظين (المعرّف والمعرّف) مترادفان، أو شبه مترادفين، كما أن الإحالة بين اللفظين كانت مباشرة دون وجود وسيط بينهما، وعليه، يكون الدور قصيرا مكونا من لفظين فقط.

ويمكن تمثيل هذا النوع من الدور كما يأتي:



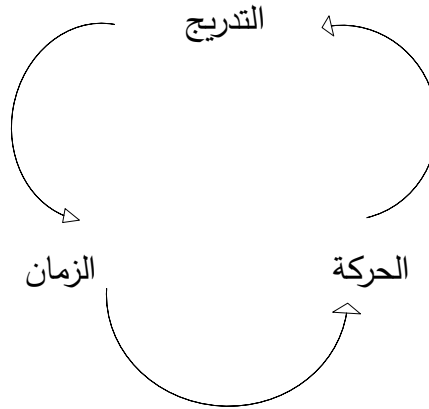
أما النوع الثاني، وهو الدور المضمر والخفي، فيكون في حال: «كان التوقف بمراتب كتوقف (أ) على (ب) وتوقف (ب) على (ج) وتوقف (ج) على (أ)، وكقولنا: الحركة: خروج الشيء من القوة إلى الفعل بالتدرّج، والتدرّج: وقوع الشيء في زمان، والزمان مقدار الحركة، وسمي خفيا لغموض التوقف فيه بسبب تعدد المراتب وتكثرها بين الموقوف والموقوف عليه»¹. فهذا النوع يختلف عن سابقه، في كون الأول بسيطا مكونا من لفظين فقط دون وجود وسيط لفظي بينهما، أما هذا فهو دور معقد مكون من أكثر من لفظين قبل أن يعود إلى اللفظ الأول المنطلق منه، وهذا يعني وجود وسائط بين اللفظ وما يحيل إليه من ألفاظ.

¹ الفتحي محمد ذنون يونس، تراثا الاصطلاحي، ص: 71.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

ففي المثال المذكور أعلاه تم تعريف لفظ "الحركة" بلفظ "التدريج" الذي يحيل بدوره إلى لفظ آخر هو "الزمان" الذي يعود في تعريفه إلى اللفظ الأول "الحركة"، وعليه، فإن القارئ لا يمكنه الوقوف على تعريف الحركة إلا إذا وقف على جميع الألفاظ المحال إليها، ولعل هذا هو السبب في تسميته بالمضمر أو الخفي.

ويمكن تمثيل الدور المضمر في الشكل الآتي:



وما نخلص إليه، أن اجتناب الدور هو شرط من شروط التعريف عند القدماء باعتباره عيباً يقدح فيه.

2-1-4- أن يكون التعريف أوضح من المعرّف:

بما أن التعريف قد جيء به لبيان المعرّف وشرحه، فلا بد فيه من أن يكون أوضح من المعرّف وأجلى منه، لأنه لو لم يكن كذلك لما حقق الوظيفة المناطة بها، ولكان تعريفاً قاصراً عن الغاية المنشودة.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وقد أشار العلماء العرب القدماء إلى هذا الشرط في مواضع عديدة من مؤلفاتهم، ومن ذلك ما ذكره السكاكي في سياق حديثه عن المحاذير الواجب اجتنابها في التعريف، حيث قال: «وعن تعريفه[الشيء] بما هو أخفى مثل من يقول في تعريف الصوت: هو كيفية تحدث من تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع انضغاطا بعنف»¹. فما يعيب هذا التعريف - وإن بدا صحيحا في معناه - هو احتواؤه على ألفاظ أخفى من الصوت، مثل: قارع ومقروع، وعليه، فإنه تعريف خفي على القارئ، يحول دون فهمه لمعنى الصوت، فلا تكون له فائدة علمية ومعرفية ترجى، ومنه، يتعين على واضع التعريف مراعاة هذا الأمر عند وضعه للتعريف، وممن أشار إلى ذلك أيضا الكفوي في سياق تعريفه للتعريف اللفظي بأنه: «ما أنبأ عن الشيء بلفظ أظهر عند السائل من اللفظ المسؤول عنه، مرادف له»². فتعريف اللفظ لا بد أن يكون بلفظ آخر أكثر وضوحا في معناه من اللفظ المعرف، سواء أكان هذا التعريف بالمرادف، فينبغي أن يكون المرادف أوضح من المعرف، أم بالضد فتكون الكلمة الضد أجلى من المعرف.

ومسألة الوضوح مرتبطة بالمتلقي وليس باللفظ في حد ذاته، ذلك أن اللفظ الواضح عند فئة قد يكون غامضا خفيا عند أخرى، وهذا مما يتعين على واضع التعريف أخذه بعين الاعتبار، يقول الطوسي: «ولما كان حال الشيء في البيان والخفاء مختلفا، وربما كان البين عند شخص خفيا عند آخر، يكون بعض الأقوال رسوما عند قوم، غير رسوم عند آخرين»³. ومنه، فإن مسألة الوضوح وعدمه مسألة نسبية مرتبطة بالمتلقي، فقد يكون وضوح الشيء أو اللفظ متحققا عند قوم في مكان

¹ السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 473.

² الكفوي، الكليات، ص: 392.

³ ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص: 150. (هامش الكتاب).

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

ما، وغامضا في الوقت نفسه عند قوم آخرين في مكان غيره، وكذلك القول بالنسبة إلى الزمان، فكثير من الأشياء والألفاظ معروفة في زمن معين ومجهولة غامضة الدلالة في زمن آخر، وعليه، يبقى هذا الأمر نسبيا وصعب التمييز.

ونشير هنا إلى أن قضية الوضوح لا تتوقف على الألفاظ فحسب بل على الأشياء أيضا، فالمعرّف يراعي في تعريفه استعمال الوسائل المعروفة لدى المعرّف له وكذا الأشياء المعروفة: «ولهذه المعرفة الضرورية والحيوية شقان: معرفة الكلمات، ومعرفة الأشياء، أما معرفة الكلمات فلأن التعريف ينسج منها، لذلك يلزم استعمال المفردات المفهومة أو اللغة التقنية القابلة للفهم، والمألوفة لدى القارئ المهتم، وأما معرفة الأشياء فلأن التعريف الذي يحيل على شيء مجهول لا يجدي، فمثلا، لا فائدة من تعريف ألوان الطيف لإنسان ولد أعمى بالاعتماد على عنصرى اللون والضوء»¹. فالتعريف الواضح المحقق للغاية المتوخاة التي وضع من أجلها هو الذي يكون بألفاظ مشهورة بعيدة عن الإبهام والغموض، كما أنه يتناول مفاهيم حاضرة في الأذهان أو يمكن تصورها.

ومما يرتبط بهذا الشرط كذلك، تعريف الشيء بما هو مساو له في المعرفة، لأنه في حكم الخفي، يقول ابن سينا: «وقد يسهو المعروفون في تعريفهم، فربما عرفوا الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة، كمن يعرف الزوج بأنه العدد الذي ليس بمفرد»². ففي هذا المثال عرّف الزوج بذكر المفرد، والظاهر أنهما في الدرجة نفسها من الوضوح أو من الغموض، وهذا غير مقبول، وهو

¹ بوحميدي محمد، كيفية صياغة التعريف عند السكاكي، ص: 61.

² ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص: 215.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

من الأمور الواجب تفاديها عند صياغة التعريف، حيث يتم اختيار لفظ أوضح دلالة وأكثر شهرة من المعروف، إذ: «لا يورد في الحدود إلا الألفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها»¹.

ومن مظاهر المساواة بين طرفي التعريف ما يعرف بتعريف المتضايين أحدهما بالآخر، وفي هذا الصدد يعلق ابن سينا على تعريف الأب عن طريق الابن قائلا: «ومن القبيح الفاحش أن يكون إنسان لا يعلم ما الابن، وما الأب، فيسأل عن الأب فيقول: هو الذي له ابن، فيقول لو كنت أعلم الابن لما احتجت إلى استعلام الأب، إذ كان العلم بهما معا، ليس الطريق هذا»². فتعريف الشيء بمساو له غالبا ما يكون في تعريف الشئيين المتضايين اللذين يقصد بهما: «المتقابلان الوجوديان اللذان لا يعقل أحدهما إلا بالقياس إلى الآخر، كالأبوة والبنوة، والعلة والمعلول والوسيلة والغاية، والذات والموضوع والشاري والباء»³. ولعل السبب في ذلك هو التوهم الحاصل من أن هذين المتضايين - ما دام أنهما موجودان معا ولا يمكن تصور أحدهما إلا بوجود الآخر - لا بد من أن يعرف أحدهما بالآخر، غير أن ما تم إغفاله هنا هو أنه إن كان أحد المتضايين مجهولا كان الآخر مجهولا بالضرورة، وفي هذه الحال يكون التعريف قاصرا عن إيضاح المعرف وبيانه.

وما نخلص إليه من هذا الشرط أن الوضوح في التعريف شرط مهم من شروطه، بالنظر إلى الوظيفة الأساسية المرتبطة به، ألا وهي البيان والشرح، فإن بطلت هذه الوظيفة اختل التعريف من أساسه وفقد قيمته.

1 الاستراباذي (رضي الدين)، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (د.ت)، ج1، ص:52.

² ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص:220.

³ صليبا جميل، المعجم الفلسفي، ج2، ص:328.

2-1-5- ألا يذكر في التعريف ألفاظ مجازية أو مشتركة:

اختلف العلماء العرب القدماء في مسألة توظيف المجاز والمشارك في التعريف.

فقد ذهب بعضهم إلى منع وقوعه في التعريف منعا باتا، يقول ابن سينا: «ومن القبيح الفاحش أن تستعمل في الحدود الألفاظ المجازية والمستعارة والغريبة الوحشية، بل يجب أن تستعمل فيها الألفاظ المناسبة الناصة المعتادة»¹. فابن سينا يجعل إيراد الألفاظ المجازية والغريبة والوحشية وتوظيف الاستعارة في التعريف من الأمور القبيحة قبحا فاحشا، وذلك لأن المراد من التعريف هو إثبات حقيقة الشيء وجوهره، والمجاز خلاف ذلك، وتكون وظيفته في الكلام: «أسلوبية لا تفيد تحصيل المعنى تحصيلًا مباشرًا، ولكنها تفيد الانفعال به على وجه يرتفع بالدليل اللغوي من مرتبة الإدراك بالعقل إلى مرتبة الإدراك بالذوق والنفوس، فبان من هذا أن الإدراكين متعلقان انعكاسا لا طردا»².

فلما كانت وظيفة التعريف إدراك الحقيقة، وإدراكها لا يكون إلا بالعقل، وكان المجاز نقيضا لها يدرك بالنفوس والذوق، وكان الإدراكان مختلفين، أدى ذلك إلى رفض وقوع المجاز وغيره (كالمشارك) في التعريف.

في حين ذهب فريق آخر إلى جواز التعريف بالمجاز والمشارك، ومن هؤلاء الغزالي، فإيماننا منه ووعيا بصعوبة تحقق الحد المنطقي بالنظر إلى القواعد التي وضعها له المناطق، لا يجد حرجا من الاستعانة بالمجاز، يقول: «فإن أعوزك النص وافترقت إلى الاستعارة فاطلب من الاستعارات ما

¹ ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص: 213.

² التهالي البشير، تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، ص: 50.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

هو أشد مناسبة للغرض، واذكر مرادك للسائل فما كل أمر معقول له عبارة صريحة موضوعة للإنباء عنه»¹. والملاحظ من قول الغزالي أنه قيد استعمال المجاز باختيار الأنسب منه للهدف المتوخى من التعريف، وعدم الإغراق والإبعاد فيه، إضافة إلى توضيح المراد للسائل.

وقد دافع الغزالي عن وجهة نظره هذه، ورد على المترجمين الذين يستكرون المجاز والمشارك في الحد، يقول: «ولو طَوَّلَ مطول واستعار مستعير أو أتى بلفظ مشترك وعُرف مراده بالتصريح أو عرف بالقرينة فلا ينبغي أن يستعظم صنيعه ويبالغ في ذمه... وإنما المتحذلقون يستعظمون مثل ذلك ويستكرونه غاية الاستكثار، لميل طباعهم القاصرة عن المقصود الأصلي إلى الوسائل والرسوم والتوابع»². فالغزالي - ومن ذهب مذهبه - يجعل الإطالة في التعريف أو استخدام الاستعارة أو المشترك مرتبطة بالمقام، فهو الذي قد يملئ على المعرف استخدام مثل هذه الأمور، ولا حرج في ذلك ما دام أن مقصوده معروف وما دام أن التعريف قد حقق المراد منه.

وقد أشار الزركشي إلى هذين الموقفين من توظيف المجاز فقال: «قال الأبياري: والصحيح القبول، والأحسن الترك... وقال القاضي عبد الوهاب في "الإفادة": اختلفوا في التحديد بالمجاز، فأجازه قوم ومنعه آخرون، لأن الحد إنما يكون بالوصف اللازم، والمجاز غير لازم، والصحيح جوازه لأن الغرض التبيين... وفصل آخرون بين المستعمل المشهور، وبين ما ليس كذلك، فإن كان مشهوراً استعمل»³.

1 الغزالي أبو حامد، المستصفى من علم الأصول، ضبط: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م، ص:14.

2 المصدر نفسه، ص:15.

3 الزركشي، البحر المحيط، ص:107-108.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

فإذن، من العلماء العرب القدماء من رفض المجاز رفضاً قاطعاً، ومنهم من أجاز به بشرط أن يكون المجاز المستعمل مسهماً في توضيح المفهوم وتقريبه.

2-1-6- ألا يكون التعريف بألفاظ سالبة: (الانفكاك عن الضد)

من الشروط الواجب توفرها في التعريف، ألا يستعمل المعرّف في أثناء بنائه للتعريف ألفاظاً سالبة، أو بتعبير آخر ألفاظاً تجمعها علاقة التضاد مع المعرّف، والسبب في ذلك أن هذا النوع من التعريف يوقعنا في مشكلة أخرى هي مشكلة الدور، حيث إن: «التعريف بال ضد لا يحقق إدراك المعنى ما لم يكن النقيض الذي وقع به التعريف معلوماً لدى السائل وإلا لزم الدور والتسلسل، كأن تقول في تعريف الخير إنه ضد الشر، فيقال: وما الشر؟ فنجيب: إنه ضد الخير»¹.

فتعريف الشيء بضده يوقعنا في حلقة دائرية، بحيث إننا نعرف الشيء بالإحالة إلى ضده، فإن عدنا إلى تعريف الضد والذي كان معرّفاً نجد أنه يحيلنا إلى المعرّف الأول، وبذلك لا يتحقق الهدف الذي وضع من أجله التعريف، والمتمثل في بيان المعرف وشرحه، ويدخل في هذا الإطار ما ذكرناه سابقاً من أن اللفظ لا يعرف بمساو له في الوضوح أو الغموض، وإنما ينبغي أن يكون بلفظ آخر أكثر وضوحاً منه.

كما لا يكون التعريف بألفاظ سالبة باستخدام ألفاظ تفيد النفي وتكون دالة عليه، بل لا بد من أن يكون بألفاظ موجبة: «فإذا سأل طفل ما معنى "مصباح"؟ لا يجوز أن أشير إلى الكتاب فأقول

¹ التهالي البشير، تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، ص: 68.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

له: ليس هذا مصباحاً¹، ففي هذا المثال تم استخدام كلمة دالة على النفي وهي "ليس"، ومثل هذا الأمر غير مقبول في التعريف المثالي.

2-1-7- ألا يقع تكرار في التعريف:

أشار ابن سينا إلى ذلك في قوله: «وقد يسهو المعرفون فيكررون الشيء في الحد حيث لا حاجة إليه فيه ولا ضرورة... ومثل هذا الخطأ قولهم: إن العدد كثرة مجتمعة من الآحاد، والمجموعة من الآحاد هي كثرة بعينها»². ففي هذا المثال تم تكرار العبارة التعريفية ولا طائل من وراء ذلك، ولذا فمن الواجب ترك مثل هذا الأمر لأنه يعيب التعريف.

ومن أمثلة هذا التعريف قول النحاة في تعريف اسم الإشارة إنه: «ما دل على مسمى وإشارة إليه»³، فقد تم تكرار كلمة "إشارة" الموجودة في المعرف.

والتكرار الواقع في التعريف إما أن يكون صريحاً، وذلك بأن يكون لفظياً على نحو ما ذكر في المثالين السابقين، وإما أن يكون ضمنياً غير صريح، أي أن يكون بغير تكرار اللفظ، وإنما بتكرار المفهوم وقد ذكر ابن سينا مثالا على ذلك بقوله: «ومثل من يقول: إن الإنسان حيوان جسماني ناطق، والحيوان مأخوذ في حده من الجسم، حين يقال إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة،

¹ السنوسي العياشي، مسألة التعريف عند المناطقة المحدثين، ص:177.

² ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص:216-217.

³ ابن هشام (أبو محمد عبد الله)، شرح شذور الذهب، تح وشر: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 2005م، ص:132.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

فيكونون قد كرروا¹. فالتكرار في هذا المثال لم يكن على مستوى اللفظ، إذ لا يوجد في التعريف أي لفظ معاد، بل كان على مستوى الدلالة، وبيان ذلك أن كلمة "جسماني" موجودة ضمناً في مفهوم الحيوان، لأننا إذا أتينا إلى تعريف الحيوان ذكرنا فيه أنه جسم، وعليه فإن ذكر كلمة "حيوان" في تعريف الإنسان يغني عن ذكر كلمة "جسماني"، ولو ذكر لكان ذلك تكراراً مفهوماً.

ولعل السبب في ضرورة تجنب التكرار في التعريف أن: «المعرّف متوقف معرفته على معرفة التعريف بأجزائه، وذلك يستدعي أن يكون العلم بالتعريف حاصلًا قبل العلم بالمعرف، وقد اشتمل التعريف على لفظ مجهول واقع في المعرف، فيلزم توقفه على معرفة المعرف، والقضية معكوسة لأنها الغاية من عملية التعريف»².

وهذا الأمر يكون في حال إعادة ذكر لفظ المعرف أو أحد مشتقاته في التعريف، الذي يفترض فيه أن يوصل إلى تصور الشيء المراد تعريفه ويؤدي إلى توضيحه، فإن اشتمل هذا التعريف على لفظ المعرف وهو مجهول بالنسبة إلى المتلقي، وجب أولاً معرفة المعرف وهذا الأخير لا تتم معرفته إلا بالتعريف، أي أن المسألة توقع في ما يعرف بالدور، وهو من الأمور الواجب اجتنابها في التعريف.

¹ ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص: 217.

² الفتحي محمد ذنون يونس، تراثا الاصطلاح، ص: 89.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

2-1-8- أن يكون التعريف موجزا أو معتدلا:

وهذا من الشروط التي ألح عليها العلماء العرب في التعريف، غير أنهم لم يتركوا المسألة على إطلاقها بل قيدوها بشروط، يقول الغزالي في ضرورة الإيجاز: «واجتهد في الإيجاز ما قدرت»¹. فهو يدعو واضع التعريف إلى أن يتحرى الإيجاز في تعريفاته ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

غير أن مسألة الإيجاز والإطالة في التعريف نسبية، بالنظر إلى عدم وجود ضابط نحتكم إليه في المسألة، وهذا ما نبه إليه ابن سينا في قوله: «ثم قول القائل: إن الحد قول وجيز، كذا وكذا، يتضمن بيانا لشيء إضافي مجهول، لأن الوجيز غير محدود، فربما كان الشيء وجيزا بالقياس إلى شيء، طويلا بالقياس إلى غيره»². ومنه، فإن ما يكون موجزا عند فئة قد يكون طويلا عند فئة أخرى، بسبب اختلاف الرؤية، ويضاف إلى ذلك أن طبيعة الشيء المراد تعريفه تؤثر في طول التعريف.

ويفهم مما ذكر سابقا أن الإيجاز وإن كان مطلبا عاما، إلا أنه يؤدي في بعض الأحيان إلى التأثير على صحة المعنى، وفي هذه الحال ينبغي العدول عنه كونه يتعارض والغاية التي وضع من أجلها التعريف، وهذا ما أشار إليه ابن سينا في قوله: «وقد علمت أنه إذا زادت الفصول على واحد، لم يحسن الإيجاز والحذف إذا كان الغرض من التحديد تصور كنه الشيء كما هو»³. والواضح أن قول ابن سينا هذا مرتبط بالحد الحقيقي، لأنه هو الذي يطلب تصور ماهية الشيء

¹ الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ص: 48.

² ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص: 208.

³ المصدر نفسه، ص: 208.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وحقيقته، وتصورها لا يكون إلا بذكر الذاتيات كلها، إذ لا ينبغي حذف إحداها لأنه يؤدي إلى الإخلال بالمقصود، وإذا كان الأمر كذلك فإن التعريف في هذه الحال يكون طويلا لا محالة.

وما قيل عن الحد الحقيقي ينطبق كذلك على التعريف اللفظي، إذ الأصل فيه أن يكون بكلمة واحدة مفردة، إلا إذا تعذر الأمر فإنه يتم بعبارة مركبة، يقول أحد الباحثين المحدثين: «من حق التعريف اللفظي أن يكون بألفاظ مفردة مرادفة، فإن لم توجد ذكر مركب يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله»¹. فاللجوء إلى العبارة المركبة في التعريف اللفظي لا يكون إلا للضرورة، كما أنه لا بد فيها عند إيرادها من الوقوف عند حدود تعيين المعنى فقط والتنبيه عليه دون تجاوز ذلك إلى حد التفصيل.

وما نستنتجه مما سبق ذكره، أن الإيجاز في التعريف مطلوب، سواء أكان التعريف حقيقيا أم لفظيا، غير أن ذلك يكون خاضعا إلى وضوح المعرف واكتمال مفهومه، فهذا هو الذي يفرض مقدار طول التعريف.

2-1-9- أن يكون التعريف مميّزا:

يقول الكفوي في سياق تعريفه للتعريف: «هو إعلام ماهية الشيء أو ما يميزه عن الغير»²، ويقول الجرجاني في ذكره لتعريف الحد إنه: «قول يشتمل على ما به الاشتراك وما به الامتياز»³.

¹ عبد العزيز محمد حسن، المصطلح العلمي عند العرب، ص: 177.

² الكفوي، الكليات، ص: 392.

³ الجرجاني، التعريفات، ص: 146.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

الملاحظ في قول الكفوي أنه مرتبط بالحد الحقيقي، لأن تحديد ماهية الشيء وتصور حقيقته وجوهره إنما هو غاية الحد الحقيقي، ومع ذلك فإنه لا بد من أن يحقق التمييز بين الشيء المعرّف وغيره، والتعريف بحسب الجرجاني يجمع تحته المعرّفات التي تشترك مع بعضها في الميزات والخصائص وفي الوقت نفسه يميزها عن غيرها.

والى هذا الأمر أشار الغزالي في قوله: «والمخلصون إنما يطلبون من الحد تصور كنه الشيء وتمثل حقيقته في نفوسهم، لا لمجرد التمييز، ولكن مهما حصل التصور بكماله تبعه التمييز»¹. ومعنى ذلك أن حصول التمييز في الحد الحقيقي يكون تابعا لحصول التصور، ويكون ذلك بطريقة آلية، بحيث إنه بمجرد حصول صورة الشيء في الذهن عن طريق ذكر الذاتيات المتعلقة به أدى ذلك إلى تميز هذه الصورة عن غيرها من الصور الأخرى التي يمكن أن تتشارك معها في بعض الخصائص.

وأمر التمييز هذا مرتبط بشرط ذكرناه سابقا، وهو الجمع والمنع وكذا المساواة بين المعرّف والمعرّف، بحيث لا يكون التعريف أوسع من المعرف ولا أضيق منه، لأن ذلك يؤدي إلى دخول أشياء تحت المفهوم المعرف وهي ليست منه، وبذلك يكون التمييز بينه وبينها غير ممكن.

وبالنظر إلى أهمية هذا الشرط دعا بعض العلماء إلى الاقتصار في التعريف على ما يحقق غاية التمييز بين المعرفات، يقول ابن تيمية: «إذا كان المطلوب التمييز، فإنما ذاك بالميّز فقط دون المشترك، ولأنه كلما كان أوجز وأجمع وأخص كان أحسن، كالأسماء، فليس الحد في الحقيقة

¹ الغزالي، معيار العلم، ص: 193.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

إلا اسما من الأسماء، أو اسمين، أو ثلاثة، كقولك "حيوان ناطق"¹. فابن تيمية يدعو إلى الإيجاز في التعريف قدر الإمكان، والاقتصار فيه على ما يحقق التمييز فقط، فتلك هي الغاية المنشودة.

إن التمييز في التعريف شرط من الشروط بالغة الأهمية، ذلك أن الشيء المعروف لا يوجد منعزلا عن غيره، بل هو موجود ضمن نظام من المفاهيم، وتقتضي الدقة العلمية الفصل بينها، وإقامة الفروق، وإن لم يحقق التعريف هذه الغاية لم تكن فيه فائدة تذكر.

كانت هذه مجمل الشروط التي وضعها العلماء العرب القدماء ليكون التعريف صحيحا ومثاليا، والملاحظ عليها أنها تتناسب أكثر ما تتناسب مع التعريف المنطقي القائم على تعريف الأشياء لا الألفاظ، ومثال ذلك شرط الترتيب التنازلي، فإن هذا يراعى في التعريف الشيئي لا التعريف الاسمي، لأن الأول هو الذي يكون مكونا من الجنس والفصول.

أما الشروط الأخرى، فإنها وإن كانت تتناسب مع التعريف اللفظي إلا أنها صعبة التحقق في كثير من الأحيان، ويكفي أن نذكر أن تعريف الشيء بنفسه أو بجزئه أو بضده كثير الوقوع في التعريف المعجمي، بل إنه من أكثر الطرائق استخداما في المعاجم اللغوية، وكذلك القول في التعريف باستعمال المجاز والمشارك.

ولعل الشرط الذي لا خلاف فيه هو ضرورة أن يكون التعريف واضحا ومميزا للمعرف عن غيره، لأنها الغاية التي جيء بالتعريف من أجلها.

¹ ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص: 10.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

2-2- شروط التعريف عند المحدثين:

هناك جملة من الشروط التي وضعها العلماء المحدثون - وخاصة الدارسون المعجميون - والتي ينبغي توفرها في التعريف ليؤدي الغاية الأولى المرتبطة به، والمتمثلة في البيان والتوضيح. والإخلال بهذه الشروط يؤدي إلى قصور المعنى أو غموضه، وسنركز اهتمامنا على الشروط العامة التي تنطبق على أغلب التعريفات، وأهم هذه الشروط ما يأتي:

2-2-1- الوضوح:

الوضوح ضد الغموض والإبهام، وهو الغاية المتوخاة من التعريف، فينبغي على واضع التعريف مراعاة هذا الجانب عند صياغة تعريفه، حيث يتعين عليه أن يصل: «إلى أكبر قدر من الوضوح»¹. ذلك أن مستعمل المعجم ليس واحداً، فقد يكون مستعملاً مبتدئاً أو طالباً أو مختصاً، وهذا ما يجب مراعاته من قبل المعرفين.

والوضوح أمر يتحقق من خلال: «سلامة العبارة وقدرتها على إبراز الدلالة للقارئ الاعتيادي من أقرب طريق»². فهذا القول يجعل الوضوح ناتجاً عن سلامة التركيب، وكذا قدرة هذا التركيب على إيصال دلالة المعرف إلى القارئ بسهولة.

وقد يكون الوضوح مرتبطاً بالألفاظ المعروفة في حد ذاتها، حيث إنه يتعين على المعرف أن يستخدم في تعريفه ألفاظاً معروفة: «فلا تعرف إلا بما هو معلوم، أما إذا عرفت بما هو مجهول،

1 هليل محمد حلمي، نحو خطة منهجية لوضع معجم ثنائي متخصص، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية بتونس، ع7، 1992م، ص:5.

2 حلام الجيلالي، تقنيات التعريف، ص:70.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

احتجت إلى معلوم آخر، وإذا كان المعرّف الثاني مجهولاً، احتجت إلى ثالث وهذا إلى ما لا نهاية»¹. ومعنى هذا أن الألفاظ في وضوحها على مراتب، والمسألة متعلقة بمدى معرفة اللفظ، فاللفظ الأعرف هو الأوضح، غير أنها تبقى مسألة نسبية غير مضبوطة، فما هو معلوم لدى فئة قد يكون مجهولاً لدى غيرها.

وقد يكون وضوح اللفظ مرتبطاً بالمتلقي لا باللفظ في حد ذاته، حيث ينبغي في الشرح: «أن تشمل فقط على الكلمات المتوقع أن تكون معروفة بشكل جيد لدى المستعمل أكثر من الكلمة المدخل أو العبارة المطلوب تعريفها»². وعليه، فمن الضروري أن يراعي المعجمي الفئة التي يوجه معجمه إليها، فيخاطبها بالألفاظ المناسبة لثقافتها، والتي يتوقع أنها على معرفة بها، وهذا يتطلب مهارة من المعجمي وقدرة على اختيار الأنسب.

ومنهم من أرجع قضية الوضوح إلى درجة الاستعمال، أي أنه ربط المسألة بزاوية إحصائية، حيث اشترط أن: «تعريف لفظ x [ينبغي] أن يصاغ فقط من الكلمات التي لها تواتر أكبر من x»³، أي أن الكلمة أو الكلمات الداخلة في التعريف ينبغي أن تكون الأكثر استعمالاً بالقياس إلى الكلمة المعرّفة التي تكون في المقابل أقل استعمالاً من الأولى، على اعتبار أن الكلمة المتواترة بكثرة تكون هي الأوضح من الأخرى الأقل تواتراً.

¹ Bo Svensén, Practical Lexicography, Principe & Methods of dictionary making, tr. John Sykes & Kerstin Schofield, Oxford University Press, 1993, p. 118.

² J. Rey –Debove, étude linguistique et sémiotique des dictionnaires Français contemporains, p. 200.

³ Ibid, p. 200.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

غير أن ما يؤخذ على هذا المقياس هو أنه غير قار، بالنظر إلى أن تواتر اللفظ الواحد قد يختلف من عصر إلى آخر أو من مكان إلى غيره، أو حتى من فئة إلى غيرها.

وما نخلص إليه هو ضرورة أن يكون التعريف واضحا، حتى يزيل الغموض والإبهام الذي يكتنف المعرّف قبل وضعه.

2-2-2- الدقة:

إن لغة التعريف لغة خاصة، ولذلك ينبغي أن تحقق التواصل بين المعرّف والمعرّف له على الوجه الأكمل، بحيث لا تترك مجالا للبس عند المتلقي، وعليه: «الدقة تصبح مطلبا رئيسيا من متطلبات لغة التعريف، لذا فالمعايير الفاصلة بين المفاهيم يجب أن تكون حدودها مقننة بكل صرامة»¹. ومنه، فإن اللغة المستخدمة في التعريف لها قواعد وضوابطها التي تجعلها متميزة عن اللغة العادية المستخدمة في التواصل العادي، وهذه المعايير تؤدي إلى جعل التعريف دقيقا مميزا للمفاهيم.

ويمكن لهذه الدقة أن تتأتى من: «سلامة المعلومات وعدم تناقضها»². فما يورده صاحب التعريف من معلومات عن الشيء المراد تعريفه ينبغي أن يكون صحيحا غير متناقض مع غيره من المعلومات الأخرى.

¹ هليل محمد حلمي، نحو خطة منهجية لوضع معجم ثنائي متخصص، ص: 05.

² حلام الجليلي، تقنيات التعريف، ص: 70.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وغالبا ما يتداخل شرط الدقة مع شرط الوضوح ويتقاطع معه، غير أنه ما ينبغي التنبيه إليه هو أن التعريف الدقيق قد لا يكون واضحا والعكس صحيح، فليس كل تعريف واضح دقيقا، يضاف إلى ذلك أنه: «من الصعب وضع حدود قطعية للواضح والدقيق، وإنما يوجد قدر مشترك من التقاهم على ذلك»¹.

2-2-3- الاكتمال والتمييز:

يرتبط هذا الشرط بتعدد المفاهيم للمعرّف الواحد، وهذا الأمر يقتضي: «ألا تمثل التعريفات معنى واحدا أو وجهة نظر واحد ... وإلا أدى ذلك إلى المقابل المبهم أو الناقص»². فلا بد من الوصف الشامل للمعرّف حتى يتميز عن غيره، فإن كان المعرف لفظا فينبغي استيفاء جميع سياقاته الممكنة للوصول إلى كل معانيه المحتملة، وإن كان مصطلحا وجب التطرق إلى مفاهيمه المختلفة، دون الاختصار على مفهومه عند عالم دون آخر أو مدرسة دون غيرها، فإن حصل ذلك كان التعريف سطحيا وأدى إلى عدم التمايز حيث: «يأتي التعريف قاصرا لا يميز المعرف عن غيره من المعارف كما في تعريف المثلث بأنه: (شكل هندسي) أو الماء بأنه (سائل شفاف)، حيث أن هناك أشكالا هندسية عديدة وسوائل شفافة متنوعة»³.

وتجدر الإشارة إلى أن درجة الاكتمال متفاوتة من معجم إلى آخر، بحسب نوع المعجم وطبيعته، فاكتمال التعريف في الموسوعات والمعاجم الموسوعية مختلف عن معاجم المصطلح

1 عباس عباس عبد الحليم، المصطلح النقدي والصناعة المعجمية (دراسة في المعاجم المصطلحية وإشكالاتها المنهجية)، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 2015م، ص:161.

2 المرجع نفسه، ص:161.

3 حلام الجليلي، تقنيات التعريف، ص:70.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

العامة وعن معاجم المصطلح المتخصصة وكذا عن معاجم اللغة العامة، فكل نوع من هذه المعاجم يتطلب درجة من الاكتمال تختلف عن الدرجة التي يتطلبها نوع غيره، فمسألة الاكتمال أو الشمول أمر: «نسبي يختلف باختلاف المعاجم، ولما كان المعجم اللغوي عاما يتأكد هذا الشمول في كل ما يتصل بالمدخل من حيث: النظام اللساني والدلالة الجوهرية والدلالات السياقية بما في ذلك التأثيل والتأريخ»¹.

أما في ما يتعلق بالتمييز، فقد سبقت الإشارة إلى أنه من الشروط الضرورية والمهمة الواجب مراعاتها عند صياغة التعريف، حيث تذكر خصائص المعرف وسماته الدلالية التي تميزه عن غيره، ذلك أن الألفاظ والمفاهيم ليست بمعزل بعضها عن الآخر، بل يوجد منها ما يكون متقاربا مع غيره ومقاطعا معه، ولذلك فمن الضروري الفصل بينها عن طريق التعريف.

ولا بد من التنبيه هنا إلى أن التمييز يرتبط بما يعرف بمفهومي القالبية والمحدودية، وقد سبقت الإشارة إلى هذين المفهومين في سياق الحديث عن أنواع التعريف عند المحدثين، فالتعريف قد يكون مميزا بذكر أكبر عدد ممكن من الخصائص الضرورية الكافية في تمييز المعرف من غيره، وهذا معنى القالبية، وقد يكون مميزا بالاقتصار على أقل عدد من السمات الموصلة إلى تحديد المعرف وتمييزه عن غيره، وهذا هو المراد بالمحدودية، ولا يمكن الحكم بأفضلية إحدى الطريقتين على الأخرى، إذ الأساس هو الوصول إلى تمييز المعرف عما يمكن أن يتداخل معه، وأي الطريقتين حققت ذلك أخذ بها.

¹ حلام الجبالي، تقنيات التعريف ، ص:72.

2-2-4- موافقة التعريف لأغراض المعجم:

من المعروف أنَّ للمعجم أنواعا مختلفة، وتبعاً لذلك يكون الهدف الذي يؤلّف من أجله متبايناً من معجم إلى آخر، وبما أن: «المعاجم -أو القواميس- أداة من أدوات التواصل بين أفراد المجتمع»¹. وجب مراعاة أغراض الفئة التي ألّف المعجم من أجلها واحتياجاتها، بحيث يركز صاحب التعريف (المعجم) على الطائفة التي وجه إليها معجمه، لأنها هي التي تتحكم في طبيعة المعلومات الواجب توفرها في المعجم ونوعها: «فالمعجم المدرسي يعد أكثر انتقاء على مستوى البنية الكبرى (المداخل) والبنية الصغرى (المعلومات التي تتضمنها المداخل) من المعاجم التي تستهدف جمهوراً واسعاً، لذلك فإن الأولى تكون غنية بمجموعة من القيود والمحرمات اللغوية والسوسيو ثقافية التي لا نجدها في المعاجم الثانية»².

فالمعجم المدرسي الموجه إلى المتعلمين والذي تكون له غايات تعليمية تربوية بالدرجة الأولى ينبغي أن يكون خاضعاً إلى شروط لا تستدعيها المعاجم الأخرى خاصة المعاجم اللغوية العامة، كما أن تعريفاته تكون متميزة بالوضوح، ومداخله مختارة وفقاً لعدد من الشروط والضوابط، وما يقال عن هذا المعجم لا يقال عن غيره، إذ لكل معجم خصوصيته ومتطلباته وأهدافه.

وما يمكن استنتاجه من خلال ما قيل في هذا الشرط هو ضرورة تحديد المعجمي لنوعية المتلقي ومستواه، ومراعاة ذلك في بناء تعريفاته حيث يخضعها لحاجات مستهدفه وقدراته.

1 أدرودر أمينة، ملاحظات نقدية حول الإحالة والتعريف في معجمي روبير المصغر وروبير المنهجي، مجلة المعجمية، ع28-29، 2012-2013م، ص:279.

² المرجع نفسه، ص:279.

2-2-5- تجنب الإحالة المكررة:

إن التعريف بالإحالة هو من الطرائق المعمول بها في تعريف المداخل، وكثيرا ما تستعين به المعاجم على اختلاف أنواعها في عملية التعريف، وبصفة خاصة في تعريف: «المداخل الجزئية المنتمية إلى مدخل كلي، كما في تعريف السقف بأنه الجزء العلوي من البيت»¹.

غير أن هذه الإحالة قد تكون متكررة، بأن يحال في تعريف مدخل ما إلى غيره، وإذا عدنا إلى تعريف المدخل الثاني والذي كان في أصله معرفاً، وجدناه يحيل إلى تعريف ثالث، وقد تطول العملية أكثر بحيث تتحول هذه الإحالات إلى: «عملية بحث متواصلة لدى القارئ الذي لا يقتنع بتعريف من التعريفات، فينتقل من تعريف إلى آخر باتباع سريان النص المعجمي في سلسلة مفتوحة»².

والإحالة توقع في ما يعرف بالدور، وقد سبقت الإشارة إلى أن اجتنابه هو من الشروط التي وضعها العلماء العرب القدماء، لأن الوقوع فيه مما ينقص من قيمة التعريف، إذ يقلل من فائدة التعريف ويبعده عن تحقيق التوضيح والبيان، ويضاف إلى التعريف بالإحالة التعريف بـ: «التكرار والترادف الموهوم، وإذا كان يفيد في تشكيل رصيد ترادفي مع مرور الأيام ويقلل من حيرة المستعمل، فإنه كثيرا ما يؤدي إلى الجهل بالمعروف وبخاصة إذا كان يحيل على معان بعيدة»³.

¹ حلام الجبالي، تقنيات التعريف، ص: 72.

² المرجع نفسه، ص: 72.

³ المرجع نفسه، ص: 70.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وعلى الرغم من الدعوة إلى اجتناب التعريف بالإحالة إلا أن المعاجم قد أخذت به على نطاق واسع، مما يعني أن الهوية واسعة بين ما هو موجود على مستوى التنظير ونظيره على مستوى التطبيق.

2-2-6- التجانس بين التعريف والمعرّف:

يتصل هذا الشرط باللغة المستخدمة في التعريف بالدرجة الأولى، حيث ينبغي أن تكون مكافئة للغة المعرّف ومجانسة لها، وهذا الشرط ينطبق على أنواع التعريف كلها، سواء أكان منطقياً أم لفظياً، إذ: «ينبغي أيضاً [للتعريف] أن يكون متجانساً، أي أن تعرف الكلمة بكلمة أو مجموعة من الكلمات تنتمي إلى نفس الصنف النحوي الذي تنتمي إليه الكلمة المعرّفة، وذلك انطلاقاً من الأعم إلى الأقل عمومية»¹.

إن هذا القول يركز فيه صاحبه على التعريف المنطقي بدليل ذكره الانتقال من العام إلى الخاص، والأمر نفسه بالنسبة إلى التعريف اللفظي، ومن ذلك أن: «التعريف بالمرادف مثلاً يحقق التجانس إذا تم تعريف الاسم باسم مرادف له، والفعل بفعل مرادف له، والصفة بصفة مرادفة لها وهكذا»². أي أن المعرّف والمعرّف ينبغي أن ينتميا إلى الصنف النحوي نفسه، لأن ذلك يحقق التجانس المطلوب بينهما، وهذا الأمر يؤدي إلى إمكانية استبدال أحدهما بالآخر، فالاسم يستبدل بمثله، والفعل يحل محل فعل آخر وهكذا، بحيث إن المعرّف والتعريف يرتبطان: «بعلاقة شرح... وهذه

¹ André Clas, Les problèmes de définition en lexicographie et en terminologie, p. 79.

² حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية، ص: 166.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

العلاقة تستند إلى مقياس قابلية الاستبدال لأجل ذلك، ووفق قاعدة عامة، ينتمي الشرح التعريفي إلى نفس الصنف النحوي الذي تنتمي إليه وحدة المدخل المعجمي¹.

وعليه، يجب على واضع التعريف مراعاة هذا الأمر، بحيث يختار في تعريفه ما يجانس المعرّف ويكافئه، والضابط الأولي لهذا التجانس هو الاتفاق بين اللفظين في الصنف النحوي.

2-2-7- أن يكون التعريف بكلمات معرّفة:

من الأخطاء التي قد يقع فيها واضعو التعريف استخدام كلمات مجهولة الدلالة عند المتلقي أو كلمات متعددة الدلالة، فيستعصي على القارئ إدراك التعريف وفهمه انطلاقاً من عدم فهمه لكلمة أو لعدد من الكلمات الواردة فيه، وهذا ما نجده في بعض المعاجم التي: «[تعتمد] إلى تعريف المدخل بكلمات غير معرّفة في المعجم أو غير مذكورة أصلاً في متن المعجم مما يجعل التعريف قاصراً، ويرجع هذا النقص إلى كون بعض المعجميين لا يعتمدون في جمع الرصيد المفرداتي على حقول أسر الكلمات لتغطية الشغرات كما قد يرجع إلى اتكالهم على أن تلك الكلمات معروفة»².

فينبغي على المعجمي أن يحصي الكلمات التي عرفها في معجمه من أجل استخدام بعضها في تعريف بعض، بحيث يضمن فهم المتلقي للتعريفات التي صاغها، دون أن يعتمد إطلاقاً على مقياس معرفة الكلمات وشهرتها على اعتبار أنه نسبي تتحكم فيه عدة عوامل كثافة المتلقي وبيئته.

¹ François Gaudin, Louis Guespin, Initiation à la lexicologie Française, De la néologie aux dictionnaires, éditions Duculot, Bruxelles, 2002, p. 141.

² حلام الجليلي، تقنيات التعريف، ص: 71.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

ومن الحلول التي اقترحها بعضهم لمثل هذا الإشكال: «ترقيم الكلمات المعرّفة، بمعنى أن يُكتب رقم خاص أمام كل كلمة معرّفة، وهذا الرقم يحيل القارئ مباشرة إلى المعنى المقصود من هذه الكلمة والموجود في المدخل التعريفي الخاص بها، بحيث يتوجه القارئ مباشرة إلى الرقم السابق ليعرف المعنى المقصود من ضمن المعاني المتعددة لهذه الكلمة، فيطلع عليه ثم يعود إلى التعريف الأول ويحدده على ضوء المعنى المستفاد من ذلك المدخل المرقم»¹. وهذا يفسر ضرورة استخدام الكلمات المعرّفة مسبقاً عند صياغة التعريف، لأن المعجمي يعتمد إلى وضع رقم أمام الكلمات التي وظيفها في تعريفه لمدخل معين، بحيث يحيل القارئ إلى دلالة الكلمة المرقمة، والتي يجدها في موضعها من المعجم، فإن عاد القارئ إلى ذلك المدخل وعرف معناه عاد إلى المدخل الذي هو بصدد الاطلاع عليه فحدد معناه انطلاقاً من فهمه لمعاني جميع الكلمات الداخلة في تعريفه ومعرفته بها، وإن صادف أن استخدم المعجمي كلمة غير معرفة في معجمه واستعصى على القارئ فهم معناها كان ذلك عائناً أمامه في فهم التعريف برمته، وعليه، فإن هذه التقنية على بساطتها فهي على قدر كبير من الإفادة، خاصة بالنسبة للقارئ المبتدئ، بحيث توجهه إلى المعنى المقصود وتجنبه التأويل واللبس.

كانت هذه أهم شروط التعريف عند المحدثين، وهي شروط تصدق على أنواع التعريف كلها، وليست خاصة بنوع دون آخر.

¹ حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية، ص: 167.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وإذا ما أجرينا مقارنة بين شروط التعريف عند العلماء العرب المتقدمين وبما ورد من شروط للتعريف عند المحدثين وجدنا أن بعض ما ورد عند المحدثين قد تناوله العرب القدماء تناولا مفصلا ومبسوطا.

ومن ذلك مثلا شرط الوضوح، فقد أشار إليه المحدثون ودعوا إلى ضرورة أن يكون التعريف بألفاظ معروفة عند المتلقي من قبل، كونها أوضح من الألفاظ غير المعروفة عنده، وقد فصلوا القول في المعايير التي نحكم وفقها على وضوح لفظ بالنسبة إلى ألفاظ أخرى غيره، وهذه الفكرة تحدث عنها العلماء العرب من قبل، وركزوا عليها في مؤلفاتهم على اختلاف اتجاهاتهم، وأشاروا كذلك إلى معايير الوضوح وفرعوا عن هذا الشرط شروطا أخرى كالمساواة بين المعرف والتعريف.

كما يعد شرط التمييز من الشروط التي ذكرها العلماء العرب المتقدمين، وقد أعطوه أهمية بالغة، وذكروا ما يجعل التعريف مميزا بربطه بشرطي الجمع والمنع (الاطراد والانعكاس) وكذا المساواة، وقد أشار المحدثون إلى ضرورة أن يكون التعريف مميزا دون إضافة شيء جديد يذكر، بل ربما كان تفصيلهم للمسألة أقل شأنًا من تفصيل الأوائل لها وتأكيدهم عليها.

وقد تعرض العلماء العرب إلى مسألة الدور وما يتعلق بها، وجعلوا الدور من المحترزات التي ينبغي تجنبها في التعريف، لأنه ينقص من قيمته ويخرجه عن وظيفته الرئيسة المتمثلة في التوضيح والبيان، لأن تعريف كلمة بالإحالة على غيرها بطريقة صريحة أو ضمنية لا يضيف إلى المتلقي شيئا جديدا، وقد تناول المحدثون المسألة كذلك بالإشارة إلى ضرورة تجنب الإحالة في التعريف خاصة إذا كانت مكررة.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

ولعل ما انفرد به المحدثون مما لم يشر إليه العلماء العرب القدماء هو الحديث عن ضرورة وجود تجانس بين المعرّف والمعرّف من حيث الصنف النحوي أو البنية الصرفية وكذا موافقة التعريف لأغراض المعجم، حيث تراعى في التعريف الفئة المستهدفة التي وضع المعجم من أجلها، وفي ما عدا ذلك، فجل الشروط قد أشار إليها العلماء العرب الأوائل وفصلوا القول فيها واستفاضوا في الحديث عنها.

هذا، وإنه بالنظر إلى أهمية التعريف الكبيرة فإنه يؤدي وظائف عديدة إلى جانب وظيفته الأساسية، وقد تحدث العلماء قدماء ومحدثون عنها، وهو الأمر الذي سنتطرق إليه في المبحث التالي.

3- وظائف التعريف:

سبق وأن أشرنا في أكثر من موضع إلى أن الوظيفة الأساسية للتعريف تكمن في بيان المعرّف وتوضيحه، على اعتبار أن ذلك هو المطالب الرئيس والمنشود لمستعمل اللغة، غير أن هذا الكلام لا يعني أن التعريف تقتصر وظيفته على ذلك فحسب، بل له وظائف أخرى يؤديها إلى جانب ذلك.

وفي ما يأتي سنذكر أهم وظائف التعريف كما حددها العلماء العرب القدماء وكما هي مذكورة عند المحدثين.

3-1- وظائف التعريف عند العلماء العرب الأوائل:

لا بد من الإشارة إلى أن ما ذكرناه سابقا من شروط التعريف قد نجده يمثل وظيفة في الوقت نفسه، أي أن الوظيفة قد تكون شرطا من شروط التعريف، ومن الوظائف التي ذكرت في التراث الفكري العربي ما يأتي:

3-1-1- تصوير الماهية:

إن كثيرا من التعريفات التي ذكرها العلماء العرب القدماء للحد تشير إلى فكرة تصوير الماهية والوصول إليها، ومن ذلك مثلا ما ذكره ابن سينا من أن الحد: «قول دال على ماهية الشيء»¹. وقوله في سياق أكثر تحديدا لوظيفة الحد: «إن الغرض الأول في التحديد هو الدلالة باللفظ على

¹ ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص: 180.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

ماهية الشيء»¹. فابن سينا ومن هذا حذوه يجعل الوظيفة الأساسية والأولى للحد هي الوصول إلى ماهية المحدّد وجوهره، ويكون ذلك من خلال الاعتماد على تصوير الشيء الموجود في الخارج بواسطة قول تذكر فيه جميع صفاته الذاتية، فبمجرد تمثّلنا لهذا القول ندرك ذلك الشيء على حقيقته، فالحد ينبغي أن يحقق مطابقة تامة بين صورة الشيء في الخارج وصورته في العقل، وهذا هو المطلوب فيه، وقد أكد الغزالي ذلك بقوله: «والمخلصون إنما يطلبون من الحد تصوّر كنه الشيء وتمثّل حقيقته في نفوسهم»².

وليس هذا فحسب، فالحد قد يمكّن الإنسان من تصور شيء جديد لم يره من قبل، ويكون ذلك عن طريق ذكر خصائص الشيء الذاتية من جنس وفصول، وفي هذا يقول الجرجاني في سياق تفريقه بين الحد الحقيقي والحد اللفظي: «وليس هذا [الحد اللفظي] تعريفاً حقيقياً يراد به إفادة تصور غير حاصل»³.

غير أن هذه الوظيفة التي اعتبرها كثير من القدماء أساسية للحد لم تلق قبولا عند علماء آخرين، خاصة الأصوليين، وعلى رأسهم ابن تيمية، الذي رأى أن الحد وحده غير كاف لتصور المحدود، وقام بدحض الحجج التي قدمها المنطقيون في إثبات أن غاية الحد هي التصوير⁴.

¹ ابن سينا، الشفاء، تح: الأب قنواطي وغيره، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1953م، ج1، ص:48.

² الغزالي، معيار العلم، ص:193.

³ الجرجاني، التعريفات، ص:65.

⁴ ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص:22.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

ومن الحجج التي قدمها ابن تيمية في ذلك أن الحد يكون مؤلفاً من ألفاظ تسمح بتصور الشيء المحدود، وهذه الألفاظ بدورها تكون قد عرفت من قبل بحد، وهذا الحد الذي عرفت به الألفاظ مكون هو الآخر من ألفاظ تقتضي تعريفها بحد، وهكذا يبقى الأمر متسلسلاً إلى ما لا نهاية، وعليه، لا يمكن تصور الشيء على حقيقته عن طريق الحد¹.

أما البديل الذي قدمه ابن تيمية لتصور الشيء، فهو تصوره والوصول إلى حقيقته إما عن طريق الحواس الظاهرة كالطعم واللون وغيرهما، وإما عن طريق المشاعر الباطنة كالجوع والشبع والحب والبغض وغيرها، وعليه، فإن حقيقة الأشياء حسب ابن تيمية يكون إدراكها عبر الحواس، إذ لا يفيد الوصف في الوصول إليها إذا لم يكن الإنسان قد عرفها من قبل بحواسه، أما الأشياء التي لم يعرفها من قبل بحسه فإنه يمكن له تصورها عن طريق قياسها على ما يشبهها ويشترك معها في الصفات من الأشياء التي خبرها من قبل، وبذلك يتم تقريبها إلى ذهن السائل².

ولعل إنكار ابن تيمية وأمثاله لهذه الوظيفة راجع إلى كونه لا يعترف بالحد الحقيقي، بل يحصر الحد في اللفظي فقط دون غيره، ولهذا قال ابن تيمية في سياق حديثه عن الحد عند الأصوليين: «ولا يفيد تصور الحقيقة، لكنه قد يفصل ما دل عليه الاسم بالإجمال»³.

ومهما يكن من أمر، فإن وظيفة تصوير ماهية المحدود هي من الوظائف التي نص عليها العلماء العرب القدماء في الحد الحقيقي بل جعلوها الوظيفة الأولى والأساسية له.

¹ ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص: 22.

² المصدر نفسه، ص: 11.

³ ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج 9، ص: 49.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

3-1-2- الوظيفة التمييزية:

سبقت الإشارة إلى أن التمييز بين المحدود وغيره يعد شرطاً من شروط التعريف، مهما كان نوع هذا التعريف، سواء أكان حقيقياً أم لفظياً، وهذا الشرط يعد في الوقت نفسه وظيفة من الوظائف التي يؤديها التعريف، إذ إنه يفصل بين الشيء المعروف وغيره، ومما جاء في هذه الوظيفة قول الكفوي في تعريف الحد بأنه: «إعلام ماهية الشيء أو ما يميزه عن الغير»¹. فهذا القول متعلق بالحد الحقيقي بدليل ذكر الماهية فيه، فالتعريف الحقيقي يميز الشيء المعروف عن غيره عن طريق ذكر صفاته وخصائصه الذاتية.

أما في ما يتعلق بالأقوال الواردة حول هذه الوظيفة في الحد اللفظي فنجد قول ابن تيمية، الذي رأى أن الفائدة من التعريف الاسمي تكمن في: «التمييز بين الشيء المحدود وغيره»². فالحد عنده يكون مفسراً للمحدود وواصفاً له، الأمر الذي يجعله مخصوصاً ومحصوراً، حيث لا يلتبس بغيره ولا يلتبس به غيره: «فالحد هو الفصل والتمييز بين المحدود وغيره»³.

وهذه الوظيفة على قدر كبير من الأهمية، خاصة إذا وضعنا في الحسبان أن اللفظ المعروف غير معزول عن غيره، بل هو موجود مع الألفاظ الأخرى ضمن نظام من المفاهيم، فإذا لم يكن التعريف مميزاً له عنها التباس بها وتداخل معها، وهذا يتنافى والدقة العلمية التي تقتضي الفصل بين المفاهيم خاصة المتقاربة منها.

¹ الكفوي، الكليات، ص: 392.

² ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص: 59.

³ ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج9، ص: 49.

3-1-3- الوظيفة التنبيهية:

يقول ابن تيمية في هذا الشأن: «الحد قد ينبه على تصور المحدود، كما ينبه الاسم، فإن الذهن قد يكون غافلا عن الشيء، فإذا سمع اسمه أو حده أقبل بذهنه إلى الشيء الذي أشير إليه بالاسم أو الحد، فيتصوره، فيكون فائدة الحد من جنس فائدة الاسم»¹. فالملاحظ من قول ابن تيمية أنه لا يرى في الحد تصويرا للماهية، بل يرى فيه ما يراه في الاسم، من أن كليهما يؤدي وظيفة واحدة ألا وهي التنبيه على صورة المحدود في الذهن، ويرجع سبب عدم تفريق ابن تيمية بين الحد والاسم في هذه الوظيفة إلى عدم إيمانه بوجود حد حقيقي موصل إلى تصور ماهية الشيء، وجعله الحد محصورا في الحد اللفظي فحسب.

أما التنبيه حسبه فيكون بمثابة المثير في استحضار صورة المحدود وربطها بالحد، فمفهوم الشيء المعرف قد يكون ماثلا في ذهن القارئ غير أنه يكون غير مدرك لذلك، وعند رجوعه إلى معجم ما للوقوف على تعريف كلمة معينة يجد أن المفهوم الذي ذكره المعجم موجود في ذهنه مسبقا، وعليه فإن التعريف هنا لم يشرح له معنى الكلمة المجهولة لديه، بل أقام فقط ربطا بين معنى الكلمة وتسميتها أو بين مفهوم المصطلح وتسميته، فالمفهوم يكون معروفا من قبل غير أن التسمية تكون جديدة، فيقوم التعريف في هذه الحال بالربط بين المفهوم والتسمية، ولهذا فدور التعريف هنا لا يعدو أن يكون دورا تنبيها، لأنه ينبه القارئ على أن هذا المفهوم له هذه التسمية.

¹ ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص: 59.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

3-1-4- الوظيفة التفصيلية:

يرى ابن تيمية أن الحد: «لا يفيد تصور الحقيقة، لكنه قد يفصل ما دل عليه الاسم بالإجمال»¹. فابن تيمية ينفي دائما كون الحد موصلا إلى تصور الماهية، بل يجعل له وظائف أخرى غيرها، كالوظيفة التنبيهية التي أشرنا إليها، وكذا الوظيفة التفصيلية، ذلك أن المعرف يكون مختصرا إذ في: «التسمية فائدة الاختصار»². ثم يأتي التعريف بعد ذلك فيوسع المفهوم المكثف الذي تحتويه التسمية المختصرة، عن طريق عدد من الكلمات التي تؤدي وظيفة شرح هذا المفهوم وتوضيحه، حتى يسهل استيعابه وفهمه بالنسبة إلى المتلقي، بحيث يصبح التعريف عبارة عن: «معادل دلالي للمصطلح بدون زيادة ولا نقصان»³، وما قيل عن المصطلح يقال عن غيره من الكلمات الأخرى حيث توجد علاقة مساواة بينها وبين تعريفاتها.

والملاحظ هنا أن مسألة تفصيل اللفظ إلى صفاته وتحليله مسألة مرتبطة باللغة فقط، من حيث ذكر صفات اللفظ وتوسيعها بعد أن كانت مختصرة في التسمية، وليس في هذا الأمر ما يحيل إلى صورة الشيء كما هي في الواقع، بل فيه إشارة إلى وجود مساواة دلالية بين التعريف والشيء المعرف.

¹ ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج9، ص:49.

² أحمد عبد العزيز، التعريف المصطلحي عناصره وإشكالياته، ع59، 2011م.

³ المرجع نفسه.

3-1-5- الوظيفة الوصفية:

يمكن تلمس هذه الوظيفة من خلال بعض تعريفات القدماء للحد، ومن ذلك مثلاً ما أورده السكاكي في تعريف الحد بأنه: «وصف الشيء وصفا مساوياً، ونعني بالمساواة، أن ليس فيه زيادة تخرج فرداً من أفراد الموصوف، ولا نقصان يدخل فيه غيره»¹. فالحد، إذن، يقوم بوصف المحدود، بحيث يتمكن المتلقي من فهم معنى الشيء وإدراكه من خلال هذا الوصف.

والملاحظ كذلك أن هذه الوظيفة مرتبطة بشرطين من شروط التعريف تمت الإشارة إليهما، يتمثل الأول في شرط المساواة، فوصف الشيء المراد تحديده لا يكون من غير ضابط، بل لا بد في الوصف من أن يكون مساوياً للموصوف، فلا يكون أوسع منه ولا أضيق، وإلا كان الوصف غير دقيق، أو بتعبير القدماء غير جامع ولا مانع، حيث يخرج منه أفراداً تنتمي إليه ويدخل فيه أفراداً أخرى بعيدة عنه، وهذا هو الشرط الثاني الواجب مراعاته في الوصف، وهو أن يكون جامعاً ومانعاً في الوقت نفسه، حتى يحقق التمييز المطلوب بين الموصوف وغيره من الموصوفات الأخرى.

هذه هي أهم الوظائف التي يقوم بها التعريف بحسب العلماء العرب المتقدمين، وأول ما يمكن ملاحظته عليها أن بعضها يصلح أن يكون وظيفة كما يمكن عده شرطاً لصحة التعريف، ومثال ذلك الوظيفة التمييزية، فالتعريف يؤدي إلى التمييز بين المعرف وغيره، بل ويشترط فيه هذا الأمر، ولذلك عُدَّ التمييز وظيفة للتعريف وشرطاً له في الوقت نفسه.

¹ السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 436.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وثاني ملاحظة يمكن إبدائها بخصوص هذه الوظائف، أن بعضها ينطبق على تعريف دون آخر، وبعضها ينطبق على أنواع التعريفات كلها، ومثال الأولى وظيفة تصوير الماهية التي لا تنطبق إلا على الحد الحقيقي، فهو الكفيل وحده بالوصول إلى ماهية المعرف وحقيقته دون غيره، ومثال الثانية الوظيفة التمييزية التي نجدها في التعريفات كلها، ذلك أنها تعد شرطاً مهماً من شروط التعريف، وكذلك الأمر في الوظيفة الوصفية إذ كل تعريف إنما يصف المعرف، ويكون هذا الوصف خاضعاً لشرط المساواة لأنها هي التي تحقق التمييز بينه وبين غيره.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

3-2- وظائف التعريف عند المحدثين:

يرى حلام الجيلالي أن التعريف إنما يقوم بوظيفة واحدة، غير أنها في الوقت نفسه وظيفة مزدوجة، يقول: «ويقوم التعريف بوظيفة مزدوجة، وصف الأشياء التي يقسم إليها العالم، ووصف الألفاظ التي هي في الوقت نفسه وصف للأشياء التي يحتوي عليها الكون»¹. فوظيفة وصف الأشياء إنما يؤديها التعريف المنطقي، لأن موضوعه هو الأشياء، من حيث ماهية المعرف وخصائصه المميزة، في حين أن وظيفة وصف الألفاظ يقوم بها التعريف اللفظي، الذي لا يتجاوز حدود توضيح معنى المعرف ودلالته في الاستعمال.

في حين يرى غيره أن للتعريف وظيفتين، الأولى سيكولوجية والثانية منهجية، وذلك من حيث إنه: «يعين على الفهم ووضوح الأفكار في الذهن، ويستخدم أيضا في البرهنة والاستدلال»²، فالتعريف أيا كان نوعه إنما يكون له دور في فهم المعرف الغامض ويسهم في جعله واضحا، وهذا الأمر تكون له علاقة بالجانب النفسي للمتلقي، الذي يمكن له استخدام هذا التعريف الذي استوعبه في ما بعد كدليل على معنى الكلمة ومفهومها.

ويرى الباحث الغربي ألان راي بأن وظيفة التعريف وغايتها ليست واحدة بل هي متنوعة، حيث إن: «الهدف [من التعريف] يمكن أن يتنوع بشكل كبير»³، وهذا التنوع الكبير في وظائف التعريف

¹ حلام الجيلالي، تقنيات التعريف، ص: 63.

² وهبة مجدي، كامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص: 49.

³ Alain Rey, Polysémie du terme définition, actes du colloque la définition, centre d'études du lexique, université Paris-nord, 18-19 novembre 1988, Librairie Larousse Paris, 1990, p. 14.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

إنما يرجع إلى تنوع المجالات المعرفية وتشعبها من فلسفة ومنطق ومعجمية ومصطلحية وغيرها، بل نجد التنوع حتى داخل المجال المعرفي الواحد.

وقد أشرنا سابقا عند حديثنا عن وظائف التعريف في التراث الفكري العربي أن الوظيفة قد تكون مرتبطة بنوع واحد بعينه، وقد تكون مشتركة بين أكثر من نوع، كما أن النوع الواحد قد يؤدي أكثر من وظيفة، ومن أهم الوظائف التي أوردها المحدثون ما يأتي:

3-2-1- الوظيفة الوصفية:

سبق وأوردنا رأي حلام الجليلي في ما يتعلق بوظيفة التعريف، فهي حسبته تقتصر على وصف المعروف، حيث قال: «ويقوم التعريف بوظيفة مزدوجة: وصف الأشياء التي يقسم إليها العالم، ووصف الألفاظ التي هي في الوقت نفسه وصف للأشياء التي يحتويها الكون»¹، وهذا الوصف المزدوج نلاحظه في المعجم اللغوي، لأنه يعرف الألفاظ بالدرجة الأولى كما نجد فيه أيضا تعريفات لحقيقة الأشياء وجوهرها.

وكثيرا ما ترتبط الوظيفة الوصفية بنوع معين من التعريفات هو التعريف الموسوعي، ذلك أنه يهدف إلى وصف الأشياء أو المراجع وصفا شاملا قدر الإمكان، كما يمكن له الارتباط بالألفاظ أيضا من حيث تحديد معانيها ودلالاتها، وفي هذه الحال تكون الوظيفة الوصفية مطابقة لوظيفة أخرى هي شرح المعنى.

¹ حلام الجليلي، تقنيات التعريف، ص: 63.

3-2-2- وظيفة شرح المعنى: [الوظيفة التفسيرية]

وهذه الوظيفة هي من الوظائف العامة، غير المتعلقة بنوع معين من أنواع التعريف، إنما يمكن إيجادها في أنواع كثيرة منه، ذلك أن التعريف: «سواء أكان في مؤلف مصطلحي أم في مؤلف معجمي، يسمح بتوضيح معنى معين وحدة أو مجموعة من الوحدات الدالة»¹. فالغاية الأولى من التعريف هي توضيح معنى المعرف وبيانه مهما كانت طبيعته، سواء أكان مصطلحاً أم كان كلمة عادية.

وظيفة التفسير هذه مقترنة بشرط مهم هو شرط الوضوح، الذي يكون مطلوباً في مختلف التعريفات، يقول حلام الجبالي: «وإن شرطه الوحيد في ذلك [يقصد التعريف] هو أن يكون قادراً على تقديم دلالة اللفظ أو الرمز اللغوي لغير العارف به بصورة واضحة دون لبس أو غموض»². فإذا اختلف شرط الوضوح، بأن كانت التعريفات ملتبسة غامضة، لم تؤد هذه الوظيفة ولم تحقق الغاية المتوخاة منها.

3-2-3- الوظيفة التمييزية:

إن الألفاظ والمصطلحات لا توجد معزولة عن بعضها، بل إنها تدخل مع بعضها في علاقات تجعلها تنتمي إلى نظام أو مجال واحد، والكفيل بالتمييز بين معاني تلك الألفاظ ومفاهيم المصطلحات هو التعريف، ويمكن القول إن الغاية الكبرى منه إنما تكمن في التفريق بين المعاني

¹ Alain Rey, Polysémie du terme définition, p.14.

² حلام الجبالي، تقنيات التعريف، ص:66.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

والمفاهيم المتداخلة، ولذلك نجد كثيرا من الأقوال الواردة في تعريف التعريف يذكر فيها أصحابها هذه الوظيفة، ومن ذلك مثلا أن التعريف هو: «وصف للمفهوم على نحو يجعله متمائزا عن غيره من مفاهيم تدخل في نظام واحد»¹. فالتعريف يؤدي دورا مهما في الفصل بين المفاهيم المتداخلة التي يمكن أن يقع خلط بينها، ولذلك فهو يسهم في إعادة تنظيم الشبكة الدلالية أو المفهومية في ذهن الإنسان.

3-2-4- الوظيفة التحديدية:

سبقت الإشارة إلى أن معنى الحد في اللغة هو منتهى الشيء، الذي لا يمكن له أن يتجاوزه، وقد انتقل هذا المعنى إلى المجال الاصطلاحي، ذلك أن التعريف يضع حدودا للمعرف لا يتجاوزه، وبها يتميز عن غيره من المعارف الأخرى.

وتزداد أهمية هذه الوظيفة إذا وضعنا في الحسبان أن اللفظ و المصطلح لا يوجدان بمعزل عن غيرهما من الألفاظ والمصطلحات الأخرى، بل هما موجودان في إطار نظام من المعاني والمفاهيم التي يتم تحديدها والفصل بينها انطلاقا من التعريف، وعليه، فإن: «التعريف يؤدي دورا متمثلا في الفصل بين التصورات، من خلال تعيين حدود لها»².

والوظيفة التحديدية للتعريف مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوظيفة التمييزية التي سبقت الإشارة إليها، ذلك أن رسم حدود للكلمة الدالة أو المصطلح إنما يكون بهدف تمييزهما عن غيرهما مما يمكن أن يلتبس بهما.

¹ الملخ حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، ص: 141.

² Alain Rey, De l'artisanat du dictionnaire à une science du mot, p.97.

3-2-5- الوظيفة التأريخية:

إن التعريف في أساسه وصف للفظ وللمفهوم، وتحديد لهما على نحو يجعلهما متمايزين عن غيرهما من الألفاظ والمفاهيم، غير أن هذا ليس هو الدور الوحيد الذي يؤديه التعريف، بل يمكن له أن يلعب أدواراً أخرى بالنظر إلى المعلومات التي يحتويها، فهو إذن: «لا يخبر فقط عن المعنى أو المفهوم المعروف بل كذلك عن الحقبة [التي استعمل فيها]، وفي أكثر الأحيان عن مؤلفه»¹. فالتعريف قد يكون دليلاً على التطور الذي يطرأ على دلالة اللفظ من فترة إلى أخرى، ولذلك فالتأريخ: «ركن من أركان التأليف القاموسي التي لا غناء عنها، ليس في التأريخ لظهور الوحدات المعجمية ولمعانيها في نصوص بل لتنظيم عناصر النص القاموسي وخاصة في ترتيب المعاني التي تحملها الوحدة المعجمية المعروفة»².

ومعنى ذلك أن ذكر التأريخ في التعريف لا يكون بهدف معرفة الاستعمال الأول للفظ أو لمعرفة معانيه المختلفة المتعاقبة عليه، بل يكون كذلك ذا أهمية بالغة في التراتب التاريخي للمعاني المرتبطة باللفظ المعروف، ذلك أن: «التأريخ لظهور الوحدات المعجمية والمعاني الجديدة تأريخاً: النوع الأول من التأريخ يحدد به أول ظهور للوحدة المعجمية المعروفة في نص من النصوص، وليس في اللغة عامة ... [و] النوع الثاني من التأريخ يعتمد في تبويب المعاني التي تحملها الوحدات المعجمية المعروفة المشتركة دلالياً، والوحدات المعجمية المشتركة دلالياً لا يستند إليها في

¹ Selja Sepälä, Composition et Formalisation Conceptuelles de la Définition Terminographique, p. 24.

² بن مراد إبراهيم، دور التأريخ في التعريف القاموسي، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية بتونس، ع28، 29، 2012-2013م، ص: 52-53.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

التعريف تأريخ واحد بل تستند إليها تأريخات بحسب تعدد المعاني الفروع أو بحسب مجموعات المعاني الفروع»¹.

وعليه، فالنوع الأول من التأريخ يؤدي دوراً في معرفة المعنى الأول الأصلي للوحدة المعجمية لتمييزه عن المعاني الفرعية التالية له، إذا كانت له مثل تلك المعاني، لأن اللفظ قد يكون له معنى واحد ثابت، في حين أن النوع الثاني يسهم في ترتيب المعاني الفرعية في حد ذاتها، إما بحسب درجة اتصالها بالمعاني الأصلية أو بحسب الفترات الزمنية التي ظهرت فيها.

وبالنظر إلى أهمية التأريخ ودوره في التعريف، فقد استغله الغربيون أيما استغلال في معجماتهم ومنذ وقت مبكر، حيث أرخوا للوحدات المكونة لمعاجمهم².

أما عند العرب، فقد أدرك المعجميون الأوائل منهم أهمية العلاقة بين التعريف والتأريخ، ولذلك: «ظل الحس التأثيلي والتأريخي للألفاظ يرافقهم منذ ظهور أول معجم عربي شامل على يد الخليل بن أحمد (175هـ/791م)... غير أن هذا النبش في مظاهر اللغة، سرعان ما خمد بسبب تحكم النظرة المعيارية التي ظهرت مع نهاية القرن الرابع الهجري، وظلت سائدة طول قرون من الزمن»³. ومنه فإن التأثيل والتأريخ* كانا من اهتمامات المعجميين العرب القدماء، على خلاف ما نجده عند المحدثين الذين لا يولون أهمية للمسألة، بل إن من الدارسين من يرى أنه: «لا يمكن للقاموسية

¹ بن مراد إبراهيم، دور التأريخ في التعريف القاموسي، ص: 43-45-46.

² ينظر، المرجع نفسه، ص: 53.

³ حلام الجبالي، تقنيات التعريف، ص: 325.

* يفرق بين التأثيل والتأريخ على أن الأول: «دراسة أصول الكلمات، من حيث انحدارها من لغة أم أو دخولها بالاقتراض»، أما الثاني فهو: «تتبع التغيرات التي طرأت على دلالة الكلمة عبر مسيرتها الزمانية» (ينظر، حلام الجبالي، تقنيات التعريف، ص: 326-341).

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

العربية أن تفيد من المقاربة اللسانية الزمانية في وصف المعجم العربي ومن المقاربة التاريخية في التعريف القاموسي إلا إذا وضع لها قاموسها التاريخي»¹.

3-2-6- الوظيفة التعليمية:

إن التعريف عبارة عن: «مجموع نصوص صغرى مثالية يستمدّها القاموسي من المشترك اللغوي والثقافي العام، فتحولّ القاموس إلى متكلم مثالي تلتبس في رسالته خصائص الخطاب التعليمي بحقائق اللغة والثقافة والعلم الضرورية للتحكم في المعرفة»². ومعنى ذلك أن التعريف يؤدي دورا تعليميا إلى جانب دوره العلمي، ويكون ذلك بصفة خاصة في التعريف القائم على البساطة والوضوح، لأنهما من متطلبات التعليم.

وتتجلى هذه الوظيفة بشكل بارز في الوسائل المساعدة للتعريف من أمثلة وشواهد وصور ورسوم وغيرها، فالصور والرسوم مثلا تؤدي: «وظيفة تعريفية، وتعد أهم وظيفة يسعى المعاجمي إلى تحقيقها ... باعتبارها ذات هدف تربوي تعليماني، وبخاصة أثناء تعريف بعض المداخل الصعبة التحديد التي يعجز أمامها التحليل اللساني»³. وبالنظر إلى الدور المهم الذي تؤديه الوسائل المساعدة في التعريف فقد انتشر استخدامها في المعاجم المعاصرة، وأكدت المجامع اللغوية على ضرورة استغلالها، ومن ذلك مثلا ما دعت إليه لجنة تأليف المعجم الوسيط من أنه: «يجب

¹ بن مراد إبراهيم، دور التأريخ في التعريف القاموسي، ص: 53.

² النصراوي الحبيب، المعلومات الموسوعية في التعريف القاموسي من خلال "المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي"، مجلة المعجمية، ع28-29، ص: 117.

³ حلام الجليلي، تقنيات التعريف، ص: 232.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

إثبات الصورة لكل ما يحتاج توضيحه إلى تصوير»¹. وذلك بالنظر إلى دور الصورة - وغيرها من الوسائل - بصفة خاصة في إيصال المعلومات وتقريب الفهم.

3-2-7- الوظيفة المعيارية:

إن هذه الوظيفة مرتبطة أولاً بتعريف المصطلحات لا بتعريف الألفاظ العامة، كما أنها متعلقة بصفة خاصة بظهور العلوم الجديدة أو الفروع العلمية المستحدثة، حيث يتم تقديم تعريفات جديدة للمفاهيم الجديدة كذلك، ثم محاولة فرض تلك التعريفات الخاصة بالمفاهيم المبدعة على المستعمل في صورة تشبه القاعدة الثابتة، بحيث إنه لا يمكن للمستعمل في أي حال من الأحوال الحكم على هذا التعريف بالصحة أو الخطأ أو محاولة انتقاده.

ويبدو جلياً أن الوظيفة المعيارية مقابلة للوظيفة الوصفية، لأنه في الثانية يُكتفى في التعريف بوصف المفهوم كما هو في الاستعمال دون فرضه أو توجيه دلالته، في حين أنه في الأولى يفرض تعريف المفهوم على المستعمل فرضاً، من خلال تحكم المعرف في الدلالة وتوجيهها بحسب رؤيته هو واستعماله².

فالوظيفة المعيارية تكون حيث يكون إبداع المفاهيم، في حين أن الوظيفة الوصفية تكون حيث تكون المفاهيم موجودة من قبل، وداخلة في نظام سابق عليها فيقتصر فيها على مجرد الوصف وتحرير التعريف.

¹ حلام الجبالي، تقنيات التعريف، ص: 235.

² ينظر، حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية، ص: 186.

3-2-8- الوظيفة الاختصارية:

تختص وظيفة الاختصار بالتعريف اللفظي دون غيره، حيث إن هذا التعريف لا يقدم أية معرفة، ذلك أنه يقوم باستبدال عبارة لغوية شارحة للمفهوم وبمبسطة له بلفظة معبرة عن المفهوم، ولذلك فالاختصار مرتبط بالمعرف لا بالتعريف، لأن التعريف إنما هو تمديد للفظ المعرف وتوسيع دلالي له¹.

3-2-9- وظيفة الربط:

إن المصطلح في أساسه مكون من طرفين متلازمين، يتمثل الأول في التسمية، التي تعد بمنزلة الدال أو الصورة الصوتية، في حين أن الثاني يتمثل في المفهوم، وهو المدلول أو الصورة الذهنية، والذي يربط بين هذين الطرفين هو التعريف، ولذلك فإن: «ما يمكن أخذه في الحسبان هو أن التعريف يقوم بالربط بين التسمية والمحتوى المفهومي»². وواضح من خلال ما سبق ذكره أن هذه الوظيفة مرتبطة بتعريف المصطلحات، ذلك أن تعريف المصطلح يربط المفهوم المتولد بالتسمية التي اقترحت له.

وقد نجد في هذا المجال ذكر التبرير المتعلق باختيار التسمية المقترحة للمفهوم المعبرة عنه، أو توضيحاً للرابطة الموجودة بين التسمية والمفهوم: «ومن أمثلة ذلك: تعريف مصطلح "الغلوسيمية" "Glossématique" الخاص بالمدرسة اللسانية البنوية الذي تزعمها اللساني الدانماركي لويس

¹ Wilhelm Büttemeyer, Popper on definitions, Journal for general philosophy of science, Springer, 2005, Vol. 36, p. 19.

² Robert Vézina [et al], La rédaction de définition terminologiques, p. 07.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

يلمسليف، فبالرجوع مثلا إلى معجم اللسانيات لـ "جان ديبوا" Jean Dubois (وآخرين) نلاحظ بأن هذا المصطلح يعرف على النحو الآتي: "كلمة "Glossématique" ابتكرها "لويس يلمسليف" " Louis Hjelmslev"، وهي مأخوذة من الكلمة الإغريقية Glossa [بمعنى] لسان»¹. فمن خلال التعريف الذي ذكره معجم اللسانيات لمصطلح الغلوسيمية نجد أنه قد ربط بين التسمية والمفهوم، وذلك انطلاقا من ذكر أصل اشتقاق كلمة الغلوسيمية في الإغريقية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوظيفة قد توجد في الكلمات العامة التي تنتمي إلى اللغة غير المتخصصة، ويكون ذلك في حال كون التعريف مجرد مثير فحسب، بأن يكون الإنسان على علم مسبق بمعنى كلمة من الكلمات، غير أنها إذا ذكرت أمامه لا يقف على معناها المختزن في ذهنه، فلما يعود إلى المعجم يجد أن مفهومها حاضر في ذهنه مسبقا، ولهذا فإن التعريف هنا قد ربط بين تسمية ومعنى معروفين من قبل، ولم يضيف جديدا إلى معرفة المتلقي.

وما يمكن أن نخلص إليه من خلال ما سبق ذكره من وظائف التعريف عند المحدثين، أن الوظائف عندهم كثيرة ومتعددة، ويعود ذلك إلى أهمية التعريف والحاجة إليه، ونخلص كذلك إلى أنه من الوظائف ما يشترك في أكثر من نوع واحد من أنواع التعريف، كوظيفة شرح المعنى، على اعتبار أن الوظيفة الأساسية لأي تعريف هي بيان المعرف وتوضيحه، وفي الوقت نفسه قد يؤدي التعريف عدة وظائف إلى جانب الوظيفة الأنفة، فقد يكون شارحا للمعنى ومؤرخا للمعرف في الوقت نفسه، أو تعليميا أو رابطا للمفهوم بتسميته، أو غير ذلك.

¹ حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية الحديثة، ص: 184.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وعند مقارنتنا لوظائف التعريف عند المحدثين بنظائرها عند العرب المتقدمين، نجد أن بعضا منها مشترك بينهما، وأن الأوائل قد سبقوا المحدثين في الإشارة إلى بعض الوظائف، ومن ذلك الوظيفة التمييزية التي ذكرها القدماء، خاصة الأصوليين، الذين ركزوا عليها وجعلوها على رأس ما يؤديه التعريف ويحققه، ومن ذلك أيضا الوظيفة الوصفية التي تعد من وظائف التعريف الأساسية، إذ نجد أن كلا الفريقين قد أشار إليها. وفي ما يشبه وظيفة الربط التي يحققها التعريف بين المفهوم وتسميته في مجال المصطلحات على وجه الخصوص، نجد ابن تيمية قد أشار إلى الوظيفة التنبيهية، وذلك من خلال قيام التعريف بإحداث ربط بين التسمية المعروفة عند المتلقي وبين معناها المعروف عنده أيضا بعد أن كانا منفصلين في ذهنه.

ولعل ما انفرد به الأوائل وظيفة تصوير الماهية المرتبطة بالحد التام، من خلال جعله موصلا إلى حقيقة المعرف وجوهره، في حين أننا لا نجدها مذكورة عند المحدثين في جملة ما ذكروه من وظائف.

أما الوظيفة التاريخية والوظيفة المعيارية، فقد أشار إليهما المحدثون ولم يرد ذكرهما في التراث الفكري العربي على مستوى التنظير، في حين أنه على مستوى التطبيق كان العرب المتقدمون يجسدونها في تعريفاتهم، من خلال ذكرهم للمعلومات التاريخية عن اللفظ المعرف، كالإشارة إلى فترة تولده ومعانيه عبر الفترات المختلفة، وكذلك في تعريفهم للمصطلحات عن طريق جعل قواعد عامة ثابتة لتعريفاتهم، وهو ما عبر عنه المحدثون بالوظيفة المعيارية.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

ومما يمكن استنتاجه هو أن وظائف التعريف سواء عند الأوائل أو المحدثين إنما هي مرتبطة بمقدار تطور المعرفة وتقدمها وحتى تغييرها، فكل هذا يسمح بظهور معارف جديدة تنعكس في تنظيرات العلماء وتطبيقاتهم.

ومن كل ما سبق ذكره عن التعريف وأنواعه وشروطه ووظائفه، نتبين لنا أهميته الكبيرة في المجالات كلها على اختلافها، ذلك أن أي ميدان من ميادين المعرفة إنما يُنطلق فيه من المفاهيم التي تحتاج إلى التعريف لجعلها بيئة واضحة، ولذلك يعد التعريف القاعدة الأساسية التي تقوم عليها المعارف والعلوم.

وبالنظر إلى هذه الأهمية البالغة، فإنه لا بد من أن يكون التعريف دقيقاً ومضبوطاً وإلا فقد قيمته، ولم يؤد الدور الذي وضع من أجله، وحتى تتحقق في التعريف الدقة والضبط فإنه من الضروري أن يكون المشتغل به محيطاً إحاطة شاملة بكل ما يتعلق بالتعريف من قضايا، من حيث مفاهيمه ومكوناته وأنواعه وشروطه وضوابطه، وكذا وظائفه وغيرها، وأن يكون مطلعاً على كل ما يستجد في ساحة التعريف من قضايا ومعلومات ومفاهيم.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم مما قيل عن أهمية التعريف، فإن من المحدثين من رفضه، ونفى فائدته ودوره، ومن هؤلاء العالم فتجنشتين (Wittgenstein)، يقول حلام الجيلالي في هذا الشأن: «بل يذهب بعض المتطورين أمثال لود فتجنشتين (1889-1951) (Wittgenstein) إلى رفض التعريف أصلاً واعتبار معنى الكلمة هي استخدامات الناس لها في اللغة العادية»¹، فرفض هذا العالم للتعريف ناتج عن اعتباره أن معاني الكلمات إنما تحدد من خلال استعمالها في مختلف

¹ حلام الجيلالي، تقنيات التعريف، ص: 66.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

السياقات، ولذلك فإن المعاني أو المفاهيم لا تتحدد بتعريف واحد ثابت، إنما تتطلب إنشاء عدة تعريفات بحسب كل سياق، وهذا الأمر صعب أو متعذر على المستوى العملي، يقول رشيد الحاج صالح: «إن حل المفارقات الفلسفية [عند فتجنشتين] لا يتم عن طريق تعريف الكلمات وإنما بوساطة معرفة طريقة استخدام تلك الكلمات في الألعاب اللغوية ... ذلك أن التعريفات كثيرا ما تقش في حل المفارقات، على هذا النحو يغدو التعريف عند فيلسوفنا غير قادر على الإلزام بغنى الألفاظ والإحاطة بكل استخداماتها، ولذلك فإن التعريف يشبه السجن الذي يحاول أن يحد من حرية الكلمات ويمنعها من القيام بمهام كثيرة، ولذلك نجد فتجنشتين يهاجم التعريف ويعده قاصرا على الولوج إلى حقيقة الكلمة، هكذا يبدو أنه من العبث البحث عن تعريف لكلمات لا يمكن حصر استخداماتها»¹.

ومن الذين رفضوا التعريف إلى جانب فتجنشتين نجد الباحث فرانز هوسمان (Franz Josef Hausmann)، وذلك في مقال له بعنوان: هل التعريف مجد؟ (La définition est-elle utile)، حيث أشار فيه إلى عدم وجود فائدة للتعريف، وقد علل حكمه هذا بعدم إمكانية تقديم تعريف نهائي ومضبوط للكلمات، حيث إن دلالات الكلمات غير محددة بصفة نهائية ومنظمة، وقد استثنى من ذلك المصطلحات، والسبب في عدم انتظام تعريف الكلمات وعدم انتهائه أن كل تعريف يشتمل على كلمات تتطلب هي الأخرى تعريفا، فلما نعود إلى تعريف الكلمات الداخلة في التعريف الأول نجد أنه يحتوي هو الآخر على كلمات تستدعي هي الأخرى تعريفا وهكذا، فكل تعريف يحيل على تعريف آخر إلى حد غير مضبوط أو محدود، أما استثناءه للمصطلحات من اللامحدودية هذه

1 الحاج صالح رشيد، التحليل اللغوي ونظرية المعنى عند فتجنشتين، مجلة عالم الفكر، عدد خاص بالفكر التاريخي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل- يونيو، 2001م، ع4، مج29، ص:237.

الفصل الأول: التعريف: أنواعه، شروطه، ووظائفه

وعدم خضوع تعريفها لهذا العيب، فيمكن أن يرجع إلى كون معاجم المصطلحات خاضعة لنظام مفهومي مغلق ومضبوط ودقيق، بالنظر إلى تحديد العلاقات بين المفاهيم من قبل الباحثين والمتخصصين كل في مجاله، على خلاف الكلمات التي تكون معانيها خاضعة لتصرف العامة¹.

ومهما يكن من رأي هذين الباحثين وغيرهما ممن يرى بعدم الحاجة إلى التعريف، وعدم أهميته، ومهما كانت المبررات لهذا الرأي، فإنه لا يمكن بأية حال من الأحوال إنكار ما للتعريف من أهمية كبيرة في مختلف الميادين العلمية والمعرفية، وفي مجال النظرية المعجمية، وهو ما يفسر العناية البالغة بالتعريف وقضاياها منذ القديم، واستمرار الأبحاث والدراسات حوله إلى العصر الحاضر.

¹ Franz Josef Hausmann, La définition est-elle utile ?, Regard sur les dictionnaires allemands et français, actes du colloque La définition, centre d'études du lexique, université Paris-nord, 18-19 novembre 1988, Librairie Larousse Paris, 1990, p. 225.

الفصل الثاني:

التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه
ووظائفه

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى موضوع التعريف وما يتعلق به من قضايا عند العلماء العرب القدامى والمحدثين، غير أن تناولنا له كان عاما، بحيث ذكرنا القضايا المشتركة بين الأنواع كلها، فما ذكرناه ينطبق على التعريف اللفظي والموسوعي والمصطلحي وغيرهما.

وفي هذا الفصل، سنقصر اهتمامنا على نوع واحد من أنواع التعريف، ولعله من أهم التعريفات، بالنظر إلى مجال اهتمامه، ألا وهو التعريف الخاص بالمصطلحات أو التعريف المصطلحي، وسنحاول التفصيل في ما يرتبط به من مسائل، انطلاقا من تعريفه وتمييزه عن غيره من المفاهيم التي يمكن أن تلتبس به إلى بيان أنواعه وشروطه ووظائفه.

1- مفهوم التعريف المصطلحي وموضوعه:

1-1- مفهوم التعريف المصطلحي:

1-1-1- تعريف التعريف المصطلحي:

عرف برونو دو بيسي Bruno de Bessé التعريف المصطلحي بقوله: «التعريف بالنسبة للمصطلحي هو عملية تقوم على تحديد مجموعة الخصائص الداخلة في محتوى المفهوم»¹. فهذا التعريف أشار إلى أن التعريف المصطلحي عملية أو نشاط، وأن موضوعه هو المفهوم من خلال تحديد سماته الدلالية المكونة له، والهدف من تحديدها هو تمييز المفهوم عن غيره من المفاهيم

¹Bruno de Bessé, La définition Terminologique, actes du colloque "La définition", centre d'études du lexique, université Paris-nord, 18-19 novembre 1988, Librairie Larousse Paris, 1990, p. 253.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

الأخرى التي تنتمي إلى مجاله المعرفي أو العلمي نفسه، ولذلك عرفت منظمة الإيزو (ISO) (منظمة التقييس الدولية) التعريف بأنه: «وصف لغوي للمفهوم [notion] يسمح بتمييزه عن المفاهيم الأخرى داخل نظام مفهومي»¹.

وبما أنه تم ذكر المفهوم في هذا القول فإن المراد من التعريف فيه هو التعريف المصطلحي، لأنه هو الذي يدرس المفاهيم، وفي هذا القول إشارة إلى الوظيفة المهمة التي يقوم بها التعريف والمتمثلة في تمييز المفهوم عن غيره من المفاهيم التي تقع في مجاله، من خلال تحديد خصائص كل مفهوم وسماته الدلالية.

ومن التعريفات التي حاولت الربط بين التعريف والمجال قول ماري كلود لوم عن التعريف في مجال علم المصطلح بأنه: «شرح لمعنى المصطلح داخل مجال متخصص»². فهذا التعريف ربط تعريف المصطلحات بالمجال العلمي المتخصص الذي ينتمي إليه.

أما هلموت فيلبر Helmut Felber فقد عرف التعريف المصطلحي بقوله: «[هو] وصف لغوي لمفهوم ما بواسطة مفاهيم أخرى معروفة»³. ولعل ما يضيفه هذا التعريف إلى سابقه هو أن التعريف في ميدان المصطلحات لا يكون بألفاظ اللغة العامة كما هو الشأن في التعريف المعجمي،

¹ La Norme ISO, Principes et méthodes de la terminologie, ISO 704 – 1987. (Définition).

² لوم كلود ماري، علم المصطلح (مبادئ وتقنيات)، تر: زيماء بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012م، ص: 41.

³ Helmut Felber, Basic principles and methods for the preparation of terminology standards, principles & practices, ASTM Committee on terminology, Toronto, Canada, 23 June 1982, ed. American Society for Testing & materials, 1983, p. 06.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

وإنما يكون بالفاظ خاصة دقيقة ذات طبيعة مفهومية، أي أن أداة الوصف تكون من طبيعة الموصوف نفسها.

وعليه، فالتعريف المصطلحي هو وصف لمفهوم معين في مجال علمي أو معرفي محددين، وبه يتميز هذا المفهوم عن غيره من المفاهيم التي يكون معها نظاما مفهوميا.

1-1-2- الفرق بين التعريف المصطلحي والتعريف الاصطلاحي:

غالبا ما يقع الخلط بين مصطلحين اثنين ويُتوهم أنهما مترادفان، إذ يستعملان بالمعنى نفسه، هذان المصطلحان هما: التعريف المصطلحي "Définition Terminographique" والتعريف الاصطلاحي "Définition Terminologique"، والواقع أنه يوجد فرق بينهما.

وقد وضح (برونو دو بيسي) هذا الفرق بقوله: «كثيرا ما يقع الخلط بين التعريف المصطلحي والتعريف الاصطلاحي، ويعدان شيئا واحدا، وليس الأمر كذلك، فالغرض من التعريف المصطلحي هو وصف المفاهيم الداخلة في نظام سابق عليها، أما التعريف الاصطلاحي فهو مبدع للمفاهيم (مثل تعريف الدائرة، فهو الذي يخلق الدائرة، أي لا مفهوم للدائرة إلا به)، ففي الحالة الأولى يكون تحرير التعريف داخلا في عمل المصطلحي، وهو عمل وصفي في جوهره، أما الاصطلاحي الخلق وحده بهذه الصفة فيصنف مواضيع العلم الواحد وأشياءه ويسميتها بأسماء خاصة»¹.

ويظهر من خلال هذا القول أن التعريف الاصطلاحي ليس هو نفسه التعريف المصطلحي، إذ إن الأول يبدع المفاهيم وينشئها أما التعريف الثاني فهو غير مبدع، وإنما هو مجرد عملية وصف

¹ Bruno de Bessé, La définition Terminologique, p. 253.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

للمفاهيم الموجودة مسبقاً، فهو تعريف يعيد التعبير عن تلك المفاهيم المبتكرة، وعليه، فإن عمل كل من الاصطلاحي والمصطلحي مختلف، فعمل الأول هو ابتكار المفاهيم واستحداثها من خلال تعريفها لحظة نشوئها، في حين أن عمل المصطلحي مقتصر على الوصف فحسب، من خلال إعادة وصف المفاهيم التي ابتكرها الاصطلاحي وعرفها، كما هو الشأن في كثير من التعريفات التي نعثر عليها في المعاجم، والتي تكون متعلقة بالمصطلحات، فإن مثل هذه التعريفات إنما هي وصف للمفهوم المبتكر سابقاً.

ويؤكد (هنري بيجوان) و(فيليب توارون) اختصاص التعريف الاصطلاحي بإنشاء المفاهيم من خلال قولهما: «... نضع غالباً تعريفاً من النمط الاصطلاحي يمتاز بواقع أنه مؤلف للمعنى نوعاً ما ومحافظ على سلامته - كما أنه يوصف أحياناً بـ "المؤسس" - والبرهان على ذلك أنه يترتب على المؤلفين الذين يبتدعون مصطلحاً ما في نص معين أن يعرفوا به...»¹. فقول الباحثين "مؤلف للمعنى" وكذلك "مؤسس" يوحي بأن هذا التعريف يتميز بخاصية إنشاء المفاهيم.

ورغم ما قيل في الفرق بين هذين المفهومين فإنه يمكن إيجاد نقطة اشتراك بينهما، تكمن في أن التعريف: «سواء أكان اصطلاحياً أو مصطلحياً، يقوم بتحليل المفهوم، ففعل التعريف بالنسبة للاصطلاحي والمصطلحي معاً معناه: الوصف والتحديد والتمييز بين المفاهيم»². وعليه، فإن كلا التعريفين يقوم بوصف المفهوم وتحديد خصائصه وسماته ومن ثم تمييزه عن غيره من المفاهيم

1 بيجوان هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، تر: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009م، ص: 34.

2 Bruno de Bessé, La définition Terminologique, 254.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

المنتمية إلى مجاله، وإن كان التعريف الاصطلاحي أسبق في الوجود من التعريف المصطلحي، على اعتبار أنه موجد للمفاهيم في حين أن المصطلحي واصف لها بعد إيجادها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التفريق بين المصطلحين غالبا ما لا يتم احترامه والحفاظ عليه على مستوى الاستعمال، إذ يتم استعمال المصطلحين بمعنى واحد.

ومهما يكن من أمر فإن ما يهمنا هنا هو أن التعريفات التي سنتناولها في الجانب التطبيقي من بحثنا إنما هي من قبيل التعريفات المصطلحية، لأنها واصفة للمفاهيم غير منشئة لها، لأن المفاهيم الواردة فيها قد سبق تعريفها وتحديدها من قبل الاصطلاحيين.

1-1-3- الفرق بين التعريف المصطلحي والسياق المصطلحي:

من المفاهيم التي يمكن أن يقع الخلط بينها وبين مفهوم التعريف المصطلحي ما يسمى بالسياق المصطلحي، غير أن الباحثين قد فرقوا بينهما على اعتبار أن: «السياق والتعريف يقدمان معلومات مختلفة، فالسياق لا يقدم في الواقع إلا معلومات غير كاملة عن المفهوم، وهذا ما يؤدي إلى ضبابية مفهومية تسيء إلى الفهم، وعلى العكس، يفترض في التعريف أن يطوّق المفهوم في سياق ووفق هدف معين، وأن يوضعه جيدا في النظام المفهومي للمجال»¹.

يظهر من خلال هذا القول أن الفرق الجوهرى بين السياق المصطلحي والتعريف المصطلحي إنما يرتبط بحجم المعلومات التي يقدمها كل منهما من جهة، وبالوظيفة التي يؤديها كل منهما من

¹ Selja Sepälä, composition et Formalisation Conceptuelles de la Définition Terminographique, p.70.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

جهة ثانية، فعلى الرغم من اشتراكهما في الموضوع، ألا وهو المفهوم، إلا أن السياق المصطلحي يقدم معلومات غير كافية في توضيح المفهوم وتحديد، مما يؤدي إلى عدم فهم المقصود منه أو إساءة فهم المقصود، على خلاف التعريف المصطلحي الذي يشترط فيه أن يتوفر على كل المعلومات الضرورية التي تحدد المصطلح بهدف تمييزه عن غيره من المفاهيم التي تنتمي إلى المجال العلمي نفسه.

ورغم الفرق البين بين المفهومين، إلا أنه يمكن جعل السياق المصطلحي قاعدة ينطلق منها في بناء التعريف المصطلحي، ذلك أن: «السياقات غالباً ما تتضمن معلومات عن معاني المصطلحات ويمكن أن تستعمل لتحضير التعريف المصطلحي»¹. فتتبع السياقات المصطلحية المختلفة للمفهوم من شأنه أن يمنح معلومات وافية عن المصطلح، والتي يمكن من خلالها تشكيل التعريف المصطلحي الذي يكون مكوناً من الخصائص المفهومية والسمات الدلالية للمصطلح، وهذا الأمر أكثر ما نجده في الاتجاه النصي الذي يعتبر المصطلح: «مادة لسانية تحمل مفهوماً لا يتواجد إلا من خلال سياقات النص الملائمة لوجوده المفهومي، وهكذا تتقلص دوائر الغموض المفهومي التي تنشأ عن الاشتراك اللفظي بواسطة تحديد سياقات الاستعمال النصية ... وتمكن المقاربة النصية من ضبط كل السياقات التي يرد فيها المصطلح بغية السيطرة على تحديد مفهومه الصحيح»².

¹ لوم كلود ماري، علم المصطلح (مبادئ وتقنيات)، ص: 234.

² الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص: 49.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

وعليه، فإن ضبط السياقات المختلفة للمصطلح، وفقاً لهذا الاتجاه، يمكن من تحديد مفهومه بدقة، على اعتبار أن الاختصار على العلاقة الرابطة بين المصطلح ومفهومه ومرجعه غير كاف في تحقيق الدقة المطلوبة في التعريف المصطلحي.

وتجدر الإشارة إلى أن (ماري كلود لوم) قد ذكرت نوعين من السياقات، حيث إن: «بعض السياقات، وإن كانت تحتوي على المصطلحات المنشودة، لا تعطي عنها سوى إثبات بوجودها ولا تزود معلومات تسمح بفهم معناها، وعلى العكس، تحتوي سياقات أخرى على أجزاء من تعريف أو تشير إلى علاقة معجمية دلالية أو تذكر بديلاً مصطلحياً، يقترح ماير (2001) Meyer اسم سياقات غنية بالمعلومات (من Knowledge – rich contexts) للدلالة على المجموعة الثانية من السياقات»¹.

فالسياقات، إذن، منها ما هو غني بالمعلومات وهذا النوع يمكن أن يكون منطلقاً في بناء التعريف المصطلحي، بالنظر إلى حجم المعلومات التي يحتويها ونوعيتها، في حين أن النوع الثاني يكون أقل فائدة، لأنه لا يحتوي من المعلومات ما يمكن أن يساهم في فهم المصطلح، بل يحتوي فقط على ما يثبت وجود المصطلح وأنه مصطلح مستعمل، والذي يركز عليه في مجال المصطلحية هو السياقات الغنية، والتي يمكن التوصل إليها من خلال استخدام السياق مقروناً بمؤشر لغوي، كأن يبدأ السياق بالفاظ من مثل: نوع من (type de) الذي يدل على علاقة الاشتغال، وكذا يستخدم لـ (sert à) الذي يشير إلى الوظيفة، وغير ذلك من المؤشرات اللغوية

¹ لوم كلود ماري، علم المصطلح، ص: 232.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

التي تسهّل كثيراً معرفة السياقات المثيرة للاهتمام، على خلاف السياقات الأخرى التي لا تتضمن مثل هذه المؤشرات، وهذا ما يشكل عقبة في تحديدها¹.

أما عن الأسباب التي تجعل المعرّف يلجأ إلى استخدام السياق المصطلحي بدلا من التعريف المصطلحي رغم أنه ليس بضبطه ودقته، فمنها أن المعرّف قد يعجز عن الوصول إلى تعريف دقيق ومضبوط للمصطلح، مما يجعله يلجأ إلى السياق المصطلحي عوضا عن التعريف، وفي هذا يقول دو بيسي: «هذه الحالة يمكن تفسيرها بقصور البحث عن العثور على تعريف [مصطلحي] مرضي»².

ومن الأسباب كذلك، ظهور مفاهيم جديدة يصعب على المعرّف وصفها وتحديدها، لأنها: «لم تصل إلى مرحلة الاستقرار المفهومي، وإذا أراد المصطلحي أن يعرفها فإنه لا محالة سيقوم بمجازفة قد تؤدي به إلى وصف خاطئ»³. وحتى يتجنب المعرّف مثل هذا الأمر فإنه يلجأ إلى السياق المصطلحي للمفهوم، في انتظار استقرار هذا المفهوم الجديد، وعندئذ يمكن له أن يقدم له تعريفا مصطلحيا.

ومما يجعل المصطلحي يلجأ إلى السياق المصطلحي عموم المفاهيم، بحيث يتعذر عليه إيجاد جنس عام يتضمنها، وعليه يصعب تعريفها تعريفا احتوائيا، ففي هذه الحال يُعرض المعرّف عن

¹ ينظر، لوم كلود ماري، علم المصطلح، ص: 234-235.

² Bruno de Bessé, La définition Terminologique, p. 250.

³ Ibid, p. 251.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

التعريف إلى السياق، ويكون خاصة في: «حالة التعريف بالماصدق، مثال ذلك قولك: كواكب النظام الشمسي هي: عطارد والزهرة والأرض والمريخ والمشتري وزحل وأورانوس ونبتون وبلوتون»¹.

وإنه بالنظر إلى صعوبة التعريف المصطلحي بسبب ضرورة دقته وضبطه، فإن من الباحثين من فضّل السياق عليه، لأن هذا الأخير يعكس تفاعل المصطلح مع الاستعمال، في حين أن التعريف يكون مجمدا للمفاهيم، مانعا لها من ذلك التفاعل، وإن كان هذا الأمر غير مقنع، على اعتبار أن التعريف المصطلحي لا يكون بالضرورة مغلقا بل يمكن أن يكون مفتوحا ومواكبا للمفاهيم المتغيرة في الاستعمال، بحيث إنه يمكن للمصطلحي تعديل تعريفاته بحسب الحاجة إلى ذلك.

1-1-4- الفرق بين التعريف المصطلحي والحاشية المصطلحية:

قد يتداخل مفهوم التعريف المصطلحي مع مفهوم الحاشية المصطلحية، ويعدان مفهوما واحدا، غير أن الباحثين قد ميزوا بينهما.

إن الحواشي المصطلحية: «يمكن أن تتضمن الخصائص [المفهومية] غير الأساسية أو الأجزاء الاختيارية التي كثيرا ما ترتبط بالمفهوم، أو العناصر النموذجية التي تؤلف إحالات [ما صدقات] المفهوم، أو المعلومات الشارحة التي تكمل التعريف ولكنها غير ضرورية لإدراك المفهوم»².

¹ Bruno de Bessé, La définition Terminologique, p. 251.

² ISO, Terminology work – Principles and methods, ISO/FDIS 704-1999, (draft paper) (note).

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

من خلال هذا القول يتبين أن الفرق الجوهرى بين الحاشية المصطلحية والتعريف المصطلحي يكمن في المعلومات التي يتضمنها كل منهما.

فالمعلومات التي نجدها في الحاشية معلومات غير أساسية، وهي في الوقت نفسه معلومات اختيارية، بحيث يمكن ذكرها أو حذفها في التعريف من غير أن يؤثر ذلك على دقة المفهوم وتحديد، ويمكن للمعلومات التي تتضمنها الحاشية أن تكون أمثلة توضح الاستعمالات المختلفة للمفهوم، وعليه يكون دورها مقتصرًا على التوضيح فقط دون التحديد، هذا على خلاف المعلومات الواجب توفرها في التعريف المصطلحي، والتي يشترط فيها أن تكون أساسية وضرورية، على اعتبار أن التعريف يحدد المفهوم ويضبطه بدقة ويميزه عن غيره من المفاهيم.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن الحاشية المصطلحية ليست في أهمية التعريف المصطلحي نفسها، غير أنها يمكن أن تكون مكملًا له، شأنها في ذلك شأن السياق المصطلحي، الذي يمكن له أن يكون قاعدة ينطلق منها لإنشاء التعريف المصطلحي.

ومن الأمثلة التي يمكن ضربها للتفريق بين الحاشية والتعريف ما يأتي: «قلم رصاص: قلم نواته الرصاصية مثبتة في غلاف خشبي مجهز للاستعمال عن طريق البري.

حاشية: يستعمل [قلم الرصاص] في الكتابة والتنقيط، قلم الرصاص ينبغي أن يبرى من جهة على الأقل»¹.

¹ ISO, Terminology work – Principles and methods, ISO/FDIS 704-1999, (draft paper) (note).

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

إنه، وبمقارنة المعلومات المقدمة في كل من التعريف والحاشية يتضح لنا أن التعريف احتوى على المعلومات الضرورية التي لا يمكن تصور قلم الرصاص من دونها، وتتمثل في مادته وصورته، في حين أن الحاشية ذكر فيها مواضع استعمال قلم الرصاص وكيفية استخدامه، وهي معلومات غير ضرورية لأنه يمكن تصور القلم من دونها، فهي غير أساسية فيه.

وما يمكن أن نخلص إليه من كل ما سبق ذكره هو أن طبيعة المعلومات المذكورة المرتبطة بالمفهوم هي التي تفرق بين التعريف المصطلحي والحاشية المصطلحية.

1-2- موضوع التعريف المصطلحي:

لقد أوردنا سابقا عددا من التعريفات المتعلقة بالتعريف المصطلحي، ومن ذلك مثلا أنه عبارة عن: «عملية تقوم على تحديد مجموعة الخصائص الداخلة في محتوى المفهوم»¹، أو هو تعريف قائم على: «ضبط خصوصيات المفهوم وتحديد عناصره المفهومية»².

يتضح من خلال هذين القولين وغيرهما من الأقوال غير الموردة في هذا المقام أن موضوع التعريف في مجال المصطلحية إنما هو المفهوم وليس أمرا آخر، وقد أشار بعضهم إلى ذلك صراحة حين قال: «التعريف المصطلحي باعتباره قائما على مبادئ مصطلحية، لا يهتم إلا

¹ Bruno de Bessé, La définition Terminologique, p. 253.

² الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص: 73.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

بالمفاهيم»¹، فالتعريف المصطلحي، إذن، لا يهتم باللفظ في حد ذاته ولا بالمرجع الخارجي ولا بغيرهما، بل مدار اهتمامه هو المفهوم.

وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا بد من تحديد المقصود بالمفهوم في الدراسات المصطلحية، قبل التطرق إلى ما يرتبط به من قضايا.

1-2-1- تعريف المفهوم *

لقد اختلفت المدارس المصطلحية في تحديد هذا المفهوم وطبيعته، إذ نجد في ذلك عدة اتجاهات نظرت إلى المفهوم نظرة مختلفة، ومن أبرز هذه الاتجاهات ما يأتي:

1-1-2-1- الاتجاه الذهني في النظر إلى المفهوم:

يسمى هذا الاتجاه كذلك بالاتجاه الكلاسيكي، أو بالنظرية العامة لعلم المصطلح²، وهو مرتبط بالمهندس النمساوي "أوجين فوستير" (Eugène wüster)، الذي اقترح أول صياغة لمبادئ علم المصطلح سنة 1930م، والذي يعترف بأنه مؤسس النظرية المصطلحية انطلاقاً من المبادئ التي

¹ Selja Sepälä, Composition et Formalisation Conceptuelles de la Définition Terminographique, p.79.

* تجدر الإشارة إلى أن لفظ المفهوم يقابله في الفرنسية تسميتان: concept و notion، وكلتاها تستعمل بالمفهوم نفسه، وإن حاول بعضهم الفصل بينهما، مثل ألان راي الذي أشار إلى أن مصطلح notion يستعمل في الجانب التطبيقي من دراسة المصطلحات، في حين أن المصطلحين يستعملان معاً إذا تعلق الأمر بالجانب النظري، كما أشار في موضع آخر إلى أن مصطلح concept يكون مرتبطاً بالمفاهيم المنتمية إلى مجال علمي دقيق في حين أن notion يتعلق بالتصورات الخاصة بالمستعملين العاديين، في حين أن عثمان بن طالب ترجم مصطلح concept إلى العربية بـ "مفهوم عام" في مقابل "مفهوم خاص" الذي هو ترجمة لـ notion، أما "غي رونو" فقد رأى أن مفهوم notion يستعمل في ميدان المصطلحية في مقابل مفهوم concept الذي يستعمل في مجال الفلسفة، أما في الإنجليزية، فقد رأى فيلبر أن المصطلح المستخدم فيها هو concept إذا تعلق الأمر بميدان الاصطلاحية، وهو المصطلح الذي اختارته منظمة "الإيزو" في نسختها الإنجليزية. (ينظر، حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية، ص: 246-248).

² ينظر، لوم كلود ماري، علم المصطلح، ص: 44.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

اقترحها، والتي تمّ تصنيفها في ما بعد تحت ما يعرف بـ "المنظور المفهومي"، وهي المبادئ التي عاد إليها فوستير وغيره من علماء المصطلحات والمنظمات الأوروبية لعلم المصطلح وقاموا بتعديلها تعديلا جزئيا على مر السنين¹.

ومن أهم المبادئ المرتبطة بالتعريف المصطلحي وموضوعه والتي أقرها هذا العالم ما يأتي:

- أولا: تأكيده على أن: «الأهمية الكبرى والمكانة العليا للمفهوم»². وفي هذا تأكيد على أن الموضوع الرئيس للمصطلحية إنما هو المفهوم، حيث إن: «المصطلحي الذي يتبنى المنهج المفهومي يتخذ المفهوم كنقطة انطلاق وينظر إلى المصطلح على أنه ترجمته اللغوية»³. وهو يعد: «مجموع مصطلحات مجال متخصص هو انعكاس تنظيم المعارف في هذا المجال»⁴. ذلك أن المصطلحات تدل على مفاهيم معينة، غير أن هذه المفاهيم تكون منتظمة ومتصل بعضها ببعض وفقا لعلاقات مختلفة، فيما يشكل بنية مفهومية أو نظاما مفهوميا، وعلى المصطلحي مراعاة تلك العلاقات في عمله الوصفي للمفاهيم.

¹ ينظر، لوم كلود ماري، علم المصطلح، ص: 44-45.

² Danielle Candel, Wüster par Lui-même, Cahier du CIEL, Université Paris 7, 2004, p. 17.

³ لوم كلود ماري، علم المصطلح، ص: 47.

⁴ المرجع نفسه، ص: 46.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

- ومن المبادئ التي أقرها أن: «المفهوم والمصطلح يرتبطان بعلاقة تقابلية أحادية»¹. والمقصود من ذلك أن المفهوم ينبغي أن تكون له تسمية واحدة، كما أن التسمية الواحدة ينبغي أن ترتبط بمفهوم واحد في مجال واحد، ذلك أن علم المصطلح: «يفضل أحادية الاتجاه المتبادلة: لكل شكل لغوي يتناسب مفهوم واحد وكل مفهوم واحد يعبر عنه شكل واحد»². وهذا يعني أن الترادف والاشتراك اللفظي أمران غير محبذين في ميدان علم المصطلح، بالنظر إلى الالتباس الذي قد يفرزانه، وإذا حاولنا ربط هذا الأمر بالتعريف المصطلحي فلا بد من القول أن المصطلح الواحد ينبغي أن يقابل بتعريف واحد فقط، ويكون ذلك عن طريق: «انتقاء معرّف فريد، وهكذا، إذا تنافست عدة أشكال لغوية ودلت على المفهوم نفسه سينبغي الاحتفاظ بشكل واحد فقط»³. ولذا يحسن أن يكون التعريف محددا ومضبوطا، بحيث يكون هو الفاصل في اختيار تسمية للمفهوم دون غيرها من التسميات المحتملة.

ومن المبادئ كذلك أن: «تتم دراسة المصطلحات والمفاهيم دراسة آنية»⁴. وهذا يعني أن دراسة المفاهيم لا تكون تطورية تاريخية، وهو يكون بذلك قد جعل المفهوم ثابتا غير متغير، ومعنى ذلك أيضا أن التعريف المصطلحي للمفهوم يصبح غير قابل لأية زيادة أو تعديل، وهو الأمر الذي كان محل انتقاد من قبل العلماء.

¹ Marc Van Campenhoudt, Que nous reste –t- il de Eugen Wüster ?, Intervention dans le cadre du colloque international :Eugen Wüster et la terminologie de l'école de Vienne, Université de Paris 7, 3 et 4 février 2006, p. 02.

² لوم كلود ماري، علم المصطلح، ص:49.

³ المرجع نفسه، ص: 45 .

⁴ Marc Van Campenhoudt, Que nous reste –t- il de Eugen Wüster ?, p. 02.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

أما إذا عدنا إلى تعريف المفهوم وفق هذا الاتجاه، فإننا سنعثر على تعاريف عدة له تشترك كلها في جعل المفهوم مرتبطاً بالذهن، أي أنه ذو طبيعة ذهنية، وسنورد عدداً من التعريفات تأكيداً لهذا الأمر.

مما جاء في تعريف المفهوم أن المفاهيم هي: «بناءات ذهنية وتجريدات تستعمل لتصنيف الموضوعات الشخصية بالنسبة للعالمين المكتسب والخارجي»¹. كما عرفته منظمة الإيزو على أنه: «بناء ذهني يصنف الموضوعات الشخصية للعالمين الخارجيين والمكتسب عن طريق تجريد اعتباطي»².

الملاحظ على هذين التعريفين أنهما شبه متطابقين، فكلاهما يجعل المفهوم ذا طبيعة ذهنية، فهو ليس لغوياً ولا واقعياً، ومما يشترك فيه التعريفان كذلك ربط المفهوم بعملية التجريد والتصنيف التي يقوم بها ذهن الإنسان، حيث إنه يجرد الأشياء الموجودة في الواقع عن طريق نقلها إلى صورة مجردة، ثم يقوم بتصنيف هذه الصور، سواء تعلق الأمر بالعالم الخارجي أو بالعالم الداخلي.

كما أشار التعريفان إلى أن المفهوم عبارة عن بناء، وذلك كونه عملية أو نشاط يقوم به الذهن، وتكون الغاية منه التجريد والتصنيف، تجريد الأشياء الموجودة في الخارج لإعادة تشكيل صورتها، ويكون ذلك عن طريق تجميع الخصائص المشتركة للأشياء المفردة المتشابهة في الواقع تحت جنس واحد، وإذا كان الأمر كذلك، من أن الخصائص المشكلة للمفهوم والمميزة له عن غيره متعلقة

¹ الأشهب خالد، المصطلح العربي (البنية والتمثيل)، ص: 68.

² المرجع نفسه، ص: 68.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

بصنف الشيء وجنسه وغير مرتبطة بالشيء كما هو في الواقع، فإن في ذلك تأكيداً على أن المفهوم ذو طبيعة ذهنية، على اعتبار أنه هو الذي يقوم بعملية تجريد الأصناف والأجناس.

إن المفهوم باعتباره كيانه ذهنياً لا يركز إلا على الصفات الأساسية المشتركة بين أفراد النوع الواحد ولا تهمه الصفات الثانوية، ذلك أن: «أشياء العالم الحقيقي كلها مختلفة، ولكن من الطبيعي التفكير بأن التصور الذي كونه عنها يحفظ الخصائص الأساسية مما يمكننا من التعرف على أشياء جديدة»¹. فالصفات أو الخصائص الأساسية للأشياء تبقى ثابتة ومحفوظة في الذهن، بحيث تسمح بالتعرف على الأشياء الجديدة التي تكون لها الخصائص نفسها الثابتة في الذهن من قبل، كما تسمح كذلك بتذكر الأشياء التي تم التعرف عليها من قبل واستحضارها.

ومن التعريفات التي تم تقديمها للمفهوم أنه: «وحدة فكرية منعكسة عن تجميع الموضوعات الفردية عامة التي يرتبط بعضها ببعض بسمات مشتركة»².

إن هذا التعريف يشترك مع سابقه في اعتبار المفهوم ذا طبيعة ذهنية، ذلك أن قوله "وحدة فكرية" فيه إحالة مباشرة إلى الذهن، كما يشترك معهما في الإشارة إلى التجريد والتصنيف، من خلال جعله لهذه الوحدة الفكرية ناتجة عن تجميع السمات المشتركة للأشياء المتشابهة، غير أن مكن الاختلاف بينه وبينها يتمثل في جعل التعريفين الأولين المفهوم بناءً، في حين أن هذا التعريف اعتبر المفهوم وحدة فكرية، ومعنى ذلك أن المفهوم باعتباره بناء هو عملية أو نشاط أو

¹ لوم كلود ماري، علم المصطلح، ص: 47.

² ساجر، نظرية المفاهيم في علم المصطلح: مجلة اللسان العربي، ع، ص:

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

سيرورة يقوم بها الذهن، أما اعتباره وحدة فكرية فذلك يجعل منه نتيجة، أي أنه في هذه الحال ليس هو العملية في حد ذاتها بل هو ناتج هذه العملية التجريدية التي يقوم بها الذهن.

ويعد اعتبار المفهوم وحدة ذهنية لا بناء ذهنية فكرة فوستيرية، فقد تبني فوستير هذه الفكرة وفضلها على فكرة البناء الذهني التي قال بها الفيلسوف كانط، حين اعتبر المفهوم بناء ذهنية متشكلا من المفاهيم الأولية، هذا، وقد تبنت منظمة الإيزو فكرة فوستير حول المفهوم، معدلة بذلك رأيها الأول الذي كان يعتبر المفهوم بناء ذهني¹.

ينبغي التنبيه في هذا المقام إلى أن المنظور الكلاسيكي أو المفهومي يطلق عليه كذلك المنهج أو الاتجاه المسمياتي، ذلك أن: «المصطلحي الذي يتبنى المنهج المفهومي يتخذ المفهوم كنقطة انطلاق وينظر إلى المصطلح على أنه ترجمته اللغوية، وهذا المنهج، المسمى بأنه مسمياتي، يريد أن يتم عزل المفهوم ثم البحث عن الشكل أو الأشكال التي تستخدم للدلالة عليه»². فالمنطلق إذن بالنسبة للمصطلحي وفقا لهذا المنهج هو المفهوم، باعتباره تمثيلات ذهنية مستقلة عن اللغة، فهو اتجاه يفصل بين المفهوم والمصطلح، إذ لا يرى بينهما أية علاقة، إذ العلاقة بينهما ليست سوى علاقة تعيينية، بمعنى أن المصطلح ليس سوى تسمية أطلقت على مفهوم، وكان يمكن أن تطلق عليه تسمية أخرى، لأن العلاقة بين المصطلح والمفهوم إنما هي علاقة اعتباطية، ولذلك فإن البحث عن العلاقة الرابطة بين المصطلح والمفهوم غير مجد وفقا لهذا الاتجاه، لأن ذلك لن يسهم في توضيح المفهوم.

¹ ينظر، حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية، ص: 250.

² لوم كلود ماري، علم المصطلح، ص: 47.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

غير أن فكرة فصل المفهوم عن المصطلح وجعل الثاني تابعا للأول لقيت اعتراضا من قبل الباحثين، حيث ترى "لوم كلود" أن هذه الفكرة غير عاكسة لعمل المصطلحي، حتى وإن كانت في جانب لها ملائمة لوصف عمل المتخصص الذي يريد تسمية حقيقة جديدة، فإنه ينطلق في هذه الحال من الحقيقة نفسها أي من المفهوم، في حين أن المصطلحي: «يقوم عادة بإيجاد المصطلحات في نصوص، وبعد أن يقوم بالتعرف عليها، يقوم بفهم معناها»¹.

وهذا معناه أن المصطلحي يقوم بعمل مخالف لما تبناه المنهج الكلاسيكي ذلك أنه يتتبع المصطلحات في النصوص من خلال تسمياتها ثم يتوصل بعد ذلك إلى فهم معانيها أو إدراك مفاهيمها.

كما اعتبر بعضهم أن هذه النظرة التي يمثلها الاتجاه الذهني تؤدي إلى: «تفكيك المفاهيم وإفراغها من حمولتها الثقافية، وجعلها ذواتا نفسية، حيث لا تجد تمثيلا لغويا أو أي تمثيل اجتماعي للمعارف»²، ومثل هذا الأمر وإن كان سائدا في المصطلحية إلا أنه من شأنه إعاقة العمل الاصطلاحي، على اعتبار أنه لا يمكن من فهم العلاقة الحقيقية بين المصطلحات والمفاهيم، حيث إن المفهوم في حقيقته هو كونه: «تمثيلا ذهنيا يمثل معنى لتعبير لغوي»³.

ومعنى ذلك أن المفهوم وإن كان ذهنيا إلا أنه محدد بنسق لغوي يكشف عنه، الأمر الذي يعني وجود علاقة بين التسمية والمفهوم، وهو الأمر الذي نلاحظه غالبا من خلال إيراد التعريف اللغوي

¹ لوم كلود ماري، علم المصطلح، ص: 52.

² الأشهب خالد، المصطلح العربي (البنية والتمثيل)، ص: 70.

³ المرجع نفسه، ص: 70.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

لمصطلح ما ثم إيراد تعريفه الاصطلاحي، وكثيرا ما نكتشف وجود علاقة بين التعريفين، أو بتعبير آخر وجود علاقة بين المفهوم والتسمية المرتبطة به.

هذا، وإن كان هذا الاتجاه يفصل بين التسمية والمفهوم، فإن الواقع يثبت أن كلمة "مصطلح" تستعمل للدلالة على الوحدة القائمة بين التسمية والمفهوم معا، وإن كانت أحيانا تستعمل كمرادف للتسمية وحدها، وعليه فإنه: «يفترض بالمصطلح، بصفته رمزا (Signe)، أن يقدم وجها مزدوجا: وجه التعبير أي التسمية، ووجه المحتوى أي التصور الذي ترجعنا إليه التسمية»¹.

إن الفصل المكرس عند أصحاب الاتجاه الكلاسيكي بين العنصر التصوري (المفهوم) والعنصر اللغوي (التسمية) راجع إلى إعطاء الأولوية والأهمية الكبرى للمفهوم، في محاولة دراسته دراسة دقيقة من جوانب مختلفة، ككيفية تأسيسه وكذا تصنيفه وتحديد العلاقات الرابطة بينه وبين غيره من المفاهيم داخل المجال نفسه، وهذا الأمر يجعل تأسيس المفهوم: «قائما على الوصف الفلسفي المتعالي عن السياق اللساني والدلالي الجاري في المستوى الإنجاز اللغوي الخاص»².

لقد كانت هذه الفكرة على وجه الخصوص محل اعتراض اتجاهات أخرى، والتي نظرت إلى المفهوم نظرة مخالفة لنظرة الاتجاه الذهني، بل انطلقت هذه الاتجاهات في تأسيس نظرتها من انتقاد ما جاء به المنظور المفهومي، وهذا ما سنبينه في ما يأتي، على أن نعود إلى تناول بعض المسائل المتعلقة بالمفهوم لنفصل القول فيها بعد أن نورد أهم الاتجاهات أو المقاربات المصطلحية.

¹ بيجون هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، ص: 113.

² الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص: 48.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

1-2-1-2- الاتجاه المصطلحي الاجتماعي:

من بين المقاربات التي جاءت مناهضة للاتجاه الذهني ما يعرف بالاتجاه الاجتماعي، والذي يعد كل من "ييف غامبيي" "Yves Gambier" و"فرانسوا غودان" "François Gaudin" و"لويس غيسبان" من أهم أقطابه.

لقد جاءت هذه المقاربة بعد مراجعة شاملة للنظرية العامة لعلم المصطلح التي يعد فوستير مؤسسها، والتي بحثت بصفة خاصة في قضايا المصطلح النظرية، خاصة ما يتعلق بالمفهوم، وقد طرح أصحاب الاتجاه الاجتماعي تساؤلات عن مدى استقلالية المصطلح عن السياق الاجتماعي، وكذا عن إمكانية التوصل إلى صياغة التعريفات المصطلحية من دون الرجوع إلى سياقات استعمالها.

ومن هذا المنطلق، وجه أصحاب هذا الاتجاه انتقادات إلى النظرية الفوستيرية، حيث اعتبروا أن: «فوستير اهتم بالتوحيد [المصطلحي] (La normalisation) على حساب كل تحليل اجتماعي أو خطابي ... فنظرته كانت معيارية، متجاهلة الاشتغال الاجتماعي الخطابي للمصطلحات»¹.

فالنظرية المصطلحية الكلاسيكية - بحسب هذا القول - تجعل من المفهوم بنية مغلقة ومقفلة على نفسها، وهو يكتسب تحديده الثابت من خلال خصائصه المميزة لا من خلال السياق الذي يرد

¹ John Humbley, La réception de l'œuvre d' Eugen Wüster dans les pays de la langue française, p. 44.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

فيه، ولذلك قرر فوستير أنه: «لا يرتبط المصطلح بالسياق»¹. فهذه النظرية معيارية النظرة، لأنها تنظر إلى ما ينبغي أن يكون عليه المفهوم بغض النظر عن السياق وعن الاستعمال.

أما ما يقترحه أصحاب الاتجاه الاجتماعي فهو يتمثل في: «ضرورة تحديد المعنى [المفهوم] في السياق الذي يعطى من قبل المستعملين»². ولذلك فإن هذه المقاربة تهتم بـ: «الخصائص الاستعمالية للمصطلح في وضعية تواصلية معينة تسمح بتحليل خصائص الاستعمال، وتضبط من يستعمل هذه المصطلحات لأجل تحديد مفاهيمها انطلاقاً من هذه الوضعية التواصلية الميدانية»³. ومعنى ذلك أن هذه المقاربة لا تعزل المفهوم عن السياق أو السياقات التي يمكن أن يرد فيها، بل ترى ضرورة ربطه بمجموع الاستعمالات والممارسات الاجتماعية، التي تكون هي المنطلق في تحديد مفهوم المصطلح وتوحيده، ذلك أن: «الممارسات الكلامية هي التي تشكل مكان تكون اللغة المستمر»⁴.

إن الواقع يثبت أن كثيراً من المصطلحات لا تبقى مفاهيمها في الاستعمال ثابتة على نحو ما أقرت به النظرية الكلاسيكية، بل قد تحافظ على بعض خصائصها دون بعضها الآخر، وذلك بحسب القدر الذي يحفظ التواصل بين الأفراد ويحققه بينهما، خاصة إذا تعلق الأمر بمجال علمي يكون قريباً من المستعمل العادي، فإن المفهوم في هذه الحالة يحدد بصفة كبيرة انطلاقاً من

¹ بييجوان هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، ص: 112.

² John Humbley, La réception de l'œuvre d' Eugen Wüster dans les pays de la langue française, p. 43.

³ الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص: 50.

⁴ بييجوان هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، ص: 230.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

استعماله في المجتمع، على خلاف المجالات العلمية الدقيقة كالرياضيات وغيرها، والتي تحتفظ فيها المفاهيم بجميع سماتها، بحيث لا يمكن للمستعمل العادي التصرف فيها، وهذه المفاهيم هي التي يمكن أن تطبق عليها النظرة الفوستيرية تطبيقاً تاماً، ومعنى ذلك أن تطبيق النظرة الاجتماعية مسألة نسبية، يمكن أن تتحقق في مجال دون آخر.

هذا ويرى (الميساوي خليفة) أن النظرية الاجتماعية التي تتبع المنهج الاجتماعي إنما هي مرتبطة بالمتخصصين لا بالمستعملين العاديين، ذلك أنها تعمل على تحليل المدونات التي ينتجها العلماء والتقنيون والتكنولوجيون، أي أن السياق الذي ينظر إليه إنما هو السياق العلمي والتعليمي لا السياق العادي، ولذلك فإن هذه النظرية: «تبحث عن المفهوم والتسمية انطلاقاً من المدونة العلمية وسياقات استعمالها، فتفحص المتغيرات الاستعمالية من سياق إلى آخر وتحدد السمات التمييزية بين مصطلح وآخر، وذلك بتحديد الخصائص التوافقية وضبط العناصر الخلافية لكل مصطلح والمصطلحات القريبة منه في الميدان المختص»¹.

فالأتجاه الاجتماعي حسبه إنما يعنى بالمدونات المصطلحية التي تنتمي إلى المجالات المعرفية المتخصصة، وكذا باستخدامات المصطلح من قبل المتخصصين، كل متخصص حسب ميدانه، كل ذلك بهدف تحقيق التواصل الاجتماعي وتحديد المفاهيم في المجالات العلمية المختلفة انطلاقاً من تحديد خصائص المفهوم في الاستعمال العلمي والسياسي التواصل المخصوص.

¹ الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص: 63.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

وفي إطار الاتجاه الاجتماعي، يرى غودان أن عملية بناء المفهوم هي: «عملية ذات طابع اجتماعي وتاريخية للغاية»¹. ومعنى ذلك أن المفاهيم ما دامت اجتماعية وتاريخية فهي خاضعة للتغير، وهي غير ثابتة على نحو ما تراه النظرية الكلاسيكية، ولذا فإن الدراسة الآنية التي تعد من المبادئ التي نادى بها (فوستير) في نظريته تصبح غير كافية في دراسة المفاهيم، بل لا بد من أن تكون دراستها تطويرية مواكبة للتطور الحاصل في ميدان المفاهيم وللحركية التي تشهدها المفاهيم في مختلف الميادين، ولذلك يقر (غودان) أن إغفال الطابع الاجتماعي والتاريخي لبناء المفاهيم قد يقود إلى أن هذا البناء: «إنتاج يبصر النور من العدم متناسين الترابط القائم بين عملية أخذ الأفراد للنماذج الموروثة في الحسبان من جهة، والممارسات الكلامية التي تشكل مكان تكوّن اللغة المستمر من جهة أخرى»². وإذا كان الأمر كذلك، فإنه لا بد على المصطلحي مراعاة ذلك في تعريفه، بحيث يأتي تعريفه المصطلحي مفتوحاً ومرناً.

1-2-1-3- الاتجاه المصطلحي الدلالي:

ظهر في ميدان المصطلحية اتجاه آخر غير الاتجاهين السابقين اللذين نظر كل منهما إلى المفهوم نظرة خاصة، حيث اعتبرت النظرية الكلاسيكية المفهوم بنية أو وحدة ذهنية، رافضة أي ربط للمفهوم بالسياق، في حين أن النظرية الاجتماعية انطلقت في نظرتها من انتقاد الاتجاه الذهني، رابطة بذلك المفهوم بالسياق الاجتماعي الذي يرد فيه، فهذا الأخير هو الذي يحدد المفهوم مما يجعله متغيراً غير ثابت.

¹ بييجوان هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، ص: 230

² المرجع نفسه، ص: 230.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

أما الاتجاه الدلالي، فهو يعتمد على تحليل المفهوم إلى سماته الدلالية وكيفية تكوينها، كما يقوم على تحديد العلاقة الرابطة بين المصطلح وبين الحقل الدلالي الذي ينتمي إليه، وعليه فإن المفهوم وفقاً لهذا الاتجاه يعدّ: «بنية ذهنية تتكون من مجموعة من السمات المحددة والمحدودة تجعل المصطلح يتميز بالثبات الدلالي في صورته التكوينية الأولى، ولكنه قد يخضع للتمدد الدلالي فيكتسب معنى أوسع مما اكتسبه في مجال تخصصه»¹.

فمدار اهتمام هذا الاتجاه هو السمات الدلالية التي يتكون منها المفهوم، والتي تجعل منه مفهوماً ثابتاً في مرحلته الأولى، غير أن ما تتميز به هذه النظرية عن الاتجاه الكلاسيكي هو أنها لم تجعل المفهوم بنية مغلقة، بل فتحت المجال أمام التغير الدلالي الذي يمكن أن يطرأ على المفهوم، بحيث يمكن له أن يتمدد دلالياً، بمعنى أنه في هذه الحال سيفقد دلالاته المفهومية التي اكتسبها في مجاله ليكتسب دلالة أخرى تكون عادية، أو بتعبير آخر، سينتقل المصطلح من حقله الدلالي الخاص إلى الحقل اللغوي العام، والذي يمكن أن يميز بين الحقلين إنما هو السمات التي يحل محلها المصطلح.

إن هذا الاتجاه يميز بين السمات الدلالية الأساسية والسمات الدلالية العامة، على اعتبار أنه من خلالها يتم تحديد المحتوى الدلالي الأصلي والموسع، ذلك أن السمات: «تستطيع أن تتمفصل في سمات عامة وسميات خاصة، فهي ليست كلها من الطبيعة ذاتها، ويقع التمييز الأكبر بين السمات التعيينية والسمات التضمينية، فتحدد السمة التعيينية معنى الرمز بشكل ثابت... وفي

¹ الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص: 60.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

المقابل تحدد السيمة التضمينية معنى الرمز على نحو غير ثابت نسبيا وافتراضي وحتى فردي»¹.

وعليه فإن السمات التعيينية هي التي تحدد المفهوم بشكل ثابت، ثم تأتي بعدها السمات التضمينية التي تعطي المفهوم دلالات غير ثابتة، ويختلف عدم ثبوت هذه الدلالات من سمات إلى أخرى.

هذا، وإن مفهوم المصطلح لا يتحدد بالسمات الدلالية المكونة له معزولا عن غيره من المفاهيم، بل يكون تحديده كذلك انطلاقا من إدراك العلاقات القائمة بينه وبين غيره من المفاهيم التي تنتمي معه إلى الحقل الدلالي نفسه، وهكذا فإن مفهوم المصطلح يتكون عن طريق: «تحديد علاقته بالشبكية المصطلحية التي تبني حقله الدلالي ومجاله المفهومي، إضافة إلى محتواه الدلالي الخاص»². وعليه فإن هذه العلاقات القائمة بين المصطلح وغيره تسهم في فهم دلالة المصطلح وتحديدها بدقة، ويكون ذلك في اتجاهات ثلاثة، إما المحافظة على المفهوم الأصلي للمصطلح، وإما توسيع مفهومه، وإما تقليصه.

1-2-1-4- الاتجاه المصطلحي النصي:

يتضح من خلال هذه التسمية أن النصوص في هذا الاتجاه تشكل نقطة الانطلاق في تحديد مفاهيم المصطلحات، ومن أبرز رواد هذا الاتجاه نجد الباحث "بوريجو" (Bourigault) وكذا الباحثة مونيك سلودزيان (Slodzian Monique).

¹ الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص: 61.

² المرجع نفسه، ص: 61.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

انطلقت الباحثة (سلودزيان) في نظرتها النصية من انتقاد الاتجاه الكلاسيكي، معتبرة أن ما جاء به هذا الاتجاه وما دعا إليه من اقتراحات خاصة في ما يتعلق بثبات المفهوم، يجعل المفهوم في حالة ارتباك دائم أمام التغير الدلالي الذي يفرضه السياق، وتقر بعد فراغها من نقد علم المصطلح الكلاسيكي بأن: «الموقف التزامني المسبق الذي تعتمد العقيدة الفوستيرية هو الذي يشرع الهروب إلى الأمام في استحداث ألفاظ جديدة»¹. فقصور النظرة الفوستيرية وعجزها عن مواجهة كثير من الإشكالات هو ما دفع العلماء إلى اقتراح اتجاهات أخرى في النظر إلى المفهوم.

يقوم علم المصطلح النصي على مبدئين اثنين بحسب ما أشارت إليه (لوم ماري كلود)، وهما أن: «يشكل النص نقطة الانطلاق لوصف المصطلحات، [وأنّ] المصطلح "مركب" أي أنه ينتج من التحليل الذي يقوم به المصطلحي: ويأخذ هذا التحليل بالاعتبار المكان الذي يحتله المصطلح في مدونة، وتصديق الخبراء، والأهداف المبتغاة من وصف مصطلحي معين»².

يتضح من هذا القول أن تحديد المفهوم بحسب الاتجاه النصي إنما يكون انطلاقاً من الاستعمال، وهو بهذا يبدو مطابقاً للاتجاه الاجتماعي، غير أنه يتميز عنه في كون الاستعمال أو السياق المقصود فيه إنما هو مرتبط بالمتخصصين فقط لا بالمستعملين العاديين كما هو الشأن في الاتجاه الاجتماعي.

ينطلق علم المصطلح النصي من النص من خلال ملاحظة: «التواترات التي تظهر في النص، أي بالتالي من المحور التركيبي التعبيري، وتتشأ لائحة المصطلحات المرشحة عن عمليات

¹ بييجوان هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، ص: 120.

² لوم كلود ماري، علم المصطلح، ص: 46.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

التصفية والفرز الصرفية والنحوية والدلالية المتعاقبة، كما إنها تخضع لحكم الخبراء من أجل الاصطفاء النهائي "مصطلحات الميدان"¹.

إن تتبع التواترات المختلفة التي تظهر في التركيب دليل على أن هذا الاتجاه يستند إلى المعالجة اللسانية للمصطلح من أجل الوصول إلى تحديد مفهومه، على اعتبار أن التعابير اللغوية تعدّ الواقع الملموس الوحيد الذي يمكن للمحلل تناوله، وعليه، فإن الظواهر اللغوية المختلفة، سواء أكانت صرفية أم نحوية أو معجمية أم دلالية، أصبحت لها أهمية بالغة في تحليل المصطلح وصولاً إلى مفهومه، والذي يتحدد من خلال السياقات النصية التي يستعمل فيها، ومنه فإن مقارنة النصوص في هذه الحال تكون مقارنة وصفية لا معيارية، كما أن مفهوم المصطلح غير ثابت، بل هو متغير بحسب استعماله في السياقات النصية، ولهذا فإن: «موقع المصطلح من النسق المفهومي الذي ينتمي إليه لا يتييسر على وجهه الصحيح إلا بعد الفراغ من دراسة المصطلح في كل نصوصه ومن ثمة فعلاقته هي التي تبين لنا موقعه»². فمفهوم المصطلح لا يمكن أن يتحدد بدقة إلا بعد أن يفرغ المصطلحي من تحليل جميع النصوص السياقية التي يرد فيها، لأنها هي الكفيلة بتحديد المفهوم المناسب للمصطلح المناسب وفق السياق المناسب.

تتطلب المقاربة النصية في تحديدها لمفاهيم المصطلحات من مدونة نصية مصطلحية تشكل المرجعية السياقية لتحديد مفهوم المصطلح ودلالاته، ولذلك ترى (سلودزيان) أنه يتعين قبل وصف النصوص التركيز على: «كيفية إنشاء مدونة متقنة من أجل تطبيق معين، على غرار: ثابئات

¹ بيجوان هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، ص: 129.

² أزهرى محمد، العرض المصطلحي، مجلة دراسات مصطلحية، فاس، المغرب، ع5، 2005م، ص: 68.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

التخصيص ومعايير انتقاء النصوص (الميدان والمضمونية... إلخ)¹. فالأهم - حسب الاتجاه النصي - قبل وصف النصوص السياقية التي ترد فيها المصطلحات بناء مدونة مضبوطة خاضعة لشروط خاصة حتى يكون التطبيق عليها سليماً .

ولذلك فإن المقاربة النصية اعتمدت على :«مناهج لسانيات المدونة لتستخرج المدونة المصطلحية، وتضبط سياقات استعمالها وتتميطها تتميطاً آلياً»². فاختيار المدونة المصطلحية لا يكون عشوائياً وكيفما اتفق، بل يكون الاعتماد فيه قائماً على ما تقدمه اللسانيات المتعلقة بالمدونة بصورة عامة، ذلك أنه: «ترتبط أهمية بحث مصطلحي مباشرة بنوعية التوثيق الذي يستند إليه هذا البحث»³. ومعنى ذلك أن نوعية البحث أو نوعية التعريف المصطلحي إنما تكون مرتبطة بنوعية النصوص المنتقاة التي تشكل منها المدونة التي ينطلق منها المصطلحي في عمله الوصفي.

لقد حاولت (لوم ماري كلود) تحديد معايير اختيار المدونة المتخصصة أو المدونة المصطلحية، بعد أن عرضت الشروط الواجب توفرها في المدونة العامة، وقد حصرت شروط المدونة العامة في شروط أربعة.

يتمثل الشرط الأول منها في ضرورة أن تشكل النصوص المختارة مجموعة من المعطيات اللغوية، أي أن تكون عبارة عن كلمات أو جمل أو غيرهما، أما الشرط الثاني، فيتمثل في ضرورة ظهور المعطيات اللغوية السابقة في وسط طبيعي، أي أن تكون الكلمات متصلة بكلمات أخرى

¹ بيجوان هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، ص: 131.

² الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص: 49.

³ لوم كلود ماري، علم المصطلح، ص: 46.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

ومستخدمة في جمل، والجمل كذلك منظمة في نص، ويتعلق الشرط الثالث بوضوح المعايير المعتمدة في اختيار النصوص المتضمنة للمعطيات اللغوية، أما الشرط الأخير، فيرتبط بضرورة أن تحتوي المدونة على عدد مرتفع من نماذج العنصر الذي يُرغب في تتبعه ودراسته¹.

أما معايير المدونة المتخصصة المصطلحية فإنها تنطلق فيها من معيار التمثيلية، حيث ترى أن المدونة في علم المصطلح يجب أن: «تشكل مجموعة تمثيلية من المعطيات اللغوية التي يمكن رصدها في وسطها "الطبيعي"، بيد أن مفهوم التمثيلية في صناعة المصطلح يتخذ امتدادا لا يملكه بالضرورة في مجالات علمية أخرى»². والمقصود من عبارتها الأخيرة من أن التمثيلية في علم المصطلح تتسم بالامتداد أو الاتساع، أي أن المدونة في هذا العلم ينبغي أن تكون ضخمة كفاية حتى تكون تمثيلية، بحيث تجمع النصوص من مصادر مختلفة، وفي ذلك فائدة في الإحاطة بخصائص المفهوم، بحيث كلما كانت المدونة واسعة كلما كانت الإحاطة أشمل وأكبر.

ويتمثل المعيار الثاني - حسب لوم - في أنه: «يجب أن تعكس النصوص المختارة، بأفضل شكل ممكن، المجال الذي تم تحديده عند تعريف أهداف المشروع المصطلحي»³. فالنصوص التي يتم اختيارها ينبغي أن تكون لصيقة بالمجال العلمي الذي يراد دراسة مفاهيمه، وغير بعيدة عنه.

¹ ينظر، لوم كلود ماري، علم المصطلح، ص: 187.

² المرجع نفسه، ص: 189.

³ المرجع نفسه، ص: 190.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

إضافة إلى المعيارين السابقين، نجد عند لوم كلود معياراً ثالثاً يتمثل في مستوى التخصص، حيث ترى في هذا الشأن أنه: «غالبا ما يعرف التخصص وفقا لكاتب النص وقارئه»¹. وهذا يعني أن مستوى التخصص غير ثابت، بل هو متغير تبعاً لتغير المعرف والمعرف له، ولذلك: «ميز بيرسون (Pearson 1998) المستويات الآتية: أ) متخصص لمختص (مقالة مأخوذة من مجلة علمية)، ب) متخصص لمختص في مجال مرتبط (مثلاً، طبيب إلى ممرضين، تقني إلى مهندس)، ج) تعليم (نص يتوجه إلى متخصصين مستقبليين)، د) تعميم (نص مكتوب من قبل متخصص أو غير متخصص ويتوجه إلى شخص لا يملك مسبقاً المعلومات المتناولة في النص)»². فمستويات التخصص، إذن، ليست واحدة، بل هي متعددة، إذ تتدرج من المستوى المغرق في التخصص، إذا كان الطرفان متخصصين معاً، لتصل إلى المستوى العام، إذا كان المتلقي شخصاً عامياً جاهلاً بالمعلومات التي يشتمل عليها النص.

كما أشارت (لوم) إلى معايير أخرى، منها ما يتعلق باللغة، حيث رأت في هذا الشأن أفضلية اختيار نصوص من لغات مختلفة لا من لغة واحدة، ومنها ما يتعلق بنوع المستند أو المرجع الذي تؤخذ منه النصوص، حيث توجد لذلك أنواع عدة كالكتاب التعليمي أو مقالة تعميم أو قاعدة أو دراسة أو أطروحة...، وإلى جانب ذلك فضلت (لوم) السند أو النصوص المكتوبة كالدروس والمحاضرات، كما أنها قدمت النصوص الحديثة على القديمة...، وتطرقت إلى حجم المدونة وتوازنها، فرأت بأنه لا يوجد اتفاق بين العلماء حول الحجم المثالي الذي ينبغي أن تكون عليه

¹ لوم كلود ماري، علم المصطلح، ص: 191.

² ينظر، المرجع نفسه، ص: 191.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

المدونة المتخصصة، غير أن الأمر حسبها مرتبط بأهداف المشروع المصطلحي، أما التوازن، فإنه من الشروط التي يجب على المصطلحي أن يأخذها بعين الاعتبار، والتوازن مرتبط بتنوع النصوص، بحيث أنه كلما تنوعت النصوص المكونة للمدونة كلما كانت المدونة متوازنة وتمثيلية، ولذلك: «يشكل عدد مرتفع من نصوص مختلفة معلماً أشد أمانة عندما يتعلق الأمر بوصف استعمالات ناشطة في مجال متخصص محدد»¹.

وعموماً، فإن التوازن يرتبط أكثر ما يرتبط بالمعايير المستخدمة في اختيار النصوص وفقاً لمشروع معين، ومثال ذلك أنه في مشروع ثنائي اللغة من الضروري اختيار نصوص متماثلة في اللغتين معاً، وهكذا².

إن ما نخلص إليه من كل ما سبق قوله عن الاتجاه النصي، أنه اتجاه قام على انتقاد الاتجاه الذهني، وهو يرى أن اعتماد النصوص المتخصصة انطلاقاً من المدونة التي تتشكل منها من شأنه أن يجعل تحديد المفهوم أكثر دقة، من خلال تتبع خصائصه في السياقات النصية المختلفة وفقاً لمعايير مضبوطة، تضمن وصفاً علمياً دقيقاً لنصوص المدونة.

¹ لوم كلود ماري، علم المصطلح، ص: 191.

² المرجع نفسه، ص: 190-194.

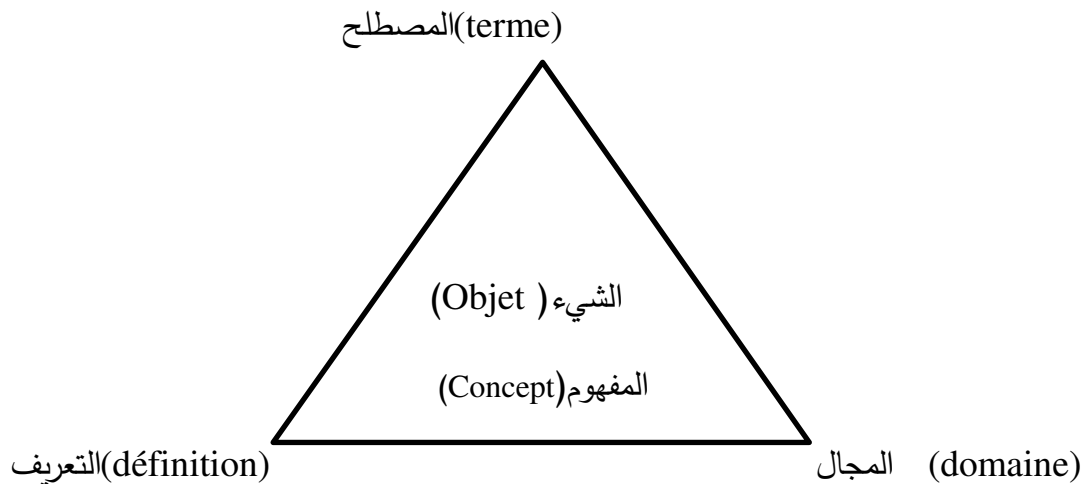
الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

1-2-2-1- المثلث المصطلحي والمخطط المفهومي:

إن موضوع التعريف المصطلحي – كما سبقت الإشارة إليه – إنما هو المفهوم، غير أن ذلك لا يعني أن المفهوم وحدة منعزلة لا توجد معها وحدات أخرى تتكامل فيما بينها، وهذا ما أشار إليه عدد من الباحثين، الذين رأوا أن المفهوم يترايط مع مفاهيم أخرى مشكلا معها ما يعرف بالمثلث المصطلحي أو بالمخطط المفهومي.

1-2-2-1- المثلث المصطلحي:

لقد أشار برونو دو بيسي إلى المثلث المصطلحي في إطار حديثه عن التعريف المصطلحي، حيث قال: «المثلث المصطلحي عبارة عن الارتباط القائم بين المفهوم والتعريف والمجال»¹. وهو عنده ممثل في الشكل الآتي:



المثلث المصطلحي عند برونو دو بيسي

¹ Bruno de Bessé, La définition Terminologique, p.255.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

من خلال هذا المثلث يتضح أن ما يحتل المركز إنما هو الشيء أو المفهوم، على اعتبار أن المفهوم إنما هو المنطلق - خاصة عند أصحاب الاتجاه الذهني - في بناء الوحدة المصطلحية، بحيث ينطلق في بنائها من مفهوم موجود مسبقاً، عن طريق تجريد الأشياء الموجودة في الواقع باستخلاص خصائصها وصفاتها المشتركة، ثم البحث عن تسمية ملائمة له، وهذا المصطلح الناتج عن ارتباط تسمية بمفهوم معين ينبغي أن تنتمي إلى مجال أو ميدان علمي متخصص، وأن يتم تحديده بواسطة تعريف اصطلاحي، وعليه، فإن الارتباط بين عناصر المثلث المصطلحي وثيق جداً، فهو يمثل سيروية المصطلح من نشأته حتى تثبيته في الاستعمال عن طريق التعريف.

إن تسمية "المثلث المصطلحي" التي أطلقها (دو بيسي) على مثله تمت بنسبة المثلث إلى المصطلح لأنه اعتبر المصطلح النواة في علم المصطلحات حيث قال: «يهتم علم المصطلحات بالمصطلح الذي يعتبره بمثابة العنصر المركزي»¹. والمصطلح عنده - بحسب ما يفهم من قوله - إنما هو الوحدة المؤلفة من التسمية والمفهوم.

والملاحظ على هذا التمثيل كذلك أن (دو بيسي) قد جعل كلا من المصطلح والتعريف والمجال رؤوساً لمثلثه، وهي مرتبطة فيما بينها بشكل مباشر، فالمصطلح ينتمي إلى مجال معين ويرتبط به، كما أن المصطلح يتم تحديده بواسطة التعريف، والتعريف غالباً ما يتضمن الإشارة إلى المجال الذي ينتمي إليه المصطلح، وعليه، فإن هذه العناصر الثلاثة مرتبطة بعضها ببعض مباشرة ومن غير واسطة.

¹ بيجوان هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، ص: 269.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

يركز (دو بيسي) على المجال أو الميدان الذي ينتمي إليه المصطلح تركيزا كبيرا، ويؤكد أهميته البالغة في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله: «مجموعة التصور - التعريف ناقصة، وهي تعطي انطبعا بأنها لا ترتكز على أسس متينة، وإضافة عنصر ثالث إليها ضروري لإعطائها قاعدة مرضية ومقبولة، ينتمي التصور وتعريفه (ومصطلحه) إلزاميا إلى ميدان معين، يشكل الميدان جزءا من المعلومات عن التصور، أسوة بالتعريف وبالعلاقات التي تربطه بالتصورات الأخرى»¹.

فالملاحظ من خلال هذا القول أن الميدان له أهمية بالغة في مجال المصطلحية، بحيث إن إهمال ذكره ينقص من قيمة المكونات الأخرى، المتمثلة في المفهوم والتسمية والتعريف، فإضافته إليها أمر ضروري، لأن في ذلك «إشارة إلى دخول المفهوم والمصطلح في نظام مفهومي يكون الغرض من التعريف فيه هو الفصل بين المفاهيم وتمييز بعضها عن بعض داخل ذلك النظام»². فالمفهوم لا يكون بمعزل عن غيره من المفاهيم الأخرى، بل يتعالق معها وفقا لنظام تصوري معين، وفي ذكر المجال إشارة مباشرة إلى هذا الأمر، ثم يأتي التعريف الذي تكون له مهمة التمييز بين المفاهيم التي يتشكل منها النظام المفهومي.

إن الميدان بحسب (دو بيسي) أعم من النظام، ذلك أنه يعد الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها تعيين نوع النظام التصوري وتحديدته وتسميته، فإذا كان النظام المعرفي يتشكل من مجموعة من التصورات المرتبطة فيما بينها، أي مجموعة من المفاهيم، فإن الميدان هو الذي يسمح بجمع

¹ بيجوان هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، ص: 269-270.

² Bruno de Bessé, La définition Terminologique, p.255.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

هذه التصورات وتنظيمها، وهو الذي يسمح بالتالي بإنشاء الأنظمة المعرفية، بتعبير آخر، لا يمكننا الحديث عن نظام معرفي تصوري من غير ربطه بميدان معين¹.

للارتباط القائم بين المصطلح والتعريف والمجال نتائج ذكرها (دو بيسي) في سياق شرحه للمثال المصطلحي، حيث يقول في هذا الشأن: «لهذا المبدأ نتائج كثيرة، منها على الخصوص رفض الاصطلاح الاشتراكي الدلالي، واتخاذ مبدأ الدلالة الأحادية، واعتباره أن المفاهيم تتعدد وتتعدد معها التعاريف بتعدد المجالات»². فالمصطلح الواحد -حسبه- له تسمية واحدة وتعريف واحد في المجال العلمي الواحد، أما إذا وجد المصطلح الواحد في أكثر من مجال واحد فإنه تتعدد مفاهيمه وتتعدد بالتالي تعريفاته.

إن الأمر الذي أشار إليه (دو بيسي) من أن المصطلح الواحد يقابل بتعريف واحد في المجال الواحد هو ما يدعو إليه علم المصطلح النظري، غير أنه في الجانب التطبيقي أمر في غاية العسر، خاصة إذا تعلق الأمر بالعلوم الإنسانية أو التي يسميها دو بيسي بالعلوم غير الصارمة (Sciences molles) في مقابل العلوم الصارمة (Sciences dures) المتمثلة في العلوم التقنية³، فإن هذه الأخيرة يمكن أن يتحقق فيها مبدأ الدلالة الأحادية، على خلاف العلوم الإنسانية التي كثيرا ما تكون فيها المصطلحات متعددة الدلالة في المجال الواحد، بالنظر إلى عدة أسباب، كاختلاف وجهات النظر بين الباحثين والمنظرين، وكذا تعدد المدارس في المجال الواحد وغيرها،

¹ ينظر، بيجون هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، ص: 270-271.

² Bruno de Bessé, Définition Terminologique, p. 255.

³ ينظر، بيجون هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، ص: 272.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

ولذلك، فإنه من الضروري الإشارة في أول التعريف المصطلحي لمصطلح معين إلى صاحب المفهوم أو المدرسة التي قالت به، حتي يكون واضحاً في الأذهان.

ومن الوظائف التي يؤديها المجال في التعريف المصطلحي إضافة إلى تحقيقه لمبدأ أحادية الدلالة (تحقيقاً نسبياً)، وظيفة التمييز بين المفاهيم التي يعبر عنها بتسمية واحدة، والتي تنتمي إلى مجالين مختلفين، ومثال ذلك أن: «مصطلح "ماء" يمكن أن يعرف بصورة مختلفة جداً، ويوافق مفاهيم متميزة، بحسب التعامل معه وفق انتمائه إلى مجال الفيزياء أو مجال الكيمياء، على الرغم من أن الأمر يتعلق بالشيء ذاته، ماء > في الكيمياء <: مادة متكونة من ذرة أكسجين وذرتين من الهيدروجين. ماء > في الفيزياء <: سائل يتجمد عند درجة الصفر ويغلي عند الدرجة 100، وفي درجة 1 ضغط جوي»¹.

فالماء من خلال هذا المثال له تسمية واحدة في مجالين اثنين هما الفيزياء والكيمياء، غير أن مفهومه، ومنه تعريفه، يختلف باختلاف المجالين المذكورين، فمفهوم الماء في الفيزياء ليس هو المفهوم نفسه الذي نجده لهذا المصطلح في الكيمياء، ومنه، فإن ذكر المجال في بداية التعريف من شأنه أن يميز مفهوم المصطلح في هذا المجال عن مفهوم المصطلح نفسه في مجال آخر.

غير أن الملاحظ على الميادين أنها متعددة، وأحياناً قد تكون متداخلة، بحيث يصعب وضع حدود فاصلة بين ميدان وآخر، هذا الأمر تتولد عنه صعوبة في تصنيف المصطلحات إلى ميدان بعينه دون آخر، ولذلك يقر (دو بيسي) بأنه: «لا ينبغي أن نطمح إلى إنشاء تصانيف دقيقة

¹ Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique, p. 08.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

وصارمة، فالفئات المتجاورة تتداخل في كل مكان»¹. فالتصنيف، إذن، عملية صعبة ونسبية في بعض الأحيان، حينما يقع التردد في نسبة مصطلح ما إلى مجال معين أو نسبته إلى مجال غيره، كما أن التصنيف قد يكون متغيراً غير ثابت، فقد ننسب مصطلحاً ما إلى مجال علمي معين، وبعد ذلك يتطور العلم وتتفرع عنه علوم أخرى، فيصبح المصطلح الذي نسبناه سابقاً إلى المجال الأول أقرب إلى مجال آخر فنضطر إلى إعادة تصنيفه.

وإذا كان الميدان يؤدي دوراً مهماً في تمييز المفهوم عن غيره من المفاهيم، فإنه يسمح كذلك بالتمييز بوجه خاص بين المصطلح والكلمة، ذلك أن: «المفردات التي تتمتع بمرجع خاص في نظام معين تكون مصطلحات، في حين أن المفردات ذات المرجع العام تندرج في خانة الكلمات»². فبمجرد ذكر المجال يتأكد أننا بصدد وحدة مصطلحية، وعدم ذكره يدل على أن الكلمة التي نحن بصددتها عامة غير منتمة إلى ميدان معرفي خاص، إلا أن هذا الأمر ليس معياراً ثابتاً في التمييز بين الكلمة والمصطلح، ويكون ذلك بالتحديد إذا لم يذكر المجال مع أن الكلمة وحدة مصطلحية. ولعل من خصائص المصطلح أنه إذا ذكر في سياق معين اكتشف مباشرة انتماءه إلى مجال متخصص حتى وإن لم يرد ذكر المجال في السياق.

ومهما يكن من أمر، فإن المؤكد أن للمجال أهمية كبيرة، وذكره في التعريف المصطلحي أمر ضروري لحصر المفاهيم وتوضيحها، ويكون ذلك بصورة خاصة في حالة وجود مصطلح له أكثر من مفهوم في أكثر من مجال واحد، وعليه فإن ذكر المجال في بداية التعريف سيحصر المفهوم

¹ بييجوان هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، ص: 275.

² المرجع نفسه، ص: 114.

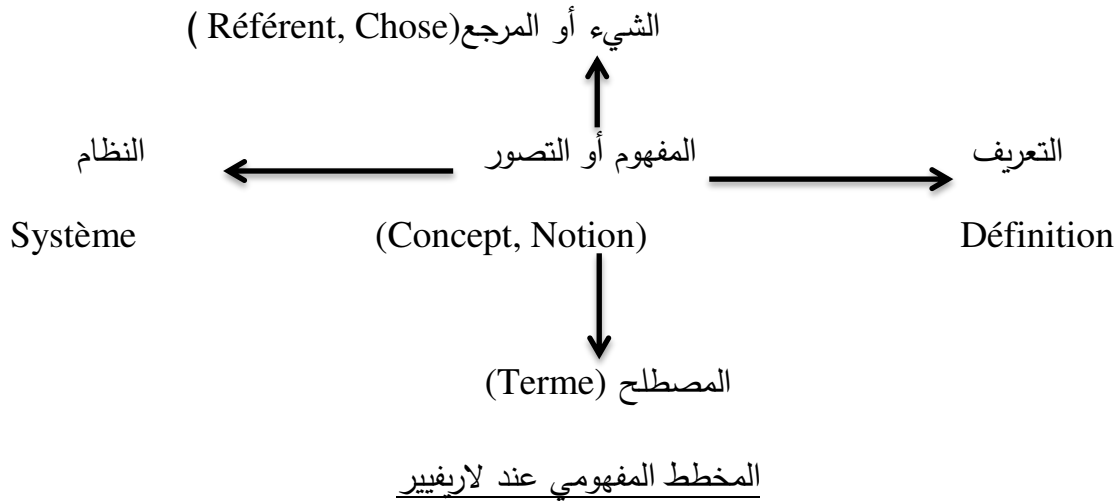
الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

ضمن المجال المذكور دون غيره ويخصه به، مع أن الأمر لا يخلو من بعض الصعوبة الناتجة في الأساس عن تداخل الميادين العلمية والمعرفية في بعض الأحيان إلى درجة يصعب معها وضع المصطلح في مجال دون غيره.

1-2-2-2- المخطط المفهومي:

لقد حاول (دو بيسي) من خلال مثله المصطلحي أن يبين سيروية المصطلح، منذ نشأته إلى غاية تعريفه، وبالتالي استعماله، وقد حاول غيره ممن جاء بعده بيان الأمر ذاته ولكن من خلال نماذج أخرى غير المثلث المصطلحي، ومن ذلك، الأنموذج الذي اقترحتة الباحثة "لاريفيير" (Larivière) والذي أسمته "المخطط المفهومي".

وضحت (لاريفيير) مخططها المفهومي في الشكل الآتي¹:



¹ Louis Larivière, Comment formuler une définition terminologique ?, in Meta, journal des traducteurs, Montréal, 1996, Vol, 41, N° 3, p. 410.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

أول ما يمكن ملاحظته أن (لاريفيير) قد ربطت تسمية مخططها بالمفهوم، على خلاف ما رأيناه عند (دو بيسي)، الذي نسب تسمية مثله إلى المصطلح كله لا إلى المفهوم وحده، على اعتبار أن المصطلح وحدة مركبة من المفهوم والتسمية معا لا من المفهوم وحده، حيث عرف (دو بيسي) المصطلح بقوله: «[المصطلح] وحدة دالة مكونة من لفظ (وهو الحد - أو المصطلح البسيط) أو من مجموعة من الألفاظ (وهو الحد - أو المصطلح المركب) موضوعة لمفهوم بعينه، تدل عليه وحده (دلالة جامعة مانعة) في ميدان بعينه»¹. مع أنه في بعض الأحيان قد يستعمل المصطلح للدلالة على التسمية وحدها أو على المفهوم وحده، غير أن الأصح هو أن المصطلح يتضمن الأمرين معا.

ولعل السبب في نسبة (لاريفيير) تسمية مخططها إلى المفهوم راجع إلى اعتبار المفهوم المنطلق في عملية بناء المصطلحات، وهذا ما نجده خاصة عند أصحاب الاتجاه الذهني، الذين يرون أن المفهوم معزول عن التسمية، حيث يتم تجريد الأشياء الموجودة في العالم الحقيقي ونقلها إلى تصورات ذهنية، ثم يتم تصنيف الأشياء المتميزة بخصائص مشتركة في المجموعة ذاتها، بعد هذا كله يأتي وضع التسمية أو اختيار الشكل اللغوي الذي يعبر عن هذا المفهوم.

والملاحظة الثانية التي يمكن إبدائها تتعلق ببنية المخطط المفهومي الذي قدمته (لاريفيير)، حيث إنه مكون من خمسة عناصر، مثله في ذلك مثل المثلث المصطلحي عند (دو بيسي)، غير أن مكن الاختلاف بينهما يتمثل في استبدال النظام عند (لاريفيير) بالمجال عند (دو بيسي)، إضافة إلى أن (دو بيسي) قد جعل المفهوم والشيء في محور المثلث، في حين أن لاريفيير قد

¹ Bruno de Bessé, Définition Terminologique, p. 255

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

جعلت المفهوم وحده في محور المخطط، أما الشيء فقد جعلته أحد رؤوس المخطط مثله في ذلك مثل التعريف والمصطلح والنظام.

إن استخدام مصطلح النظام فيه إشارة إلى: «مفهوم العلاقات التي تربط بين المفهوم المدروس والمفاهيم الأخرى المتصلة به، وهذا يعني أن المفهوم لا يوجد منعزلاً وإنما ضمن شبكة من المفاهيم التي تحيط به»¹. فإذا كان التعريف يقرن المصطلح التسمية بالمفهوم فإن النظام يبين العلاقات القائمة بين المفهوم محل الدراسة وغيره من المفاهيم الأخرى التي تنتمي معه إلى المجال العلمي والمعرفي نفسه، ذلك أن المفهوم الواحد يوجد ضمن شبكة متعاقبة من المفاهيم، وتعد الإشارة إلى العلاقات الرابطة بين المفهوم المدروس وغيره من المفاهيم المشتركة معه في مجال واحد من الأمور التي يجدر بالمصطلحي ذكرها في تعريفه.

إن ارتباط العناصر المكونة للمثلث المصطلحي عند (دو بيسي) ارتباط مباشر، ويتعلق الأمر بالعناصر الموافقة لرؤوس المثلث المصطلحي المتمثلة في المصطلح والمجال والتعريف، حيث يرتبط المصطلح بالتعريف والتعريف بالمجال، كما يرتبط المصطلح بالمجال أيضاً، في حين أن المفهوم في المخطط المفهومي هو الذي يرتبط بالعناصر الأخرى بشكل مباشر، فالمفهوم يرتبط بالشيء أو بالمرجع من حيث إن المفهوم تجريد للشيء، كما يرتبط بالمصطلح، ولعل المراد بالمصطلح هنا التسمية وحدها، من حيث هي رمز لغوي إلى التصور الذهني، ويرتبط المفهوم بالتعريف، على اعتبار التعريف وصفاً للمفهوم من خلال إبراز سماته وخصائصه وتمييزه من غيره،

¹ حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية، ص: 254.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

أما ارتباط المفهوم بالنظام فراجع إلى كون المفهوم مرتبطاً مع غيره من المفاهيم في نسق فكري ومعرفي معين، والنظام هو الذي يشير إلى هذا الترابط وإلى العلاقات القائمة بين المفاهيم.

أما العناصر الأخرى المكونة للمخطط المفهومي والمتمثلة في الشيء و التعريف والمصطلح والنظام فإنها ترتبط بعضها ببعض عن طريق المفهوم، أي أن ارتباطها غير مباشر على خلاف ما نجده في المثلث المصطلحي.

إن تفسير العلاقات بين العناصر الخمسة في مخطط لاريفير أحسن من تفسيرها عند دو بيسي، على اعتبار أن كل أمر إنما يمر عبر المفهوم وحده، فالتعريف المصطلحي يصف المفهوم الناتج عن تجريد الشيء ولا يصف الشيء الخارجي في حد ذاته، وعليه، فإن العلاقة بين التعريف والشيء غير مباشرة بحكم توسط المفهوم بينهما، كما أن التعريف يتناول مفهوم المصطلح لا تسميته على نحو ما يظهره مثلث دو بيسي، فالتعريف يرتبط بالمصطلح عن طريق المفهوم كذلك، أما عن ارتباط التعريف بالنظام المفهومي فيكون من خلال إبراز العلاقات التي تربط المفهوم مع غيره من المفاهيم التي تشكل معه النظام المفهومي، ومنه، فإن كل العناصر إنما يكون ارتباطها ببعضها بعضاً عن طريق المفهوم، ولذلك يعد المفهوم محور العلاقة بين هذه العناصر، وهو ما جعل لاريفير تجله في مركز المخطط الذي اقترحته وتنسب تسمية مخططها إليه إذ أسمته "المخطط المفهومي".

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

1-2-3- أنواع العلاقات بين المفاهيم:

لقد أشرنا في أكثر من موضع إلى أن المفهوم لا يوجد بمعزل عن غيره من المفاهيم، بل إنه يشكل مع غيره من المفاهيم التي تنتمي معه إلى مجال علمي أو معرفي واحد نظاما مفهوميا، تربط مكوناته مجموعة من العلاقات، وأصبحت الإشارة إلى العلاقات المفهومية القائمة بين المفاهيم في التعريف المصطلحي ضرورية، يقول ساجر في هذا الشأن: « ومن المتفق عليه حتى الآن أن العلاقات مطلوبة في تحديد حقول المفاهيم »¹. ويقول في موضع آخر: « من المتفق عليه في علم المصطلحات أن المفاهيم ينبغي أن ترتب طبقا لخطاطة تصنيف مفاهيمي، وأن تنظم في نسق نظامي، من أجل ذلك، فإن المفاهيم تتميز في كونها تنطوي على علاقات تتشكل بواسطة علاقات مجاورة »².

وعليه، فإن وجود علاقات رابطة بين مفاهيم الميدان الواحد أمر لا خلاف فيه بين الباحثين، والتأكيد على أهمية الإشارة إليها في التعريف المصطلحي هو مما دعا إليه كثير من الباحثين كذلك، من ذلك ما جاء على لسان الباحثة (لوم كلود ماري) من أن: « التعريف المصطلحي ينطوي على بعض الميزات المتعلقة باستخراج الروابط المفهومية (مقارنة مع التعريفات الموجودة في المعاجم العامة) »³. ومعنى ذلك أنه من السمات التي يتميز بها التعريف المصطلحي عن التعريف

¹ ساجر، نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، ص: 196.

² المرجع نفسه، ص: 196.

³ Maria – Claude L’homme, Indices de relations dans les conceptuelles dans les définitions terminologiques, Application au domaine de l’informatique, Institut Universitari De Lingüística Aplicada, Universitat Pompeu, Barcelona, 2003, p. 44.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

المعجمي هي احتواء الأول على إشارات إلى العلاقات المفهومية بينما لا نجد مثل هذا الأمر في التعريف الثاني، لأنه لا يتناول المفاهيم بل يتناول معاني الألفاظ.

غير أن التساؤل الذي يطرح نفسه في هذا المقام يتعلق بأنواع العلاقات التي تربط بين المفاهيم في المجال المصطلحي الواحد.

يشير (ساجر) في أول الأمر إلى أن: «العلاقات بين المفاهيم كثيرة ومتنوعة تماما كما هي الأشياء في علاقاتها المتداخلة في عالم الواقع»¹. فيبدو للوهلة الأولى أن العلاقات المفهومية غير محصورة وغير مضبوطة، تبعا لتعدد الأشياء التي تصورها المفاهيم وكثرتها، إلا أن الحقيقة هي أن العلاقات المفهومية محصورة في مجموعتين كبيرتين تتفرعان بدورهما إلى أنواع أخرى.

تقول كابري (Cabré) في هذا الشأن: «وفقا لتعاليم "فوستر" (1976)، تترابط المفاهيم المختلفة التي تنتمي إلى نفس المجال المفهومي وفق صنفين كبيرين من العلاقات: العلاقات المنطقية (Relations Logiques) والعلاقات الوجودية (Relations Ontologiques)»². فالمفاهيم، إذن، تترابط فيما بينها وفقا لنوعين من العلاقات، يتمثل النوع الأول في العلاقات المنطقية والثاني في العلاقات الوجودية.

¹ ساجر، نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، ص: 196.

² Maria Teresa Cabré, La terminologie, Théorie, méthode et application, tra. Monique C. Cormier et John Humbley, Préface. De Jean-Claude Corbeil, PU Ottawa, Canada, 1998, p. 174.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

1-2-3-1- العلاقات المنطقية وأنواعها:

يتم التوصل إلى العلاقات المنطقية الرابطة بين المفاهيم بعد أن يقوم الذهن بعمليات تجريدية معقدة، ولعل هذا هو السبب في نسبتها إلى المنطق، ذلك أنه لا يتم إدراك العلاقة الرابطة بين مفهومين أو أكثر بشكل مباشر، وإنما يتم استنتاجها بعد قيام الذهن بسلسلة من العمليات المعقدة، تبدأ بالملاحظة لتنتهي إلى التجريد.

ولتوضيح الأمر، يمكن أن نقدم المثال الذي ضربه دوبيكر (Depecker) عن العلاقات المنطقية، حيث اعتبر أن: «علاقة نوع- جنس (خزامى/ زهر) ترتبط بصورة أساسية بتصنيف يقوم به الذهن»¹. إن المثال المقدم هنا يتعلق بضرب من العلاقات المنطقية، غير أنه يمكن اتخاذه كمنطلق لشرح طبيعة هذه العلاقات.

تعتبر الزهرة جنسا قائما بذاته، في حين تعد الخزامى نوعا من أنواع الزهور، أي أن العلاقة بينهما هي من الشكل (النوع- الجنس)، غير أنه لا يتم إدراكها من الواقع مباشرة، وإنما يتم ذلك بعد أن يتعرف الذهن على أنواع غيرها من الزهور الأخرى، بعد ذلك يقوم الذهن بتصنيف الأنواع المتشابهة ضمن جنس واحد، لينتهي بعدها إلى تجريد صورة الجنس (الزهرة) في الذهن، فالملاحظ ، إذن، أن الذهن قام بعدة عمليات سمحت بالتوصل إلى العلاقة الرابطة بين المفهومين (زهرة / خزامى).

¹ Loïc Depecker, Entre signe et concept, (éléments de terminologie générale), presse Sorbonne Nouvelle, Démandstream, 2002, p. 150.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

لقد أشرنا إلى أن العلاقات المنطقية هي مجموعة كبرى أو صنف كبير يمكن له أن يضم أنواعا جزئية أخرى، فما هي هذه العلاقات الجزئية التي يمكن أن تتمظهر فيها العلاقات المنطقية؟.

1-1-3-2-1- العلاقات الاحتوائية*: Les Relations Génériques

تم تحديد هذه العلاقة من قبل منظمة الإيزو كما يأتي: «إن علاقات (نوع- جنس) تشير إلى أن كل المفاهيم التي تنتمي إلى مقولة المفهوم الخاص تشكل جزءا من توسع المفهوم الجنسي، والمفهوم الخاص يمتلك كل خصائص المفهوم الجنسي بالإضافة، على الأقل، إلى خاصية مميزة إضافية، وتسمح هذه الخاصيات المميزة بتمييز المفاهيم الخاصة المنتمية إلى نفس مستوى التجريد»¹. فالعلاقة الاحتوائية قائمة على وجود مفهوم عام يتمثل في الجنس يضم تحته مفهوما أو عددا من المفاهيم الخاصة تتمثل في الأنواع، بحيث إن النوع الواحد يتضمن جميع الخصائص المفهومية التي يتشكل منها المفهوم العام، ويتضمن إلى جانبها خاصية واحدة على الأقل يتفرد بها ويتميز من خلالها عن غيره من المفاهيم الخاصة (الأنواع) التي تنتمي معه إلى الجنس ذاته.

يرى ساجر أن العلاقات الاحتوائية يمكن التعبير عنها بعدة صيغ، وهي:

«X هي نمط من A

أو: X، Y، Z أنماط من A

أو: A تشتمل على المفاهيم النوعية X، Y، Z

*تطلق على هذه العلاقة تسميات أخرى، فقد أطلق عليها بعضهم تسمية علاقة "نوع لـ" (Sorte-de) وكذا تسمية علاقة جنسية أو علاقة "نوع- جنس" (ينظر، خالد الأشهب، المصطلح العربي (البنية والتمثيل)، ص:211)، كما سماها ساجر بالعلاقات النوعية (ينظر، ساجر، نظرية المفاهيم، ص:197).

¹ الأشهب خالد، المصطلح العربي (البنية والتمثيل)، ص:211-212.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

أو: A تشتمل على النموذج التحتي X¹.

فالمفهوم العام (الجنس)، قد يضم تحته نوعا واحدا كما هو الحال في الصيغة الأولى، وقد يضم أكثر من نوع واحد، كما هو الشأن في الصيغة الثانية، وقد تم الانطلاق في تحديد العلاقة فيهما من النوع إلى الجنس، في أنه تم الانطلاق في الصيغتين الثالثة والرابعة من الجنس في اتجاه النوع.

إن العلاقات الاحتوائية تشكل تنظيما تراتبيا أو متواليات، يكون الاتجاه فيه عموديا أو أفقيا، حيث يكون الاتجاه العمودي بين الجنس والأنواع المنتمية إليه، في حين يكون الاتجاه أفقيا بين الأنواع في حد ذاتها بمعزل عن الجنس المنتمية إليه.

يمكن توضيح ذلك بتقديم المثال الذي ضربه ساجر وهو أن: «نشرة، وصحيفة، ومجلة هي أنماط من الإصدارات الدورية»². فالإصدارات الدورية تمثل المفهوم العام (الجنس)، بينما النشرة والصحيفة والمجلة تعد مفاهيم خاصة (أنواعا)، وهي ترتبط مع الجنس المنتمية إليه (الإصدارات الدورية) وفقا لعلاقات احتوائية عمودية اندراجية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الأنواع المدرجة ضمن جنس واحد - بسبب اشتراكها في عدد من السمات المفهومية واختلافها عن بعضها في سمة واحدة على الأقل - تتربط في ما بينها وفقا لعلاقة أفقية لا عمودية.

¹ ساجر، نظرية المفاهيم، ص:197.

² المرجع نفسه، ص:198.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

وقد جعل بعضهم العلاقة القائمة بين الأنواع ضرباً قائماً بنفسه وليس من قبيل العلاقات الاحتوائية، وقد أطلق عليها تسمية العلاقات التناسقية (Relations de Coordination)، ومن هؤلاء (كابري) التي اعتبرت العلاقات التناسقية ضرباً من الصنف الأعم وهو العلاقات المنطقية¹.

2-1-3-2-1 العلاقات التقابلية: Les Relations d'Oppositions

تعد العلاقات التقابلية صنفاً من العلاقات المنطقية، بحيث: «يكون المفهومان متقابلين حينما يستلزم أحدهما نفي الآخر، ولا يشترط أن يكون مضاداً له، مثل قياسي (analogique) / رقمي (numérique)»². فالعلاقات التقابلية تكون بين مفهومين مختلفين في السمات المفهومية، غير أن ما يميزها عن العلاقات المنطقية السابقة هو عدم اشتراط اندراج المفهومين ضمن مفهوم عام يشملهما، وتتحقق هذه العلاقات حينما يحال إلى المفهوم المقابل للمفهوم المعرف، وقد يكون المفهوم المحال إليه مضاداً للمفهوم المعروف وقد يكون غير مضاد له، فمثال الأول العلاقة التقابلية التضادية بين مفهومي المزيد والمجرد في الأفعال، ومثال الثاني العلاقة التقابلية غير الضدية بين مفهومي المخرج والصفة في الأصوات.

2-3-2-1-2 العلاقات الوجودية وأنواعها:

إذا كانت العلاقات المنطقية قائمة على سلسلة من العمليات التجريدية المعقدة، بحيث لا يتم التوصل إليها بشكل مباشر، فإن العلاقات الوجودية على خلافها، إذ تُستمد من الواقع مباشرة، وقد

¹ Maria Teresa Cabré, la terminologie, Théorie, méthode et application, p. 175.

² Loïc Depecker, Entre signe et concept, p. 165.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

ضرب (دوبيكر) مثالا عليها بقوله: «[و] علاقة جزء، كل (درجة / سلم) متأسسة على طبيعة الأشياء وتنظيمها [ترتيبها] في الواقع»¹. أي أن العلاقة الوجودية تكتشف بصورة مباشرة لأنها قائمة على علاقات الأشياء بعضها ببعض في الواقع الخارجي، ومثال ذلك أن الدرجة هي في الواقع من الأجزاء التي يتكون منها السلم، ولذلك فإن العلاقة القائمة بين المفهومين هي علاقة الجزء والكل، ولم يحتج التوصل إليها إلى كثير نظر وتمعن.

هذا، وتعتبر العلاقات الوجودية صنفاً أكبر يضم تحته صنفين آخرين من العلاقات هما: العلاقات التقسيمية والعلاقات الترابطية.

1-2-3-2-1- العلاقات التقسيمية*: Les Relations Partitives

حددت منظمة الإيزو هذه العلاقات بشكل مقتضب جداً، فهي حسبها: «علاقة بين الكل وأجزائه»². ومعنى ذلك أن هذه العلاقات تستمد من ترابط الأشياء في الواقع الخارجي، ولذلك فإن إدراكها يكون مباشراً وأسهل من إدراك العلاقات المنطقية، التي تحتاج إلى تجريد ذهني.

ويرى (ساجر) أن هذا النوع من العلاقات يدرك عن طريق الصيغ الآتية:

« X جزء مكون لـ Y

أو: X و Y، و Z أجزاء مكونة لـ A

¹ Loïc Depecker, Entre signe et concept, p. 150.

* يطلق ساجر على هذه العلاقات تسمية العلاقات الجزئية وعلاقات (الكل - جزء)، (ينظر، ساجر، نظرية المفاهيم، ص:199)، كما أطلق عليها بعضهم تسمية علاقة "جزء - من" (partie-de)، (ينظر، الأشهب خالد، المصطلح العربي (البنية والتمثيل)، ص:217).

² الأشهب خالد، المصطلح العربي (البنية والتمثيل)، ص:217.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

أو: A تتألف من X

أو: A تتألف من X، Y، Z»¹.

فالعلاقات التقسيمية قد يعبر عنها انطلاقاً من الجزء أو الأجزاء المكونة للكل، وقد ينطلق في التعبير عنها من الكل ليذكر بعد ذلك الجزء أو الأجزاء التي يتألف منها.

وقد ضرب (ساجر) مثال على الصيغتين بقوله: «عجلة (الدراجة) التي تتشكل من محور، وأسلاك، وإطار، أو يمكن القول بأن المفاهيم: محور وأسلاك وإطار تكون أجزاء مفهوم (العجلة)»². فالعجلة في هذا المثال تمثل الكل الذي يتركب من أجزاء تتمثل في المحور والأسلاك والإطار، حيث يمكن التعبير عن العلاقة الرابطة بينهما بصيغتين مختلفتين.

وما يلاحظ على هذا النوع من العلاقات أن الأجزاء لا تشترك مع الكل في الخصائص التي يتألف منها، ذلك أنها ليست نوعاً من أنواعه، على نحو ما نجده في العلاقات المنطقية، بل هي مكون من مكوناته.

هذا، وتتميز العلاقات التقسيمية بعدد من الخصائص، تتمثل الخاصية الأولى في أنها علاقات متعدية، ويعبر عن هذه الخاصية بما يأتي: «إذا كانت أ جزءاً من ب وب جزء من ج فإن أ تعد جزءاً من ج، (إذا كان إصبع جزء من كف وكف جزء من يد فإن إصبع جزء من يد)»³، ومعنى ذلك أن الأجزاء في العلاقات التقسيمية تقيم علاقات في ما بينها بصرف النظر عن علاقاتها مع

¹ ساجر، نظرية المفاهيم، ص: 200.

² المرجع نفسه، ص: 200.

³ الأشهب خالد، المصطلح العربي (البنية والتمثيل)، ص: 220.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

الكل المؤلفة له، ففي المثال أعلاه، توجد علاقات بين اليد (الكل) وبين الإصبع والكف (الأجزاء) من جهة، كما توجد علاقة بين الإصبع والكف في حد ذاتهما من جهة أخرى.

أما الخاصيتان الثانية والثالثة فتتمثلان في كون هذه العلاقات ليست انعكاسية وليست تناظرية، ولعل المقصود بكونها غير انعكاسية أن الأجزاء تدخل في تركيب الكل، غير أن الكل لا يدخل في تأليف الأجزاء كونه أعم منها، أما المراد بأنها ليست تناظرية فلأن الجزء الواحد لا يمكن أن يكافئ الكل بحيث يستعملان بمفهوم واحد.

هذا، وقد اقترح عدد من العلماء عدة أنواع للعلاقات التقسيمية، مثلما فعل (أوتمان)، الذي اقترح لها ثلاثة أنواع، في حين أن (وينستون) حدد لها ستة أنواع، وكذلك فعل العالم هان (Hann)¹، غير أن الجامع بين الأنواع التي ذكرها هؤلاء أنها مرتبطة في ما بينها وفق علاقة الأجزاء مع الكل أو الكل مع الأجزاء.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العلاقات مستعملة بكثرة في التعريفات المصطلحية، غير أنها تكثر في مجالات محددة: «إنها حالة اصطلاحات المجالات الدقيقة»². فهي تحضر بصورة خاصة في المجالات العلمية والتقنية المتصفة بالدقة، ولهذا الأمر تبريره، ذلك أن الأجهزة غالباً ما تكون مشكلة من كل ومن أجزاء تتركب مع بعضها لتشكيل هذا الكل، وليس الأمر مقتصرًا على الأجهزة

¹ لمزيد من التفصيل ينظر، الأشهب خالد، المصطلح العربي، ص: 221-231، وكذلك، ساجر، نظرية المفاهيم، ص: 201.

² المرجع نفسه، ص: 219.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

والوسائل بل حتى الأعضاء وغيرها، وينبغي على التعريف المصطلحي أن يشير إلى الكل أو إلى الجزء بحسب المفهوم المعروف.

1-2-3-2-2- العلاقات الترابطية: Les Relations Associatives

عُرِّفت هذه العلاقات من قبل منظمة الإيزو بالقول الآتي: «تتحقق العلاقة الترابطية حينما تنشأ رابطة موضوعاتية بين المفاهيم بمقتضى التجربة وتتحقق بعض العلاقات الترابطية حينما ينشأ تعالق بين المفاهيم يُراعي تجاورها [أي المفاهيم] في المكان والزمان»¹، فالظاهر أن هذا النوع من العلاقات يربط بين المفاهيم وفق معياري الزمان والمكان.

ومن الأمثلة التي قدمتها المنظمة عن هذه العلاقات ما يأتي: «[علاقة] المادة الخام بالمنتج، الاشتغال بالمعدات والأدوات، الكمية بالوحدة...»². فالملاحظ على هذه الأمثلة أن المفهومين المترابطين ليس أحدهما جزءا مكونا للآخر، وإنما العلاقة بينهما تنشأ انطلاقا من طبيعة الشيء الذي يعبر عنه المفهوم، فإن كان المفهوم مرتبطا بمنتج متحول، فمن الطبيعي أن يرتبط ذلك المفهوم المتحول بالمادة الخام التي صُنعت منها.

وقد أطلق (ساجر) على هذا النوع من العلاقات تسمية العلاقات المعقدة (Complex Relationships)، وقد سماها كذلك لأنه رأى أن المفاهيم غالبا ما تكون: «مترابطة داخليا

¹ ISO, Terminology Work – Principles and methods, ISO/FDIS 704-1999. (draft paper).

² Ibid.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

بطريقة معقدة لا تسمح بانتزاعها مباشرة عن طريق بنياتها النوعية أو الجزئية¹. وقد حدد بعد ذلك أنواع العلاقات المعقدة وضرب أمثلة عن كل نوع، وهي عنده: السبب- التأثير، المادة- المنتج، المادة- الخاصية، الظاهرة- القياس، الشيء- الكيفية، الشيء- الشكل...، وقد رأى أن هذا النوع من العلاقات المعقدة غير محصور الأنواع، إذ أنواعه غير مقتصرة على ما ذكره وإنما يمكن أن تزداد، وذلك بحسب نمط كل من المفهومين المترابطين²...

وتجدر الإشارة إلى أن (ساجر) قد ذكر نوعاً آخر من العلاقات الوجودية، أسماها العلاقات متعددة التكافؤ (Polyvalent Relationships)، وتتحقق هذه العلاقات حينما يقع الجزء الواحد في موقعين أو أكثر، وقد ضرب مثال لذلك بقوله: «مفهوم التصفيح الذي هو:

* جزء من عملية ثني

* جزء من عمليات تفسير الكتب»³.

فالملاحظ من خلال هذا المثال أن مفهوم التصفيح (وهو مفهوم واحد) قد نجده في موضوعين مختلفين، يتمثل الأول في عملية الثني (ثني الحديد مثلاً)، والثاني في تفسير الكتب، ولذلك لا ينبغي الظن أن المفهوم الواحد لا يكون إلا في موضع واحد، بل لا بد من أن نضع في الحسبان احتمال وروده في موضع أو مواضع أخرى.

¹ ساجر، نظرية المفاهيم، ص: 203.

² ينظر، ساجر، نظرية المفاهيم، ص: 206.

³ المرجع نفسه، ص: 202.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

ومهما يكن من أمر تعدد أنواع العلاقات الرابطة بين المفاهيم واختلاف العلماء حول مظاهرها وتسمياتها، فإن الأكيد أنها ضرورية في التعريف المصطلحي، لأن ذكرها فيه والإشارة إليها مما يزيد في ضبط المفاهيم وتوضيحها.

وما نخلص إليه، هو أن المفهوم يعد حجر الأساس في التعريف المصطلحي، ولذلك كثرت حوله الدراسات التي تناولت مختلف جوانبه، وقد تعددت الاتجاهات في النظر إليه وفي تحديد طبيعته، وأول هذه الاتجاهات - والذي ما يزال سائداً إلى الآن رغم المحاولات العديدة للثورة عليه - الاتجاه الكلاسيكي أو ما يعرف كذلك بالاتجاه الذهني، الذي يعتبر المفهوم بناءً ذهنياً أو وحدة ذهنية ثابتة، وهو يترابط مع غيره من المفاهيم بواسطة علاقات مفهومية مختلفة، وإذا كان الأمر كذلك، فإن عمل المصطلحي في هذه الحال لا يعدو من أن يكون عملاً وصفياً فحسب، بتحديد سمات المفهوم وما يميزه من غيره من المفاهيم المترابطة معه، وتكون نظرة المصطلحي بحسب هذا الاتجاه نظرة آنية، حيث لا يلتفت إلى التطور الذي يطرأ على المفهوم بتعاقب الزمان.

أما الاتجاهات الأخرى التي تناولت المفهوم، فقد جاءت كرد فعل على مبادئ المدرسة الكلاسيكية الفوستيرية، خاصة في ما يتعلق بثبات المفهوم واعتباره بنية مغلقة، حيث اعتبر كل من الاتجاه الاجتماعي والاتجاه النصي المفهوم متغيراً، وهذا ما يجعل عمل المصطلحي عملاً وصفياً حركياً منفتحاً، كما يفتحان المجال أمام تعدد التعريفات تبعاً لتعدد الرؤى والتصورات والاستعمالات.

ورغم محاولات التجديد والدعوات المستمرة إلى ذلك، إلا أن الواقع يبين أن ما يقدم في مجال التعريف المصطلحي من دراسات واجتهادات في ما يتعلق بأنواعه وشروطه وغير ذلك إنما يستند

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

فيه إلى المبادئ التي أقرتها المدرسة الكلاسيكية الفوستيرية، التي ما يزال تأثيرها مستمرا في الأوساط المصطلحية، وهذا ما سنزيد تأكيده من خلال ما تبقى من هذا الفصل.

2- أنواع التعريف المصطلحي وشروطه ووظائفه:

1-2- أنواع التعريف المصطلحي:

سبقت الإشارة إلى أن التعريف المصطلحي نوع من أنواع التعريف المنطقي، وأنه مرتبط بمجال معين من مجالات العلم والمعرفة، وأن موضوعه هو المفهوم وليس شيئا آخر.

وإذا كان هذا التعريف نوعا من صنف أعم، فإن ذلك لا يعني أنه ليست له أنواع تتدرج تحته، بل يمكن القول إن هذا التعريف قد يتخذ أشكالا متنوعة بسبب تعلقه بعوامل مختلفة، منها ارتباطه بالمفهوم الذي يكون ذا طبيعة مجردة إذا كان معبرا عن المجردات، وفي الوقت نفسه قد يكون المفهوم معبرا عن المحسوسات، ومنه فإن التعريف المصطلحي يختلف بين الحالين، يُضاف إلى عامل طبيعة المفهوم عامل آخر هو الاستعمال، ويراد به أن التعريف قد يستعمل لغرض تعليمي، فيكون في هذه الحال مختلفا عن التعريف المصطلحي الموجه إلى المتخصصين، ومن العوامل المؤثرة في شكل التعريف المصطلحي عامل المجال، ذلك أن شكله في المجالات التقنية أو العلمية يختلف عن ذلك الشكل الذي يكون له في العلوم الإنسانية، وقد يختلف شكل التعريف المصطلحي باختلاف زاوية نظر المعرف إلى المفهوم المعرف وهكذا.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

ومهما تعددت أشكال التعريف المصطلحي تبعا لتعدد العوامل المؤثرة فيه، فإنه يمكن رد تلك الأشكال كلها إلى نوعين اثنين يندرجان تحته، وهذا ما أقر به (فيلبر) حينما رأى بأن هناك: «صنفين من التعريفات يلائمان الأنموذج المصطلحي: الاحتوائي والإحالي»¹.

فالتعريف المصطلحي بحسب هذا القول ثنائي التصنيف، يتمثل الصنف الأول في التعريف الاحتوائي والثاني في التعريف الإحالي*.

وما يمكن ملاحظته أن هذين الصنفين قد سبقت الإشارة إلى أنهما نوعان من أنواع التعريف المنطقي، مثلهما في ذلك مثل التعريف المصطلحي، وهما في الوقت نفسه نوعان من أنواع التعريف المصطلحي.

وحين تطرقنا إلى هذين التعريفين باعتبارهما من أنواع التعريف المنطقي أشرنا إلى أن التعريف الإحالي قائم على حصر جميع ما ينطبق عليه المفهوم عن طريق ذكره في التعريف على شكل قائمة من الأفراد، في حين أن التعريف الاحتوائي قائم على تحديد الصنف العام للمفهوم، ثم ذكر الخصائص التي تميز الشيء المعرف عن غيره من الأشياء الأخرى التي تنتمي معه إلى الصنف نفسه، وقد استثمر التعريف المصطلحي هذين التعريفين في تحديد مفاهيمه، فهل تطبيقهما فيه هو نفسه في التعريف المنطقي؟.

¹ Helmut Felber, Basic principles and methods for the preparation of terminology standards, principles & practices, ASTM committee on terminology, Toronto, Canada, 23 June 1982, ed. American Society for Testing & materials, 1983, p. 06.

* من الباحثين - أمثال ساجر ولاريفير - من يرى بأن التعريف المصطلحي ثلاثي التصنيف وليس ثنائيا، إذ يتمثل الصنف الأول في التعريف الاحتوائي الأدنى، الذي لا يتجاوز تحديد محتوى المفهوم، ويتمثل الثاني في التعريف العلائقي الذي يتجاوز تحديد المفهوم إلى ذكر المصطلحات الاحتوائية والمخصصات والمصطلحات التناسقية المرتبطة بالمفهوم، أما الصنف الثالث فهو التعريف الوظيفي وهو تعريف موسع من صنف موسوعي (ينظر، Louise Larivière, Comment formuler une définition terminologique, 415).

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

2-1-1- التعريف المصطلحي الإحالي: La définition par extension

إن التعريف الإحالي - على ما ذكرنا - تعريف إحصائي، لأنه يحصي جميع الأفراد التي تندرج تحت المفهوم ويذكرها في شكل قائمة، وهو في مجال المصطلحات لا يخرج عن هذا التحديد، فهو التعريف الذي: «يقوم بإحصاء كل الأنواع التي تكون في نفس المستوى التجريدي، أو كل الأشياء الفردية التي تنتمي إلى المفهوم المعرف»¹.

فالملاحظ من خلال هذا القول أن التعريف المصطلحي قد التزم بتطبيق التعريف الإحالي على نحو ما رأيناه من تطبيقه في التعريف المنطقي، الأمر الذي يعني أن التعريف الإحالي قد نعثر عليه في المعاجم العامة، كما قد نجده في المعاجم المتخصصة، فهو فيهما متطابق، وما يمكن أن تتميز به المعاجم المتخصصة عن العامة في توظيف هذا التعريف أن: «هذا الصنف التعريفي هو أقل استعمالاً في معاجم اللغة العامة، ويرد بشكل رئيسي في المصطلحية وفي المعجمية التقنية»². أي أن نسبة توظيف التعريف الإحالي في المعاجم العامة أقل من نسبة توظيفه في المعاجم المصطلحية التي يستعمل فيها بشكل أساسي، ولعل هذا راجع إلى موضوع كلا التعريفين، ذلك أن موضوع التعريف اللغوي إنما هو الكلمة في استعمالها العام، في حين أن التعريف المصطلحي مدار اهتمامه هو المفهوم، وكثيراً ما يكون المفهوم متضمناً لعدد من الأفراد، فيقتضي تعريفه ذكر أفراد المندرجة تحته.

¹ حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية، ص: 283.

² Bo Svensén, Practical lexicography, p. 123.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

كما وتجدر الإشارة إلى أن استعمال التعريف الإحالي في المجال المصطلحي ليس استعمالاً حراً، وإنما هو مقيد بعدد من القيود، يتمثل القيد الأول في أن هذا التعريف لا يلجأ إليه المعرّف إلا إذا صعب عليه إنشاء التعريف الاحتوائي الخاص بالمفهوم المراد تعريفه، أي أن التعريف الاحتوائي هو الأصل في التعريف المصطلحي، في حين يأتي التعريف الإحالي معوضاً للتعريف الاحتوائي في حال تعذره أو صعوبته، أو مكماً له في حال نقصه¹.

ويتمثل القيد الثاني في ضرورة أن تكون الأفراد أو المفاهيم التي يحيل إليها التعريف الإحالي محصورة وعددها محدوداً ونهائياً، بحيث لا ينقص منها فرد من الأفراد التي ينطبق عليها التعريف وإلا لم يكن التعريف مساوياً للمعرّف، والمساواة بين التعريف والمعرّف من الشروط الواجب توافرها في التعريف المصطلحي على ما سيأتي ذكره.

ويندرج تحت هذا القيد قيد آخر يتمثل في ضرورة أن تكون المفاهيم المحال إليها واضحة، حتى يمكن للمتلقي التعرف عليها، أما إذا كانت غير واضحة، فإنه ينبغي لها أن تكون قابلة لأن تعرّف تعريفاً احتوائياً عن طريق تحليل عناصرها ومكوناتها².

وما يمكن أن نخلص إليه مما سبق ذكره عن هذا التعريف أنه نوع من أنواع التعريف المنطقي، وهو في الوقت نفسه نوع من أنواع التعريف المصطلحي، ومفهومه فيهما واحد، لأنه قائم في كليهما على ذكر جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم المفهوم، غير أن ما يميزه في المجال المصطلحي هو

¹ ISO, Terminology work – Principles and methods, ISO/FDIS – 1-704 – 1999.(draft paper).

² Ibid.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

نسبة توظيفه الكبيرة بالمقارنة مع مجال المعجمية، بالإضافة إلى خضوعه لقيود معينة تضبط استعماله في مجال المصطلحية.

2-1-2- التعريف المصطلحي الاحتوائي: La définition par Compréhension

يعد التعريف الاحتوائي - على ما سبقت الإشارة إليه - تعريفا منطقيا، قائما على ذكر الصنف العام (الجنس) الذي ينتمي إليه الشيء المعرف، وذكر الخصائص التمييزية التي يمكن بواسطتها التفريق بينه وبين الأشياء الأخرى المنتمية إلى الصنف العام ذاته.

وعند حديثنا عن هذا النوع من التعريفات باعتباره نوعا من أنواع التعريف المنطقي ذكرنا أن له أشكالا، يتمثل الشكل الأول في التعريف بواسطة الجنس القريب، أما الثاني فيتمثل في التعريف المقولي الفئوي القائم على الجنس العام، والشكل الثالث لهذا النوع هو التعريف التقسيمي القائم على علاقتي التخصيص والتعميم.

أما التعريف المصطلحي الاحتوائي، فالمراد به: «صنف من التعريفات يتضمن الإشارة إلى المفهوم العام الأقرب (المعرف من قبل، أو الذي يُفترض أن يكون معروفا) وإلى الخصائص التمييزية المحددة للمفهوم المراد تعريفه»¹. فما يمكن ملاحظته من خلال هذا القول أن التعريف الاحتوائي في مجال المصطلحية هو نفسه في مجال المعجمية، ففي كليهما يتم ذكر الجنس والخصائص التمييزية للمعرف، وهو ما تؤكد تعريفات أخرى للتعريف المصطلحي الاحتوائي غير الذي ذكرناه سابقا، منها التعريف الذي يرى أن هذا النوع من التعريفات هو الذي: «يقوم بوضع

¹ ISO, Terminology work – Principles and methods, ISO 1087 – 1990.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

المفهوم ضمن جنس من الأشياء ثم تمييزه عن المفاهيم المرتبطة به»¹. بل إن من الأقوال ما يشير صراحة إلى تطابق التعريف الاحتوائي في المجالين، من ذلك القول الذي يرى أن التعريف الاحتوائي في مجال المصطلحية إنما: «المقصود به هو التعريف الأرسطي المعروف في المعجمية (الجنس والفصول النوعية)»². أي أن التعريف الاحتوائي المصطلحي هو نفسه التعريف المعجمي العام، وهو نفسه التعريف الحقيقي الأرسطي الذي يكون الهدف منه تحديد ماهية المعرف وجوهره، عن طريق حصر جميع ذاتياته.

غير أن ما يمكن أن يتميز به التعريف الاحتوائي في مجال المصطلحية عن نظيره في مجال المعجمية هو الوظيفة التي يؤديها في كلا المجالين، فهو في مجال الأول يهدف إلى: «وضع المفهوم المعرف في نظامه المفهومي وتمييزه عن غيره من المفاهيم في هذا النظام»³. ومعنى ذلك أن التعريف الاحتوائي في مجال المصطلحات لا يكتفي بتمييز المفهوم عن غيره من المفاهيم على نحو ما نجده في التعريف الاحتوائي في مجال المعجمية، بل إنه يتجاوز ذلك إلى محاولة وضع المفهوم المعرف ضمن نظام مفهومي، ذلك أن كل مجال علمي يتألف من عدد من المصطلحات والتي ترتبط فيما بينها وفقا لنظام معين، والذي يصنف المصطلح ضمن هذا النظام المفهومي أو ذاك إنما هو التعريف المصطلحي الاحتوائي.

¹ Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique, p. 08.

² Skora Setti, La relation concept – objet autour des définitions de termes, Définitions de termes français – anglais, thèse de doctorat en langue, littérature et civilisation anglaises et nord – américaines, Univ – Paris XIII, 1998, p. 274.

³ Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique, p. 08.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

وينبغي التنبيه إلى أن التعريف الاحتوائي المصطلحي يتخذ بدوره عدة أشكال، تقوم على أساس العلاقة بين الجنس والشيء المعروف، إذ يمكن في هذا المقام: «تمييز ثلاثة من المتضمنات [الأجناس] بحسب العلاقات التي تربطها بالمفهوم المعروف، وهكذا، سيتم الحديث عن الجنس القريب إذا كان المتضمن [الجنس] يقع مباشرة فوق المعروف في نظام مفهومي معين... وعن الجنس البعيد إذا كان واقعا فوق المفهوم المعروف ولكن في مستوى أبعد من الجنس القريب...، وعن الجنس الأعلى (أو الفئة) حينما يكون المتضمن عبارة عن مفهوم احتوائي واسع جدا»¹.

فللتعريف المصطلحي الاحتوائي - إذن - أشكال ثلاثة، بحسب درجة القرب والبعد بين الجنس والشيء المعروف، بحيث إن العنصر التعريفي المتضمن (الجنس) يكون قريبا إذا كانت العلاقة بينه وبين المعروف علاقة مباشرة، كما يكون العنصر المتضمن بعيدا إذا كانت العلاقة بينه وبين الشيء المعروف غير مباشرة، وقد يكون المتضمن فنويا إذا كان جنسا أعلى، أي أن الأشكال الثلاثة للتعريف الاحتوائي من خلال هذا القول هي: التعريف الاحتوائي بالجنس القريب، والتعريف بالجنس البعيد، والتعريف بالجنس الأعلى (التعريف الفئوي).

ومن الأمثلة التي يمكن ضربها عن الأشكال الثلاثة السابقة أنه: «يمكن اعتبار "المقعد" "siège" [في الفرنسية] جنسا قريبا للكرسي "chaise"، والمتاع "meuble" جنسا بعيدا لهذا الأخير [الكرسي]»². فالمقعد يقع في علاقة مباشرة مع الكرسي، إذ يليه مباشرة، ولذلك عُدَّ جنسا قريبا له، في حين أن المتاع اعتبر جنسا بعيدا للكرسي بالنظر إلى العلاقة غير المباشرة بينهما، فالمتاع لا

¹ Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique, p. 09.

² Ibid. p.09.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

يقع بعد الكرسي مباشرة، لأن المقعد مثلاً يقع قبله، وعليه، فإن عُرّف الكرسي بأنه متاع كان ذلك تعريفاً مصطلحياً احتوائياً بالجنس البعيد، أما إن عُرّف بأنه مقعد كان تعريفه هذا تعريفاً احتوائياً بواسطة الجنس القريب.

أما التعريف المصطلحي الفئوي فيمكن التمثيل له بـ: «شيء، حدث، ظاهرة، سيروية، نظام، إلخ، و[هو] الذي لا يُتضمن، نظرياً، من قبل أي جنس آخر»¹. فالملاحظ أن مثل هذه الأجناس عام جداً، بحيث إنه يستحيل تصور المعرّف بمجرد سماعها، ذلك أنها تمثل فئة لا شيئاً بعينه، ولذلك فإن الجنس الأعلى لا يفيد في تمييز الشيء المعرّف من غيره.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الباحثين من زاد شكلاً آخر للتعريف الاحتوائى في المجال المصطلحي غير الأشكال الثلاثة المذكورة سابقاً، ويتعلق الأمر بـ **التعريف التقسيمي**، الذي ذكرنا سابقاً أنه قائم على العلاقة (جزء/كل - أو كل/جزء)، أي على علاقة العموم أو الخصوص بين المعرّف والعبارة التعريفية، ولا يخرج الأمر في ميدان المصطلحية عن هذا الأمر، الذي يمكن فيه أن: «يبرر استعمال المتضمن الوهمي كذلك عندما يعرّف مفهوم على أنه عنصر مكوّن لشيء، أو على أنه مجموعة من الأشياء، في الحالات التي يكون فيها المتضمن الوهمي مفتتح التعريف التقسيمي، مثلاً: مقود <رياضة>: جزء أمامي من الدراجة يتكون أساساً من المنصبة والقوس، يسمح للدراج بقيادة مركبته»².

¹ Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique, p. 10.

² Ibid, p. 11.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

إن التعريف الاحتوائي يكون تقسيمياً إذا ذكر في العبارة التعريفية ما يدل على أن العلاقة بين التعريف والمعرّف علاقة تعميم أو تخصيص، على نحو ما هو مذكور في المثال، فقد تم تعريف المقود على أنه جزء أمامي، فالعلاقة بين المعرّف والتعريف في هذا المثال علاقة تخصيص، واعتبار المعرّف متضمناً وهماً راجع إلى أن المفهوم المعرّف لا يقع تحته، فالمقود لا يقع تحت "جزء أمامي"، أو بعبارة أخرى: "جزء أمامي" ليس جنساً للمقود، وإنما قام مقامه بشكل قد يوهم أنه هو جنسه.

ولعل ما يمكن استنتاجه من كل ما سبق قوله عن التعريف المصطلحي الاحتوائي أنه لا يخرج عن التعريف الاحتوائي في المعاجم اللغوية العامة، فهو في المعاجم المتخصصة يطبق بالتقنية نفسها التي هو عليها في المعاجم العامة، كما أن أشكاله في المصطلحية هي أشكاله نفسها في المعجمية، الأمر الذي يعني أن المصطلحية تستعين بالتقنيات التي توصلت إليها المعجمية وتستثمرها في إقامة تعريفاتها، وليس الأمر بالغريب، خاصة بين مجالين علميين يعد التعريف قاسماً مشتركاً بينهما.

وإذا أردنا المقارنة بين هذا التعريف وسابقه (التعريف الإحالي)، أمكننا ذلك من جوانب عدة. يتمثل الجانب الأول في العلاقة الرابطة بين هذين التعريفين، ذلك أن: «التعريف الإحالي في ميدان المصطلحات يمكن أن يكمل التعريف الاحتوائي، فيمكن وفقاً لهذا القول أن يعرف مفهوم ما بتعريف احتوائي في مرحلة أولى، عن طريق ذكر جنسه المتضمن له وخصائصه المميزة، ثم تعريفه بتعريف إحالي في مرحلة ثانية، من خلال ذكر الأفراد التي يصدق عليها، وبذلك تكون العلاقة بين التعريفين تكاملية، الهدف منها زيادة توضيح المفهوم المعرف بشكل أكبر.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

وتوجد علاقة أخرى بين التعريفين غير العلاقة التكاملية، إذ توجد علاقة تناسبية عكسية بين التعريف الاحتوائي والتعريف الإحالي، وبيان ذلك أنه كلما ذكرت الخصائص التمييزية للمفهوم المعرف بعدد كبير كلما أدى ذلك إلى تخصيص المفهوم وإلى تمييزه عن غيره، وبالتالي كانت الأفراد المحال إليها قليلة، والعكس صحيح، أي أنه كلما قلّ عدد الخصائص المميزة للمفهوم المعرف كلما كان عدد الماصدقات التي ينطبق عليها المفهوم كبيراً، ومنه، كان مجال الإحالة كبيراً كذلك.

أما الجانب الثاني فيتعلق بنسبة توظيف هذين التعريفين في ميدان المصطلحية، إذ إن: «التعريف الاحتوائي في المصطلحية هو الغالب»¹. فنسبة توظيف التعريف الاحتوائي أكبر من نظيره الإحالي، ومن الأسباب الثابتة وراء ذلك أن المداخل المصطلحية في أغلبها ذات طبيعة صرفية اسمية، فالمصطلحات غالباً ما تكون أسماء، ولا تأتي أفعالاً إلا في النادر، ذلك أن الأسماء هي التي يمكن لها أن تُضمّن في الأجناس وتذكر لها الخصائص التمييزية وليست الأفعال كذلك.

والسبب الثاني لغلبة التعريف الاحتوائي مرتبط بالتعريف الاحتوائي في حد ذاته، ذلك أنه أكثر انتظاماً من غيره، ويظهر ذلك في بنيته الداخلية، بحيث يكون هنالك توافق في الطبيعة الصرفية بين الاسم الدال على المفهوم المعرف وبين الاسم الدال على الجنس، وإلى جانب ذلك، فإن هذا التعريف يحقق الانتقال من العام إلى الخاص، وهذا مظهر من مظاهر الانتظام، أي أن انتظام التعريف الاحتوائي يتجسد من خلال التوافق الموجود بين المصطلح المعرف والجنس المتضمن له

¹ Skora Setti, La relation concept – objet autour des définitions de termes, p. 274.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

في الطبيعة الصرفية، فالمصطلح الاسم لا يعرف إلا بجنس يكون اسماً كذلك، ومما يعكس انتظام هذا التعريف أيضاً أنه قد يُنتقل فيه من العام إلى الخاص أو العكس.

ومن الأسباب التي جعلت التعريف الاحتوائي أكثر انتشاراً تفضيله من قبل هيئات التوحيد التقنية واستعمالها له على نطاق واسع، على ما نجده عند منظمة التقييس الدولية (الإيزو)، التي فضلت صراحة التعريف الاحتوائي في مبادئها على غيره من التعريفات، ذلك أنه يحل المفهوم إلى خصائصه المفهومية الأساسية ويحدد مكوناته، كل ذلك في إطار نظام مفهومي علائقي، يحدد موقع المفهوم المعرف في النظام المفهومي، وهذا الأمر من مبادئ النظرية المصطلحية الكلاسيكية، التي تنظر إلى المفهوم نظرة بنوية لتحديد موقعه في النظام المفهومي، والتعريف الاحتوائي هو الذي يحقق هذا الأمر، ولذلك فضلت منظمة الإيزو على غيره¹.

هذا، وإن للتعريف المصطلحي الاحتوائي ثلاثة مكونات متفق عليها بين المصطلحيين، يتمثل المكون الأول في المجال، وقد فصلنا القول فيه عند حديثنا عن المثلث المصطلحي عند دو بيسي، إذ قمنا بتعريفه وبالإشارة إلى الغاية من ذكره في التعريف ومدى أهميته فيه، أما المكون الثاني فيتمثل في المعرف البدئي، وثالث مكونات التعريف الاحتوائي هو المخصصات، وفي ما يأتي سنفصل القول في المكونين الآخرين.

¹ ISO, Terminology work – Principles and methods, ISO/FDIS – 1-704 – 1999.(draft paper).

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

أ- المعرف البدئي: Le Définisseur Initial

يعرف هذا المكوّن بأنه: «العنصر المعجمي أو مجموع العناصر المعجمية التي يُستهل بها التعريف نظرياً، والذي يشكل العنصر المحوري في التعريف»¹. فالمعرف البدئي ذو طبيعة لغوية، ويكون موقعه في بداية التعريف، وهو الذي ترتبط به المخصصات التي تذكر بعده، لذلك عد عنصراً محورياً في التعريف.

وهذا المكوّن بدوره ينقسم إلى نوعين هما: المتضمن الصحيح والمتضمن الوهمي.

أ-1- المتضمن الصحيح: Le vrai incluant

يعد المعرف البدئي متضمناً صحيحاً إذا كان: «يسمح بإقامة علاقة احتوائية مع المفهوم المراد تعريفه. وبعبارة أخرى، يشكل المتضمن مفهومًا احتوائياً أكثر شمولية من المفهوم المعرف الذي يعتبر أكثر دقة، أي أكثر خصوصية»².

فالمتضمن الصحيح يكون مشتملاً على المفهوم المعرف وعلى غيره من المفاهيم، أي أن المفهوم المراد تعريفه يحتوي على المميزات كلها التي يحتوي عليها المتضمن الصحيح، وفي الوقت نفسه ينفرد بصفة مميزة واحدة على الأقل يفترق بها عن غيره من المفاهيم المشاركة له في المتضمن، فالمفهوم المعرف بالنسبة إلى المتضمن يكون أكثر خصوصية، في حين أن المتضمن بالنسبة إلى المفهوم المعرف يكون أكثر شمولية.

¹ Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique, p.08.

² Ibid, p.09.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

والتعريف المصطلحي الاحتوائي بالمتضمن الصحيح يمكن أن يعطي المتلقي مقدارا مهما ومفيدا من المعلومات عن المفهوم المراد تعريفه، بشرط أن يكون المتضمن دقيقا، وهذا يدل على ضرورة تحري الدقة في اختياره، ومثال ذلك أنه: «[في] مفهوم "السيارة" المعرف بـ: "مركبة ذاتية السير مصممة ومعدة لنقل عدد محدود من الأشخاص...". يجب المتضمن "مركبة" بحد أدنى عن السؤال: ما هي السيارة؟»¹. فالمركبة هو المتضمن الصحيح للسيارة لأنه أعم منه ومشتمل عليه، وهذا المتضمن يمكن أن يكون صورة لدى المتلقي عن مفهوم السيارة تمثل الحد الأدنى في تحديد المفهوم.

أ-2- المتضمن الوهمي (الخاطئ): Le faux incluant

يعرف هذا النوع من المعرف البدئي بأنه: «المعرف البدئي الذي لا يشكل مفهوما احتوائيا للمفهوم المعرف»². ومعنى هذا أن المتضمن الوهمي على خلاف المتضمن الصحيح، فهو ليس أعم من المفهوم المعرف وغير مشتمل عليه أو محتو له، ولذلك فإن هذا المتضمن لا يعطي معلومات مفيدة تسمح بتكوين صورة تمثل الحد الأدنى عن المفهوم المراد تعريفه.

ومثال ذلك أن: «تعريف العصيدة bouillie بأنها "طحين Farine يغلى في الحليب أو في الماء حتى تصبح كثافة العجين كبيرة نسبيا" يكون التعريف غير مرض، لأن العصيدة ليست نوعا من أنواع الطحين»³. فالملاحظ أن "طحين" هو المعرف البدئي، وهو متضمن وهمي للعصيدة

¹ Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique, p.09.

² Ibid, p.09.

³ Ibid, p.09.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

وليس متضمنا صحيحا لها، ذلك أن الطحين ليس جنسا للعصيدة وليس محتويا لها، أو بعبارة أخرى: ليست العصيدة نوعا من أنواع الطحين، بل هو مكون من مكوناتها، ولذلك فإن تعريف العصيدة بأنها "طحين" لا يعطينا حدا أدنى عن مفهومها.

ومما يدخل ضمن المتضمن الوهمي ما أسميناه سابقا بالتعريف التقسيمي، وهو شكل من أشكال التعريف الاحتوائي العام والمصطلحي، وهو تعريف قائم على العلاقة (كل/جزء أو جزء/كل)، ومن أمثلة هذا التعريف ما ذكرناه سابقا من أن تعريف: «مقود > رياضة <: الجزء الأمامي من الدراجة يتكون أساسا من المنصة والقوس يسمح للدراج بقيادة مركبته»¹.

فالمعرف البدئي في هذا المثال هو "الجزء الأمامي" والعلاقة التي تربطه بالمعرف هي علاقة الجزء بالكل، فالمقود جزء من الدراجة، وهذا المعرف يعد متضمنا وهميا، لأن مفهوم الجزء أو الكل ليس جنسا للمقود، فهو متضمن غير حقيقي، ولو أردنا تعريف المقود تعريفا احتوائيا بالمتضمن الصحيح لقنا إنه: «قضيب أفقي مزود بمقبضين يتحكمان في توجيه العجلتين»². فالملاحظ أنه تم تعريف المقود بمتضمن صحيح هو "قضيب" barre، وهذا التعريف غير قائم على علاقة (جزء/كل) على نحو ما رأيناه في سابقه.

وينبغي أن نشير إلى أن التعريف بالمتضمن الوهمي لم يلق قبولا من قبل بعض الباحثين على اعتبار أنه متضمن غير حقيقي للمفهوم المراد تعريفه، وأنه لا يعطي معلومات ذات بال عن هذا المفهوم على خلاف المتضمن الصحيح، ورغم هذا الانتقاد إلا أن التعريف بالمتضمن الوهمي

¹ Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique, p. 11.

² Larousse Maxipoche 2011, Patricia Maire, p. 657.(Guidon).

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

مستعمل على نطاق واسع في التعريفات الاصطلاحية، وسبب ذلك أن طبيعة المفهوم تفرض في بعض الحالات اللجوء إليه، وهذا الأمر تؤكدته التعريفات الموجودة في المعاجم المختصة، التي كثيرا ما تستعمل هذا النوع في تعريف مصطلحاتها خاصة في المفاهيم التي تمثل كلا مؤلفا من أكثر من جزء، أو التي تكون جزءا داخلا في تركيب غيره.

ب- المعارف الخاصة: Les définisseurs spécifiques

تعد المعارف الخاصة: «اللفظ أو المصطلح الذي يلي المعرف البدئي في التعريف المصطلحي، والمعبر عن خاصية مفهومية مكونة للمفهوم المعرف»¹.

فالموقع الذي يحتله المعرف الخاص من التعريف المصطلحي هو الموقع الثاني بعد المعرف البدئي، وتكون وظيفته تمييزية، إذ إنه يميز المفهوم المعرف من غيره من المفاهيم الأخرى التي يمكن أن يشتمل عليها المعرف البدئي (المتضمن الصحيح).

وتجدر الإشارة إلى أن المعرف الخاص يرتبط بمفهوم آخر ارتباطا وثيقا وهو ما يعرف بالخاصية المفهومية، حتى أن كثيرا من علماء المصطلح يستعملونها بالمفهوم ذاته، رغم الاختلاف الموجود بينهما، فالمعرف الخاص ذو طبيعة لغوية، أي أنه بمثابة الدال أو التسمية، في حين أن الخاصية المفهومية تمثل جزءا من المفهوم الذي تدل عليه التسمية، فهي بمثابة المدلول،

¹ Selja Sepälä, Composition et Formalisation Conceptuelles de la Définition Terminographique, p.53.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

أي أنها ذات طبيعة ذهنية، ولذلك تم تعريفها بأنها: «تمثيل ذهني لصفة الشيء، تستخدم في تحديد مفهومه»¹.

إن الخاصية المفهومية من خلال هذا القول ليست هي المفهوم في حد ذاته، إنما هي مكون من مكوناته، ذلك أن الخاصية الواحدة تمثل صفة واحدة في حين أن المفهوم مكون من عدد من الخصائص المفهومية تجسد كل منها صفة من صفاته، بحيث تؤدي مجتمعة إلى تحديد مفهوم الشيء، وهي في الوقت نفسه لها طبيعة المفهوم ذاتها وهي الطبيعة الذهنية.

إن الخصائص التي يتكون منها المفهوم لا تكون في الدرجة نفسها من الأهمية، بل هي متفاوتة في ذلك، ولذلك يرى كل من (بيجوان) و(توارون) أنه: «من البين أنه يتعذر وصف معنى الكلمة أو المصطلح بواسطة لائحة سمات تكون كلها متساوية من حيث الأهمية وتضاف إلى الأخرى ببساطة، وإن السمات تكون أساسية إلى حد ما ومركزية، وإن التعريف يفترض إقامة علاقات بين السمات تبعا لحسابات خوارزمية دقيقة إلى حد ما...»². ومعنى ذلك أن إيراد الخصائص في التعريف لا يكون بطريقة عشوائية وكيفما اتفق، بل هو خاضع لعملية ترتيبية دقيقة، قائمة على تقديم الخاصية المفهومية ذات الأهمية الكبيرة متبوعة بغيرها من الخصائص التي تقل أهمية عنها، بل إن بعض الخصائص يتم استبعاده في التعريف المصطلحي.

إن ما يحدد أهمية الخاصية ليس معيارا ثابتا، فقد تكون أهميتها بالنظر إلى: «وجهة النظر المعتمدة بنوع خاص وللوصف المنشود ودرجة الدقة المتوخاة ولأسلوب الصياغة المعتمد وللثقافة

¹ ISO, Terminology work – Principles and methods, ISO 1087 – 1990. (Caractère).

² بيجوان هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، ص: 33.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

موضوع البحث¹. ومنه، فالخاصية المفهومية قد تكون مهمة في تعريف وغير مهمة في تعريف آخر، ما دام أن المعيار الضابط لهذه الأهمية ليس واحداً، ذلك أنه تتحكم فيه عوامل مختلفة، منها ما يرجع إلى اللغة، كالأسلوب المستعمل في التعريف، ومنها ما هو خارج عن اللغة، كوجهة نظر المعرف وثقافته ودرجة الدقة والوصف اللذين يهدف إلى تحقيقهما.

ومهما يكن من أمر، فإن الباحثين المصطلحيين قد أشاروا إلى وجود أربعة أصناف من الخصائص المفهومية، وقد تم هذا التصنيف وفقاً لمقياسين اثنين، يرتبط المقياس الأول بانتماء الخاصية إلى جوهر المفهوم أو عدم انتمائها إليه، ويتعلق المقياس الثاني بثنائية الداخل والخارج، وهكذا تكون أصناف الخصائص أربعة، وهي: الخصائص الأساسية (Les caractères essentiels)، الخصائص غير الأساسية (Les caractères non essentiels)، الخصائص الداخلية (Les caractères intrinsèques)، والخصائص الخارجية (Les caractères extrinsèques)².

ب-1- الخصائص المفهومية الأساسية:

أشرنا سابقاً إلى أن المعيار الذي نحكم بوساطته على أهمية خاصية في مقابل غيرها معيار غير مضبوط، ومن هذا المنطلق اختلف في الأساس الذي يتخذ في جعل خاصية ما أساسية وأخرى غير أساسية.

¹ بيجوان هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، ص: 148-149.

² La Norme ISO, Principes et méthodes de la terminologie, ISO 704 – 1987.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

لقد رأى بعضهم - من أمثال الباحث دوبيكير - أن الخاصية تكون أساسية إذا: «كانت ضرورية لتحديد المفهوم المعالج»¹. غير أن المقياس الذي ذكره وهو "ضرورية الخاصية" يحتاج هو نفسه إلى عملية ضبط، فما الذي يحدد هذه "الضرورية"؟، لأن ترك المجال مفتوحا يؤدي بالضرورة إلى تفاوت في تحديد ما يكون ضروريا من الخصائص في تعريف المفهوم بحسب المعرف والمجال وغيرهما.

ومن المقاييس المقترحة لتحديد الخاصية الأساسية مقياس التمييز، إذ تعد الخاصية أساسية في التعريف إذا كانت: «تسمح بتمييز المفهوم المعالج بشكل خاص عن مفهوم آخر»². وهذا المقياس يرتبط بالهدف العام من التعريف - ألا وهو تمييز المفهوم المعرف من غيره من المفاهيم دفعا للالتباس المحتمل وتحقيقا لخصوصية المفهوم عما سواه - ومع ذلك، فإن هذا المقياس غير ثابت هو الآخر، ذلك أن الخاصية قد تعد أساسية عند مقارنة مفهوم ما مع غيره من المفاهيم التي تنتمي معه إلى النظام المفهومي نفسه، وتعد غير أساسية إذا تمت مقارنة هذا المفهوم مع مفهوم ثالث ينتمي إلى النظام نفسه.

غير أن بعض الباحثين - من أمثال روندو (Rondeau) - حاول حصر الخصائص الأساسية في عناصر بعينها، بحيث لا يعد أساسيا إلا ما كان عنصرا من عناصر ثلاثة هي: «الشكل، الوظيفة، والطبيعة»³. ومن خلال ملاحظة هذه العناصر نجد أن منها ما يدخل في تحديد جوهر

¹ Loïce Depecker, Entre signe et concept, p. 119.

² Ibid, p. 120.

³ Guy Rondeau, Introduction à la terminologie, Imprimerie Alma, Québec, 1984, p. 28.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

المفهوم وحقيقته، وهو ما يرتبط بالشكل والطبيعة، ومنها ما ليس داخلا في تحديد الماهية، ومع ذلك فهو ضروري في كثير من التعريفات، وهو ما يتعلق بالوظيفة، فكثيرة هي التعريفات التي تذكر فيها وظيفة الشيء المعروف، خاصة في ما يتعلق بالمفاهيم الدالة على الأجهزة والأدوات.

ب-2- الخصائص المفهومية غير الأساسية:

إن هذا الصنف من الخصائص يقع في مقابل سابقه، ولذلك تم تحديد الخاصية غير الأساسية بأنها: «الخاصية التي تحمل معلومة كاملة دون أن تكون ضرورية مطلقا لفهم أو فك شفرة المفهوم أو تمييزه»¹.

فإذا كانت الخاصية الأساسية ضرورية في تحديد المفهوم ومميزة له عن غيره، فإن الخاصية غير الأساسية ليست كذلك، وإنما تأتي فقط لتكملة الخاصية الأساسية، ولذلك، فإنه يمكن حذفها شرط ألا يؤدي ذلك إلى إخلال بالمفهوم المعروف أو خلطه بمفهوم آخر، وهذا يقتضي إحاطة تامة من قبل المعرف بالمفهوم المعروف وبغيره من المفاهيم الواقعة في دائرته.

ويفرق في هذا المقام بين نوعين من الخصائص غير الأساسية، يتعلق الأول بالخصائص الحشوية، والثاني بالخصائص العرضية، وممكن الاختلاف بينهما أن الأولى تكون حاضرة في المفهوم بصفة دائمة، أي أن المفهوم متصف بها في جميع الحالات، في حين أن الثانية غير ثابتة في المفهوم، فقد توجد فيه في حالات ولا توجد فيه في حالات أخرى².

¹ Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique, p.35.

² Ibid, p.35.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

ب-3- الخصائص المفاهيمية الداخلية:

تكون الخصائص داخلية في المفهوم إذا كانت: «من جيلة هذا [المفهوم] أي ناشئة أو واقعة ضمنه أو ضمن جزء من أجزائه، أي أنها تدخل في جوهره ولا تكون شكلية طارئة»¹. فالخصائص المفاهيمية إنما سميت داخلية لأنها تدخل في جوهر المفهوم، أي أنها مكون من مكونات ماهيته، وما يكون داخلا في ماهية الشيء يكون ذاتيا غير عرضي، لأن المفهوم لا يتصور من دونه، ولذلك سماها بعضهم "صفة ذاتية" أو "سيمة تعيينية"^{*}.

ومما يمكن اعتباره من الخصائص المفاهيمية الداخلية: «الشكل "Forme"، البعد "dimension"، المادة [المكون منها]، اللون»² فهذه العناصر الأربعة مما يتعلق بماهية المفهوم، التي لا يمكن تصوره من غيرها، فكل شيء شكل ومادة تكونه...، ولهذه الخصائص أهمية في التعريف المصطلحي، ولذلك: «ينبغي أن تعطى لها الأولوية في التعريفات [المصطلحية] لأنه يمكن أن ترصد بسهولة من قبل غير المتخصصين»³.

فأهمية الخصائص المفاهيمية الداخلية راجعة إلى كونها داخلة في تحديد ماهية المفهوم وجوهره، وفي المقام الثاني إلى سهولة إدراكها من قبل المتلقي العادي غير المتخصص، الأمر الذي يسمح له بالتعرف على المفهوم، حتى وإن كان هذا التعرف مبدئيا وعاما.

¹ بيجوان هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، ص: 225.

^{*} استخدم التسمية الأولى فرانسوا غودان والثانية لويك ديبير (ينظر المرجع نفسه، ص: 225، 150).

² المرجع نفسه، ص: 2252.

³ المرجع نفسه، ص: 302.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

ب-4- الخصائص المفهومية الخارجية:

تحدد الخاصية المفهومية الخارجية بأنها الخصائص التي تكون: «غير مستمدة من جوهر الغرض [الشيء] أو من صلبه، بل من علاقتنا بالمرجع أي الشكل الخاص الذي يتخذه احتكاكنا بهذا الغرض»¹. فهذه الخاصية على خلاف سابقتها لا تدخل في تحديد جوهر الشيء، بل هي تتعلق بأمور خارجة عن المفهوم المراد تعريفه، ولذلك أطلق عليها بعضهم – مثل الباحث غودان – تسمية "صفة عارضة"، كما أطلق عليها آخرون – من أمثال الباحث ديبكر – تسمية "سيمات تضمينية"². وبما أن هذه الخصائص ليست ذاتية داخلية في ماهية المفهوم فإنها تحدده: «على نحو غير ثابت نسبيا وافتراضي وحتى فردي»³.

ومن الأمثلة التي يتم ضربها على هذه الخصائص: «الأصل [المصدر]، والوظيفة، المحل [الموقع]، المكتشف، المبتكر، الحالة»⁴. فمصدر الشيء أو مكتشفه أو وظيفته هي خصائص غير ذاتية في المفهوم، لأنها مرتبطة بأمور خارجية عنه.

وتجدر الإشارة إلى أن كلا من الخصائص المفهومية الداخلية والخارجية قد تكون أساسيا أو غير أساسيا، فإذا كانت الخاصية داخلية فذلك لا يعني أنها أساسية، والعكس صحيح، فالخاصية الخارجية ليست غير أساسية في جميع الأحوال، أي أنه لا يوجد ارتباط بين الأمرين، ومما يدل

¹ بييجوان هنري وتوارون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، ص: 225.

² ينظر، المرجع نفسه، ص: 150، 225.

³ المرجع نفسه، ص: 150.

⁴ La Norme ISO, Principes et méthodes de la terminologie, ISO 704 – 1987.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

على ذلك أن خاصية الوظيفة خاصة خارجية للمفهوم وهي في الوقت نفسه أساسية في تعريف كثير من المفاهيم، كما أن خاصية اللون داخلية ومع ذلك يمكن حذفها في بعض التعريفات دون أن يُخل ذلك بالمفهوم المعروف.

وكخلاصة لكل ما تم ذكره في أنواع التعريف المصطلحي نقول: إن للتعريف المصطلحي نوعين اثنين فقط، هما: التعريف الإحالي والتعريف الاحتوائي، وهما فيه لا يختلفان عن نظيريهما في التعريف المعجمي، سوى أنهما في التعريف المعجمي متعلقان بكلمات اللغة العامة، في حين أنهما في التعريف المصطلحي مرتبطان باللغة المتخصصة.

كما تبين لنا أن التعريف المصطلحي الاحتوائي أكثر توظيفا من الإحالي، وأنه يتخذ أشكالا عدة مرجعها إلى العلاقة بين الجنس والمفهوم المعروف، وتتمثل أشكاله وفقا لهذه العلاقة في: التعريف الاحتوائي بالجنس القريب، والتعريف الاحتوائي بالجنس البعيد، والتعريف الاحتوائي بالجنس الأعلى (التعريف الفتوي)، يضاف إلى هذه الأشكال التعريف الاحتوائي التقسيمي القائم على علاقة (كل/جزء، جزء/كل) بين التعريف والمفهوم المعروف.

أما عن مكونات التعريف المصطلحي الاحتوائي، فقد ذكرنا أنها ثلاثة، يتمثل الأول في المجال الذي ينتمي إليه المفهوم المعروف، والثاني في المعروف البدئي، الذي ينقسم بدوره إلى قسمين: المتضمن الصحيح والمتضمن الوهمي، ويتمثل المكون الثالث في المعارف الخاصة ذات الطبيعة اللغوية المعبرة عن الخصائص المفهومية ذات الطبيعة الذهنية، هذه الخصائص تصنف بدورها إلى أربعة أصناف متقابلة في ما بينها مثني مثني، وهي: الخصائص المفهومية الأساسية وغير الأساسية، والخصائص المفهومية الداخلية والخارجية، وقد بينا أن المعيار الذي يستند إليه في جعل

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

خاصية ما أساسية وأخرى غير أساسية غير ثابت، ذك أنه تتحكم فيه عوامل مختلفة، كطبيعة

المفهوم ونوعية المتلقي وثقافة المعرف ومدى دقته والغاية المتوخاة من التعريف، وغير ذلك من

العوامل.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

2-2- شروط التعريف المصطلحي ووظائفه:

2-2-1- شروط التعريف المصطلحي:

تطرقنا في الفصل الأول إلى شروط التعريف المعجمي العام، فبينما أن التعريف الجيد ينبغي أن تتوفر فيه جملة من الشروط ذكرناها في موضعها، والتعريف المصطلحي مرتبط باللغة المتخصصة لا باللغة العامة، فهل الشروط الواجب توفرها فيه هي نفسها شروط التعريف المعجمي؟

للتعريف في ميدان المصطلحية عدد من الشروط التي لا بد من الالتزام بها من قبل المعرف، وأهم هذه الشروط ما يأتي:

2-2-1-1- الوضوح:

تحقيقاً لهذا الشرط فإن التعريف المصطلحي: «لا ينبغي أن يشتمل إلا على مصطلحات يعتقد بأنها معروفة من قبل الجماعة المستهدفة أو على مصطلحات معروفة في نفس المصنف المصطلحي»¹. إن هذا القول يربط الوضوح بالفئة المستهدفة من التعريف، إذ يتعين على المعرف قبل أن يصوغ تعريفه أن يأخذ بعين الاعتبار مستوى المتلقي الذي يوجه إليه معجمه المتخصص، فيبني تعريفاته انطلاقاً من هذا المعيار، وهذا فيه دلالة كذلك على أن الوضوح مسألة نسبية، لأن الواضح عند فئة قد يكون غير واضح عند فئة أخرى.

¹ Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique, p.18.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

ومما أشار إليه هذا القول كذلك أن المصطلحات الداخلة في تعريف مصطلح ما ينبغي أن تكون معرّفة في المصنف المصطلحي نفسه الذي احتوى على المصطلح محل التعريف، بحيث يعتمد المعرّف إلى الإحالة إلى تعريف هذه المصطلحات في مواضعها من مصنفه، الأمر الذي يمكن المتلقي من فهم المصطلح فهما صحيحا ومن تكوين صورة واضحة عنه.

ويمكن لالتباس المصطلح أن يخل بهذا الشرط، والمقصود بالالتباس أن يدل المصطلح الواحد على أكثر من مفهوم، الأمر الذي قد يؤدي إلى غموض المصطلح المعرف أو إلى وقوع المتلقي في التأويل، ولذلك ينبغي على المعرف أن يتجنب مثل هذه المصطلحات، وأن يختار بدلا منها مصطلحات تكون دلالتها على المفهوم دقيقة.

وبالنظر إلى أهمية هذا الشرط في التعريف المصطلحي، رأى بعض الباحثين أنه: «يمكن للمصطلحي أيضا اللجوء إلى الرسوم التوضيحية لكي يعرّف [المصطلح]»¹. ومعروف أن الرسوم التوضيحية وغيرها، من الوسائل المساعدة في التعريف، والتي يلجأ إليها المعرف في الحال التي يجد فيها أن اللغة غير كافية في توضيح المفهوم.

2-2-1-2- الاقتصاد:

يتعلق تحقق هذا الشرط بعوامل عدة، منها أن تعريف المفهوم ينبغي أن يُختار فيه: «الجنس القريب، [أي] المتضمن الأكثر قربا من الناحية التراتبية وبالضرورة الأكثر خصوصية من كل

¹ Bruno de Bessé, La définition Terminologique, p. 258.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

المتضمنات الممكنة»¹. فاختيار الجنس القريب الذي ينتمي إليه المفهوم المعروف راجع إلى أن تخصيصه يتم بعدد قليل من المخصصات وهذا يجعل التعريف مختصراً، على خلاف التعريف بالجنس البعيد الذي يتطلب تخصيصه إيراد عدد كبير من المخصصات، وهذا الأمر يتنافى ومبدأ الاقتصاد المطلوب في التعريف.

ومن العوامل التي يرتبط بها الاقتصاد، بعد اختيار الجنس القريب في التعريف، الاقتصاد على الخصائص المفهومية الأساسية ذات الصلة المباشرة بالمفهوم المراد تعريفه، والمميزة له عن غيره، ذلك أن ذكر الخصائص الأساسية وغير الأساسية من شأنه أن يؤدي إلى إطالة التعريف المصطلحي إطالة تجعل منه تعريفاً موسوعياً أو شبه موسوعياً.

أما عن عدد الخصائص الذي يُقتصر عليه في التعريف فهو مختلف فيه بين الباحثين، فقد رأى بعضهم - مثل دو بيسي الذي اعتمد في تحديد هذا العدد على دراسة تطبيقية أجراها على أكثر من مائتي تعريف من تعريفات الأثاث - أنه يتراوح بين الواحد والخمسة، في حين رأى بعض الباحثين أن عدد المخصصات غير محدد، لأنه تتحكم فيه عوامل كثيرة كالجُمهور المستهدف، وتمايز التعريف وتقنيته وثراء المتضمن من الناحية المفهومية، أما بعضهم الآخر، فقد ربط عدد المخصصات بتحقيق التعريف للتمييز بين المفهوم المعروف وغيره من المفاهيم، أي أن عدد المخصصات يتوقف بمجرد تميز المفهوم عن غيره، ويزيد إذا بقي المفهوم ملتبساً بغيره².

¹Selja Sepälä, Composition et Formalisation Conceptuelles de la Définition Terminographique, p.89.

² Ibid, p .60.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

ويرتبط الاقتصاد كذلك بتجنب إعادة ذكر المجال في كل تعريف إذا كانت المصطلحات المعرفة التي يحتوي عليها المعجم المختص تنتمي إلى المجال ذاته، لأن المجال الذي ينتمي إليه المصطلح في هذه الحال يكون بديهياً، ولذلك فإن إعادة ذكره في كل مرة يأتي فيها المصطلحي إلى تعريف المصطلح من المجال نفسه تثقل التعريف من غير فائدة ترجى¹.

وفي ما يتعلق بطول التعريف المصطلحي، فقد اتفق عدد من المصطلحيين - أمثال (سيبالا) و(كابري) و(فيزينا وزملاؤه) - أنه محدد بجملة واحدة فقط²، والواقع أن هذا الطول قد يكون غير كاف في تحديد بعض المفاهيم التي تكون معقدة ومرتبطة مع غيرها من المفاهيم بعلاقات عديدة، فمثل هذه المفاهيم يحتاج تعريفها إلى أكثر من جملة واحدة، على خلاف المفاهيم التي تكون بسيطة وقليلة العلاقات مع غيرها، فهذه يمكن الاكتفاء في تحديدها بجملة واحدة، وبناء على ذلك رأى (دو بيسي) أنه: «قياساً على المعجمية، تتألف التعريفات المصطلحية من جملة واحدة، ولكن هذا ليس مطرداً»³.

ومن المواضيع التي يرى (دو بيسي) أن التعريف المصطلحي قد يطول فيها تلك التي يكون فيها التعريف ذا دور تعليمي، فهذا الدور: «كثيراً ما يكون مهماً، فهو يشتمل إذن في الغالب على عناصر موسوعية غير ذات فائدة للتعريف حينما تتضمن برنامجاً تعليمياً»⁴. فالغاية

¹ Selja Sepälä, Composition et Formalisation Conceptuelles de la Définition Terminographique, p. 89.

² Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique, p. 18.

³ Bruno de Bessé, La définition Terminologique, p. 258.

⁴ Ibid, p. 154.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

التعليمية لا تقيد المعرف بطول معين، به إنه حر في إيراد الخصائص المفهومية للمصطلح حتى غير الضرورية منها، إلى الحد الذي يمكن فيه أن يصبح التعريف المصطلحي موسوعيا.

وما نخلص إليه، أنه على المعرف الالتزام بشرط الاقتصاد قدر المستطاع، إلا إذا دعت الضرورة إلى خلافه، كأن يكون الالتزام به مخلا بصحة المفهوم أو مؤديا إلى التباس المفهوم بغيره، فحين ذاك عليه إطالة التعريف بما يضمن وضوح المفهوم وتميزه عن غيره، لأن هذا هو الهدف المتوخى من التعريف.

2-2-1-3- تحقيق التطابق المفهومي مع المصطلح:

المقصود بهذا الشرط أن التعريف المصطلحي: «لا ينطبق إلا على المفهوم المعرف»¹. ومعنى ذلك أن تعريف مفهوم ما لا ينطبق إلا عليه هو وحده، بحيث لا يدخل ضمن هذا التعريف أي مفهوم آخر، وهذا يعني أن: «العلاقة بين التعريف المصطلحي والمفهوم المعرف هي علاقة ترادف مفهومي تام، فالتعريف يكون مكافئا للمعرف، بحيث يدل على المفهوم المكثف الذي يحمله المصطلح دلالة تامة، فلا يكون أعم ولا أخص منه.

ومن الطرائق التي تعرف بها المطابقة بين المعرف والتعريف من عدمها إمكانية استبدال أحدهما بالآخر وإحلاله محله، فإذا أمكن ذلك من غير أن يختل المفهوم كان التطابق متحققا بين

¹Selja Sepälä, Composition et Formalisation Conceptuelles de la Définition Terminographique, p.89.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

المصطلح وتعريفه، وإذا أدى الاستبدال إلى الإخلال بالمفهوم كان المصطلح وتعريفه غير متطابقين.

غير أن التطابق بين التعريف المصطلحي والمفهوم المعروف غير مطرد في جميع الحالات، فقد يلجأ المعرّف إلى حذف بعض الخصائص المفهومية للمصطلح التي لا يراها مناسبة للمتلقّي، فينتج عن ذلك تعريف سليم يؤدي الغرض الذي يطلبه المعرّف، مع أنه حذف منه بعض الخصائص المفهومية التي تكوّن المصطلح المعروف، فمستوى المتلقّي المستهدف بالتعريف قد يفرض على المعرّف المصطلحي أن يقتصر في تعريفه على ما يتناسب والفئة المستهدفة، حاذفاً بذلك بعض خصائص المفهوم المعروف من غير أن يؤثر ذلك على التعريف، إذ يبقى التعريف مصطلحياً حتى وإن لم يكن مطابقاً للمفهوم المعروف مطابقة تامة، ولذلك قال (دو بيسي) إنّ: «التعريف المصطلحي مثل التعريف المعجمي لا يحتاج لأن يكون تاماً، ينبغي أن يوافق معرفة وحاجات الاستعمال الخاصة بالمنتج المصطلحي»¹. وبما أن الأمر مرتبط بالمتلقّي وبحاجات الاستعمال فإن مسألة تحقيق التطابق بين التعريف ومفهوم المصطلح المعروف نسبية غير مطردة.

وما نخلص إليه أن تحقيق التعريف المصطلحي للتطابق المفهومي مع المصطلح المعروف أمر في غاية الأهمية، والذي ينبغي على المعروف تحريره قدر الإمكان، إلا إذا دعت الضرورة إلى عدم الالتزام بهذا الشرط، كأن يكون الغرض من التعريف تعليمياً.

¹ Bruno de Bessé, La définition Terminologique, p. 258.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

2-2-1-4- الإشارة إلى العلاقات المفهومية الرابطة للمفهوم بغيره:

إن المراد بهذا الشرط أنه يتعين على التعريفات المصطلحية أن: «تعكس العلاقات النظامية التي يعقدها كل مفهوم مع المفاهيم الأخرى لنفس المجال»¹.

إن هذا الشرط راجع إلى كون المفهوم المعرف لا يوجد بمعزل عن غيره من المفاهيم المحيطة به، والمنتمية معه إلى المجال نفسه، بل هو يقيم معها علاقات متنوعة ينبغي الإشارة إليها في التعريف، فقد يكون المفهوم جزءا من مفهوم آخر أو كليا تدخل في تركيبه أجزاء متعددة، وقد تكون العلاقة بين المفاهيم احتوائية بأن يكون مفهوم ما متضمنا لغيره، كما يمكن أن يكون المفهومان متقابلين، إلى غير ذلك من العلاقات التي يتوجب إظهارها في التعريف المصطلحي، لإبراز النظام الذي يحكم مفاهيم المجال العلمي الواحد، على اعتبار أن هذا النظام المفهومي يبقى خفيا ما لم يتم الإشارة إلى العلاقات القائمة بين مفاهيم المجال نفسه، وهي الإشارة التي تسمح بتمثيل التعريف وفقا لمشجر مفهومي، أو ما يعرف بشجرة المجال التي: «تجسد الروابط القائمة بين المفاهيم، وهي من نوع خاص وعام، واستقالة، إلخ»². فالتعريف المصطلحي - إذن - يمكن له أن يكتسب قيمته من هذا التشكيل الذي يتيح للنظام المفهومي، وهو التشكيل الذي يختلف من مجال إلى آخر بحسب التعريف.

وبناء على كل ما سبق ذكره، ينبغي على المعرف المصطلحي أن يأخذ بعين الاعتبار الإشارة في تعريفاته إلى العلاقات التي يقيمها المفهوم المعرف مع غيره من مفاهيم مجاله، لأن ذكر هذه

¹ Maria Teresa Cabré, La terminologie : Théorie, méthode et application, p. 183.

² الأشهب خلد، المصطلح العربي (البنية والتمثيل)، ص: 233.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

العلاقات تتبني عليه أمور في غاية الأهمية، كإمكانية تجسيد التعريف المصطلحي في مشجر مفهومي، وكذا إظهار النظام الخفي الذي يتشكل وفقه مجال علمي معين.

2-2-1-5- الاعتدال في استعمال الأقواس داخل التعريف المصطلحي:

ينبغي على المعرف المصطلحي ألا يكثر من استخدام الأقواس في تعريفاته، ذلك أن الإكثار منها من شأنه أن يبعد ذهن القارئ عن متابعة الخيط المفهومي الأساسي للتعريف، والمعروف قد يلجأ إلى استخدام مثل تلك الأقواس ليوضح كلمة غامضة أوردها في تعريفه أو لغرض آخر، شرط ألا: «تحتوي [الأقواس] على الخصائص [المفهومية] الأساسية ... ففي كل أنواع الملفوظات [التعريفية]، تشكل العناصر المذكورة بين قوسين عناصر لا تعد ضرورية بالنسبة إلى معنى الملفوظ، وهذا يعني بأن هذا المحتوى يمكن من الناحية النظرية أن يحذف من التعريف دون إحداث تغير أو فقدان للمعاني المهمة»¹.

فالأقواس ينبغي أن تحتوي على الخصائص المفهومية الثانوية التي لا يؤدي حذفها إلى الإخلال بالمفهوم العام للمصطلح، غير أن هذا لا يلغي الدور الذي تؤديه هذه العناصر الثانوية في زيادة توضيح المفهوم العام، لأن المقصود هو ضرورة إيراد الخصائص الأساسية لمفهوم المصطلح المعرف خارج هذه الأقواس، لأنها لا تؤدي دوراً توضيحياً، بل لها دور في تحديد ماهية المفهوم المعرف وتمييزه عن غيره.

¹ Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique, p.29.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

2-2-1-6- موضوعية التعريف المصطلحي:

إنّ من علامات دقة التعريف المصطلحي وعلميته أن: «يتبنى وجهة نظر حيادية، إذ ينبغي أن يكون خاليا من الأحكام الذاتية»¹. فعمل المعرّف المصطلحي ينبغي أن يكون عملا وصفيا محضاً، خاليا من الأحكام المعيارية والنظرة الذاتية، بحيث يقتصر المعرّف في وصف المفهوم على ذكر خصائصه دون أن يتجاوز ذلك إلى إصدار أحكام ذاتية قد يكون مختلفاً فيها، ومن أمثلة الأحكام الذاتية استخدام صيغة اسم التفضيل في التعريف المصطلحي.

2-2-1-7- تجنب الألفاظ السالبة في التعريف:

ذكرنا في الفصل الأول أن التعريف بالسلب هو من أنواع التعريف اللفظي، قائم على إقامة علاقة لغوية بين اللفظ المعرّف ولفظ آخر من خلال استخدام كلمات تدل على المغايرة.

أما في مجال المصطلحية، فإن التعريف فيها: «لا ينبغي له أن يكون سلبياً، إلا إذا كان متعلقاً بمفهوم سالب [في ذاته]»². فإذا كان التعريف بالسلب رائجا في المعجمية، فإنه في ميدان المصطلحات لا يتم استعماله إلا في الحال التي يكون فيها المصطلح المراد تعريفه سلبياً، بأن يكون محتويا على خصائص مفهومية سلبية، ومثال ذلك أن مصطلح "indéclinable" مصطلح

¹ Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique. p. 18.

² Selja Sepälä, Composition et Formalisation Conceptuelles de la Définition Terminographique, p. 92.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

مركب من السابقة "in" ومن الكلمة déclinable، والمصطلح ككل يدل على غياب التغير في بعض الكلمات المبنية حتى وإن تغيرت حالتها الإعرابية¹.

أما إذا كان المفهوم المراد تعريفه غير سلبي فإنه لا ينبغي تعريفه باستخدام ألفاظ سالبة، وبناء على ذلك، فإنه لا يقال في تعريف المعرب مثلاً أنه غير المبني.

2-2-1-8- تجنب التعريف بالمرادف والمضاد والمكافئ:

إن التعريف المصطلحي قائم على تعريف المفاهيم، بخلاف التعريف اللفظي المعتمد على إقامة علاقات لغوية بين اللفظ المعرف وغيره من الألفاظ، وهذا ما يجعل توظيف التعريف بالمرادف والتعريف بالضد وكذا التعريف بالمكافئ معتمداً بكثرة في التعريف اللفظي، باعتبار هذه التعريفات مجسدة للعلاقات اللسانية بين الألفاظ.

أما في مجال المصطلحية فإنه: «ما دام أن التعريف الذي يحيل إلى مرادف أو إلى مضاد أو إلى مكافئ لا يمكن له أن يقوم مقام التعريف المصطلحي، فـ [هذا] التعريف في الواقع لا يوافق المقاربة الإدراكية [الذهنية] على اعتبار أنه يتأسس بصورة جوهرية على العلاقات اللسانية»². فتعريف مصطلح ما بمرادفه أو بمضاده أو بمكافئه ليس من شأنه أن يحدد مفهوم هذا المصطلح، ولذلك ينبغي تجنب مثل هذه الأنواع من التعريفات.

¹ La Norme ISO, Principes et méthodes de la terminologie, ISO 704 – 1987.

² Selja Sepälä, Composition et Formalisation Conceptuelles de la Définition Terminographique, p.79.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

غير أن هذا لا يعني أنه لا يمكن للمصطلحي إطلاقاً إيراد مرادف المصطلح أو مضاده أو مكافئه في تعريفاته، بل يمكن له ذلك بعد الانتهاء من ذكر الخصائص المفهومية للمصطلح، لأنه في هذه الحال (المرادفات والمضادات والمكافئات) لا تعد مكوناً من مكونات التعريف المصطلحي، ولكنها تلعب دوراً من حيث إنها توضح البنية النظامية المنسجمة للمعجم المتخصص، ذلك أن المعجم المتخصص يضم بين دفتيه مصطلحات تنتمي إلى المجال العلمي نفسه، وتقيم في ما بينها علاقات عديدة ومتنوعة، مما يجعلها خاضعة لنظام مفهومي معين، وهذا النظام يكون خفياً بحيث يتم الكشف عنه بالإشارة إلى العلاقات الرابطة بين المفهوم المعرّف وغيره، ومن ذلك ذكر مرادف المصطلح أو مضاده أو مكافئه.

2-2-1-9- تجنب إيراد الأمثلة في التعريف إلا للضرورة:

تعد الأمثلة وغيرها - كالرسومات التخطيطية والصور - من الوسائل المساعدة في التعريف، إذ تعمل على توضيح المعرّف أكثر، ودورها في مجال المعجمية هو نفسه في الميدان المصطلحي، إذ إنها تؤدي فيه دوراً في توضيح المفهوم وتقريبه من الأذهان.

وبما أن الأمثلة مكملّة للتعريف فإنه: «في حالة ما إذا اعتقد بأن الأمثلة المتعلقة بالمفهوم المعالج ذات أهمية فإن الأجدر بها أن تذكر في الحاشية [المصطلحية]¹. أي أن الأمثلة لا تورد في التعريف إلا إذا كانت لها أهمية في توضيح المفهوم، وهي تذكر بعد الانتهاء من تعريف مفهوم المصطلح، والأفضل أن يكون ذلك في الحاشية المصطلحية.

¹ Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique, p.19.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

غير أنه في بعض الحالات يتم ذكر المثال داخل التعريف، ويكون ذلك: «إذا استعمل لتخصيص مصطلح موافق لخاصية [مفهومية] يمكن أن تكون عامة جداً، أو يمكن أن تفسر بشكل خاطئ من طرف الجماعة أو الجماعات المستهدفة»¹. ومعنى ذلك أن إيراد الأمثلة داخل التعريف مرده إلى تحري الدقة في التعريف، بحيث إن استخدام المصطلحات العامة في التعريف وكذا المصطلحات الملتبسة أو الغامضة من شأنه أن يؤدي إلى عدم دقته، ولذلك يلجأ المعرّف إلى توظيف الأمثلة ضبطاً للمفهوم المعرّف وتحقيقاً للدقة المطلوبة في التعريف المصطلحي.

2-2-1-10- عدم إيراد المصطلح المعرّف في التعريف إلا للضرورة:

مما يجدر بالمعرّف المصطلحي تفاديّه في تعريفه للمفاهيم استعمال المصطلح نفسه أو مرادفه أو أحد مشتقاته إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك، لأنّ: «تعريف المصطلح بنفسه أو بأحد مشتقاته لا يفيد في شيء، ذلك أن التعريف يقتضي استعمال مصطلحات أبسط من الناحية المفهومية لكي يتسنى للمتلقّي إدراك مفهومه، وهذا لا يتحقق إذا عرفنا المصطلح بنفسه أو بأحد مشتقاته»². وكذلك الأمر إذا استعمل في التعريف مصطلح مرادف للمصطلح المراد تعريفه، فاستخدام المصطلح نفسه أو أحد مشتقاته لا يؤدي إلى تبسيط المفهوم، بل يبقى ذلك التكتيف المفهومي الذي يحمله المصطلح قائماً، في حين أن استخدام المصطلح المرادف لا يفيد في تعريف المعرّف في شيء، بل يوضح فقط العلاقات اللغوية القائمة بين المصطلح المعرّف وغيره.

¹ Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique, p. 19.

² Ibid, p.24.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

غير أنه في بعض الحالات يعسر على المعرّف الالتزام التام بهذا الشرط، وتتعلق الحالة الأولى بالمصطلحات التي تأتي صفة أو ظرفاً، إذ يكون في هذه الحال: «ذكر الفعل أو الصفة أو الظرف الذي يشق منه المصطلح المعرف أمراً لا مفر منه»¹. ومثال ذلك تعريف: «عجزي» sacré [صفة] < طب >: بعبارة: "الذي يختص أو ينتسب إلى العجز"². فالمصطلح "عجزي" جاء صفة وهو مصطلح منتم إلى مجال الطب، وقد تم تعريفه باستعمال المصطلح الذي اشتق منه وهو "العجز".

أما الحالة الأخرى التي يسمح فيها باستعمال المصطلح المعرف في التعريف فتتعلق بالمصطلحات المركبة من أكثر من كلمة، إذ يتم في هذه الحال تكرار الكلمة الأولى من المصطلح بنفسها متبوعة بتعريف الكلمة أو الكلمات الأخرى التي يتركب منها المصطلح، من ذلك تعريف: «هيئة إخبارية Organisme indicateur: "الهيئة التي..."»³. ففي هذا المثال تم تعريف المصطلح المركب "هيئة إخبارية" بتكرار لفظة "هيئة" أولاً ثم إتباعها بتعريف "الإخبارية" على اعتبار أن أنواع الهيئات كثيرة، بحيث يتعين تمييز هذا النوع من غيره.

ولكن ينبغي التنبيه أنه في الحال الأخيرة لا بد من أن تكون الكلمة التي يتم تكرارها في تعريف المصطلح المركب معروفة لدى المتلقي، وذلك بأن يورد المعرّف المصطلحي تعريفها في موضعه، لأنه إذا كانت مجهولة من قبل المتلقي فإن التعريف لا تكون له فائدة ترجى، ولهذا، يجب على

¹ Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique, p.24.

² Ibid, p. 24.

³ Ibid, p. 24.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

المصطلحي التنبيه إلى مثل هذا الأمر في تعريفه للمصطلحات المركبة، بحيث يعرف الجزء المشترك بين عدد معين من المصطلحات في موضعه، حتى إذا أتى إلى تعريف هذه المصطلحات كان الجزء المكرر معروفاً عند المتلقي، ومنه، يكون التعريف ذا فائدة.

2-2-1-11- تجنب الدور في التعريف المصطلحي:

يتم الوقوع في الدور عند تعريف مصطلحين أو أكثر، حيث نجد في تعريف المصطلح الأول إحالة إلى المصطلح الثاني، وإذا عدنا إلى تعريف المصطلح الثاني وجدنا فيه إحالة إلى الأول، ومثل هذا الأمر ينبغي تجنبه في التعريف المصطلحي، ومثال ذلك التعريفان الآتيان: «غابة عذراء > استغلال الغابات <: غابة مكونة من طبقة طبيعية، طبقة طبيعية > استغلال الغابات <: طبقة شجرية تنمو داخل "غابة عذراء"»¹.

تم تعريف المصطلح الأول "غابة عذراء" بالإحالة إلى مصطلح آخر هو "طبقة طبيعية" كما تم تعريف هذا الأخير بالإحالة إلى المصطلح الأول "غابة عذراء"، وهذا ما يجعل المتلقي يدور في حلقة مفرغة دون التوصل إلى مفهوم أي من المصطلحين، وهذا ما يجب تجنبه في تعريف المصطلحات، لأنه يبقى على الغموض الذي يكتنف المفاهيم ومثل هذا يتعارض مع الغاية الأساسية المتوخاة من التعريف ألا وهي توضيح المفاهيم.

غير أن الإحالات المتكررة يمكن ألا توقع في الدور، ذلك أن التعريفات قد تحيل إلى بعضها البعض ولكن الإحالة تتوقف عند تعريف معين يشتمل على ألفاظ ذات معان بسيطة لا تحتاج إلى

¹ Robert Vézina, La rédaction de la définition terminologique, p.19.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

تعريف، ومعنى هذا القول أن الإحالات الكثيرة يمكن أن تجنب الوقوع في الدور، ذلك أنه في سلسلة الإحالات هذه ستتم الإحالة إلى مفاهيم بسيطة تمكن القارئ من التوصل إلى مفهوم المصطلح الأول محل التعريف.

كانت هذه هي مجمل الشروط المتعلقة بالتعريف المصطلحي، وبمجرد النظر إليها نجد أنها لا تخرج عن الشروط المرتبطة بالتعريف العام التي ذكرناها سابقا، ف كلا التعريفين يشترط فيه الوضوح والدقة والاقتصاد، وكذا تحقيق المساواة أو التطابق المفهومي بين المعرّف والتعريف، والأمر نفسه في ما يتعلق بتجنب الألفاظ السالبة والمرادف والمضاد والدور في كل من التعريفين العام والمصطلحي، ولعل هذا التشابه كله راجع إلى كون التعريف المصطلحي مرتبطا باللغة المتخصصة وكون التعريف العام مرتبطا باللغة العامة، وهاتان اللغتان غير منفصلتين عن بعضهما انفصالا تاما كما أنهما غير متقابلتين، بل الفرق بينهما يكمن في درجة العموم والتخصص، ولذلك فليس غريبا أن نجد كثيرا مما ينطبق على اللغة العامة ينطبق على اللغة المتخصصة، مع بعض المميزات التي تحفظ للغة المتخصصة خصوصيتها.

وفي ما يأتي، نتطرق إلى وظائف التعريف المصطلحي، بعد تعرضنا إلى وظائف التعريف العام في الفصل الأول، وسنتعرف من خلال ذلك على مدى التشابه أو الاختلاف في الوظائف بين هذين التعريفين.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

2-2-2- وظائف التعريف المصطلحي:

2-2-2-1- الوظيفة المعرفية (التعليمية):

تعد هذه الوظيفة أساسية، ذلك أنها: «تجسد مفهوم التواصل بين المعرف المصطلحي والمتلقيين المتخصصين، وربما تكون هذه الغاية من أهم الدوافع على إنشاء المعاجم المتخصصة»¹. فالوظيفة المعرفية أو التعليمية من أهم الوظائف التي يؤديها التعريف، ليس المصطلحي فحسب بل وغيره من التعريفات الأخرى، ذلك أن التعريف في حقيقته وسيلة من الوسائل التي يتحقق على ضوئها التواصل بين المعرف والمتلقي.

والتعريف المصطلحي في إطار هذه الوظيفة يمكن أن يؤدي دورين اثنين، فهو إما أن ينقل معلومة جديدة لم يكن المتلقي على علم بها، وذلك حينما يكون المصطلح المراد تعريفه غير معروف لدى المتلقي، وإما أن يقوم بتصحيح المفهوم الخاطئ الذي حصله المتلقي عن المصطلح من قبل.

2-2-2-2- الوظيفة الوصفية:

إن هذه الوظيفة مرتبطة بالوظيفة المذكورة آنفاً، على اعتبار أن: «وصف المفهوم من خلال تحديد طبيعته ومكوناته ووظيفته ينجّر عنه معرفة بهذا المفهوم»². أي أن معرفة مفهوم مصطلح معين لا تتحقق إلا من خلال وصف هذا المفهوم بذكر كل ما يتعلق به من طبيعة ومكونات

¹ حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية، ص: 328.

² المرجع نفسه، ص: 328.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

وغيرهما، مع ضرورة أن يكون الوصف في إطار المصطلحية دقيقا بالاختصار على وصف المصطلح في المجال العلمي الذي ينتمي إليه، دون توسيع ذلك الوصف إلى الميدان العام.

2-2-3- الوظيفية التمييزية:

تعد الوظيفة التمييزية من وظائف التعريف العام، فكل تعريف يشترط فيه أن يؤدي إلى تمييز اللفظ عن غيره، ولذلك فإنه: « في المستوى المفهومي، لكي يكتسب المفهوم صفة المصطلحية ينبغي له، باعتباره عنصرا من مجموعة مصطلحات، أن يكون متميزا عن جميع العناصر الأخرى. والوسيلة الوحيدة للتعبير عن هذا النظام من التمايزات المتقابلة هي العملية المسماة بـ «التعريف»¹.

فما ينفرد به التعريف المصطلحي أنه يقوم بتمييز مفهوم معين عن غيره من المفاهيم التي تنتمي معه إلى الميدان العلمي والمعرفي نفسه، من خلال ذكر خصائصه المميزة، التي تجعله منفردا عن المفاهيم الأخرى، وكل هذا من منطلق أن المفهوم الواحد يوجد ضمن نظام مفهومي وليس منعزلا عن غيره، وما من شأنه أن يقوم بالفصل بين هذه المفاهيم إنما هو التعريف المصطلحي.

2-2-4 الوظيفة التاريخية:

تتحقق هذه الوظيفة حينما يحتوي تعريف المفهوم على معلومات تبين التغيرات التي طرأت على مفهوم المصطلح في فترات زمنية مختلفة، ذلك أن المفاهيم العلمية ليست ثابتة في كل الأحوال، بل نجد كثيرا منها عرضة للتغير أو للتعديل المفهومي، والذي من شأنه أن يبين ذلك التغير أو التعديل

¹ Alain Rey, La terminologie, noms et notions, p. 40.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

هو التعريف المصطلحي، وبهذا فإن التعريف المصطلحي: « لا يخبر عن المعنى أو المفهوم المعروف فقط، بل كذلك عن الحقبة التي استعمل فيها هذا المعنى، وفي أكثر الأحيان عن مؤلفه»¹. وعليه، فإن التعريف المصطلحي يعد في هذه الحال شاهداً على استعمال المصطلح بمفهوم معين في فترة معينة.

ومنه، فإن الوظيفة التاريخية تكون مجسدة في التعريفات المصطلحية إذا كانت هذه التعريفات: تهتم بتتبع أصل مفهوم المصطلح، وكذا التغيرات التي طرأت على هذا المفهوم، وكيفية انتقاله من لغة إلى أخرى...، وعليه، فإنه من الضروري العمل على إنشاء معجم تاريخي للمفاهيم المصطلحية في مختلف مجالات المعرفة، فإذا كانت اللغة العامة تملك معاجم تاريخية خاصة بها، من منطلق أن التعريفات العامة قد تؤدي هذه الوظيفة أيضاً، فإن اللغة المتخصصة ينبغي أن تكون لها مثل هذه المعاجم على اعتبار أن التعريفات المصطلحية يمكن أن تؤدي بدورها الوظيفة التاريخية.

2-2-2-5- الوظيفة الاستدلالية:

تتجسد الوظيفة الاستدلالية من خلال تحديد العلاقات التي تربط المصطلحات، ويمكن وفقاً لذلك أن تتمظهر في مظهرين اثنين.

¹ Selja Sepälä, Composition et Formalisation Conceptuelles de la Définition Terminographique, p.21.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

يتحقق المظهر الأول لهذه الوظيفة في اللغة الواحدة، وذلك عندما يستدل بوساطة التعريف المصطلحي على وجود الترادف أو عدم وجوده في استعمال المفاهيم، إذ يمكن بمجرد الاطلاع على تعريف مصطلحين أو أكثر الاستدلال على ترادفهما أو عدمه.

أما المظهر الثاني للوظيفة الاستدلالية فيكون في أكثر من لغة، وذلك حينما يكون التعريف كاشفا عن وجود تكافؤ مفهومي بين المصطلح المترجم من لغة إلى أخرى أو عدم وجود مثل ذلك التكافؤ، فقد يخيّل إلى الباحث أن المصطلح في اللغة الهدف هو نفسه في اللغة المنقول عنها، لكنه قد يبدو له عكس ما تخيله بعد الرجوع إلى تعريف المصطلح في المعجم المتخصص¹.

2-2-2-6- الوظيفة البنائية:

يكون التعريف المصطلحي مجسدا للوظيفة البنائية إذا كان محددا للعلاقات التي تربط مفهوم المصطلح المعروف مع غيره من مفاهيم المصطلحات التي تنتمي معه إلى المجال العلمي أو المعرفي نفسه، ومعنى ذلك أن وظيفة بناء النظام المفهومي تكون مرتبطة بصورة آلية بالوظيفة التمييزية، ذلك أن تمييز مصطلح ما لا يكون إلا من خلال الإشارة إلى علاقاته مع مصطلحات نظامه المفهومي، وتكون مرتبطة كذلك بالوظيفة الوصفية، لأن تمييز المصطلحات لا يكون إلا بعد وصفها وصفا دقيقا².

¹ Selja Sepälä, Composition et Formalisation Conceptuelles de la Définition Terminographique, p.77.

² Ibid, p. 04.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

إن الوظيفة البنائية تتجسد في مظهرين، يتمثل الأول في الحال التي تكون فيها تعريفات المصطلحات واصفة أو عاكسة للنظام المفهومي لمجال معين، بحيث يكون هذا النظام المفهومي موجودا مسبقا، أما المظهر الثاني فيتجسد في الحال التي يكون فيها التعريف المصطلحي مسهما في بناء نظام مفهومي جديد غير موجود سلفا، ويكون ذلك في حالة إنشاء نظرية علمية تنشأ معها المفاهيم لأول وهلة، فلا يكون التعريف هنا واصفا للنظام المفهومي، بل يؤدي دورا في بناء النظام المفهومي الخاص بتلك النظرية¹.

2-2-2-7- الوظيفة الإنشائية والتثبيتية:

يعد التعريف المصطلحي منشئا للمفاهيم، ذلك أن إبداع المفاهيم الجديدة إنما يُنطلق فيه من التعريف، إذ يمكن إبداع مفهوم جديد إذا لم تكن خصائصه المفهومية حاضرة في ذهن. إن إنشاء المفاهيم مرتبط بخاصية اعتبارية الدليل، فهذه الخاصية هي التي تسمح بإنشاء المفاهيم، ذلك أنها تجعل الدليل اللغوي محتملا لأكثر من مفهوم واحد، إذ يمكن للتسمية الواحدة أن يكون لها أكثر من مفهوم واحد من باب أن العلاقة بين الدال والمدلول غير مبررة².

يؤدي التعريف المصطلحي إلى جانب إنشاء المفاهيم دورا في تثبيتها أيضا، وذلك من خلال تثبيت المفهوم وتسميته في ذهن المتلقي أولا ثم توسيع هذا المفهوم وتثبيته في الاستعمال.

¹Selja Sepälä, Composition et Formalisation Conceptuelles de la Définition Terminographique, p. 77.

² Ibid, p. 73.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم التثبيت غير مفهوم التجميد، فمعلوم أن المفهوم متغير، الأمر الذي يستدعي مجازة ذلك التغير بإيجاد تعريف جديد للمفهوم، يحاول المتلقي من خلاله تثبيت ذلك المفهوم الجديد للمصطلح، وكذلك الأمر مع كل تغير، مما يعني أن تثبيت التعريف للمفهوم يكون مرحليا مؤقتا، بخلاف التجميد الذي لا يراعي التغير المفهومي للمصطلح، بل يحتفظ بالتعريف الأول المنشئ للمفهوم، ومنه، فإن التعريف المصطلحي يكون مثبتا للمفهوم لا مجمدا له¹.

2-2-2-8- الوظيفة الترميمية التوحيدية:

تسعى بعض المنظمات إلى جعل التعريفات المصطلحية نمطية وواحدة في الاستعمال، من خلال محاولة فرضها وتعميمها، أي أن الوظيفة الترميمية هي في أصلها وظيفة تثبيتية غير أنها أكثر توسيعا، فإذا كانت الوظيفة التثبيتية مرتبطة بمعجم معين، فإن الوظيفة الترميمية متعلقة بالاستعمال ككل، من خلال محاولة توسيع استعمال المصطلح بالمفهوم المتفق عليه، وكذا محاولة فرض ذلك في الاستعمال.

ويمكن أن نضرب أمثلة عن تلك المنظمات والهيئات بمنظمة الإيزو ISO، وكذا AFNOR و DIN وغيرها، أما في الوطن العربي فيمكن أن يعتبر مكتب تنسيق التعريب في الرباط خير مثال عنها، فقد أصدر هذا المكتب عددا من المعجمات المتخصصة سعيا منه إلى التوحيد المصطلحي.

¹ Selja Sepälä, Composition et Formalisation Conceptuelles de la Définition Terminographique, p.77.

الفصل الثاني: التعريف المصطلحي: مفهومه وموضوعه، أنواعه وشروطه ووظائفه

يمكن القول بعد الاطلاع على الوظائف التي يؤديها التعريف المصطلحي إن عددا من هذه الوظائف لا ينفرد به التعريف المصطلحي وحده، بل نجد التعريف اللغوي العام يؤديها كذلك، ومن ذلك الوظيفة المعرفية التعليمية وكذا الوظيفة الوصفية والتمييزية والتاريخية وغيرها، ويبدو أن الوظيفة التي ينفرد بها هذا التعريف تتمثل في الوظيفة البنائية المتعلقة بالنظام المفهومي للمصطلح الذي ينتمي إلى مجال معرفي أو علمي بذاته، بحيث يعمل التعريف المصطلحي على تحديد العلاقات الرابطة بين مفهوم معين وغيره من المفاهيم، ويعمل كذلك على بناء النظام المفهومي الجديد الخاص بنظرية معينة.

كما نجد أن الوظيفة التتميطية التوحيدية التي تتجسد من خلال سعي بعض المنظمات والهيئات إلى فرض المفاهيم باستعمالات معينة مما انفرد به التعريف المصطلحي عن التعريف المعجمي العام، الذي لا يتطلب مثل هذا التتميط والتوحيد، بالنظر إلى الخصوصية التي تتميز بها المصطلحات عن الألفاظ العامة.

وفي ما عدا ذلك، فإن التعريف المصطلحي يشبه إلى حد كبير التعريف العام في الوظائف التي يؤديها كل منهما، وذلك راجع - كما سبقت الإشارة - إلى عدم وجود انفصال تام بين اللغة العامة واللغة المتخصصة بل يكمن جوهر الاختلاف بينهما في درجة التخصص فحسب.

الفصل الثالث:

دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في
المعجم الكبير

1- لمحة تعريفية عن المعجم الكبير:

1-1- وصف لأجزاء المعجم الكبير:

المعجم الكبير معجم لغوي عام يصدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

لقد بدأ المجمع تفكيره في وضع معجم كبير للغة العربية عقب فشله في إصدار "معجم فيشر التاريخي"، بسبب فشله في الوصول إلى أصول هذا المعجم، الأمر الذي دفع بأعضاء المجمع القاهري إلى تولي مهمة إخراج معجم يكون جامعاً لألفاظ اللغة العربية شاملاً لقديمها وحديثها ملماً بألفاظها العامة، مشتملاً إلى جانب ذلك على ألفاظ العلوم والفنون وكذا الأماكن والأعلام وغيرها، ولعل هذا هو السبب في إطلاق تسمية "المعجم الكبير" على هذا العمل¹.

وفي سبيل إخراج هذا العمل إلى النور، عين المجمع لجنة للمعجم الكبير تكون مناطة بمهمة جمع مواد هذا المعجم وإعدادها ودراستها ومراجعتها بهدف عرضها بعد ذلك على أعضاء المؤتمر، بهدف مناقشتها وإبداء الملاحظات حولها في سبيل تصحيح ما ينبغي تصحيحه وتنقيح ما يحتاج من تلك المواد إلى تنقيح، قبل أن يتم إخراج المعجم الكبير ووضعها بين أيدي القراء والمتلقين، الذين يبدون هم بدورهم آراءهم حول ما قرأوه من المعجم قصد تدارك المجمع لما فاتته في الطبعة الصادرة في الطبقات اللاحقة².

¹ ينظر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الكبير، مطابع روز اليوسف، مصر، 1970م، ج1، مقدمة المعجم، ص:هـ.

² ينظر، المرجع نفسه، ج1، ص:هـ.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

إن إصدار أول جزء من المعجم الكبير لم يكن بطريقة مباشرة، وإنما قام المجمع في سنة 1956م بإصدار جزء في نحو خمسمائة صفحة من الحجم الكبير، عده مجرد تجربة يُظهر من خلالها المنهج الذي يريد السير عليه في معجمه، ليستطلع من خلال هذه التجربة آراء العلماء والمتخصصين في اللغة عرباً ومستعربين، للأخذ بما يسجلونه من ملاحظات في الجزء الأول الذي أزمع المجمع إخراجه¹.

صدر الجزء الأول النهائي من المعجم الكبير سنة 1970م، وهو يشتمل على حرف الهمزة فقط ويقع في نحو سبعمائة صفحة من الحجم الكبير، وقد ابتدئ فيه بالإشارة إلى الرموز المستعملة في هذا الجزء ودلالة كل رمز، وأتبع ذلك بتقديم للأستاذ إبراهيم مذكور، ذكر فيه سبب تأليف هذا المعجم والغاية منه، وكذا الإشارة إلى عمل لجنة المعجم مما سبقت الإشارة إليه، وقد أتبع هذا التقديم بعرض منهج المعجم وترتيب مواده، وهو ما سيأتي الحديث عنه².

وأول ما يبدأ الحديث عنه في باب الهمزة، وفي غيره من الأبواب، الحديث عن الحرف الهجائي الذي جعل رأساً للباب، فباب الهمزة مثلاً ينطلق فيه بالحديث عن الهمزة وما يتعلق بها من حيث عدها أول الحروف الهجائية أو عدم عدها كذلك، وكذا مواضع وقوعها في الكلمة، يضاف إلى ذلك الحديث عن مخرجها وعن أقسامها (وصل/قطع)، وعن أصالتها وزيادتها³...

¹ ينظر، المعجم الكبير، ج1، ص:هـ.

² ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص:هـ.

³ ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص:3.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

وكل جزء يختم بفهرس لأسماء الشعراء المستشهد بشعرهم مقرونا بتاريخ وفاتهم فإن لم يعلم تاريخ الوفاة على وجه التحديد اكتفي بالإشارة إلى عصر الشاعر، وبعض الأجزاء تحتوي في آخرها على تصويبات للأخطاء المطبعية الواقعة فيها كما هو الشأن في الجزء الأول.

أما الجزء الثاني من المعجم فقد خصص لحرف الباء، وقد صدر الجزء الأول منه سنة 1981م، وأعيد طبعه سنة 2006م، وهو يقع في نحو سبعمائة وثمان وستين صفحة، وقد ابتدئ فيه بتصدير للدكتور إبراهيم مدكور رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة آنذاك، أشار فيه إلى سبب التأخر في إخراج الجزء الثاني من المعجم، ذلك أنه أخرج بعد الجزء الأول بنحو عشر سنوات، وهو التأخير الذي أرجعه مدكور إلى طبيعة العمل التي تقتضي مثل هذا التأخير بالإضافة إلى دقة المنهج المتبع ومحاولة الالتزام به قدر المستطاع، يضاف إلى ذلك كله عدد من المعوقات كانت سببا في التأخر الكبير، منها قلة أعضاء المعجم المكونين وكذا توقف البعثات التي كان يرسلها المجمع لدراسة اللغات القديمة (يونانية، لاتينية، سريانية...)، وقد أتبع مدكور ذلك كله بالإشارة إلى طريقة عمل لجنة المعجم الكبير في الجمع والتحرير والمراجعة والتنقيح¹...

وقد خصص الجزء الثالث لحرفي التاء والتاء، وقد صدرت الطبعة الأولى منه في سنة 1992م، وهو يقع في نحو ثلاثمائة وواحد وتسعين صفحة من القطع الكبير، بدئ بالإشارة إلى

¹ ينظر، المصدر السابق، ج2، ص: 3- 6.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

الرموز المستعملة فيه، ثم الإشارة إلى نظام كتابة الكلمات السامية بحروف لاتينية، وختم كسابقيه بفهرس للشعراء المستشهد بأشعارهم¹.

أما الجزء الرابع فقد جعل لحرف الجيم، وقد طبع لأول مرة في سنة 2000م بمطابع أخبار اليوم، وهو يقع في سبعمائة وخمس وخمسين صفحة، وقد استهل هذا الجزء بتقديم للدكتور شوقي ضيف رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة آنذاك، أشار فيه إلى مكانة اللغة العربية وإلى مجهودات المجمع القاهري في ميدان التأليف المعجمي من خلال تأليف المعجم الوسيط ثم البدء في تأليف المعجم الكبير وغيرها من المعاجم العامة والمتخصصة، وقد ختم تصديره بتوجيه شكره إلى لجنة المعجم الكبير التي أتت على جهد أعضائها في المراجعة والتصحيح والتتقيح...

وأتابع هذا التصدير بما يذكر في كل جزء من رموز ونظام للكتابة، وختم بما ختم به سابقوه من فهرس للشعراء، كما نجد في ختامه تصويبات للأخطاء الواقعة فيه².

وقد اشتمل الجزء الخامس على حرف الحاء، وقد طبع هذا الجزء لأول مرة في سنة 2000م بمطابع أخبار اليوم، وهو يقع في نحو تسعمائة وتسع وثمانين صفحة، وقد بدئ هذا الجزء بتقديم للدكتور شوقي ضيف رئيس المجمع في تلك الفترة، لم يخرج فيه عما ذكره في تقديمه للجزء الرابع، من حيث الإشارة إلى مكانة اللغة العربية في مختلف عصورها وكذا

¹ ينظر، المعجم الكبير، ج3، ص: 3- 6.

² ينظر، المصدر نفسه، ج4، ص: ج- د، 1- 4.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

الجهود المبذولة من قبل المجمع اللغوي القاهري في مجال المعاجم، حيث أشار في هذا الشأن إلى أهم المعاجم التي أخرجها المجمع، كمعجم ألفاظ القرآن الكريم، الذي لقي رواجاً كبيراً، إضافة إلى المعجم الوسيط الذي أقبل عليه الطلاب والمثقفون في الوطن العربي والإسلامي، يضاف إلى ذلك المعجم الوجيز الذي ألفه المجمع بطلب من وزارة التربية والتعليم، وهو موجه في الأساس إلى طلاب المرحلة الثانوية، ثم يأتي أهم عمل للمجمع والمتمثل في المعجم الكبير والذي أصدر منه إلى حد الآن عدة أجزاء، وقد تلا هذا التقديم الإشارة إلى الرموز المستعملة في المعجم وكذا نظام كتابة الكلمات السامية بالحروف اللاتينية، وتم ختمه بفهرس للشعراء المستشهد بشعرهم، مثله في ذلك مثل بقية الأجزاء التي سبقته¹.

أما حرف الخاء، فقد أفرد له الجزء السادس الذي طبع أول مرة في سنة 2004م بمطابع دار أخبار اليوم، وهو يقع في ألف وواحد وثلاثين صفحة، وقد بدئ بكلمة لكل من عبد الحافظ حلمي محمد ومحمود علي مكي ومصطفى حجازي، وقد اشتملت هذه الكلمة على أسماء الأساتذة الذين جمعوا مادة المعجم الكبير وكذا محرريه - الأحياء منهم والأموات - وقد أتبعنا هذه الكلمة بالإشارة إلى الرموز ثم نظام الكتابة وختم بفهرس للشعراء، ولعل ما يميز هذا الجزء في إخراجة هو استخدام اللون الأحمر في كتابة مواده (مداخله) وكذا المعاني العامة التي تدور حولها كل مادة².

¹ ينظر، المعجم الكبير، ج5، ص: أ-ب، 1-4.

² ينظر، المصدر نفسه، ج6، ص: أ-ب، 1-4.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

والجزء السابع من المعجم الكبير مخصص لحرف الدال، وقد صدرت الطبعة الأولى منه في سنة 2004م، وطبع بالمطابع نفسها، وهو يقع في سبعمائة وأربع وثلاثين صفحة من القطع الكبير، وما يمكن ملاحظته وقوع خطأ في واجهته، إذ كتب فيها الجزء السادس بدلا من الجزء السابع، ذلك أن الجزء السادس مخصص لحرف الخاء في حين أن الجزء السابع جعل لحرف الدال، ولا نجد في هذا الجزء تقديمًا أو كلمة، وإنما نجد الإشارة إلى الرموز مباشرة ثم إلى نظام الكتابة، وفي الأخير فهرس للشعراء، وهذا الجزء مثل سابقه من حيث كتابة المواد والمعاني العامة التي تدور حولها باللون الأحمر¹.

وخصص الجزء الثامن لحرف الذال، وقد كانت الطبعة الأولى له في سنة 2008م، وجاء هذا الجزء في حجم صغير، إذ وقع في مائتين وثلاث وثمانين صفحة، وبدئ فيه بذكر الرموز يليها نظام الكتابة، وأتبع ذلك بتصدير لمصطفى حجازي مقرر لجنة المعجم الكبير، ذكر فيه أسماء القائمين على هذا الجزء من جامعي المادة والمحررين والمناقشين لمسودته والطابعين والمخرجين والمصححين كل باسمه حيا كان أو ميتا، وختم هذا الجزء كسابقيه بفهرس لأسماء الشعراء المستشهد بشعرهم فيه، وقد اتبع فيه ما اتبع في سابقه من حيث كتابة المواد².

أما الجزء التاسع، فقد اشتمل على حرف الراء، وقد احتوى هذا الجزء على القسم الأول فقط من هذا الحرف نظرا إلى سعة المواد التي يحتويها هذا الحرف، مما دفع بلجنة المعجم إلى

¹ ينظر، المصدر السابق، ج7، ص: 2-4.

² ينظر، المصدر نفسه، ج8، ص: أ-د.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

جعلها في قسمين، يبدأ القسم الأول من أول حرف الراء إلى آخر (ر ع ي) (الراء مع العين والياء)، ويقع هذا الجزء الذي تم إصداره لأول مرة في سنة 2012م في ثمانمائة وثلاث وثلاثين صفحة من الحجم الكبير، وقد بدئ بتصدير لمصطفى حجازي مقرر اللجنة، وفيه إشارة إلى العدد الكلي لصفحات حرف الراء والمقدرة بنحو ألف وتسعمائة صفحة، الأمر الذي جعل أعضاء لجنة المعجم الكبير ترتئي إصداره في قسمين، كما ذكر في تصديره أسماء أعضاء لجنة المعجم التي عكفت على جمع مادته وتحريرها وتنقيحها، وكذا أعضاء لجنة المؤتمر الذين يبدون ملاحظاتهم في سبيل تنقيح العمل قبل إخراجها، وأخيرا أعضاء لجنة الإعداد للطبع التي تعيد قراءة المعجم بالأخذ بعين الاعتبار ملاحظات لجنة المؤتمر، وبعد هذا التصدير نجد الإشارة إلى الرموز ثم نظام الكتابة، وقد ختم الجزء بفهرس للشعراء المستشهد بشعرهم¹.

هذه هي الأجزاء التي صدرت من المعجم الكبير، ولا يزال المجمع عاكفا على عمله في سبيل إصدار ما تبقى من أجزاء من هذا المعجم.

1-2- منهج المعجم الكبير:

أشار أعضاء لجنة المعجم الكبير إلى المنهج المتبع فيه في الجزء الأول من هذا المعجم (حرف الهمزة)، وبالضبط في مقدمته، وهو المنهج الذي يمكننا إيضاحه في عدة نقاط كالآتي:

¹ ينظر، المصدر السابق، ج9، ص: أ- د.

1-2-1- ترتيب مواد المعجم الكبير:

1-1-2-1- ترتيب مواده خارجيا:

* اتبع المجمع في ترتيب مواد المعجم الكبير الطريقة نفسها التي رتب عليها مواد "معجم ألفاظ القرآن الكريم" و"المعجم الوسيط"، وهي طريقة الزمخشري في "أساس البلاغة" إذ إنه سار في ترتيب مواد هذا المعجم على نظام أساس البلاغة وذلك باعتبار الحرف الأول فالثاني فالثالث... من الحروف الأصول للكلمة.

* بعد ذكر المادة مجردة باللغة العربية، ارتأى أعضاء لجنة المعجم الكبير إلى ذكر الألفاظ التي تقابلها في اللغات السامية إن وجد لها مقابل في تلك اللغات، على أن تكتب النظائر السامية بحروف لاتينية ثم بحروف عربية لتقريب النطق بها وتسهيله، وهذا الأمر دفع بأعضاء اللجنة إلى ذكر نظام كتابة الكلمات السامية بحروف لاتينية والأمر نفسه بالنسبة للحركات، ولعل ذكر المقابلات السامية للفظ العربي مما انفرد به المعجم الكبير، وفي ذلك يقول حسين نصار: « وذهب هذا النموذج مذهباً جديداً لم تعرفه العربية من قبل، إذ قدم في صدر كل قسم من المادة الواحدة الألفاظ التي تقابلها في اللغات السامية شقيقات اللغة العربية... »¹.

¹ نصار حسين، المعجم العربي (نشأته وتطوره)، دار مصر للطباعة، ط2، 1968م، ج2، ص:738.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

والسبب في اعتماد الحروف اللاتينية في كتابة الألفاظ السامية هو: « نقص هذه الحروف [الحروف السامية] وقلة الخبيرين فيها»¹. أما إذا كان اللفظ معرباً فإنه يردّ إلى أصوله التي عرب منها.

* بعد ذكر النظائر السامية للفظ العربي تذكر المعاني الكلية التي تدور حولها المادة اللغوية، وهذا الأمر شبيه بما فعله ابن فارس في معجمه "مقاييس اللغة"، الذي سمى تلك المعاني العامة بالمقاييس أو الأصول، على أن المعجم الكبير قد استأنس في استنباط المعاني العامة للفظ بما جاء بصفة خاصة في "المقاييس"، وقد يضيف على ما ورد في المقاييس معاني أخرى تم استنباطها من دلالات المادة نفسها.

إن إيراد المعاني الكلية التي يدور حولها اللفظ لم يكن بصفة عشوائية ودونما اعتبار، وإنما تم ترتيب تلك المعاني فيما بينها بحيث: « رتبت متدرجة من الأصلي إلى الفرعي، ومن الحسي إلى المعنوي، ومن الحقيقي إلى المجازي، ومن المؤلف إلى الغريب»²، وبالنظر إلى مراعاة هذا الترتيب كانت المعاني الكلية تذكر مرقمة بحيث يعطى الرقم الأول للمعنى الذي له الأولوية على غيره، ومثال ذلك: « أ ث ف: 1... - الثبات، 2 - التجمع»³. وغالبا ما يورد قول

¹ ينظر، المعجم الكبير، ج1، ص: ز.

² ينظر، المصدر نفسه، ج1، ص: ك.

³ المصدر نفسه، ج1، مادة (أ ث ف)، ص: 92.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

ابن فارس بعد ذكر المعاني الكلية، ومثال ذلك ذكر قوله بعد ذكر المعنيين السابقين لمادة

(أ ث ف): « قال ابن فارس: الهمزة والفاء تدل على التجمع والثبات »¹.

1-2-1- ترتيب مواد المعجم الكبير داخليا:

إن الترتيب العام لمواد المعجم الكبير - كما سبقت الإشارة - قائم على مراعاة أوائل الأصول على التوالي، وبعد ذلك يأتي ترتيب الألفاظ المندرجة تحت المادة نفسها، حيث تم ترتيبها على النحو الآتي:

* قدمت الأفعال على الأسماء والأفعال نفسها تم تقديم الثلاثي منها على الرباعي والمجرد على المزيد واللازم على المتعدي.

* في الفعل الثلاثي المجرد، تم ترتيب صيغه في ما بينها، حيث قدمت صيغة "فَعَلَ يَفْعُلُ" على غيرها من الصيغ، وتلتها صيغة "فَعَلَ يَفْعُلُ" ثم "فَعَلَ يَفْعُلُ"، لتأتي صيغة "فَعَلَ يَفْعُلُ" ثم "فَعَلَ يَفْعُلُ" وأخيرا صيغة "فَعَلَ يَفْعُلُ".

* أما الفعل الثلاثي المزيد، فقد تم تقديم المزيد فيه بحرف على المزيد بحرفين وهذا على المزيد بثلاثة أحرف، كما تم ترتيب هذه الأنواع في ما بينها على النحو الآتي:

* في المزيد بحرف تم ترتيب الصيغ على النحو: أَفْعَلُ، فاعَلَ، فَعَّلَ.

* في المزيد بحرفين كان الترتيب على النحو: افْتَعَلَ، انْفَعَلَ، تفاعَلَ، تَفَعَّلَ، افْعَلَّ.

¹ المصدر السابق، ج1، ص: 92.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

* و المزيد بثلاثة أحرف رُتِّبَت صيغته كما يأتي: استفعل، أفْعول، أفعال، افْعُول.

- والفعل الرباعي قدم فيه المجرد على المزيد - كسابقه - :

oh * أما المجرد فتم إيرادُه في موضعه من حيث ترتيب حروفه الأصول، وما كان مضعفاً منه تم فصله عن مادة الثلاثي منه، بحيث يذكر في موضعه من ترتيب أصوله، فقد يورد قبل مادة الثلاثي منه أو بعدها، ومثال ذلك أن مادة "حصص" الرباعية تذكر قبل مادة "حصص" الثلاثية، ذلك أن حرف الحاء الثاني من "حصص" يقع في الترتيب قبل حرف الصاد من "حصص"، في حين أن مادة "مضمض" الرباعية تقع بعد مادة "مضض" الثلاثية، لأن ترتيب الميم الثانية من "مضمض" يقع بعد حرف "الضاد" من "مضض".

* والفعل الرباعي المزيد تم تقديم المزيد منه بحرف (وله صيغة واحدة هي تفَعَّل) على المزيد بحرفين (الذي له صيغة واحدة هي افْعَلَّ).

* تم تقديم الفعل المبني للمعلوم على نظيره المبني للمجهول، إذ يذكر هذا الأخير بعد الأول المتفق معه في الصيغة، وقد اقتُصر في الأفعال المبنية للمجهول على ما ورد منها في المعجمات القديمة وعلى ما نصت عليه.

* صُبطت حركة عين الفعل المضارع برسم حركته فوق خط أفقي صغير أو تحته (ُـ)، وإذا احتملت عين المضارع أكثر من حركة تم رسم جميع الحركات المحتملة، كما تم ضبط حركة الفعل الثلاثي المضعف عن طريق التنظير له بمثال دفعا للالتباس المحتمل (مثل: أثَّ كَفَرِح..).

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

* إذا كان الفعل مبدوءاً بتاء مبدلة من الواو إبدالاً مطّرداً ذُكر في ترتيبه من حرف التاء مع الإحالة على أصله من حرف الواو، وكذلك الأمر في الأفعال التي دخلها القلب المطّرد، إذ تذكر في مادتها مع الإشارة إلى أصلها المقلوبة منه.

- بعد ذكر الأفعال تذكر مصادرها مباشرة، وروعي في ترتيبها ما يأتي:

* في مصادر الفعل الثلاثي اقتصر على ما ذكر في المعجمات، وقُدّم القياسي منها على غيره، فإذا كانت مصادر الفعل الواحد مختلفة باختلاف معانيه تم ذكر الفعل مع مصدره متبوعاً بالمعنى الذي يدل عليه، ومثال ذلك أن مادة (أ م م) تعددت مصادرها ومعانيها على النحو: « * أُمّت المرأة، أمومة: صارت أمًا... »

* أُمّ القوم، وبهم، أمًا، وإمامة: تقدّمهم.

* أُمّ الناس إمامة: صلى بهم إمامًا.

* و — فلانا، وإليه أمًا: قصده...¹.

* أما مصادر الثلاثي المزيد ومصادر الرباعي، المجرد منه والمزيد، فلم يتم إيرادها كونها قياسية، إلا ما كان من الثلاثي المزيد على صيغتي "أفعل" و"فاعل" مما كانت فائوه همزة فإنه يتم ذكر مصادرها لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، ومثال ذلك إيراد مصدري الفعل "آزر" على النحو: « آزر إيزارا - حينما يكون من "أفعل"... »

وآزر مؤازرة - حينما يكون من "فاعل"...².

¹ المعجم الكبير، ج1، ص: س.

² المصدر نفسه، ج1، ص: س.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

* وفي ما يتعلق بالمشتقات، فإنها لم تذكر بعد الفعل كونها قياسية، إلا ما كان منها غير قياسي فإنه يذكر بعد الفعل، وكذلك الأمر إذا تضمن المشتق معنى زائدا فإنه يورد مع المعنى الزائد الذي يدل عليه.

- أما بالنسبة للأسماء، فإنها تذكر بعد الأفعال مع مراعاة ترتيبها الهجائي، ومن المسائل المتعلقة بما ما يأتي:

* تُقدم الكلمات التي تشتمل على الألف اللينة على الكلمات المشتمة على الهمزة، ومثال ذلك أن: « "الباز" قبل "الباز" »¹.

* إذا كان الاسم ملحقا بالرباعي فإنه يذكر في ترتيبه الحرفي، غير أن تعريفه يورد في مادته الأصلية، أي أن ذكره في ترتيبه يكون لمجرد الإحالة على مادته الأصلية.

* ما كان مختلفا في أصل اشتقاقه ذكر في ترتيبه الهجائي، ويحال على المواد التي اختلف في اشتقاقه منها.

* إذا وقع في الاسم إبدال فإنه يوضع في ترتيبه الهجائي مع الإحالة على مادته قبل الإبدال، أما إذا وقع فيه قلب فإنه يذكر مباشرة في مادته الأصلية.

* اقتصر في المجموع على جمع التكسير، وبالتحديد على ما نصت عليه المعجمات، أما ما لم يذكر منه في المعجمات فإنه اقتصر فيه على ما نص عليه المجمع في عده جمع تكسير

¹ المصدر السابق، ج1، ص: س.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

قياسي، وكذلك الأمر في جموع السلامة، على أن تذكر هذه الجموع كلها بعد مفرداتها في أول السطر مسبوقه برمزها (ج) بين قوسين.

- وفي ما يتعلق بالأسماء المعربة، فإن المعجم اتبع فيها النظام الآتي:

* ما كان متصرفاً فيه من الأسماء المعربة من قبل العرب بالاشتقاق ذكر في مادته الثلاثية.

* ما لم يُتصرف فيه من تلك الأسماء بالاشتقاق تم إيرادها في ترتيبه الحرفي مع الإشارة إلى أصله غير العربي.

* إذا كان الاسم معرباً بصورتين تم تعريفه في أشهرهما، على أن يُحال في الثانية على الأولى، ومثال ذلك أنه في تعريف: « أرخميدس أحيل على "أرشميدس" و"انكلترا" على "انجلترا"¹.

* ما كان من الأعلام معرباً من قبل نصارى الشرق احتفظ فيه بتعريبهم وكتب العلم كما عربوه، ومثال ذلك أنه يقال: « بطرس في (Petar) وبقطر في (Victor)، وبولس في (Poul)، ويعقوب في (Jacob)، وأيوب في (Job) وهكذا².

* يُحتفظ بما اشتهر في العصر الحديث من نطق لبعض الأعلام الأجنبية وكذا أسماء البلدان، ويورد وفق صورته التي اشتهر بها...

¹ المعجم الكبير، ج1، ص: ع.

² المصدر نفسه، ج1، ص: ف.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

1-2-2-1- الجوانب التي روعيت في المعجم الكبير:

لقد راعى القائمون على المعجم الكبير ثلاثة جوانب أساسية فيه، هي:

1-2-2-1- الجانب المنهجي:

وذلك من خلال حرص أعضاء لجنة المعجم الكبير على تطبيق المنهج الذي رسموه لمعجمهم تطبيقاً دقيقاً، سواء من حيث مواعاة الترتيب المعتمد في المواد، أو من حيث التزام الوضوح قدر المستطاع في التبويب والتعريف، من خلال اعتماد الأسلوب السهل والعبارات المختصرة وكذا الشواهد والرسوم والصور وغيرها من الوسائل المساعدة في توضيح الكلمة أو المصطلح المراد تعريفهما.

1-2-2-2- الجانب اللغوي:

وهذا الجانب قائم على جمع ألفاظ اللغة جمعا واسعا مستقيضا في محاولة لأن يصور المعجم اللغة العربية تصويرا كاملا، وقد جمعت تلك الألفاظ من مصادر كثيرة ومتنوعة، إذ لم يقتصر فيها على ما ورد في المعجمات القديمة، بل تجاوز الأمر ذلك إلى البحث عنها في كتب العلم والأدب، ولم يقتصر في الألفاظ على القديم منها فقط، بل تم اعتماد الألفاظ الحديثة من منطلق أنه: «ينبغي أن يعبر المعجم الحديث عن عصور اللغة جميعها، وأن يستشهد فيه بالقديم

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

والحديث على السواء»¹. مع الإشارة إلى أن المعجم الكبير لم يذكر أسماء المعجمات أو الكتب التي اعتمدها في جمع مادته، على ما ستأتي الإشارة إليه.

ولم يقف جمع المادة على الاعتماد على ما ورد في المعجمات والكتب، بل ذهب أصحاب المجمع اللغوي القاهري إلى الإقرار بحقه في القياس والاشتقاق والتعريب، الأمر الذي جعله يقر بقياسية ألفاظ اقتصر فيها على مجرد السماع عند القدماء، كما قرر المجمع تكملة المادة اللغوية بحسب الحاجة إلى ذلك، كل هذه القرارات تم تطبيقها في المعجم الكبير وفي غيره من المعاجم التي أصدرها المجمع.

1-2-2-3- الجانب الموسوعي:

إيماناً من المجمع بضرورة مسايرة معجم القرن العشرين لتطور العلم فإنه لم يقتصر في المعجم الكبير على ألفاظ اللغة العامة، بل تجاوز ذلك إلى إيراد المصطلحات العلمية والفنية من مختلف العلوم والفنون، كاصطلاحات الفقهاء والمحدثين والنحاة والبلاغيين والعروضيين والمناطق، وكذا المصطلحات الطبية والحيوانية والنباتية والكيميائية وغيرها، وكل مصطلح منها مقرون بتعريفه بحسب الميدان الذي ينتمي إليه، مع مراعاة الدقة والإيجاز في ذلك قدر المستطاع.

¹ المعجم الكبير، ج1، ص: و.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

ويضاف إلى إيراد المصطلحات إيراد الأعلام، سواء أكانت أعلام الأماكن والبلدان أو أعلام الأشخاص، ويدخل في الأولى أسماء القارات والدول والمدن الشهيرة، أو الأماكن المعروفة في التاريخ، أو التي نسب إليها علماء مشهورون، أو التي ورد ذكرها في نصوص أدبية، على أن تعريف أعلام الأماكن والبلدان يختلف بسطا وإيجازا بحسب أهميتها، أما أسماء الأعلام فاقصر فيها على المشهورين منهم، على أن يورد العلم المشتق في مادته التي اشتق منها وغير المشتق يورد في ترتيب حروفه، ويراعى في تعريف العلم ذكر وفاته بالتاريخين الهجري والميلادي وكذا شهرته وأهم آثاره وغير ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن المعجم الكبير استعان بكثير من الرسوم والصور خاصة في تعريف الحيوانات والنباتات والآلات وغيرها، وكل ذلك اقتضاه الجانب الموسوعي الذي التزمه أصحاب هذا المعجم.

1-2-3- منهج المعجم الكبير في التعامل مع الشواهد:

التزاما بمبدأ الوضوح الذي تم اعتماده في المعجم، فإنه كثر الاستشهاد فيه لمختلف المعاني التي تدل عليها المواد اللغوية، وقد تنوعت تلك الشواهد بين قرآن وحديث وشعر وغيرها، فإذا تم الاستشهاد للمعنى الواحد بأكثر من نوع فإنه روعي الترتيب الآتي في إيرادها: القرآن الكريم - الحديث النبوي الشريف - النص الأدبي المنثور، ومنه المثل - وأخيرا الشعر.

أما القرآن الكريم فلا خلاف فيه، إذ يتم إيراد الآية الكريمة التي تتوافق والمعنى الذي يدل عليه اللفظ المعروف دونما ضابط لذلك أو قيد.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

وأما الحديث الشريف، فقد اعتمد فيه على ما جاء في أحد الكتب الستة أو في مسند الإمام أحمد، وإذا كان الحديث طويلا اكتفي فيه بما يجزئ ويغني، وقد يضاف إلى الحديث المنقول عن أحد الكتب السابقة ما نقل عن ابن الأثير في نهايته أو الزمخشري فسي فائقه، كما تم التفريق في المعجم بين الحديث النبوي الشريف وبين غيره من الكلام المأثور عن الصحابة وغيرهم¹.

ولم يقتصر في الأمثال على ما ورد في المعجمات القديمة، بل اعتمد فيها كذلك على كتب الأمثال، على أن يبين مضرب المثل، وقد يشار في بعض الأحيان إلى الخرافات والأساطير التي احتوتها بعض النصوص².

أما الشعر، فقد أعطيت الأولوية فيه للشعر المنسوب إلى قائله على غير المنسوب، غير أن هذا لا يعني أن المعجم لم يورد أشعارا مجهولة القائل، فكثيرا ما نجد أبياتا لم يذكر أصحابها إذ يكتفى فيها بالإشارة إلى المصدر الذي أخذت منه، كما قدم الشعر الواضح على الغامض، فإن دعت الضرورة إلى الاستشهاد ببيت غامض تم شرح ما غمض منه بين قوسين حتى يسهل للقارئ فهم البيت³.

وإذا تعددت الشواهد الشعرية في الدلالة الواحدة للفظ يتم ترتيبها زمنيا بحسب قائلها، والمعوّل الأول في الشاهد هو ديوان الشاعر، فإن وجد خلاف بين الديوان وبين كتب اللغة في

¹ ينظر، المعجم الكبير، ج1، ص: ص.

² المصدر نفسه، ج1، ص: ص.

³ المصدر نفسه، ج1، ص: ص.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

موضع الاستشهاد أشير إليه في المعجم، ولم يفرق في الاستشهاد بين الشعر القديم والحديث، وذلك كله: « تأكيداً لوحدة اللغة وتكاملها، وغرساً لنواة في سبيل المعجم التاريخي»¹. وفي آخر كل جزء من المعجم الكبير يثبت فهرس لأسماء الشعراء المستشهد بأشعارهم مع ذكر تاريخ وفاتهم إن كان معروفاً، فإن عُرِّ معرفة تاريخ الوفاة اكتفي بالإشارة إلى عصر الشاعر أو إلى صفته (صحابي/تابعي...).

1-2-3- مادة المعجم الكبير:

لا نجد في مقدمة المعجم الكبير قائمة بأسماء المعاجم والكتب التي استمد منها مادته، بل نجد إشارة فقط إلى أن مادته: « استمدت من مصادرها المختلفة وبخاصة المعجمات - ومنها ما لا يزال مخطوطاً - ومن كتب الأدب والعلم والتاريخ...»². ولعل تلك المعجمات والكتب المعتمدة تذكر في آخر المعجم عند اكتماله.

غير أن تصفحنا للمعجم الكبير أظهر أنه اعتمد - تقريباً - على جل المعجمات القديمة، ومن ذلك: العين للخليل، الجيم لأبي عمرو الشيباني، لسان العرب لابن منظور، تاج العروس للزبيدي، القاموس المحيط للفيروزآبادي، الصحاح للجوهري، أساس البلاغة للزمخشري، مقاييس اللغة لابن فارس، المصباح المنير للفيومي، المحكم والمحيط الأعظم لابن عباد، المخصص لابن سيده، وغير ذلك من المعجمات، كما نقل كثيراً من الأقوال والآراء اللغوية عن كتب

¹ المصدر السابق، ج1، ص: ص.

² المصدر نفسه، ج1، ص: ف.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

مختلفة دون الإشارة إلى اسم الكتاب الذي أخذت منه، بل كان يكتفي بذكر اسم العالم المستشهد بقوله، ومن بين العلماء الذين ورد ذكرهم في المعجم الكبير: الكسائي، ابن خالويه، ابن بري، المرزباني، الأصمعي، الجاحظ، ابن جني، السيرافي، الفراء، المبرد، أبو عبيده، يونس، ثعلب، ابن الأعرابي، اللحياني، أبو زيد الأنصاري، أبو حيان، ابن مالك، السهيلي، أبو حنيفة الدينوري، الشريف الجرجاني وغيرهم من العلماء.

كما تمت الإشارة في مقدمة المعجم إلى أنه لم يُكتف في المادة اللغوية للمعجم على ما ورد في المعجمات وكتب الأدب والعلم والتاريخ، بل إنه في بعض الأحيان قد يلجأ إلى تكملة المادة اللغوية من خلال القياس على ما كان مقتصرًا فيه على السماع فحسب، وكذا الاشتقاق والتعريب مما كان سماعيًا فقط، كل ذلك جاء تطبيقًا لقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بحقه في القياس والاشتقاق والتعريب مثلما كان يفعل القدماء، ذلك أن: «اللغة كل متصل الأجزاء يرتبط حاضره بماضيه، وهما معا يُعدّان لمستقبله، وللعربية قديمها الخالد، وحاضرها الحي ومستقبلها الزاهر، ومن الظلم أن نقف بها عند حدود زمنية معينة، وينبغي أن يعبر المعجم الحديث عن عصور اللغة جميعها...»¹.

ومن هذا المنطلق لم يقتصر المعجم الكبير في مادته اللغوية على ما جاء في المعجمات القديمة فحسب، بل تجاوز ذلك إلى إدخال ألفاظ حديثة كثيرة في سبيل أن يكون المعجم الكبير معبرًا عن القديم ومواكبًا لما استجد في العصر الحديث.

¹ المعجم الكبير، ج1، ص: و.

1-3- بعض الآراء في المعجم الكبير:

يُعدّ المعجم الكبير من أهم الأعمال المعجمية العربية في العصر الحديث، بالنظر إلى حجم المادة اللغوية التي احتوتها أجزاؤه وبفضل المنهج المطبق فيه.

وقد لقي هذا المعجم إعجاباً من قبل الدارسين، ومما جاء في ذلك قول عبد اللطيف الصوفي حينما عرض المعجم الكبير بقوله: « كما بدأ المجمع عمله العظيم بإصدار معجم شامل لألفاظ اللغة العربية قديمها وحديثها، وذلك ضمن قالب موسوعي مسهب منظم¹ ». فالصوفي - إذن - يرى أن المعجم الكبير عمل عظيم للمجمع اللغوي القاهري، بالنظر إلى شموله لتقديم ألفاظ العربية وحديثها، وبالنظر إلى موسوعيته بسبب تجاوزه لألفاظ اللغة العامة إلى غيرها من ألفاظ اللغة المتخصصة وكذا الأعلام، بالإضافة إلى اعتماد الوسائل المعينة وبخاصة الصور، كما أن هذا المعجم انفرد عن غيره من المعجمات القديمة والحديثة بميزة وهي كونه: « يضع الكلمة العربية مقرونة بالصيغة التي وردت بها في كل من اللغات السامية الأخرى: الأكادية، والسريانية، والحبشية، والعبرية، والأوغاريتية، وهو أمر يفيد في الدراسات المقارنة للمادة اللغوية، وفي معرفة مراحل تطور اللفظة العربية، كما يبين (المعجم) طريقة نطقها بالحروف اللاتينية² ». ولعل إيراد المقابلات السامية للفظ العربي يفيد في الدراسات

¹ الصوفي عبد اللطيف، اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، طلا سدار للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، (د ط)، (د ت)، ص: 312.

² المرجع نفسه، ص: 313.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

المقارنة للمادة اللغوية، غير أنه ليس مفيداً في معرفة مراحل تطور اللفظة العربية، لأن المادة اللغوية قد تكون متأصلة في اللغة العربية وغير مأخوذة من غيرها.

وقد بالغ بعضهم في الإعجاب بالمعجم الكبير إلى حد اعتباره - مع بعض التصحيحات التي لا بد منها - معجماً تاريخياً للغة العربية، وقد ذهب إلى هذا الرأي ناصر الدين الأسد في محاضرة له بعنوان: "المعجم الكبير للمجمع يغني عن المعجم التاريخي اللغوي"، والتي رأى فيها بأنه لو تم تطبيق المنهج المرسوم للمعجم الكبير بحذافيره، ولو أن هذا المعجم جمعت له النقوش الجاهلية وقصص أيام العرب وسجع الكهان وخطب حكماء العرب وشعر شعرائهم في الجاهلية وفي زمن الوحي وفي صدر الإسلام إلى الزمن الذي يحدده المجمع، مع استعمال الحاسوب والاستعانة بالخبراء المتخصصين، لأدّى ذلك إلى إخراج المعجم التاريخي للغة العربية، ولكان الأمر في غاية السهولة واليسر، على خلاف ما هوّلت له بعض الدراسات¹...

وقد رد محمد حسن عبد العزيز على هذه المحاضرة بقوله: « لا يغني المعجم الكبير عن المعجم التاريخي للغة العربية، فهما عملاّن مختلفان في مادتهما ومنهجهما»². ذلك أن المعجم الكبير استمد مادته من المعجمات القديمة ومن الكتب المتنوعة كما أضاف إليها ما أقره المجمع في قراره، ومنهج في عرض المادة وترتيبها وتبويبها في غاية السهولة والدقة، غير أنه في كل عمله لا يشير إلى التطور اللغوي لمبنى اللفظ ومعناه بتطور العصور، في حين أن

1 نقل المحاضرة: عبد العزيز محمد حسن في كتابه المعجم التاريخي للغة العربية وثائق ونماذج، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2008م، ص: 69-70.

² المرجع نفسه، ص: 70.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

المعجم التاريخي يسجل جميع نصوص العربية، مرتبة من الأقدم إلى الأحدث، دون الاختصار على مصدر دون آخر ودون تعيين للمكان، كما أنه يسجل ما طرأ على الكلمة من تغير سواء في معناها أو في معناها، وكل ذلك لا نجده في المعجم الكبير¹.

أما حسين نصار، فبعد عرضه لمنهج المعجم الكبير بالتفصيل أثنى على هذا المنهج بقوله: « والحق أن هذا المنهج جميل فيه كثير من الأمور التي نحتاج إليها أشد الاحتياج وتيسر البحث كل التيسير »².

غير أنه سجل بعض الأمور التي يختلف فيها مع القائمين على المعجم، ومن ذلك اختلافه معهم في أسماء الأماكن والأعلام، التي رأى أنه لا ينبغي إدراجها في المعجم اللغوي إلا إذا كان لها ارتباط بالتراث الثقافي العربي، أو أخذت منها صفات أو مشتقات أو ضربت بها الأمثال، أما سوى هذا فينبغي أن يورد في معاجم خاصة به، وما يؤيد رأيه - حسب - حيرة القائمين على المعجم في كثير من الأحيان في ترتيبها، ومما يختلف معهم فيه كذلك اقتصارهم على إيراد المفردات السامية كمقابلات للفظ العربي بدون بذل أدنى جهد في الربط بينها، من خلال بيان أصالة اللفظ العربي أو أخذه منها وغير ذلك مما يتصل بالمقارنة بين اللفظ العربي ونظائره السامية، واختلف معهم في الشواهد الشعرية، حيث رأى أنه لا ينبغي الاستشهاد في المعجم إلا بالأشعار التي عُرف قائلوها، وما لم يعرف قائله لا يستشهد به، خاصة وأن

¹ عبد العزيز محمد حسن في كتابه المعجم التاريخي للغة العربية، ص: 70.

² نصار حسين، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ط2، 1968م، ج2، ص: 739.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

الانتحال أمر معروف في الأدب العربي، واقترح أخيرا أن تتم الإشارة إلى الفعل اللازم والمتعدي، وكذا إلى المراجع التي انفردت برواية مفردات معينة، يضاف إلى هذا الإشارة إلى مراجع الشواهد من الحديث والشعر والأقوال، كل ذلك حتى يمكن الحكم على هذه الشواهد¹.

ومهما يكن من أمر، فإنه لا يمكن إنكار أهمية هذا العمل، وجدّية القائمين عليه في أن يكون معجما جامعا لألفاظ اللغة العربية، مواكبا للتطور الحاصل في العلوم، موافقا لمقاييس العمل المعجمي في العصر الحديث، كل ذلك وفقا لمنهج يضمن الدقة في جمع المادة وتبويبها وترتيبها من جهة، والسهولة في البحث عن المادة اللغوية ومعانيها من جهة أخرى.

¹ المرجع السابق، ص: 739-740.

2- تعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير:

سبقت الإشارة إلى أن المعجم الكبير اشتمل على جانب موسوعي، ومن مظاهر ذلك إيراد كثير من المصطلحات التي تنتمي إلى مختلف المجالات المعرفية والعلمية، هذه المصطلحات تكون مقرونة بتعريفاتها المصطلحية التي تكون لها في ميادينها الأصلية، ومن المصطلحات التي تم إيرادها في هذا المعجم مصطلحات علمي النحو والصرف.

نقف في المعجم الكبير من خلال أجزائه التسعة الصادرة على ما يقرب من ستين مصطلحا نحويا*، وبالضبط احتوت هذه الأجزاء على ثلاثة وخمسين مصطلحا من علم النحو.

احتوى الجزء الأول من المعجم الكبير على أربعة مصطلحات هي: الأداة، الأصل، فعل الأمر، والاستئناف، أما الجزء الثاني فعرّضنا فيه على ثمانية مصطلحات هي: الابتداء، المبتدأ، الإبدال (بنوعيه: اللغوي والصرفي)، البذل، صيغ المبالغة، بنية الكلمة، المبهم، وأخيرا مصطلح البناء الذي لم يرد في صورته الاسمية، بل ورد في صورة تركيبية هي بنى الكلمة، والجزء الثالث من المعجم الكبير اشتمل على ثلاثة مصطلحات هي: التابع، الاستثناء، والمثنى، أما الجزء الرابع، فقد كان أكثر الأجزاء اشتمالا على المصطلحات النحوية، إذ وجدنا فيه ست عشرة مصطلحا هي: المجاري من الكلم، الجحد، الجحود (لام الجحود)، المجرد، الجرّ،

* لقد أدخلنا مصطلحات علم الصرف ضمن المصطلحات النحوية على اعتبار أن علم الصرف قد يكون جزءا من النحو، ولذلك فضلنا إيراد مصطلحات هذا العلم مع المصطلحات النحوية.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

المَجْرَى، المُجْرَى، جَزَم الحرف، تجَزَم، الجزم، الجامد، الجمع، الجملة، اسم الجنس الجمعي، المبني للمجهول، الأجوف.

وقد احتوى الجزء الخامس على عشرة مصطلحات هي: الحرف، الحصر، التحضيض، التحقير، حَقَّر الاسم، الحكاية، محل الإعراب، الحال، الحال في أزمنة الفعل، المُحال.

أما الجزء السادس، فقد اشتمل على ثمانية مصطلحات هي: الخبر، الخروج، الاختصاص، الخفض، حرف خافض، التخفيف، الخفيفة (النون الخفيفة)، الخماسي.

واحتوى الجزء السابع على مصطلح وحيد هو مصطلح الإدغام (الادغام).

أما الجزء الثامن، فوقفنا فيه على مصطلح واحد كذلك هو مصطلح التذكير.

واشتمل الجزء الأخير على مصطلحين فقط هما: الترجي، والترخيم.

وقد كان يُبتدأ في تعريف كل مصطلح من المصطلحات - غالباً - بذكر المجال العلمي الذي ينتمي إليه، فإن كان المصطلح منتمياً إلى علم النحو أُشير إلى ذلك باستعمال عدد من الصيغ هي: (عند النحاة)، (في اصطلاح النحاة)، (عند النحويين)، أما إذا كان المصطلح من علم الصرف فتّم ذكر مجاله باستعمال صيغتين في الأغلب هما: (في علم الصرف)، (عند الصرفيين)، ويوجد مصطلح واحد تَمّت الإشارة إليه بذكر صيغة: (في علم التصريف*)، وهو

* يعرف التصريف بأنه: « تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها » (ينظر، التفتازاني (مسعود بن عمر)، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، شر وتحم، عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط8، 1997م، ص:25)، في حين يعرف علم الصرف بأنه: « علم يبحث في اللفظ المفرد من حيث بناؤه ووزنه وما يطرأ على هيكله من نقصان أو زيادة » (ينظر، اللبدي محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، الأردن، ط1، 1985م، ص:125)، ومنهم من جعل التصريف مرادفاً لعلم الصرف (ينظر المرجع نفسه، ص:125).

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

مصطلح "اسم الجنس الجمعي"، وقد يكون المصطلح صرفيا غير أنه في المجال يشار إلى أنه من علم النحو، على نحو ما وجدناه في مصطلح "الجمع"، حيث ذكرت في مجاله صيغة (عند النحاة) بين قوسين، وكذلك الأمر في مصطلح "فعل الأمر" الذي أشير إلى مجاله بذكر عبارة في "اصطلاح النحاة" بين قوسين، ونجد ذلك يتكرر في عدة مواضع، ولذلك فإنه كان من الأسلم لو اعتبرت مصطلحات علم الصرف مصطلحات نحوية وأشير إليها على أنها من علم النحو تفاديا للخلط الواقع في نسبة تلك المصطلحات، أتتسب إلى علم الصرف أم إلى علم النحو؟.

ولقد سجلنا إلى جانب ذلك حالات معدودة لم يذكر فيها المجال الذي ينتمي إليه المصطلح، وكان ذلك في خمسة مصطلحات هي: المجاري من الكلم، بنى الكلمة، صيغ المبالغة، الحال في أزمنة الفعل، الإدغام، ونلاحظ أن بعضا من هذه المصطلحات قد يدل سياقها التركيبي على ميدانها العلمي، وهي: المجاري من الكلم، بنى الكلمة، الحال في أزمنة الفعل، أما المصطلحان الآخران، فلعل ما يدل على مجالهما هو شهرتهما، فمصطلح صيغ المبالغة والإدغام مشهوران في اللغة إلى الحد الذي قد يغني عن ذكر مجالهما.

ومما سجلناه كذلك حالة واحدة اكتفي فيها في الإشارة إلى مجال المصطلح بذكر عبارة (في الاصطلاح)، وذلك في مصطلح "الترخيم"، الذي لم يشر فيه إلى أنه مصطلح نحوي، بل اكتفى واضعو المعجم بكتابة صيغة (في الاصطلاح) بين قوسين، وكأن المعجم موجه إلى المتخصصين في اللغة العربية وحدهم، غافلين عن أن المعجم اللغوي العام موجه إلى جميع

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

القراء من مختلف التخصصات، ولذلك فإن ذكر المجال الذي ينتمي إليه المصطلح بدقة أمر في غاية الأهمية.

هذا مجمل ما سجلناه من ملاحظات في ما يتعلق بالمصطلحات النحوية التي تم إيرادها في المعجم الكبير، وفي ما يأتي سنختار عددا من تلك المصطلحات لنقوم بتحليل تعريفاتها في سبيل الوقوف على مدى دقة تلك التعريفات، محاولين تدارك النقص الذي يمكن أن يشوب بعضا منها.

وقد ارتأينا اختيار ثمانية مصطلحات من كل جزء للقيام بعملية الوصف والتحليل، وقد اخترنا هذا العدد بالنظر إلى أكبر عدد من المصطلحات التي احتوت عليها أجزاء المعجم، حيث كان أكبر عدد منها هو ست عشرة مصطلحا وقد اشتمل عليها الجزء الرابع، ولذلك اخترنا نصف هذا العدد، فإن احتوى جزء ما على أقل من ثمانية مصطلحات أخذنا جميع المصطلحات الواردة فيه، وإن اشتمل جزء معين على أكثر من ذلك اعتمدنا في اختيار المصطلحات معيارين هما: الشهرة، إذ نختار من بين المصطلحات المصطلح الأشهر بالنظر إلى غيره من المصطلحات الواردة في الجزء، والمعيار الآخر هو التنوع، بأن نختار مصطلحات من علم النحو وأخرى من علم الصرف.

2-1- تحليل تعريفات الجزء الأول:

احتوى الجزء الأول - كما سبقت الإشارة - على أربعة مصطلحات نحوية، ولذلك فإننا سنقوم بتحليل تعريف كل مصطلح منها على حده.

2-1-1- تعريف مصطلح "الأداة":

أول مصطلح يصادفنا في هذا الجزء من المعجم هو مصطلح **الأداة**، وقد تم تعريفه على النحو الآتي: « **الأداة** (عند النحاة): الكلمة تستعمل للربط بين الكلام كأداة الشرط، وحرف العطف، أو للدلالة على معنى في غيرها كأل في تعريف الاسم، والسين في الدلالة على الاستقبال في الفعل»¹.

إن أول ما ذكر في تعريف هذا المصطلح هو المجال الذي ينتمي إليه، ليعرف القارئ أن مصطلح **الأداة** المراد تعريفه أو المخصوص بهذا التعريف إنما هو ذلك المصطلح الذي ينتمي إلى علم النحو وليس إلى علم آخر غيره، أي أن التعريف الذي سيتم إيرادَه لهذا المصطلح لا ينطبق إلا على **الأداة النحوية**.

بعد ذكر المجال تم ذكر الجنس الذي تنتمي إليه **الأداة** وهو "الكلمة"، فالأداة نوع من أنواع الكلمة، ذلك أن **الأداة** في الاستعمال الشائع تستعمل للدلالة على الحروف والأسماء والأفعال، أي أن **الأداة** قد تكون أحد هذه الأصناف الثلاثة، فإن كانت دلالتها على الحروف (نقصد

¹ المعجم الكبير، مادة (أ د و)، ج1، ص:156.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

حروف المعاني (دلالة مطلقة، أي أن جميع الحروف يمكن أن تطلق عليها تسمية الأداة، فإن دلالتها على الأسماء والأفعال دلالة خاصة، إذ لا تطلق تسمية "الأداة" إلا على الأسماء والأفعال التي تفيد معاني مختلفة يقتضيها التعبير وتكون في الوقت نفسه -غالبا- عوامل في ما تدخل عليه، ومن ذلك أسماء الاستفهام وأسماء الشرط، وأدوات الاستثناء التي نجد فيها الأسماء والأفعال*.

بعد إيراد الجنس الذي تنتمي إليه الأداة ذكرت الوظيفة التي تؤديها في التركيب، فالأداة إما أن تكون للربط بين أجزاء الكلام، وضرب مثال على هذه الوظيفة بأداة الشرط، التي تربط بين جملة الشرط وجملة جواب الشرط، وحرف العطف الذي يربط بين المعطوف والمعطوف عليه، سواء أكانا مفردين أم جملتين. والملاحظ أنه تم استعمال لفظ "أداة" في الشرط ولفظ "حرف" في العطف، على اعتبار أن للشرط حروفا وأسماء ولذلك فإن لفظ "أداة" يعمّهما، في حين أن العطف ليس له إلا الحروف، وعليه فُضِّل استعمال لفظ "حرف" في التعبير عنه بدلا من لفظ الأداة.

والوظيفة الثانية التي تؤديها الأداة في التركيب هي أنها تدل على معنى فيه، غير أن هذه الدلالة لا تحملها الأداة بمعزل عن غيرها، بل تكتسبها من خلال اتصالها بغيرها، ومن الأمثلة التي تمّ ضربها على ذلك "أل" التي تفيد التعريف عند اتصالها بالاسم والسين التي تدل على الاستقبال حين اتصالها بالفعل المضارع.

* نشير إلى أن للاستفهام والشرط والاستثناء حروفا كذلك، فلالستفهام الهمزة وهل وهما حرفان، وللشرط إن وإنما، وللاستثناء حرف واحد هو إلا.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

إن أول ما يمكن تسجيله على هذا التعريف أنه لم يشر إلى كون مصطلح الأداة مصطلحا كوفيا، ذلك أن الكوفيين هم الذين استعملوا هذه المصطلح، ويظهر ذلك من خلال مؤلفات نحاتهم من أمثال الفراء، الذي وظف مصطلح الأداة في كثير من المواضع، ومثال ذلك قوله بعد إيراده لقوله تعالى: ﴿فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا﴾ [الكهف: الآية 06]: «لو قرأت (الآية) (أن) لم يؤمنوا بفتح همزة (إن) بدل كسرهما، ويكون المعنى إذ لم يؤمنوا، لكان صوابا، وتأويل ذلك (أن) في موضع نصب لأنهما إنما كانت أداة بمنزلة إذ، فهي في موضع نصب إذا أُلقيت الخافض»¹. أما البصريون فلا يستعملون مصطلح الأداة بل يستعملون مصطلح "حروف المعاني" بدلا منه، ولعل الإشارة إلى ذلك مفيدة خاصة إذا كان القارئ مبتدئا، إذ يمكن له أن يعرف أن الأداة وحرف المعنى لهما المفهوم نفسه وإن اختلفت التسمية.

الأمر الثاني الذي يمكن ملاحظته هو في ما يتعلق بالوظيفتين اللتين جعلتا للأداة (الربط والدلالة على معنى في غيرها)، إذ يمكن القول أن الأدوات كلها تأتي لإفادة معان مختلفة في التركيب، ولا تأتي لمجرد الربط فقط بين أجزائه، إذ لو كانت تفيد ذلك فحسب (الربط) لما تجشم النحاة عناء جعلها في أقسام مختلفة فقالوا: حروف العطف، وحروف الجر، وأدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، وأدوات الاستثناء...، ومما لم يُشر إليه في التعريف أيضا أن الأدوات منها ما هو عامل في غيره أي أنه يأتي للدلالة على معنى يقتضيه التعبير، وفي الوقت نفسه يكون

1 الفراء (أبو زكريا معاذ)، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م، ج1، ص:52.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

سببا في علامة إعراب ما بعده من كلمات، ومن الأدوات ما هو غير عامل، فيكون في هذه الحال دالا على معنى فحسب ولا يكون مؤثرا في إعراب ما بعده.

انطلاقا من كل ما سبق قوله يمكن اقتراح التعريف الآتي للأداة: « الأداة (عند النحاة)، مصطلح كوفي ويقابله مصطلح حروف المعاني عند البصريين، وهو الكلمة التي تدل على معنى يقتضيه التعبير، كأدوات الشرط والاستفهام وحروف الجر والعطف والسين وسوف، ومن الأدوات ما هو عامل ومنها ما هو غير عامل ».

2-1-2- تعريف مصطلح "الأصل":

عُرف مصطلح "الأصل" بأنه: « الأصل (عند النحاة والفقهاء): القاعدة المطردة مثل: الأصل في الحال أن تكون نكرة وفي صاحبها أن يكون معرفة، ومثل: إباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل»¹.

كما تم تعريفه في الموضع نفسه بأنه: « [الأصل] (عند البلاغيين والنحاة): الكثير الغالب، يقال: الأصل في الكلام الحقيقة لا المجاز، والأصل في المعترف بالألف واللام هو العهد الخارجي»².

¹ المعجم الكبير، مادة (أ ص ل)، ج1، ص:335.

² المصدر نفسه، ج1، ص:335.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

إن مصطلح "الأصل" على نحو ما هو ظاهر في التعريفين غير مقصور على علم واحد فحسب، بل تتشاركه علوم ثلاثة هي: علم النحو وعلم الفقه وعلم البلاغة، وقد جعل له مفهوم واحد في التعريف الأول بين علماء النحو والفقهاء، كما له المفهوم نفسه بين النحويين والبلاغيين في التعريف الثاني.

ذكر في التعريف الأول أن الأصل في علمي النحو والفقه هو "القاعدة المطردة"، والمراد من ذلك أن الأصل عبارة عن قاعدة غير أنه تم وصفها بأنها قاعدة مطردة، أي أنها متتابعة مستقيمة، بحيث لا يتخلف عنها شيء مما يدخل تحتها، فإن تخلف عنها وجد له مسوغ لخروجه ذاك، وقد تم ضرب مثال لهذا المفهوم الذي يحمله الأصل في كلا العلمين، فمثّل له في علم النحو بالحال الذي يكون نكرة بحسب الأصل على خلاف صاحبه الذي يكون معرفة، أما عن الأصل في علم الفقه فضرب له مثال بأكل الميتة الذي يباح للمضطر والأصل تحريم أكلها.

إن التحديد الذي قدّم للأصل في التعريف الأول أقرب إلى اللغة منه إلى الاصطلاح، ذلك أن الأصل في اصطلاح النحاة ليس هو المطرد فحسب، بل قد يكون الأصل شاذاً ومع ذلك يعد أصلاً.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

الواقع أن مصطلح "الأصل" من مصطلحات علم أصول النحو* لا من مصطلحات علم النحو، وقد عرفه علماء أصول النحو بالقول إنه: « هو الأول يبني عليه ثان»¹. أي أن الأصل يكون دائما في المرتبة الأولى ولا يؤخذ من غيره بل يؤخذ منه غيره، ولذلك فهو ثابت لا يتغير بخلاف الفرع الذي يخرج من الأصل بتغيير، وهذا التغيير تكون له أوجه مختلفة كالزيادة أو الحذف أو التقديم والتأخير وغيرها، والأصل قد يبقى على حاله في الاستعمال وقد يغير فيه، والعبرة تكون للاستعمال لا للأصل، وهذا الأمر معناه أن الأصل قد لا يكون مستعملا.

والأصل في علم أصول النحو ركن من أركان القياس الأربعة إلى جانب الفرع والعلة والحكم، ويسمى كذلك المقيس عليه، ذلك أن الفرع يقاس على الأصل فيأخذ حكمه لعله جامعة بينهما، ومثال ذلك أن الفاعل أصل، ونائب الفاعل فرع، ولذلك فإن نائب الفاعل قد أخذ حكم الرفع من الفاعل لعله جامعة بينهما وهي الإسناد، وأمثلة ذلك كثيرة في كتب أصول النحو**.

أما مصطلح "الأصل" في علم الفقه أو الأصح في علم أصول الفقه فله مفهوم خاص غير الاطراد***، وكان الأولى في المثال الذي تمّ تقديمه أن يكون على الأصل لا على خلافه، فيقال: ومثل تحريم الميتة إلا على المضطر.

* المراد بعلم أصول النحو: « علم يبحث فيه عن أدلة النحو من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل » (ينظر، السيوطي (عبد الرحمن جلال الدين)، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: عبد الفتاح مصطفى خليل، دار الكتب، القاهرة، ط2، 2001م، ص:72).

1 الرماني، منازل الحروف، الحدود: رسالتان في اللغة، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، 1984م، ص:73.

** ينظر على سبيل المثال، السيوطي، الاقتراح، ص:154.

*** يعرف الأصل في علم أصول الفقه بأنه: « ما ورد بحكمه نص، أو هو ما عرف بنفسه من غير افتقار إلى سواه، ويسمى المقيس عليه، المحمول عليه، المشبه به، ولا يشترط فيه شروط سوى أنه لا بد أن يثبت حكمه بنص » (ينظر، خلاف عبد الوهاب، علم أصول الفقه، الزهراء للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1993م، ص:61).

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

وفي ما يخص التعريف الثاني الذي ساقه المعجم، من أن الأصل عند النحاة والبلاغيين هو "الكثير الغالب" فلا بد فيه من تحديد المراد بالكثرة والغلبة أو تحديد المعيار الذي يحكمها، هل المراد بالكثرة الكثرة في الاستعمال؟ أم كثرة الأمثلة والنصوص؟ أم غير ذلك؟ يقول ابن جني (ت392هـ): « [قد] يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس، الأول قولهم في النسب إلى شئوة (شنئي) فلك من بعد أن تقول في الإضافة إلى "قثوبة": قثبي وإلى "ركوبة": ركبي وإلى حلوبة: حلبي قياساً على (شنئي)... وأما ما هو أكثر من باب شنئي، ولا يجوز القياس عليه لأنه لم يكن هو على قياس فقولهم في "ثقيف": ثقي وفي "قريش": قرشي وفي سُلَيم: سُلَمي فهذا وإن كان أكثر من شنئي فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجوز على هذا في "سعيد" (سعدي)»¹.

يتضح من خلال هذا القول أن الكثرة غير مرتبطة بالكمية أو الكثرة العددية وإنما هي مسألة نسبية كونها مرتبطة بكل صنف على حده، أو بعبارة أكثر دقة ترتبط الكثرة بالباب لا بالكمية، فما كان كثيراً في بابه كان هو الأصل حتى وإن كانت أمثله قليلة.

وكخلاصة لكل ما سبق ذكره، فإننا نقترح تغيير التعريف الأول الذي تم إيرادها للأصل برمته مع تقييد مجال المصطلح بعلم أصول النحو، والتعريف الذي نقترحه هو كالاتي: « الأصل (في علم أصول النحو): الحال الأولى التي تكون عليها الكلمة أو الكلام، والتي يمكن أن يطرأ عليها تغيير لعلها تخرجها من حاله الأصلية إلى حالة أخرى».

1 ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د ت)، ج1، ص: 116.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

أما التعريف الثاني، فإننا نقترح تقييد كلمة الكثرة فيه بكلمة الباب فيكون التعريف على

النحو: «الأصل (عند النحويين): الكثير الغالب في بابه».

2-1-3- تعريف مصطلح "فعل الأمر":

فعل الأمر بحسب ما تم إيرادَه في المعجم الكبير: «فعل الأمر (في اصطلاح): أحد أقسام

الفعل الثلاثة، ويدل على الطلب»¹.

تم تعريف "فعل الأمر" في هذا القول أولاً ببيان النوع الذي ينتمي إليه وهو "الفعل"، إذ إن

فعل الأمر هو القسم الثالث من أقسام الفعل، إلى جانب القسمين الآخرين له وهما: الفعل

الماضي والفعل المضارع، وبعد أن حدد النوع الذي ينتمي إليه حددت الدلالة التي يختص بها

حتى يتميز عن قسيميه، إذ يدل فعل الأمر على الطلب، إذ يطلب به حصول الشيء.

إن هذا التعريف الذي قدم لفعل الأمر يتفق مع ما ورد في كتب النحو، وإن كانت بعض

تلك التعريفات تخصص الطلب الذي يدل عليه الفعل الأمر بالمستقبل، وهو ما يفهم من قول

سيبويه (ت180هـ) حين عرف الفعل بقوله: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث

الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»².

¹ المعجم الكبير، مادة (أ م ر)، ج1، ص:465.

² سيبويه (أبو بشر عمرو)، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج1، ص:12.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

فما يكون ولم يقع هو فعل الأمر*.

إنه وبالنظر إلى دقة تعريف مصطلح "فعل الأمر" وموافقه لما هو متفق عليه في كتب النحو فإننا نرى الاحتفاظ به مع إمكانية تقييده بلفظ "في المستقبل"، فيكون على النحو الآتي:

« فعل الأمر (عند النحاة): أحد أقسام الفعل الثلاثة، ويدل على الطلب في المستقبل».

2-1-4- تعريف مصطلح "الاستئناف":

ورد في تعريف هذا المصطلح أن: « الاستئناف (عند النحويين): أن تنقطع الجملة عما قبلها في الصناعة النحوية، فلا تتعلق بها بإتباع أو إخبار أو حالية وفي القرآن الكريم ﴿ ويسألونك عن ذي القرنين قل سأتلو عليكم منه ذكرا، إنا مكننا له في الأرض... ﴾ - الكهف 83-84»¹.

يلاحظ من خلال هذا القول أن الاستئناف عند النحاة مختص بالجمال لا بالمفردات، ويقصد به - عندهم - أن الجملة لا تكون متعلقة بما قبلها في الإعراب وإن كانت متعلقة به في المعنى، فعدم التعلق (الانقطاع) لا يكون من ناحية الدلالة التي تحملها كل جملة، وإنما يكون من حيث المحل الإعرابي لكل منهما، وهذا المقصود من العبارة "أن تنقطع الجملة عما قبلها في الصناعة النحوية"، وقد تم ضرب مثال على ذلك بآيتين من سورة الكهف من دون أن يبين موضع الاستئناف، الذي هو في أول الآية الأولى، إذ يفيد حرف الواو في قوله تعالى

* يجدر التنبيه إلى أن التقسيم الثلاثي للفعل تقسيم بصري، أما الكوفيون فيرون أن الفعل قسمان: ماض ومضارع، أما فعل الأمر - حسبهم - فمقتطع من المضارع، (ينظر، الأنباري (أبو البركات)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م، المسألة: 75، ص: 414).

¹ المعجم الكبير، مادة (أ ن ف)، ج1، ص: 556.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

﴿ويسألونك...﴾، فالكلام هنا منقطع عما قبله، فهو في حكم المبتدأ به، ولذلك كان يمكن الاكتفاء بإيراد آية واحدة في المثال، وهي التي وقع فيها الاستئناف مع بيان موضعه، لأن القارئ قد يكون مبتدئاً فلا يتوصل إليه.

إن المتعارف عليه أن الاستئناف لا يكون في الصناعة النحوية فحسب، وإنما يكون في المعنى كذلك، فاستئناف الكلام يعني مواصلته بعد انقطاعه عن غيره، والجملة الاستئنافية يكون لها معنى غير المعنى الذي تدل عليه سابقتها، كما أنه لا يكون لها محل من الإعراب لأنها في حكم الجملة الابتدائية، وللاستئناف في النحو العربي حروف معينة تدل عليه، وهي: الواو والفاء وثم، فهذه الأحرف الثلاثة تدل على الاستئناف إذا كانت الجمل المبدوءة بها منقطعة عما قبلها في الإعراب وفي المعنى، أما إذا كانت الجمل بعدها متصلة بما قبلها كانت هذه الأحرف للعطف لا للاستئناف.

انطلاقاً مما سبق قوله، فإننا نقترح تعديل تعريف مصطلح "الاستئناف" على النحو الآتي:

« الاستئناف (عند النحويين): أن تنقطع الجملة عما قبلها لفظاً ومعنى، وأحرفه هي: الواو والفاء وثم ».

هذه هي المصطلحات الواردة في الجزء الأول من المعجم الكبير (حرف الهمزة)، حاولنا تحليل تعريفاتها، وبعد ذلك اقترحنا تعديل ما وجدناه من تلك التعريفات مفتقراً إلى الدقة، وفي ما يأتي سنحلل عدداً من تعريفات مصطلحات الجزء الثاني (حرف الباء)، متبعين في ذلك ما قمنا به في الجزء الأول.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

2-2- تحليل تعريفات الجزء الثاني:

أشرنا سابقا إلى أن الجزء الثاني من المعجم الكبير احتوى على ثمانية مصطلحات خمسة منها نحوية وهي: الابتداء، المبتدأ، البدل، البناء الذي ذكرنا أنه ورد بصيغة "بنى الكلمة"، وأخيرا مصطلح "المبهم"، أما المصطلحات الصرفية فهي ثلاثة وهي: الإبدال (بنوعيه: اللغوي والصرفي)، صيغ المبالغة، وبنية الكلمة.

سنقوم بتحليل تعريفات هذه المصطلحات كلها على الترتيب الذي وردت به في المعجم.

2-2-1- تعريف مصطلح "الابتداء":

جاء في تعريف هذا المصطلح أن: « الابتداء: (عند النحاة): جعل الاسم أولا ليخبر عنه»¹.

إن هذا التعريف يجعل الابتداء من عمل المتكلم، ذلك أن إيراد الاسم في أول الكلام قصد الإخبار عنه أو الحكم عليه هو - بحسب هذا التعريف - الابتداء، ولذلك فإن هذا التعريف أقرب إلى اللغة منه إلى اصطلاح النحاة.

يعد مصطلح "الابتداء" من المصطلحات المعروفة في النحو العربي، وله فيه معنى محدد

متعارف عليه بين النحاة، وهو عندهم واحد من

¹ المعجم الكبير، مادة (ب د أ)، ج4، ص:116.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

العوامل المعنوية*، وهو عامل الرفع في المبتدأ، ذلك أن النحاة رأوا أن كل عمل (إعراب)، لا بد له من عامل يوجده، فلما بحثوا عن العامل الذي يوجد الضمة في المبتدأ لم يجدوا قبله عاملاً لفظياً^{1**}، ولذلك قالوا إن العامل في المبتدأ إنما هو الابتداء، أي أن وجود المبتدأ في أول الجملة من غير أن يسبقه لفظ آخر هو سبب رفعه.

انطلاقاً مما سبق، فإننا نقترح تغيير تعريف الابتداء كونه لا يتوافق إطلاقاً على ما هو متعارف عليه عند النحاة، ولذلك نرى أن يغير هذا التعريف ليصبح كالاتي: «الابتداء (عند النحاة): عامل الرفع في المبتدأ، فالمبتدأ مرفوع لوقوعه في أول الجملة، والابتداء عامل معنوي لا حظ له في النطق والكتابة».

2-2-2- تعريف مصطلح "المبتدأ":

عرّف "المبتدأ" في المعجم الكبير بما يأتي: «المبتدأ (عند النحاة): الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه مخبراً عنه»¹.

تم تعريف المبتدأ أولاً ببيان نوعه وهو "الاسم"، فالمبتدأ لا يكون فعلاً أو حرفاً وإنما يكون اسماً، ولما كانت الأسماء في العربية كثيرة تم تقييد هذا الاسم بخاصية يتميز بها عن غيره،

* المراد بالعامل المعنوي العامل الذي لا حظ له في النطق والكتابة، فهو يدرك بالعقل لا بالحس، كالابتداء وهو سبب رفع المبتدأ، والتجرد من الناصب والجازم وهو عامل الرفع في الفعل المضارع.

** العامل اللفظي هو في مقابل العامل المعنوي وهو الذي له حظ في النطق والكتابة كالفعل وحروف الجر والجوازم...

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

وهي تعريه أو تجرده من العوامل اللفظية، أي أن المبتدأ لا يكون مسبقاً بأي عامل من العوامل اللفظية الأصلية، وقلنا الأصلية لأنه قد يسبق بعامل زائد أو شبه زائد **.

والى جانب هذه الخاصية أضيفت إلى تعريف المبتدأ خاصية أخرى تتمثل في أن المبتدأ يخبر عنه، أي أن المبتدأ يُحكم عليه بأمر يكون - في الأصل - مجهولاً عند المتلقي، وهذا الأمر المخبر عنه أو المُحكم به على المبتدأ هو "الخبر".

إن هذا التعريف تنقصه بعض القيود التي تجعل المبتدأ أكثر تحديدا وتمييزا عن غيره، وأولها أن الاسم الذي يصلح أن يكون مبتدأ لا يكون إلا مرفوعاً، فالرفع خاصية ثابتة في المبتدأ، والقيد الثاني الذي لا بد من إضافته هو أن هذا الاسم المرفوع لا بد له من أن يكون - في الأغلب - في أول الجملة، والقيد الثالث هو أن المبتدأ قد لا يكون مخبراً عنه أو محكوماً عليه، أي أنه لا يحتاج في هذه الحال إلى خبر يتمم معه معنى الجملة، وهذا الأمر خاص بالحال التي يكون فيها المبتدأ وصفاً (مشتقاً)، إذ يحتاج هنا إلى فاعل أو نائب فاعل يتممان الجملة، ومثل ذلك قولنا : ما حسن الظلم، فالظلم هنا فاعل للصفة المشبهة وقد سد ما سد الخبر.

وعليه، فإننا نقترح أن يتم ضبط هذا التعريف ليصبح أكثر دقة وذلك على النحو الآتي:

« المبتدأ (عند النحاة): الاسم المرفوع الواقع في أول جملته - غالباً - العاري عن العوامل

اللفظية غير الزائدة وشبهها، مع كونه مخبراً عنه أو وصفاً مستغنياً بمرفوعه عن الخبر».

** العامل الزائد هو العامل الذي يمكن الاستغناء عنه بدون أن يؤدي ذلك إلى فساد المعنى المقصود، ومثاله بعض حروف الجر التي تكون زائدة مثل الباء ومن، أما العامل الشبيه بالزائد فهو الذي يؤدي معنى في التركيب ولذلك لا يمكن الاستغناء عنه، وهو ينحصر في بعض حروف الجر، مثل: ربّ التي تفيد التقليل أو التكثر...

2-2-3- تعريف مصطلح "البدل":

جاء في تعريف "البدل" ما يأتي: « البدل (عند النحويين): التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو أنواع، منها: بدل الكل، ويسمى البدل المطابق، وبدل البعض، وبدل الاشتمال»¹.

إن تعريف البدل على هذا النحو هو المتفق عليه في كتب النحو، بل إن ابن مالك في ألفيته عرفه بالعبارة نفسها حين قال [بحر الرجز]: « التابع المقصود بلا واسطة هو المسمى بدلا»².

فالبدل - إذن - من التوابع، مثله في ذلك مثل النعت والعطف بنوعيه والتوكيد، غير أن ما يميزه عنها هو كونه المقصود بالحكم على خلافها، إذ لا تكون مقصودة بالحكم، بل يكون متبوعها هو المقصود، والبدل أنواع عدة منها ما جاء ذكره في التعريف.

وبالنظر إلى مطابقة تعريف البدل لما جاء في كتب النحو، فإننا نقترح الإبقاء على هذا التعريف من غير أي تغيير فيه.

2-2-4- تعريف مصطلح "بنى الكلمة":

عرّف هذا المصطلح بالقول إن: « بنى الكلمة: ألزم آخرها ضربا واحدا من سكون أو

¹ المعجم الكبير، مادة (ب د ل)، ج2، ص:147.

² ابن مالك (محمد بن عبد الله)، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الأمام مالك، الجزائر، 2009م، ص:93.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

حركة»¹.

أول ما يمكن ملاحظته أنه لم تتم الإشارة إلى المجال العلمي الذي ينتمي إليه المصطلح ألا وهو علم النحو، إذ لا يمكن لغير المتخصص أن يعرف أن هذا المصطلح له مجاله العلمي الخاص به، وعليه فإن أول ما نقترحه هو الإشارة إلى أن هذا المصطلح هو من علم النحو.

والأمر الآخر الذي يلفت الانتباه هو طريقة وضع المصطلح، إذ وضع في صورة تركيبية من فعل وفاعل ومفعول به، وتم إسناد عملية البناء إلى المتكلم، مما يوهم أن بناء الكلمة أو عدم بنائها إنما هو من اختيار المتكلم، وليس الأمر كذلك، إذ البناء يكون أصلاً في الكلمة أو فرعاً فيها قبل أن ينطق بها المتكلم، ولذلك لا نجده مثيراً في هذا الأمر بل هو مجبر على النطق بالكلمة على الصورة التي وجدت بها، وعليه، فإن الأمر الثاني الذي نقترحه هو إعادة صياغة هذا المصطلح بأن يورد على صورته الاسمية المفردة التي هو معروف بها في علم النحو ألا وهي "البناء"، ثم تغيير ما يتوجب تغييره في التعريف تبعاً لتغيير المصطلح، فتستعمل عبارة "لزوم آخر الكلمة" بدلاً من "ألزم آخرها"، كما نقترح أن تضاف عبارة "مهما تغيرت العوامل الداخلة عليها"، ذلك أن الكلمة المبنية لا تتغير حركة آخرها بتغير العوامل التي تدخل عليها.

وعليه، يكون التعريف الذي نقترحه كالاتي: «البناء (في علم النحو): لزوم آخر الكلمة

ضرباً واحداً من سكون أو حركة مهما تغيرت العوامل الداخلة عليها».

¹ المعجم الكبير، مادة (ب ن ي)، ج2، ص:599.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

2-2-5- تعريف مصطلح "المبهم":

تم تعريف هذا المصطلح على النحو الآتي: « المبهم (عند النحاة): أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، والحروف، مثل: ما، من، عن»¹.

عُرف هذا المصطلح بذكر أقسامه التي تندرج تحته، وهي حسب هذا القول أربعة، الأول يتمثل في اسم الإشارة، والثاني في الأسماء الموصولة والثالث في الضمائر والرابع في الحروف، و ضرب مثال عن ذلك بـ "ما" الذي يحتمل أن يكون اسم استقهام أو حرف نفي، وبحرفي جر هما من وعن.

إن التعريف الدقيق يقتضي توضيح المصطلح في حد ذاته قبل ذكر ما يتعلق به من أقسام أو أحكام أو شروط أو غيرها، ولذلك كان لا بد من توضيح المراد بالمبهم في اصطلاح النحاة قبل ذكر أقسامه.

والمراد بالمبهم عند النحاة هو الاسم الذي يقع على كل شيء من حيوان أو نبات أو جماد، أي أن الاسم المبهم غير مختص بالدلالة على شيء دون آخر، بل هو يحتمل الدلالة على جميع الأشياء، ولا يتحدد المقصود بها إلا بما يأتي بعدها، يقول ابن يعيش (ت 643هـ): « واعلم أن الموصولات ضرب من المبهمات وإنما كانت مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما، كوقوع "هذا" و"هؤلاء" ونحوهما من أسماء الإشارة على

¹ المعجم الكبير، مادة (ب ه م)، ج 2، ص: 640.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

كل شيء»¹. وقال صاحب النحو الوافي: « يطلق النحاة على أسماء الإشارة وأسماء الموصول اسمًا خاصًا هو "المبهمات"»². فالواضح من القولين السابقين أن الاسم المبهم قد يكون اسم إشارة أو اسمًا موصولًا، وقد يكون غيرهما كالعدد والضمائر...

انطلاقًا مما سبق، فإننا نرى أنه يتعين على القائمين على المعجم تغيير تعريف هذا المصطلح، بتوضيح المفهوم المراد منه أولاً، ثم الإشارة إلى بعض أقسامه ثانياً، ونقترح لذلك التعريف الآتي: « المبهم (عند النحاة): هو الاسم محتمل الوقوع على كل شيء من حيوان أو نبات أو جماد، والذي لا يتعين مدلوله إلا بما يأتي بعده، ومن أمثله أسماء الإشارة والموصولات».

2-2-6- تعريف مصطلح "الإبدال":

الإبدال بحسب ما جاء في المعجم الكبير: « الإبدال (- الإبدال اللغوي - في أغلب صورته): إقامة حرف مكان حرف آخر يقاربه في المخرج، أو في الصفة، أو فيهما معاً، مع اشتراك الكلمتين في المعنى وفي باقي الحروف، وليس بمطّرد، مثل: حَبْن، غَبْن، عَصِيك، عصيت، الجدت، الجدف.

ويمكن أن يقع الإبدال اللغوي في جميع حروف الهجاء، غير أنه في بعضها أكثر شيوعاً منه في بعضها الآخر.

1 ابن يعيش (أبو البقاء موفق الدين)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، ج2، ص:372.

2 حسن عباس، النحو الوافي (مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة)، دار المعارف، مصر، ط3، (د ت)، ج1، ص:338.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

* الإبدال الصرفي: هو ما يقع باطراد - عند التصريف والاشتقاق - في الحروف التسعة المجموعة في قولهم: "هذأت موطيًا" ويكون لعله تقتضي ذلك¹.

أول ما يلفت النظر هو أن الإبدال بحسب التعريف الذي تم إيراد نوعان: إبدال لغوي وإبدال صرفي، أما الإبدال اللغوي فمفهومه هو تغيير حرف بآخر في الموضع نفسه شرط أن يكون الحرفان متقاربين في المخرج أو فيهما معاً، وبشرط أن يكون للكلمتين المعنى ذاته، وتمت الإشارة إلى أن هذا الإبدال ليس بمطرّد، أي أنه غير قياسي، إذ ليست له ضوابط توجب إبدال حرف من حروف أخرى، كما أنه ليست له حروف معينة، بل نجده يقع في كل الحروف، ولا بد من الإشارة إلى أن هذا النوع من الإبدال غالباً ما يكون واقعاً في لغة من لغات القبائل قديماً أو في لهجة من اللهجات حديثاً.

أما النوع الثاني، فهو الإبدال الصرفي الذي يختلف عن سابقه في كونه مطرداً أي قياسياً، إذ له حروف معينة وشروط مضبوطة تستوجب إبدال أحد الحروف المذكورة في التعريف من حرف آخر، ويكون ذلك لعله توجبه، وهذه العلة تكمن في طلب التخفيف غالباً.

الواقع أن مصطلح "الإبدال اللغوي" الذي تم إيراد كنه من أنواع الإبدال ينطبق على النوعين معاً: الإبدال المطرد وغير المطرد، إذ تم وصف الإبدال باللغوي تخصيصاً له وتمييزاً عن بقية أنواع الإبدال الأخرى التي يمكن أن نجدها خارج نطاق اللغة، كما أن التعريف الذي ذكر للإبدال اللغوي ينطبق على مفهوم الإبدال في عمومته، فكل إبدال، سواء أكان قياسياً

¹ المعجم الكبير، مادة (ب د ل)، ج2، ص: 146

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

(مطرذا) أم غير قياسي (غير مطرد)، يعني أن يتم حذف حرف وإقامة حرف آخر مكانه بشرط أن يكون بينهما قرب صوتي معين.

أما أنواع الإبدال التي تم ذكرها في كتب الصرف فهي: الإبدال القياسي ويسمى كذلك بالإبدال المطرد والإبدال الشائع والإبدال الصرفي والإبدال الضروري، وإنما سمي بذلك لكونه يخضع للضوابط والقواعد العامة، ولوجوب إجرائه متى تحققت ضوابطه وشروطه كما أن حروفه معدودة على نحو ما ذكر في التعريف، والنوع الثاني من أنواع الإبدال هو الإبدال غير القياسي، ومن تسمياته كذلك: الإبدال غير المطرد والإبدال السماعي والإبدال الشاذ والإبدال النادر والإبدال غير الشائع، وإنما سمي بذلك لكونه لا يخضع لضوابط معينة وليست له شروط توجبه ولا حروف معينة يمكن أن يقع فيها، بل وقع في كل الحروف إلا الألف، وأغلب شواهدة يقتصر فيها على السماع.

انطلاقاً مما سبق ذكره، فإننا نقترح أن يذكر التعريف الذي تم إيراده في تعريف الإبدال اللغوي في تعريف الإبدال عموماً، ثم يشار إلى نوعيه وهما الإبدال القياسي وغير القياسي على أن يعرف كل منهما على حده، وعليه، يكون التعريف الذي نقترحه كالاتي: «الإبدال (في علم الصرف): هو إقامة حرف صحيح مكان حرف صحيح آخر يقاربه في المخرج أو في الصفة أو فيهما معاً، وهو نوعان: الإبدال القياسي والإبدال غير القياسي».

2-2-7- تعريف مصطلحي "صيغ المبالغة" و"بنية الكلمة":

جاء في تعريف المصطلح الأول (صيغ المبالغة) أنه: « أوزان محولة عن اسم الفاعل لإفادة الكثرة والمبالغة في معنى فعلها الثلاثي، وهي كثيرة أشهرها: فَعَالٌ، وَمِفْعَالٌ، وفَعُولٌ، وفَعِيلٌ، وفِعْلٌ »¹.

يلاحظ أن هذا التعريف مطابق لما جاء في تعريف صيغ المبالغة عند جمهور النحاة، فهذه الصيغ إنما جيء بها محولة عن اسم الفاعل لتفيد الكثرة والمبالغة في معنى فعلها الثلاثي بعد أن كان اسم الفاعل محتملاً للكثرة والقلّة في الوقت نفسه، إذ لا يتحدد المقصود منه إلا بقرينة أخرى، في حين أن صيغ المبالغة تدل بلفظها دلالة صريحة على الكثرة والمبالغة في فعلها، وقد أشير في التعريف إلى أشهر أوزانها، وهي الأوزان القياسية لها، وقد عدها النحويون خمسا، هي المذكورة في التعريف، كما لها صيغ سماعية إلا أنها قليلة وأشهرها صيغتا .: فَعِيلٌ ومِفْعَلٌ من الفعل الثلاثي...

إنه وبالنظر إلى دقة تعريف هذا المصطلح، فإننا نقترح الإبقاء عليه كما هو مع الإشارة إلى مجاله بين قوسين كونه لم تتم الإشارة إليه.

أما مصطلح "بنية الكلمة"، فقد عُرِفَ بالقول إن: « بنية الكلمة (في علم الصرف): عدد حروف الكلمة المرتبة، وحركاتها المعينة، وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في

¹ المعجم الكبير، مادة (ب ل غ)، ج2، ص:541.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

موضعه»¹.

أول ما تم تحديده في هذا التعريف هو المجال الذي ينتمي إليه المصطلح المراد تعريفه، ذلك أن مصطلح "البنية" لا نجده في علم الصرف فقط، بل يمكن أن نعثر عليه في مجالات علمية أخرى، وإن كان تركيب مصطلح "بنية الكلمة" محددًا للمجال بالنسبة إلى المتخصص، وذكره هنا له فائدة لغير المتخصص في اللغة العربية.

إن المراد ببنية الكلمة - بحسب هذا التعريف - ما تتكون منه الكلمة من حروف أصلية أو زائدة مع مراعاة ترتيب هذه الحروف، يضاف إلى ذلك حركات هذه الحروف وسكناتها.

وهذا التعريف الذي تم إيرادَه لمصطلح "البنية" في علم الصرف هو ما نجده في الكتب التي تناولت تعريف الصيغة الصرفية، بل هو منقول حرفياً عن بعضها، فالتعريف الذي تم إيرادَه هو تعريف الرضي (ت 688هـ) للبنية حين قال: «المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه...»². وكذلك عرفها أحمد الحملاوي³.

وبما أن تعريف هذا المصطلح مطابق لما جاء في كتب النحو والصرف فإننا نرتئي الإبقاء عليه كما هو.

¹ المعجم الكبير، مادة (ب ن ي)، ج2، ص: 602-603.

² الرضي (محمد بن الحسن الاسترأبادي)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986م، ج1، ص: 20.

³ الحملاوي أحمد، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت، (د ت)، ص: 18.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

بعد تحليلنا لعدد من مصطلحات الجزء الثاني من المعجم الكبير تبين لنا أن تعريف أغلب المصطلحات الصرفية كان دقيقاً ومطابقاً لما جاء في كتب الصرف، ولذلك ارتأينا الاحتفاظ بها، في حين أن تعريف المصطلحات النحوية لم يكن في الدقة ذاتها، إذ بين لنا ما حللناه أن تعريفات المصطلحات النحوية يحتاج إلى مراجعة، ومنه حاولنا اقتراح تعريفات بديلة رأينا أنها أكثر دقة.

وفي ما يأتي نتناول تحليل التعريفات الواردة في الجزء الثالث من المعجم الكبير، والذي يمثل حرفي التاء والتاء.

2-3- تحليل تعريفات مصطلحات الجزء الثالث:

سبقت لنا الإشارة إلى أن الجزء الثالث احتوى على ثلاثة مصطلحات، منها مصطلحان نحويان هما: التابع والاستثناء، ومصطلح صرفي واحد هو: المثنى، وسنتناولها جميعها بالتحليل.

2-3-1- تعريف مصطلح "التابع":

جاء في تعريفه أن: « التابع (عند النحاة): لفظ متأخر يتبع ما قبله في إعرابه ويسمى المتقدم متبوعاً، وهو أربعة أضرب: نعت، وبدل، وعطف، وتوكيد»¹.

عرّف التابع أولاً بذكر مجاله العلمي على نحو ما درج عليه القائلون على المعجم في أغلب المصطلحات النحوية الواردة، وبعد ذلك بُيّن الجنس الذي ينتمي إليه التابع وهو "اللفظ"، وقيل "اللفظ" لأن التابع يحتمل أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً أو جملة* بحسب اللفظ المتقدم عليه والذي يسمى "المتبوع"، ثم ذكرت خاصية للتابع وهي اتباعه لما قبله في نوع إعرابه، فإن كان ما قبله مرفوعاً كان هو مرفوعاً، وكذلك الأمر إن كان ما قبله منصوباً أو مجروراً، وقد ذكرت هذه الخاصية دون غيرها لأنها المشتركة بين التوابع الأربعة التي ذكرت في التعريف وهي: النعت والبدل والعطف (بنوعيه: عطف البيان وعطف النسق) والتوكيد، ومنه، فإن التوابع

¹ المعجم الكبير، مادة (ت ب ع)، ج3، ص:29.

* كما هو الحال في التوكيد اللفظي للحرف والجملة.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

كلها تتفق في أمرين، الأول كونها تأتي متأخرة عن متبوعها وجوبا، والثاني اتباعها له في الإعراب.

إن ما جاء من تعريف للتابع في المعجم الكبير يتوافق مع تعريفه في كتب النحو، ومن ذلك ما جاء في النحو الوافي من أنَّ التابع: « لفظ متأخر دائما، يتقيد في نوع إعرابه، بنوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه، يسمى: "المتبوع" ... والتوابع الأصلية أربعة: "النعت"، ... و"التوكيد"، و"العطف بقسميه"، و"البذل"¹، ولذلك فإننا نقترح الإبقاء على تعريف التابع على حاله.

2-3-2- تعريف مصطلح "الاستثناء":

الاستثناء عند النحاة على ما ورد في المعجم الكبير هو: « خروج المستثنى من الحكم الذي دخل فيه المستثنى منه، وأداته أساسا "إلا" وحُمِلَ عليها من الأسماء "غير وسوى" ومن الأفعال "ليس، ولا يكون، وما خلا، وما عدا" ومن الحروف "خلا وعدا وحاشا" وبعضهم يعدّ الثلاثة الأخيرة أفعالا، ويعرب المستثنى وفق طبيعة أسلوب الاستثناء»².

بدئ في هذا التعريف أولا بالإشارة إلى مجال المصطلح وهو علم النحو، وهو أمر في غاية الأهمية، لأن الاستثناء في اصطلاح النحاة له مفهومه الخاص وأدواته وأحكامه التي يتميز

¹ حسن عباس، النحو الوافي، ج3، ص:434.

² المعجم الكبير، مادة (ث ن ي)، ج3، ص:347.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

بها، على خلاف الاستثناء المتعارف عليه بين العامة والذي يمكن تأديته بوسائل متنوعة، إذ ليس له الضبط الذي نجده عند النحويين.

الملاحظ في تعريف " الاستثناء " هذا ذكر مصطلحات مشتقة من المصطلح المراد تعريفه، وهما مصطلحا: المستثنى والمستثنى منه، وذلك قبل أن يبين مفهوم المصطلح المراد تعريفه في حد ذاته، ومثل هذا من الأمور الواجب تقاديها في التعريف المصطلحي، لأن تكرار المصطلح بلفظه أو بأحد مشتقاته لا يسهم في توضيح مفهومه، كون التكثيف المفهومي الذي يحمله المصطلح يبقى على حاله، ولذلك فإنه لا بد من إيضاح مفهوم المصطلح المراد تعريفه في حد ذاته حتى يسهل على المتلقي إدراكه.

ومما ورد ذكره في التعريف أيضا أدوات الاستثناء، فأداته الأساسية هي "إلا" ثم حملت عليها أدوات أخرى للدلالة على هذا المعنى، والأدوات المحمولة منها ما هو من الأسماء وهي: غير وسوى، ومنها ما هو من الأفعال وهي: ليس ولا يكون وما خلا وما عدا، ومنها ما يحتمل الحرفية والفعلية وهي: خلا وعدا وحاشا، وأشير في الأخير إلى إعراب المستثنى الذي لا يمكن تحديده هنا لأنه محكم بطبيعة أسلوب الاستثناء، أما المستثنى منه فيعرب بحسب موقعه في الجملة.

إن هذا التعريف إلى جانب وقوع عيب فيه وهو تكرار المصطلح فيه بأحد مشتقاته طويل نسبيا بسبب ذكر جميع أدواته مع بيان ما كان اسما منها أو فعلا أو محتملا للفعلية والحرفية، ولذلك فإننا نرى أنه لا ضرورة لذكر جميع ذلك، وإنما يكفي ببيان مفهوم الاستثناء مع الإشارة إلى أن أدواته وأحكامه مفصلة في كتب النحو.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

وعليه، فإننا نقترح أن يكون تعريف الاستثناء على النحو الآتي:

« الاستثناء (عند النحاة): إخراج الاسم من حكم الاسم السابق عليه بإلا أو ما في معناها، ويسمى المُخَرَج مستثنى والمُخَرَج منه مستثنى منه، وأدوات الاستثناء وأحكامه مفصلة في موضعها من كتب النحو».

2-3-3- تعريف مصطلح "المثنى":

جاء في تعريف المثنى أن: « المثنى (في علم الصرف): ما دل على اثنين مطلقا بزيادة ألف ونون أو ياء ونون»¹.

تمّ تعريف هذا المصطلح بذكر الميدان الذي ينتمي إليه وهو علم الصرف، ثم بدئ في تعريفه باستعمال كلمة دالة على الإبهام وهي كلمة "ما" وهي هنا اسم موصول، والأسماء الموصولة كما نعلم من المبهمات، ولذلك فإنها هنا لا تدل على قسم بعينه من أقسام الكلمة، فـ "ما" هنا تحتل أن يكون المثنى اسما أو فعلا أو حرفا، وبعد إيراد هذه الكلمة تم تحديد الدلالة التي يحملها المثنى، وهي دلالة على اثنين، أي أن المثنى جاء للتعبير عن اثنين متطابقين في الحروف والوزن، ومثال ذلك قولنا: كتابان، فبدلا من أن نقول: كتاب وكتاب (معطوف ومعطوف عليه) استغنيا عن ذلك بكلمة واحدة نابت عن الكلمتين معا وهي "كتابان" وذلك بزيادة ألف ونون في آخر الكلمة، والسبب في زيادة الألف والنون دون الياء والنون أن الموضع هنا موضع رفع، فإن كان الموضع للنصب أو الجر زدنا ياء ونونا على آخر الكلمة المفردة.

¹ المعجم الكبير، مادة (ث ن ي)، ج3، ص:354.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

انطلاقاً مما سبق إيراده نقترح أن تستبدل كلمة اسم بكلمة ما ليكون التعريف أكثر دقة وضبطاً، وعليه، فالمثنى في علم الصرف هو: « الاسم الدال على اثنين بزيادة ألف ونون في حالة الرفع أو ياء ونون في حالتي النصب والجر على مفرده».

هذا في ما يتعلق بالمصطلحات الواردة في الجزء الثالث، وقد رأينا بعد التحليل والمناقشة أن يتم الاحتفاظ بتعريف مصطلح "التابع" بالنظر إلى دقته، كما ارتأينا أن يتم تعديل تعريف المصطلحين الآخرين وهما: الاستثناء والتابع، بما يجعلهما أقرب إلى الدقة التي يقتضيها التعريف المصطلحي.

وبعد هذا يأتي الجزء الرابع من المعجم، والذي كان قد خصص لحرف الجيم وسنختار عدداً من المصطلحات الواردة فيه، وسيكون عملنا فيها كعملنا في ما سبق من أجزاء.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

2-4- تحليل تعريفات الجزء الرابع:

أوردنا سابقاً أن هذا الجزء أكثر الأجزاء اشتمالاً على المصطلحات النحوية وتعريفاتها، إذ بلغت فيه ست عشرة مصطلحاً، موزعة بين علمي النحو والصرف، إذ بلغت الأولى أحد عشر مصطلحاً هي: المجاري من الكلم، الجحد، الجحد، الجحد (لام الجحد)، الجر، المجرى، المجرى، جزم الحرف، تجزّم، الجزم، الجملة، المبني للمجهول، أما الثانية فقد كانت خمسة هي: المجرد، الجامد، الجمع، اسم الجنس الجمعي، والأجوف.

سنختار من هذه المصطلحات ثمانية للتحليل، وسيكون نصيب النحوية منها سبعة والصرفية مصطلحاً واحداً، ذلك أن تعريفات المصطلحات الصرفية الخمسة الواردة في هذا الجزء دقيقة، لم نسجل عليها أية ملاحظات أو نقص يستدعي تعديلها أو تغييرها، فكان أن اخترنا تعريفاً واحداً منها فقط من باب الاستئناس، أما المصطلحات النحوية فإن تعريفات بعضها يحتاج إلى إعادة نظر، بل إن وضع بعض المصطلحات يحتاج في حد ذاته إلى إعادة صياغة، والمصطلحات المختارة هي: الجحد، المجرى، المجرى، جزم الحرف، تجزّم، الجزم، الجملة، والمصطلح الصرفي الذي وقع عليه الاختيار هو الأجوف، وفي ما يأتي تفصيل كل تعريف على حده.

2-4-1- تعريف مصطلح "الجحد":

عُرف هذا المصطلح بالقول إن: « الجحد (عند النحاة): ما انجزم بلم لنفي الماضي، وهو عبارة عن ترك الفعل في الماضي فيكون من النفي أعم منه، وقيل: الجحد عبارة عن الفعل

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

المضارع المجزوم بلم التي وضعت لنفي الماضي في المعنى وضد الماضي (عند الجرجاني)¹.

إن هذا التعريف ليس تعريفاً للجحد وإنما هو تعريف للفعل الذي يقع عليه الجحد (أو المجحود إن صحت هذه التسمية)، وهو - حسب هذا التعريف - الفعل المضارع الذي يدخل عليه الحرف الجازم "لم"، وهذا الحرف إذا دخل على الفعل المضارع أفاد نفيه في الماضي، وقد فُرق في هذا التعريف بين مصطلحي الجحد والنفي، إذ إن النفي أعم من الجحد، ذلك أن الجحد يكون في الماضي في حين أن النفي يكون في الماضي وفي غيره، وإن كان هذا التعريف قد نقل حرفياً من كتاب التعريفات للجرجاني، مع الإشارة إلى أنه قد أسقطت كلمة منه وردت في كتاب التعريفات وهي الإخبار، إذ التعريف كما ورد عند الجرجاني: « الجحد: ما انجزم بلم لنفي الماضي، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل في الماضي... »².

يعدّ مصطلح "الجحد" في الأصل مصطلحاً كوفياً، وقد استعمله الكوفيون في مقابل مصطلح "النفي" عند البصريين، وقد تردد هذا المصطلح كثيراً عند الفراء في معانيه من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى ﴿ وما تكون في شأن وما تتلو منه من قرآن ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهودا إذ تفيضون فيه ﴾ [يونس: 61]، قال: « الله تبارك وتعالى، شاهد على كل

¹ المعجم الكبير، مادة (ج ح د)، ج4، ص: 75.

² الجرجاني، التعريفات، ص: 137..

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

شيء، و (ما) ها هنا جدد لا موضع لها»¹. ف "ما" في هذه الآية أفادت النفي الذي يسميه الفراء جددا، وقد وردت هذه التسمية عنده في أكثر من موضع.

وقد حاول بعضهم التفريق بين مصطلحي النفي والجدد فقال: « فالنافي إن كان صادقا يسمى كلامه نفيا، ومنفيا ولا يسمى جددا، وإن كان كاذبا يسمى جددا ونفيا، فكل جدد نفي وليس كل نفي جدد»².

نرى أن هذا التعريف جعل الجدد أعم من النفي على خلاف القول السابق، ومعياره في ذلك صدق القائل أو كذبه، فإن كان القائل صادقا في نفيه سمّي كلامه نفيا لا جددا، وإن كان كاذبا سمّي كلامه المنفي جددا ونفيا.

غير أن ما يهمنا هنا هو مصطلح الجدد عند النحاة، فهو عند النحويين الكوفيين يقابل مصطلح النفي عند البصريين، إذ لهما المفهوم نفسه وهو ضد الإثبات، كما لهما الأدوات نفسها والأقسام ذاتها عند الفريقين.

ولذلك فإننا نقترح تغيير تعريف مصطلح الجدد عند النحاة، ليكون على النحو الآتي:
« الجدد (عند النحاة): مصطلح كوفي وهو يقابل النفي عند البصريين، وهو عند الفريقين معا خلاف الإثبات، وأدواته وأقسامه مفصلة في كتب النحو».

¹ الفراء، معاني القرآن، ج1، ص:470.

² التهانوي (محمد علي)، كشف اصطلاحات الفنون، ص:1722.

2-4-2- تعريف مصطلح "المَجْرَى":

المَجْرَى في النحو العربي كما ورد في المعجم الكبير: « أحوال أواخر الكلم وأحكامها والصور التي تتشكل بها»¹.

إن أنواع الإعراب من رفع ونصب وجر وجزم وما يتعلق بها من أحكام، والعوامل الجالبة لعلامات الإعراب من ضمة وفتحة وكسرة أو ما ينوب عنها كل ذلك داخل في مفهوم المَجْرَى بحسب هذا التعريف.

لتحديد المراد بالمَجْرَى يكفينا الرجوع إلى كتاب سيبويه لمعرفة المقصود منه، قال سيبويه في باب "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية": « وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف»². فالملاحظ من هذا القول أن المراد بالمَجْرَى بَيِّن، فهو عند سيبويه محصور في علامات الإعراب وحركات البناء دون غيرها.

وعليه، فإن التعريف الذي نقترحه لهذا المصطلح نستمدّه من قول سيبويه وهو كالاتي: « المَجْرَى (في النحو): علامات الإعراب أو حركات البناء التي تظهر أو تقدر على آخر الكلمة».

¹ المعجم الكبير، مادة (ج ر ي)، ج4، ص:284.

² سيبويه، كتاب سيبويه، ج1، ص:13.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

2-4-3- تعريف مصطلح "المُجْرى":

عرّف هذا المصطلح بالقول إنّ: « المُجْرى (في النحو): يطلق عند الكوفيين على الاسم المصروف، أي المنوّن، وغير المصروف عندهم غير مُجْرى»¹.

ذكر في تعريف هذا المصطلح أنه من المصطلحات الكوفية، وتقابل هذه التسمية عندهم تسمية "الاسم المصروف" عند البصريين، كما أن الاسم غير المصروف يسمى عند الكوفيين غير مجرى.

إن ما تم ذكره من أن المُجْرى من مصطلحات الكوفيين أمر صحيح، إذ نجد الفراء كثيرا ما يستعمل هذا المصطلح في "معانيه"، ومن ذلك مثلا قوله في كلمة "زكريا" في قوله تعالى: ﴿ وكفلها زكريا ﴾ [آل عمران:37] : « وفي زكريا ثلاث لغات* : القصر في ألفه فلا يستبين فيها رفع ولا نصب ولا خفض، وتمد ألفه فتتصب وترفع بلا نون لأنه لا يجري»². فكلمة "زكريا" اسم ممنوع من الصرف أو غير مجرى على اصطلاح الكوفيين ولذلك فهو لا ينوّن.

ومن المواضع التي استخدم فيها الفراء هذا المصطلح، تعليه نصب كلمة "مواطن" من قوله تعالى: ﴿ لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ﴾ [التوبة:25]، فهذه الكلمة نصبت لأنها:

¹ المعجم الكبير، مادة (ج ر ي)، ج4، ص:284.

* ذكر الفراء أن "زكريا" فيه ثلاث لغات ولم يذكر في قوله إلا لغتين فقط.

² الفراء، معاني القرآن، ج1، ص:208.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

« جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان، فهو لا يجري»¹. وغير هذين الموضعين كثير.

إن الفراء - وإن كان يتميز باستخدام مصطلح المُجرى وغير المُجرى - فإنه استخدم كذلك المصطلح البصري حينما تكلم عن لفظة (مصر)، إذ رأى فيها أن: « أسماء البلدان لا تتصرف»². وقال عن "دعد" و"هند": « وإنما انصرفت إذا سمّي بها النساء»³. غير أن الغالب عنده توظيف مصطلح "المُجرى" ذلك أن مصطلح "الصرف" له عنده مفهوم خاص*.

ومهما يكن من أمر، فإننا نقترح الإبقاء على هذا التعريف كونه استوفى الشروط التي يقتضيها التعريف من دقة وإيجاز وتعبير عن المفهوم.

2-4-4- تعريف مصطلح "جَزَم الحرف":

جاء في تعريف هذا المصطلح أن: « جزم الحرف (عند النحاة): أسكنه أو حذفه إذا كان حرف علة أو نونا في الأفعال الخمسة، وذلك في حال جزمه»⁴.

¹ الفراء، معاني القرآن، ج1، ص:428.

² نفسه، ج1، ص:42-43.

³ نفسه، ج1، ص:428.

* المراد بالصرف عند "الفراء": « أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها فإذا كان كذلك فهو الصرف» (ينظر، الفراء، معاني القرآن، ج1، ص:34).

⁴ المعجم الكبير، مادة (ج ز م)، ج4، ص:317.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

أول ملاحظة يمكن إبدائها تتعلق بطريقة وضع المصطلح، إذ تم وضعه في صورة تركيبية والأولى في المصطلح أن يكون مفرداً، وقد ورد في الصورة المفردة في الموضع نفسه من المعجم، وإن سلّمنا بوضع المصطلح فنرى في صياغته خطأ معرفياً، فالجزم هنا للحروف ومعلوم أن الجزم إنما يكون للأفعال لا للحروف، فتركيب المصطلح على هذا النحو قد يوهم القارئ أنه يوجد من الحروف ما هو مجزوم وليس الأمر كذلك، والأمر الآخر الذي نرى أنه وقع حشواً عبارة "وذلك في حال جزمه" إذ إن تركيب المصطلح يغني عن ذكر هذه العبارة، فقولنا "جزم الحرف" فيه دلالة على أن ما ذكر بعد ذلك إنما هو في حال الجزم.

إننا نقترح أن يستغنى عن مصطلح "جزم الحرف" بمصطلح "الجزم" الذي تم ذكره في ما بعد، وإن أبقى على المصطلح الأول فإننا نقترح تصحيح ما ورد في تركيب المصطلح مع تعديل التعريف ليكون على النحو الآتي: « جزم الفعل (عند النحاة): أسكن آخره إن كان صحيحاً أو حذفه إن كان معطلاً، أو حذف نونه إن كان من الأفعال الخمسة لعامل يوجب ذلك، وهو مختص بالفعل المضارع ».

2-4-5- تعريف مصطلح "تجزم":

تم تعريف هذا المصطلح بالقول إنّ: « تجزم (عند النحاة): ما يجزم به المضارع: قال المتتبي يمدح سيف الدولة:

إذا كان ما تتويه فعلاً مضارعاً مضى قبل أن تلقى عليه الجواز¹.

¹ المعجم الكبير، مادة (ج ز م)، ج4، ص:318.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

إن هذا المصطلح موضوع بطريقة تخالف معايير وضع المصطلح، إذ إن صياغته لا توحى بأنه مصطلح ينتمي إلى مجال علمي محدد، لولا أنه تم وضع عبارة (عند النحاة) بين قوسين ليبين أن المصطلح المراد تعريفه ينتمي إلى علم النحو، ومعلوم أن ذكر الميدان أمر في غاية الأهمية، كونه يسهم بشكل كبير في تحديد مفهوم المصطلح، غير أن إيراد المجال في هذا المصطلح زاده غرابة، لأن القارئ - المتخصص على وجه التحديد - حينما يجد أن مصطلح "تجزّم" من مصطلحات علم النحو سيشعر بالاستغراب، كونه لا يعرف مصطلحا نحويا بهذه التسمية، فإذا جاء إلى التعريف الذي قدّم لهذا المصطلح سيجده ينطبق على المصطلح النحوي المعروف بـ "الجازم"، ولذا كان أحرى وأدق أن يورد مصطلح "الجازم" المتعارف عليه بين النحويين بدلا من مصطلح "تجزّم" الغريب عن النحو.

وإذا جئنا إلى التعريف وجدنا أنه بدى بكلمة "ما" وقد سبقت الإشارة إلى أنها كلمة دالة على الإبهام فيحسن استبدالها بكلمة مخصوصة وهي كلمة "العامل" المعروفة في النحو العربي، كما نلاحظ أنه تم تكرار المصطلح بلفظ يكاد يطابقه وهو "يجزم" وهذا الأمر يتنافى والتعريف الدقيق، أما المثال الذي تم إيراده فلا نرى ضرورة لذكره كونه لا يفيد في توضيح مفهوم المصطلح في شيء.

انطلاقا مما سبق فإننا نقترح أولا تغيير مصطلح "الجازم" بمصطلح "تجزّم"، وثانيا أن يتم تعديل التعريف ليكون على النحو الآتي: «الجازم (عند النحاة): العامل الذي يجلب السكون أو ما ينوب عنه في آخر الفعل المضارع».

2-4-6- تعريف مصطلح "الجزم":

عرّف هذا المصطلح بالقول إن: « الجزم (في النحو): تسكين الحرف آخر الفعل المضارع المجزوم إن كان صحيحا، وحذفه إن كان معطلا، أو حذف نون الأفعال الخمسة لعامل من عوامل الجزم»¹.

تمت الإشارة إلى المجال العلمي الذي ينتمي إليه المصطلح ألا وهو "علم النحو"، ثم بدئ في بيان مفهومه والمتمثل في تسكين آخر الفعل المضارع أو حذفه بحسب أحوال هذا الحرف الأخير ويكون ذلك كله بتأثير عامل خاص بالجزم.

إن هذا التعريف وإن كان معبرا عن مفهوم "الجزم" في النحو فإننا نرى فيه خلافا في التعبير، ومن ذلك تكرار كلمة "المجزوم" مع أن السياق يغني عن ذكرها، لأن المقام هو لتعريف "الجزم"، فبديهي أن يكون الفعل المراد بيان أحوال آخره مجزوما، ومن ذلك أيضا عبارة "حذف نون الأفعال الخمسة" التي توحى بأن الفعل المضارع نوع والأفعال الخمسة نوع آخر.

ولذا نرى أنه يمكن تغاضي ذلك كله أولا بالإشارة إلى أن الجزم نوع من الإعراب وأنه ثانيا خاص بالفعل المضارع وأنه ثالثا ناتج عن عامل من عوامل الجزم وأخيرا تذكر علامات الجزم.

وعليه، فإن التعريف الذي نقترحه لمصطلح "الجزم" هو على النحو الآتي:

« الجزم (في النحو): نوع من الإعراب خاص بالفعل المضارع ويكون ناتجا عن عامل من

¹ المعجم الكبير، مادة (ج ز م)، ج4، ص:318.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

عوامل الجزم، أما علاماته فهي: تسكين آخر الفعل المضارع إن كان صحيحا، أو حذفه إن كان معطلا أو حذف نونه إن كان من الأفعال الخمسة».

2-4-7- تعريف مصطلح "الجملة":

الجملة عند النحاة على نحو ما ورد في المعجم الكبير: « كل كلام اشتمل على مسند ومسند إليه»¹.

الجملة من خلال هذا التعريف تساوي الكلام الذي يشتمل على طرفي الإسناد، المسند والمسند إليه معا، وهذا التعريف صحيح في مفهومه العام، غير أنه يحتاج إلى زيادة تقييد، ذلك أن الجملة لها ما يميزها عن الكلام، يقول التهانوي في هذا الشأن: «... وعند بعض النحاة هي [الجملة] الكلام، والمشهور أنها أعم منه فإنّ الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي لذاته، والجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كان مقصودا لذاته أو لا»².

فالفرق بين الجملة والكلام بحسب ما يفهم من كلام التهانوي أن الكلام هو ما تضمن الإسناد مع شرط الفائدة، أي أن الكلام لا يكون كذلك إلا إذا كانت له فائدة معنوية، على خلاف الجملة، التي لا يشترط فيها الدلالة على معنى إذ يكفي فيها أن تكون مشتملة على طرفي الإسناد، وعليه، فإن الجملة أعم من الكلام فهي تحتويه، ولذلك فكل كلام جملة وليست كل جملة كلاما.

¹ المعجم الكبير، مادة (ج م ل)، ج4، ص:545.

² التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، ج1، ص:576.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

وقد أشار التهانوي في قوله إلى أن الجملة هي نفسها الكلام عند بعض النحاة، ومن هؤلاء الزمخشري الذي رأى أن: « الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: "زيد أخوك، وبشر صاحبك"، أو في فعل واسم نحو قولك: "ضرب زيد وانطلق بكر"، ويسمى الجملة»¹. فكل من الجملة والكلام يكفي فيهما الإسناد فقط على نحو ما يتبين من قول الزمخشري.

ومهما يكن من أمر، فإن المشهور هو ما ذكره التهانوي من أن الجملة أعم من الكلام، وقد بين سبب ذلك، ولذا فإننا نقترح أن يقيّد التعريف الذي تم إيرادَه للجملة في المعجم الكبير بكون الجملة لا تشترط فيها الفائدة، وعليه يكون التعريف الذي نقترحه على النحو الآتي: « الجملة (عند النحاة): كل كلام اشتمل على مسند ومسند إليه من غير شرط الفائدة».

2-4-8- تعريف مصطلح "الأجوف":

سبقت الإشارة إلى أن تعريف المصطلحات الصرفية - في أغلبه - يكون دقيقاً، وكذلك الأمر في تعريف ما ورد من مصطلحات صرفية في هذا الجزء، إذ وجدنا أن تعريفاتها مطابقة تماماً لما جاء في كتب النحو والصرف، وقد اخترنا مصطلحاً واحداً منها من باب التمثيل على تلك الدقة فحسب.

¹ ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص:70.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

جاء في تعريف "الأجوف" « الأجوف (في علم الصرف): الفعل المعتل العين، أي ما كان في وسط الكلمة ألف، أو واو، أو ياء، سواء أقلب الحرف ألفاً نحو: قال، وباع، وخاف، أم بقي على حاله نحو: عور، وهيف»¹.

إن هذا التعريف لا يخرج عما هو متعارف عليه من أن الأجوف مصطلح خاص بالفعل الذي يكون معتل العين (أي الوسط)، سواء أكان حرف العلة ألفاً أم واواً أم ياء، وسواء أعلّ حرف العلة أم لم يعلّ.

إننا نقترح أن يحتفظ بتعريف هذا المصطلح على أن يتم حذف كلمة "الكلمة" من التعريف والاستغناء عنها بالضمير الذي يعود على الفعل، مع حذف أداة التعريف من كلمة "معتل" كونه معرّفاً بالإضافة، أي أن يكون التعريف على النحو: « الأجوف (في علم الصرف): الفعل معتل العين، أي ما كان في وسطه ألف، أو واو، أو ياء... ».

هذا ما يخص المصطلحات الواردة في الجزء الرابع التي كان لنا عليها بعض الملاحظات، كلها في سبيل جعل التعريفات الواردة في المعجم أكثر دقة وهذا خدمة لهدف المعجم في هذا الجانب، وهو إفادة المتخصص.

¹ المعجم الكبير، مادة (ج و ف)، ج4، ص: 689.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

وفي ما يأتي الجزء الخامس وهو مخصص لحرف الحاء والذي سنختار عددا من مصطلحاته النحوية لتحليل تعريفاتها وإبداء ما يمكن إبدائه من ملاحظات عليها بهدف الخروج بتعريفات أقرب ما تكون إلى تعريفها في الكتب المتخصصة.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

2-5- تحليل تعريفات الجزء الخامس:

احتوى الجزء الخامس على عشرة مصطلحات، سبعة منها نحوية وهي: الحرف، الحصر، التحضيض، الحكاية، محل الإعراب، الحال، المُحال.

أما المصطلحات الصرفية فقد كان حضاها من المعجم ثلاثة هي: التحقير، حَقَّر الاسم، الحال في أزمنة الفعل.

سنختار من هذه المصطلحات ثمانية، لنتناول تعريفاتها بالتحليل، وسيكون نصيب المصطلحات النحوية منها ستة، وهي: الحرف، الحصر، الحكاية، محل الإعراب، الحال، والمحال.

أما المصطلحات الصرفية فسنختار منها مصطلحين اثنين هما: التحقير، وحَقَّر الاسم، أما المصطلح الثالث وهو الحال في أزمنة الفعل فقد كان تعريفه دقيقا موافقا لما جاء في كتب الصرف.

2-5-1- تعريف مصطلح "الحرف":

تم تقديم عدد من التعريفات لهذا المصطلح، وهي كالآتي: « الحرف (عند النحاة): ما يقابل الاسم والفعل.

—: الأداة التي تسمى الرابطة، لأنها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل كعن وعلى ونحوهما.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

—: ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك عن اسم أو فعل يصحبه، إلا في مواضع مخصوصة، حذف فيها الفعل أو اقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب، نحو قولك: نعم، بلى، أي، يا زيد، وقد ومنه حروف القسم، وحروف النداء، وحروف الزيادة»¹.

يلاحظ من خلال هذا التعريف، أنه تم تقديم أكثر من مفهوم واحد لمصطلح الحرف، وهذا الأمر يتنافى وقواعد المصطلح التي تقتضي أن يكون للمصطلح الواحد (التسمية) مفهوم واحد في المجال العلمي الواحد.

في القول الأول عُرّف الحرف بذكر قسيميه من أقسام الكلمة وهما الاسم والفعل، فكان التعريف بالمقابلة.

أما في القول الثاني، فقد عُرّف الحرف بذكر الوظيفة التي يؤديها في التركيب، وهي الربط إما بين الاسم والاسم أو بين الفعل والفعل، ثم مُثِّل لذلك بحرفي الجر: عن وعلى ونحوهما.

وفي القول الثالث تمّ تعريف الحرف بالإشارة إلى دلالاته التي لا تكون له في ذاته، وإنما تكون له بحسب ما يضاف إليه من اسم أو فعل، فالحرف لا يحمل دلالة ذاتية إلا في بعض الحالات التي يحذف فيها الفعل ويُستغنى عنه بحرف ينوب عنه، كما هو الشأن في أحرف الجواب وأحرف النداء وأحرف القسم، فكل هذه الحروف يحذف معها الفعل وتكون لها دلالاته، ولسنا ندري المقصود من ذكر حروف الزيادة مع ما ذكر من أمثلة للحروف التي يحذف معها

¹ المعجم الكبير، مادة (ح ر ف)، ج5، ص: 254-255.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

الفعل وتبقى لها دلالاته، ذلك أن المعنى الذي يفيد حرف الزيادة إنما يكون بالنظر إلى الفعل الذي زيد عليه لا بالنظر إلى الحرف بمعزل عنه.

إن تعريف الحرف مشهور في كتب النحاة، وليست هناك ضرورة تدعو إلى تشعيبه على نحو ما جاء من تعريفه في المعجم الكبير، إذ كل حرف يقابل بالضرورة الاسم والفعل، كما أنه يحمل دلالة في غيره - في الأعم الأغلب - وله وظيفة الربط في الكلام .

إنه وانطلاقاً مما سبق ذكره، نقترح أن يعدّل تعريف الحرف بحيث يجعل له تعريف واحد بدلاً من تشعيب تعريفه على النحو السابق، ولذلك نرى أن يكون تعريفه على النحو الآتي: « الحرف (عند النحاة): هو القسم الثالث من أقسام الكلمة إلى جانب الاسم والفعل، وهو ما دل على معنى في غيره بخلافهما، ولذلك لم ينفك عن اسم أو فعل يصحبه».

2-5-2- تعريف مصطلح "الحصر":

جاء في تعريف مصطلح الحصر ما يأتي: « الحصر (عند علماء العربية): إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه، ويُعرف أيضاً بالقصر»¹.

إن المجال الذي ذكر للحصر مجال عام غير محدد، إذ اكتفي بالإشارة إلى أن الحصر مصطلح يستعمله علماء العربية، والسبب في ذلك أننا لا نجد هذا المصطلح عند النحاة فحسب، بل نجده كذلك عند البلاغيين بتسمية القصر.

¹ المعجم الكبير، مادة (ح ص ر)، ج5، ص:397.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

غير أن التعريف الذي تم إيرادَه في المعجم الكبير أقرب إلى علم النحو منه إلى علم البلاغة، ذلك أن الحصر أو القصر عند البلاغيين هو: « تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص»¹، فما يهتم به علماء البلاغة هم تحديد الشيء المخصَّص (المقصور) والشيء المخصص به (المقصور عليه) وكذا طريق الحصر، كأن يكون بالنفي أو بغيره، وتحديد نوع القصر وغير ذلك...، والحصر عند النحاة لا نجده في باب بعينه، إذ يمكن أن نجده في باب الاستثناء كما يمكن أن نجده في غيره، ذلك أن الحصر في حد ذاته ليس هو مدار اهتمامهم بل ما يتعلق به من أحكام نحوية.

ومهما يكن من أمر، فإن تعريف الحصر الذي تم إيرادَه في المعجم الكبير، نجده قد ذكر حرفياً في بعض الكتب، من ذلك كتاب كشف اصطلاحات الفنون الذي عرّف فيه مصطلح الحصر بالعبرة نفسها بتقديم العبارة الأولى على الثانية².

وبما أن هذا التعريف موافق لما جاء في الكتب المتخصصة (النحوية) وبما أنه موافق لشروط التعريف المصطلحي فإننا نرتئي الاحتفاظ به على الصيغة التي ورد بها.

1 عكاوي إنعام فؤال، المعجم المفصل في علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني)، مراجعة: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1996م، ص:543.

2 ينظر، التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، ج1، ص:680.

إنَّ الحكاية عند النحاة بحسب ما جاء في المعجم الكبير: « إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أوردته، فلا يتغير ضبطه، وإنما تقدر الحركة في موضعها وقد منع من ظهورها حركة حكاية اللفظ على ما هو عليه، وهي ثلاثة أنواع:

3- حكاية حال المفرد»¹

وبما أن هذا التعريف موافق لما جاء في تعريف الكتابة في الكتب المتخصصة فإننا نقترح الإبقاء عليه كما هو من دون أي تعديل أو تغيير.

² الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1999م، ج4، ص:88.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

2-5-4- تعريف مصطلح "محل الإعراب":

تم تعريف هذا المصطلح بالقول إنّ: « محل الإعراب (في النحو): ما يستحقه اللفظ الواقع من الإعراب لو كان معرباً»¹.

إن محل الإعراب - من خلال هذا القول - خاص بالألفاظ المفردة لا بالجمل، كما أنه في الوقت نفسه متعلق بالألفاظ المبنية لا بالمعربة، فمحل الإعراب - إذن - هو الموقع الذي كان ينبغي أن يحتله اللفظ المبني لو كان معرباً.

الواقع أن هذا المصطلح بالصيغة التي وضع عليها يحتمل مفهومين، يتمثل الأول في آخر الكلمة، أي أنه في هذه الحال مرادف لمصطلح "المجرى"، وهو آخر الكلمة الذي تشغله علامة الإعراب أو حركة البناء، في حين أن المفهوم الثاني له هو ما ذكر في التعريف - مع بعض التعديل - وهو ما يعبر عنه كذلك بالإعراب المحلي، الذي لا يكون في اللفظ المفرد المبني فحسب وإنما يكون كذلك في الجمل التي لها محل من الإعراب.

انطلاقاً مما سبق ذكره فإننا نرتئي أن يتم تعديل التعريف بما يجعله دالاً على المفهومين معاً مع إضافة أن الإعراب المحلي يكون في بعض الجمل لا في المبنيات فحسب، ولذلك نقترح أن يكون تعريف "المحل" على النحو الآتي: « محل الإعراب (في النحو): آخر الكلمة الذي تشغله علامة الإعراب أو حركة البناء، فهو بهذا المفهوم مرادف للمجرى.

———— ما يستحقه اللفظ من الإعراب لو كان معرباً والجملة لو كانت مفرداً».

¹ المعجم الكبير، مادة (ح ل ل)، ج5، ص: 634.

2-5-5- تعريف مصطلح "الحال":

عرّفت الحال في النحو من خلال المعجم الكبير بأنها: « ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به أو غيرهما لفظاً أو معنى»¹.

تمّ ذكر قيد واحد من قيود تعريف الحال، وهي الوظيفة التي تؤديها في الجملة، وهي أن تأتي فيها لبيان هيئة صاحبها سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً به أم مبتدأً أم غير ذلك.

إن تعريف الحال على هذا النحو ليس جامعاً، ذلك أنه قد أغفلت فيه قيود أخرى لا تقل أهمية عن القيد الذي تمّ ذكره، ويلاحظ أنّ هذا التعريف - على نقصه - قد بدئ بلفظ "ما" وهو لفظ دال على الإبهام، إذ يُحتمل معها أن يكون الحال اسماً أو فعلاً أو حرفاً أو جملة، ولذلك لا بد من ضبط هذا التعريف على النحو الذي يجعله دقيقاً جامعاً مانعاً.

وعليه، فإننا نقترح أن تُعرّف الحال على نحو ما هو متفق عليه في كتب النحو من أنها: « وصف، نكرة، منصوب، فضلة، يبين هيئة ما قبله، من فاعل أو مفعول به أو من غيرهما، وقت وقوع الفعل».

¹ المعجم الكبير، مادة (ح و ل)، ج5، ص: 886.

2-5-6- تعريف مصطلح "المُحال":

جاء في تعريف هذا المصطلح أن: « المحال (من الكلام): ما عُدل به عن وجهه، وروي عن الخليل أنه قال: المُحال كلام لغير شيء، والمستقيم كلام لشيء، والغلط كلام لشيء لم ترد، واللغو: كلام لشيء ليس من شأنك، والكذب كلام لشيء تغرّ به»¹.

عُرّف المحال بأنه الكلام الذي يعدل به عن وجهه، دون أن يبيّن نوع هذا العدول، أهو عدول عن اللفظ، أي خروج عن قواعد النحو؟ أم أنه عدول عن المعنى؟ ويصبح في الحال الأخيرة بمعنى الانزياح، أو ما يعرف في البلاغة العربية بالمجاز، وبعد أن بُيّن مفهوم المحال تم إيراد قول مروي عن الخليل يبيّن فيه الفرق بين عدد من المصطلحات، وهي: المحال، والمستقيم، والغلط، واللغو، والكذب.

ويتضح من قوله أن المحال عنده كلام لا معنى له، في مقابل المستقيم الذي هو كلام له معنى، أما الغلط، فهو كلام له معنى غير أن المتكلم لم يقصده، أما اللغو، فهو أن يتكلم المرء في ما لا شأن له فيه، والكذب هو الكلام الذي يُخدع به.

إذا أردنا الوقوف على تعريف المحال فلا بد من الرجوع إلى كتاب سيبويه لنعرف المقصود من هذا المصطلح، يقول سيبويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة: « فمنه [الكلام] مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيتك غدا.

¹ المعجم الكبير، ج5، مادة (ح و ل)، ص: 896.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

وأما المحال فأن تتقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا، وسأتيتك أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو: قد زيدا رأيت، وكى زيد يأتيتك، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس¹.

ذكر سيبويه في كلامه خمسة مصطلحات هي: مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، ثم شرع في بيان مفهوم كل مصطلح على حده.

أول مصطلح هو "مستقيم حسن"، وقد بين سيبويه المراد منه عن طريق ضرب مثال عليه، وهو: أتيتك أمس وسأتيتك غدا، ويتضح من خلال تحليل هذا المثال أن المستقيم الحسن عند سيبويه هو: ما كان موافقا لقواعد النحو وكان له معنى في الوقت نفسه.

أما المحال، فقد أعطى سيبويه مفهومه بأنه: "أن تتقض أول كلامك بآخره"، أي أن المحال ما كان فيه تناقض بين أوله وآخره، وقدّم سيبويه مثالا لذلك بقوله: أتيتك غدا، وسأتيتك أمس، فيتضح من هذا المثال أن المحال كلام موافق لقواعد النحو من حيث التركيب، غير أنه لا يحمل معنى في الوقت ذاته.

¹ سيبويه، كتاب سيبويه، ج1، ص: 25-26.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

والمستقيم الكذب كما يتبين من المثال الذي ضربه سيبويه، فهو الذي يوافق في تركيبه قواعد النحو، غير أنَّ معناه لا يصحّ بحمله على الحقيقة.

وأما المستقيم القبيح، فهو الذي يخالف قواعد التركيب، غير أنه يحمل معنى، أي أنَّ الاستقامة تكون من حيث المعنى والقبح من حيث التركيب.

وأخيرا يأتي المحال الكذب، الذي مثل له سيبويه بقوله: سوف أشرب ماء البحر أمس، فهو محال من حيث إن أوله منقوض بآخره وكذب لأنه لو كان يحمل معنى فإن معناه لا يصح على الحقيقة.

انطلاقاً من كل ما سبق ذكره نجد أن التعريف الذي قدّم للمحال في المعجم الكبير غير دقيق ولا يتوافق والمفهوم الذي يحمله "المحال" في النحو، ولذلك فإننا نقترح تغييره ليكون على النحو الآتي: « المحال من الكلام (في النحو): الكلام الذي يوافق قواعد النحو في التركيب من غير أن يكون له معنى ».

2-1-5-7- تعريف مصطلح "التحقير":

عرّف التحقير في المعجم الكبير بالقول إن: « التحقير (عند النحاة): التصغير، وهو تحويل الاسم الثلاثي إلى صيغة فُعِيل مثل رَجُلٌ وَجُبَيْلٌ، وغير الثلاثي إلى صيغة فُعِيلِ أو فُعَيْعِل، مثل: دُرَيْهَمٌ وَعُصَيْفِيرٌ¹.

¹ المعجم الكبير، مادة (ح ق ر)، ج5، ص:521.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

أول ما تم إيراد في التعريف هو مصطلح "التصغير" الذي اعتبر مرادفاً لـ "التحقير"، ذلك أن التصغير ورد في الكتب القديمة باسم "التحقير"، على نحو ما نجده في قول ابن جني حين عرّف النحو بقوله: « هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير...»¹. ولعل تسمية "التصغير" أنسب، كون "التحقير" أحد الأغراض التي يحققها التصغير، أي أنه لا يوجد تعادل مفهومي بين مصطلحي "التصغير" و"التحقير"، ولذلك لا بد من استعمال المصطلح الذي تكون حملته المفهومية أكبر.

وعليه، فإيراد مصطلح "التصغير" كمرادف للتحقير أمر ينبغي مراجعته، أو على الأقل ذكر كلمة قبلها تدل على الاحتمال لا على الجزم، كأن يقال " قد يرد بلفظ... " أو نحو ذلك مما يمكن له أن يشعر القارئ أن المصطلحين غير متطابقين.

أما التعريف الذي تم إيراد بعد ذلك فهو موافق لما جاء في تعريف مصطلح التحقير في كتب النحو والصرف، من أنه تحويل يطرأ على بنية الاسم، ثلاثياً كان أو غير ثلاثي، على الصيغ التي ذكرت في التعريف.

وعليه، فإننا نقترح الاحتفاظ بهذا التعريف على أن تتم إضافة عبارة تنبئ أن التصغير هو عملية التغير ذاتها وأن التحقير غرض من أغراضها، كأن يقال: « التحقير (عند النحاة): قد يعبر عنه بالتصغير، والأصح أن التحقير غرض من أغراض التصغير، وهو تحويل الاسم...».

¹ ابن جني، الخصائص، ج1، ص:34.

2-5-8- تعريف مصطلح "حَقَّرَ الاسم":

عُرِّفَ هذا المصطلح بالقول إن: « حَقَّرَ الاسم: صَغَّرَهُ »¹.

سبقت الإشارة إلى الفرق بين مصطلحي التحقير والتصغير، وإن تكرر ما تم إيراد سابقا من أن التحقير هو التصغير نفسه أمر يحتاج في نظرنا إلى تعديل، كما أن تعريف "تحقير الاسم" بتصغيره لا يفيد القارئ في شيء إذا لم يكن على علم مسبق بمفهوم التصغير نفسه.

ولذلك فإنه من الأنفع أن يعرف تحقير الاسم بالعملية التي يتم إجراؤها عليه حتى يتضح للقارئ المراد بالاسم المحقر، وعليه، فإن التعريف الذي نقترحه لهذا المصطلح هو على النحو الآتي: « حَقَّرَ الاسم (والأصح صَغَّرَهُ): حوله إلى صيغة فُعِيل إن كان ثلاثيا، أو إلى صيغتي: فُعِيل أو فُعْيَعِيل إن كان غير ثلاثي ».

هذا في ما يخص المصطلحات التي وردت في الجزء الخامس والتي رأينا أن تعريفاتها تحتاج إلى إعادة نظر، وفي ما يأتي الجزء السادس المخصص لحرف الخاء، والذي سيكون عملنا فيه كعملنا في سابقه، يحدونا في كل ذلك الدقة والضبط المطلوبين في التعريف المصطلحي.

¹ المعجم الكبير، مادة (ح ق ر)، ج5، ص:521.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

2-6- تحليل تعريفات مصطلحات الجزء السادس:

اشتمل الجزء السادس من المعجم الكبير على ثمانية مصطلحات، خمسة منها نحوية هي:

الخبر، الخروج، الاختصاص، الخفض، وأخيرا حرف خافض.

أما المصطلحات الصرفية، فكانت ثلاثة هي: التخفيف، الخفيفة (النون الخفيفة)، الخماسي.

سنحلل تعريفات هذه المصطلحات كلها لنعرف مدى دقتها، ولنحاول تعديل ما يحتاج منها

إلى تعديل، على أن يكون ذلك بحسب ترتيب هذه المصطلحات في المعجم .

2-6-1- تعريف مصطلح "الخبر":

جاء في تعريف الخبر أنه: « ما أسند إلى المبتدأ، وتمّت به الفائدة»¹.

يتضح من أول وهلة أن هذا التعريف يتفق في عمومته مع ما جاء في كتب النحو، خاصة

في ما يتعلق بالجزء الثاني من التعريف، من أن الخبر: "هو الجزء الذي تتمّ به فائدة الجملة

الاسمية"، فهذا مما لا خلاف فيه بين النحويين، أما الجزء الأول من التعريف، وهو أن الخبر:

"ما أسند إلى المبتدأ" ففيه نظر، ذلك أن اللفظ قد يكون مسندا ولكنه لا يعدّ خبرا، كما هو

الشأن في المبتدأ الوصف^{*}، الذي يكون مسندا ومرفوعه مسندا إليه، ولذلك فإنه في حال

¹ المعجم الكبير، مادة (خ ب ر)، ج6، ص:36.

* يراد بالمبتدأ الوصف: « الاسم المشتق الجاري مجرى فعله في كثير من الأمور، وأوضحها: المشاركة في الحروف الأصلية وحركاتها وسكناتها، وفي عمله ومعناه... كاسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة وكذا اسم التفضيل... والأكثر فيه أن يعتمد على نفي أو استقهام وإن كان يجوز ألا يسبقه شيء منهما ومثال ذلك: ما مكرم الجبان، ف "مكرم" مبتدأ وصف، جاء على صيغة اسم المفعول». (ينظر، عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص:441-449).

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

الاحتفاظ بهذا الجزء من التعريف لا بد من تقييد لفظ المبتدأ بعبارة (غير الوصف)، كما نقترح

أن يتم تغيير كلمة "ما" بكلمة "لفظ" على اعتبار أن الخبر يكون مفردا كما يكون جملة.

وعليه، يكون التعريف الذي نقترحه على النحو الآتي:

« الخبر (عند النحاة): اللفظ المسند إلى المبتدأ غير الوصف، والذي تتم به الفائدة ».

2-6-2- تعريف مصطلح "الخروج":

جاء في تعريف مصطلح "الخروج" ما يشير إلى أنه مصطلح بصري وكوفي في الوقت

نفسه مع اختلاف مفهومه عند الفريقين، وتعريفه في المعجم على النحو الآتي: « الخروج (في

النحو): أ) - عند نحاة البصرة: النصب على المفعولية، يقولون في المفعول إنه منصوب على

الخروج، أي خروجه عن طرفي الإسناد وعمدته.

ب) - عند نحاة الكوفة: مخالفة اللفظ المتأخر لأحكام اللفظ السابق له. (عن الفراء). يقول - في

تفسير قوله تعالى: ﴿أَيْحَسِبِ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نَسُوِّي بَنَانَهُ﴾

(القيامة/4) - وقوله "قادرين" نسبت* على الخروج من "نجمع" كأنك قلت في الكلام: أتحسب

أن لن نقوى عليك، بلى قادرين على أقوى منك، يريد: بلى نقوى قادرين، بلى نقوى مقتدرين

على أكثر من ذا، ولو كانت رفعا على الاستئناف، كأنه قال: بلى قادرون على أكثر من ذا،

كان صوابا¹.

* في معاني القرآن وردت كلمة "نصبت" لا كلمة "نسبت"، (ينظر، الفراء، معاني القرآن، ج3، ص:208).

¹ المعجم الكبير، مادة (خ ر ج)، ج6، ص:187-188.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

إن الخروج عند البصريين - كما يتضح من تعريفه في المعجم - عامل معنوي، وهو يمثل عامل النصب في المفعول به، إذ إنه منصوب - حسب التعريف - بالخروج، ويراد بذلك أن المفعول به غير داخل في عملية الإسناد، كونه لا يعدّ عمدة في الكلام.

وإذا جئنا إلى مفهوم الخروج عند الكوفيين - بحسب هذا التعريف - لا نجده يختلف عن مفهومه العام عند البصريين، إذ في قول الفراء ما يشير إلى أن الخروج عامل من العوامل المعنوية التي ينصب بها الاسم، وقد ضرب الفراء مثالا على ذلك بكلمة "قادرين"، من قوله تعالى ﴿...بلى قادرين على أن نجتمع عظامه﴾، فهذه الكلمة جاءت منصوبة حسبه كونها مُخرجة أو مخالفة لكلمة "تجمع" قلبها في الحكم والمعنى، ولذلك فإنه لا يستقيم في هذه الحال إعادة الفعل "تجمع" قبل الكلمة "قادرين" بل يقدر قلبها فعل آخر هو "تقوى" كما قدره الفراء، فمخالفة اللفظ لما قبله هو ما يسميه الكوفيون بـ "الخروج" أو "الخلاف"، وهو من المفاهيم الكوفية الخالصة التي لا نجد لها مقابلا عند البصريين*.

إن القول بأن الخروج من المصطلحات البصرية وأنه عندهم عامل النصب في المفعول به قول غير صحيح، ذلك أن عامل النصب في المفعول به عند البصريين وبالإجماع هو الفعل وحده، فالفعل هو الذي يحدث الرفع في الفاعل والنصب في المفعول به في الوقت نفسه¹.

* تجدر الإشارة إلى أن من البصريين من استعمل تسمية الخروج من غير أن يعده عاملا معنويا، كما هو الشأن عند الخليل حين قال: « إنما نصب المستثنى لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره»، إلا أنه لم يعد الخروج عاملا في نصب المستثنى، وكذلك الأمر عند سيبويه الذي عبر عن الخروج بتسميات أخرى نحو قوله: « باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم قبله ولا هو هو»، وكذا « وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو»، غير أن سيبويه لم يجعل المخالفة سببا في النصب (ينظر سيبويه، كتاب سيبويه، ج2، ص: 118-120).

¹ ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 72.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

وعليه، فعامل النصب في المفعول به عامل لفظي وليس عاملاً معنوياً على نحو ما جاء في التعريف.

أما القول بأن الخروج من اصطلاحات الكوفيين فأمر صحيح، وهو عندهم عامل نصب معنوي، وهو من العوامل التي قال بها الفراء، حيث استعمله في غير موضع من معانيه في تعليل نصب بعض الأسماء وإن كان لم يقدم تعريفاً له.

ومن الأمثلة التي يمكن ضربها عن هذا العامل - إضافة إلى المثال الذي ذكر في التعريف - قول الفراء في تعليل نصب كلمة "الصابرين" في قوله تعالى: ﴿ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة... والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين﴾ [البقرة: 177]، فالفراء يرى في هذا الموضع أنهم: «يرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعد المدح، فكأنهم ينون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام»¹. فالخروج - على هذا - من العوامل المعنوية التي قال بها الكوفيون، والتي لها المفهوم الذي تم إيرادها في تعريف الخروج.

انطلاقاً مما سبق ذكره، فإننا نرى أنه يجب حذف الجزء الأول من التعريف والذي ذكر فيه أن الخروج من المصطلحات البصرية، وأنه عامل النصب في المفعول به، بالنظر إلى كونه خطأ معرفياً، ذلك أن البصريين لم يقولوا إطلاقاً بهذا المفهوم، كما نقترح الإبقاء على الجزء الثاني من التعريف، الذي يشير إلى أن مصطلح الخروج من المصطلحات الكوفية، ونرى

¹ الفراء، معاني القرآن، ج1، ص: 105.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

الحفاظ على المفهوم الذي ذكر للخروج وكذا المثال الذي تم إيرادها مع تصحيح التصحيح الذي

وقع في كلمة "نسبت" بإيرادها على وجهها الصحيح الذي ذكرت به في كتاب "معاني القرآن".

وعليه، يكون التعريف الذي نقترحه على النحو الآتي:

« الخروج (عند نحاة الكوفة): من عوامل النصب المعنوية، ويعني - عندهم - مخالفة

اللفظ لمعنى اللفظ السابق له وأحكامه،...وقوله "قادرين"، نصبت... ».

2-6-3- تعريف مصطلح "الاختصاص":

الاختصاص عند النحويين على نحو ما ورد في المعجم الكبير: « قصر حكم مسند إلى

ضمير، على اسم ظاهر معرفة، يجئ بعد الضمير، وينصب الاسم الظاهر بفعل محذوف

وجوبا تقديره (أخص)، والباعث عليه أحد ثلاثة أمور:

أ)- الفخر: كقول ابن مالك: نحن - العرب - أسخن* من بذل.

ب)- التواضع: نحو: أنا - الفقير - محتاج إلى عفو ربي.

ج)- بيان المقصود من الضمير، كقوله - ﷺ - "نحن - معاشر الأنبياء لا نورث - ما تركناه

صدقة»¹.

إن هذا التعريف في مفهومه العام يتطابق مع ما ورد في مفهوم الاختصاص في كتب

النحو، من ذلك مثلا ما جاء في النحو الوافي من أن الاختصاص هو: « إصدار حكم على

* في قول ابن مالك: نحن - العرب - أسخى من بذل بدلا من أسخن، (ينظر، ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص:103).

¹ المعجم الكبير، مادة (خ ص ص)، ج6، ص:417.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

ضمير لغائب، بعده اسم ظاهر، معرفة، معناه معنى ذلك الضمير، مع تخصيص هذا الحكم بالمعرفة وقصره عليها¹. وحين جاء صاحب النحو الوافي إلى بيان الأغراض التي يجئ لها الاختصاص ذكر أن غرضه الرئيس هو التخصيص والقصر، ثم ذكر الأغراض نفسها التي ذكرت في التعريف²، وهي الأغراض التي نجدها مذكورة في جل كتب النحو.

إننا نقترح الإبقاء على هذا التعريف والحفاظ عليه، كونه يتوافق ومفهوم الاختصاص عند النحاة، فهو لا يحتاج إلى إعادة نظر.

2-6-4- تعريف مصطلح "الخفض":

جاء في تعريف الخفض أن: «الخفض (عند النحاة): الجر، وهو في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء»³.

تم تعريف مصطلح "الخفض" بذكر مصطلح مرادف له وهو "الجر"، وقد سبق تعريف مصطلح الجر قبل هذا بأنه: «نوع من الإعراب خاص بالاسم، ويكون بحرف الجر، أو بالإضافة أو بالتبعية أو بالمجاورة عند بعضهم، والذي يحصل منه الجر يسمى جارا، وعامل الجر، واللفظ الذي يقع عليه الجر يسمى مجرورا، وعلامة الجر تكون حركة أو حرفا على

¹ عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص:120.

² ينظر، المرجع نفسه، ج4، ص:120.

³ المعجم الكبير، مادة (خ ف ض)، ج6، ص:588.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

التفصيل الوارد في كتب النحو»¹، فتعريف الخفض هنا تعريف بالإحالة إذ تمت إحالة القارئ - بطريقة غير مباشرة - إلى تعريف مصطلح الجر، وما تمت إضافته هنا هو أن الجر يكون في الأسماء المعربة لا في المبنية، ذلك أن الأسماء المبنية لها الكسر لا الجر أو الخفض.

ما تم إغفاله - في نظرنا - في هذا التعريف هو الإشارة إلى أن الخفض هو من اصطلاحات الكوفيين، وهو يقابل الجر عند البصريين، أي أن الاختلاف بين الفريقين هو في التسمية فقط لا في المفهوم، ومما يدل على أن مفهومهما واحد قول الفراء في قوله تعالى ﴿غير أولي الإربة﴾ [النور:25]: «فإنه يخفض [غير] لأنه نعت للتابعين»². فالملاحظ - إذن - أن الاسم "غير" جاء مخفوضا (مجرورا) لأنه نعت لكلمة التابعين قبله.

ومما سبق قوله، فإننا نقترح أن تتم الإشارة إلى أن مصطلح الخفض مصطلح كوفي، وأن يُكتفى في تعريفه بإحالاته على تعريف مصطلح الجر فيقال: «الخفض (في النحو): مصطلح كوفي ويقابله الجر عند البصريين (ينظر تعريف الجر (مادة ج ر)).»

2-6-5- تعريف مصطلح "حرف خافض":

جاء في تعريف هذا المصطلح ما يأتي: «حرف خافض (في النحو): جار»³.

¹ المعجم الكبير، مادة (ج ر ر)، ج4، ص:218-219.

² الفراء، معاني القرآن، ج3، ص:250.

³ المعجم الكبير، مادة (خ ف ض)، ج6، ص:588.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

الملاحظ أنه تم تعريف هذا المصطلح بذكر تسمية مقابلة لتسميته بدون تحديد مفهومه، إذ سبقت الإشارة إلى أن مصطلح "الخفض" ومشتقاته مصطلحات كوفية ويقابله مصطلح "الجر" عند البصريين.

وعليه، فإن هذا التعريف لم يسهم في توضيح مفهوم "حرف خافض" وبيان المقصود منه عند النحاة، كما أنه لم يعرف مصطلح "حرف جار" في مادة (ج ر ر) بل لم يرد له ذكر في هذه المادة، ومنه، فإن القارئ لا يمكن له الوقوف على مفهوم هذا المصطلح من خلال المعجم الكبير.

وبما أنه قد تم إيراد هذا المصطلح في المعجم، فلا بد من تحديد مفهومه، والذي نقترح أن يكون على النحو الآتي: « حرف خافض (في النحو): ويسمى جارا عند البصريين هو العامل الذي يجلب الكسرة أو ما ينوب عنها في آخر الاسم ».

2-6-6- تعريف مصطلح "التخفيف":

عرّف هذا المصطلح بالقول إن: « التخفيف (عند الصرفيين): تسكين الحرف بدل تحريكه أو تشديده¹ ».

¹ المعجم الكبير، مادة (خ ف ف)، ج6، ص:595.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

لقد جُعِلَ مفهوم التخفيف مفهوما صرفيا فحسب، أي أنه خاص بالكلمة المفردة، ويكون بتسكين حرف منها دون الإشارة إلى موقع الحرف الذي يتم تسكينه، وذلك بدلا من أن يكون هذا الحرف متحركاً أو مشدداً (مدغماً).

غير أن ما هو متعارف عليه أن التخفيف ظاهرة عامة في اللغة العربية، إذ إن العربية تجنح إلى تجنب الثقل قدر المستطاع، سواء أكان هذا الثقل في الكلمة أم في التركيب، وتحقق ذلك بطرائق عدة، ففي المستوى الإفرادي نجد أن الإعلال والإبدال والإدغام وتسهيل الهمزة وغيرها إنما يُلجأ إليها جميعاً من أجل تفادي الثقل الذي يمكن أن يصيب الكلمة المفردة، أما في المستوى التركيبي فنجد الحذف من أهم الوسائل التي تحقق التخفيف.

وعليه، فإن التخفيف ليس متعلقاً بالكلمة المفردة فحسب، ولا يكون فيها بالتسكين فقط، وإنما يتعلق بالتركيب كذلك، وله وسائل لغوية كثيرة يتحقق بها.

ومنه، فإن التعريف الذي قدم لمصطلح التخفيف تعريف قاصر، لا يعبر بدقة عن هذا المفهوم في اللغة العربية، ولذلك فإننا نقترح تغيير هذا التعريف بما يجعله أكثر دقة، أولاً بحذف المجال العلمي الذي نسب إليه مصطلح "التخفيف" وهو علم الصرف، وجعل هذا المصطلح منسوباً إلى المجال الأعم وهو "علم النحو".

إن التعريف الذي نقترحه لهذا المصطلح هو على النحو الآتي:

« التخفيف (عند النحاة): ظاهرة معروفة في اللغة العربية، يُلجأ إليها الثقل الذي يمكن أن يظهر في الكلمة أو في التركيب، وله وسائل كثيرة في المستويين الإفرادي والتركيب، من

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

أهمها: الإعلال والإبدال والإدغام والحذف وغيرها، ولكل وسيلة ضوابطها على التفصيل الوارد في كتب الصرف والنحو».

2-6-7- تعريف مصطلح "النون الخفيفة":

النون الخفيفة عند النحاة بحسب ما جاء في المعجم الكبير: «إحدى نوني التوكيد، وهي خلاف الثقيلة، ويكنى بها أيضا عن التتوين، ومثالها قوله تعالى ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا﴾¹ بالناسية» (العلق/15)، وترسم هذه النون ألفا كتتوين المنصوب»¹.

عرّف هذا المصطلح ببيان نوعه، ذلك أن النون الخفيفة المراد تعريفها هي إحدى النونين التي يتم بهما توكيد الفعل*، أما النون الأخرى المقابلة لها فهي النون الثقيلة، وقد تطلق تسمية النون الخفيفة على التتوين أيضا، ذلك أن التتوين عبارة عن نون ساكنة (خفيفة) أيضا، غير أن الفرق الجوهرى بينهما هو أن النون الخفيفة التي للتوكيد إنما تلحق آخر الأفعال، في حين أن التتوين يلحق الأسماء لا الأفعال، ولا يكون فيها لغرض التوكيد وإنما هو في الأصل علامة من علامات تمكن الاسم**.

وبعد أن بُيّن المراد بالنون الخفيفة جيء بمثال عليها وموضع الشاهد فيه هو في كلمة "لنسفعا"، إذ النون التي في آخر هذا الفعل هي نون التوكيد الخفيفة، وقد أشير في التعريف إلى

¹ المعجم الكبير، مادة (خ ف ف)، ج6، ص: 601.

* الفعل الذي يؤكد بهذه النون وبالثقل هو الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب (القسم، الأمر، النهي، الاستفهام، العرض، التمني)، (ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص: 166).

** قد يلحق التتوين بعض الأسماء المبنية كسيبويه، وهو ما يعرف بتتوين التثنية.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

أن هذه النون ترسم ألفا، وترك القول على إطلاقه من غير تقييد، والأصح أن هذه النون ترسم ألفا في حال الوقف عليها وكان ما قبلها مفتوحا، يقول ابن يعيش: « فإن كان ما قبل النون مفتوحا قلبتها ألفا في الوقف»¹، ولعل رسمها ألفا دائما خاص بالقرآن الكريم، أما في غيره فإنها ترسم نونا ساكنة في آخر الفعل إلا إذا وقف عليها وكان ما قبلها مفتوحا فإنها ترسم ألفا.

وعليه، فإننا نقترح الإبقاء على هذا التعريف للنون الخفيفة مع تقييد العبارة الأخيرة منه بحال الوقف، ومنه، فإن التعريف الذي نقترحه هو: « النون الخفيفة (في علم النحو) إحدى نوني التوكيد وهي خلاف الثقيلة ويكنى بها عن بالتنوين أيضا غير أنها تلحق الفعل والتنوين يلحق الاسم، وترسم هذه النون ألفا إذا وقف عليها وكان ما قبلها مفتوحا».

2-1-8- تعريف مصطلح "الخماسي":

الخماسي في علم الصرف على نحو ما جاء في المعجم الكبير: « ما كان على خمسة أحرف أصول من الأسماء»².

هذا التعريف يجعل مفهوم "الخماسي" خاصا بالأسماء فقط دون غيرها، ومفهوم الاسم الخماسي هو ما كان على خمسة أحرف أصلية غير زائدة.

¹ ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص:172.

² المعجم الكبير، مادة (خ م س)، ج6، ص:801.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

والأصح أن مفهوم الخماسي لا يتعلق بالاسم فقط، بل نجده في الفعل أيضا، فمن الأفعال ما هو خماسي بالزيادة لا بأحرفه الأصلية، كما أنه لا يرتبط بالاسم الذي تكون حروفه الخمسة أصلية بل نجده أيضا في الاسم الذي تكون بعض حروفه زائدة، أي أنه خماسي بالزيادة، فمثل هذا الاسم يطلق عليه مصطلح "الخماسي" كذلك، ويكون التفريق بين الاسم الخماسي الذي تكون جميع أحرفه أصلية وبين الاسم الخماسي الذي تكون بعض أحرف أصلية وأخرى زائدة بإضافة كلمتي مجرّد أو مزيد إلى المصطلح السابق، فيقال: "اسم خماسي مجرّد" في ما كانت كل حروفه أصلية و"اسم خماسي مزيد" في ما كانت بعض أحرفه أصلية وأخرى زائدة.

وأما الفعل، فلا تضاف إلى لفظ "الخماسي" فيه إحدى الكلمتين السابقتين، لأن الفعل لا يكون خماسيا إلا بالزيادة.

وانطلاقا مما سبق ذكره، فإننا نقترح تعديل التعريف السابق ليكون أكثر دقة على النحو الآتي: « الخماسي (في علم الصرف): وصف يطلق على الفعل والاسم المتكونين من خمسة أحرف، زائدة في الفعل وأصلية أو زائدة في الاسم ».

هذا في ما يتعلق بمصطلحات الجزء السادس، وقد رأينا بعد تحليل تعريفاتها أن أغلبها يحتاج إلى تعديل كونه لا يعبر عن المفهوم الدقيق لمصطلحاتها، والتعديل الذي اقترحناه كان إما بالتغيير الكلي أو الجزئي بحسب درجة دقة هذه التعريفات.

وفي ما يأتي الجزء السابع من المعجم والذي جعل لحرف الدال، سنحل ما ورد فيه من مصطلحات نحوية لنقف على مدى دقة تعريفات المصطلحات الواردة فيه.

2-7- تحليل تعريفات الجزء السابع:

احتوى هذا الجزء على مصطلح وحيد هو مصطلح "الإدغام"، وفي ما يأتي إيراد تعريفه ثم تحليله.

2-7-1- تعريف مصطلح "الإدغام":

جاء في تعريف مصطلح الإدغام ما يأتي: « الإدغام (ويقال الادغام): إخراج حرفين من مخرج واحد من غير فصل عند النطق، ويتحقق ذلك في الحروف المتماثلة والمتقاربة في المخرج، أو في صفة تقوم مقامه، ولا بد عندئذ من قلبها ليصير الحرفان متحركين، أو يكون الأول ساكنا والثاني متحركا. (ولكل حالة شروط معينة، يرجع فيها إلى كتب الأصوات والصرف). ويجب الإدغام في أحوال، مثل: الحروف الشمسية مع أداة التعريف، ويجوز في أخرى، حيث يجوز الإدغام والفك في صيغ، مثل افتعل بتاءين متجاورتين، مثل: اقتتل واستتر، ويمتنع عند إسكان الحرف الثاني:

قال ابن الرومي يمدح:

وكل مطاول لك فهو خافٍ خفاء الحرف لابسه ادغام.

وهو - في التجويد - نوعان:

1- إدغام كبير: وهو ما كان أول الحرفين فيه متحركا ومثاله "ومن يبتغ غير الإسلام دينا".

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

2- إدغام صغير: وهو ما كان أول الحرفين فيه ساكنا، ومثاله "قالت طائفة" و"اضرب بعصاك". ويلحق به إدغام النون الساكنة والتنوين فيما يتلوها من الحروف الستة التي تجمعها كلمة "يرملون" ومثال النون الساكنة "من وال" ومثال التنوين "وبرق يجعلون"¹.

أول ما يمكن ملاحظته من خلال هذا التعريف أنه لم تتم الإشارة إلى المجال العلمي الذي ينتمي إليه المصطلح، ذلك أنه غير مختص بمجال واحد فقط بل نجده في عدد من الميادين العلمية، هي: علم الأصوات، علم الصرف، وعلم القراءات، فكل من هذه الميادين له نظريته الخاصة إلى الإدغام وما يتعلق به، وإن كان المفهوم العام له مشتركا بينها.

وبعد إيراد المصطلح المراد تعريفه ذكرت بين قوسين تسمية أخرى له، أي أن هذا المفهوم ورد بتسميتين اثنتين، الأولى: "الإدغام" بتخفيف الدال، والثانية: "الادغام" بتشديد الدال، غير أن المفهوم الذي تعبران عنه واحد، والسبب في وجود التسميتين أن: «الادغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين»². فالاختلاف في التسمية راجع إلى المدرستين البصرية والكوفية، إذ تستعمل كل واحدة منهما تسمية خاصة بها.

إن مفهوم الإدغام - حسب هذا التعريف - قائم على وجود حرفين متماثلين، مثل الدال من قولنا: مدّ، فهذا الفعل يشتمل على حرفين من جنس واحد هما الدال الأولى والدال الثانية، اللتان صارتا حرفا واحدا عند إدغامهما، أو حرفين متقاربين، سواء أكان تقاربهما في المخرج أو

¹ المعجم الكبير، مادة (د غ م)، ج7، ص:382.

² ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص:512.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

كان في الصفة، ويكون الإدغام بإدخال الحرف الأول الساكن في الثاني المتحرك ليصيرا كالحرف الواحد عند النطق بهما.

وردت في التعريف عبارة "ولا بد عندئذ من قلبها ليصير الحرفان متحركين، أو يكون الأول ساكنا والثاني متحركاً". ولسنا نفهم المقصود من هذه العبارة، ذلك أن الحرفين - قبل إدغامهما - لا بد أن يكون أولهما ساكنا وثانيهما متحركاً، فإن كان الحرف الأول ساكناً في الأصل تم الإدغام مباشرة، وإن كان متحركاً في الأصل تمّ تسكينه أولاً ثم إدغامه ثانياً، ولعل العبارة المذكورة خاصة بإدغام المتقاربين، ذلك أنه قبل إدغامهما يتوجب قلب أحدهما - وهو الأول غالباً - لأنه يستحيل إدغام حرفين مختلفين، فإذا تم قلب أحد الحرفين احتمل أن يكون الحرف منهما متحركاً، فيتعين تسكينه لإدغامه في مثله واحتمل أن يكون ساكناً فيكون إدغامهما مباشرة من غير تسكين.

وتمت الإشارة بعد هذا إلى أن الإدغام سواء أكان في المثلين أم في المتقاربين له شروط معينة مذكورة في كتب الأصوات والصرف، ولمن أراد التوسع فيها فعليه الرجوع إلى مثل تلك الكتب، كما تمت الإشارة إلى حالات الإدغام، إذ له حالات وجوب وجواز وامتناع، وقد تم التمثيل للأولى بإدغام أداة التعريف (ال) في الحروف الشمسية، أما الحالة الثانية، فضرب مثال عليها بصيغة "افتعل" حين يكون عينها تاء، نحو: اقتتل واستتر، ففي مثل هذه الكلمات يجوز الفك فتكون الكلمة على الأصل، ويجوز الإدغام بالنظر إلى اجتماع حرفين من جنس واحد هما "التاء"، ويكون الإدغام فيها على وجهين: « فتح القاف، وكسرها، فالفتح لأنه لما كره ظهور تائين في كلمة، أسكن الحرف الأول، ونقل حركتها إلى القاف، فاستغني عن همزة

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

الوصل، فحذفوها، وقالوا: "قَتَل" بفتح القاف وتشديد التاء، ومن كسر وقال: "قَتَل"، فإنه حذف حركة التاء حذفاً، ولم ينقلها إلى ما قبلها، ثم كسر القاف لالتقاء الساكنين¹. فـ "اقتتل" و"استتر" تصير بعد الإدغام إما "قَتَل" و"سَتَر" بفتح أولهما، وإما "قَتَل" و"سَتَر" بكسر أولهما، وفي الحالة الأولى تكونان على وزن "فَعَل"، والواقع أن "افتعل" وزن و"فَعَل" وزن آخر، إذ لا يمكن عدّ الأول (افتعل) أصلاً للثاني (فَعَل) عل نحو ما يفهم من القول السابق، كما أن "اقتتل" فيه دلالة على التشارك في الفعل على خلاف "قَتَل"، ولذلك فإننا نرى أن "اقتتل" وأمثالها مما كان على صيغة "افتعل" وكانت عينه تاء أصل، و"قَتَل" وشبهاتها أصل آخر.

أما حالة الامتناع فتكون - بحسب ما ورد في التعريف - في حالة إسكان الحرف الثاني، وحالة الامتناع هذه غير مذكورة في الكتب التي تناولت الإدغام، فلم يجعل إسكان الحرف الثاني سبباً في امتناع الإدغام، ولعل المقصود من هذه الحالة هو الفعل المضعّف في حالة إسناده إلى ضمائر الرفع في الماضي، نحو: مَدَدْتُ، مَدَدْنَا، فإنه يمتنع فيه الإدغام كون أن سكون الحرف الثاني عارض لاتصاله بضمير رفع.

وبعد ذكر حالات الإدغام، والتمثيل عليها، ذكر نوعا الإدغام، فهو ينقسم عند علماء التجويد - وحتى علماء اللغة - إلى إدغام صغير وآخر كبير، وقد بين المقصود من كل نوع مع ضرب مثال عليه.

¹ ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص:514.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

إننا نرى أن تعريف الإدغام الوارد في المعجم تعريف مطول، يخالف الإيجاز الذي يتطلبه التعريف المصطلحي، فكانت تكفي فيه الإشارة إلى التسمية والاختلاف فيها بعبارة موجزة ثم ذكر مفهومه العام، وربما تكفي الإشارة الخاطفة إلى حالاته وأنواعه، ثم إحالة القارئ إلى كتب الأصوات والصرف لمزيد من التفصيل، فيكون التعريف على النحو الآتي:

« الإدغام: وهو مصطلح كوفي، ويقابله الإدغام عند البصريين: إخراج حرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك من مخرج واحد من غير فصل بينهما عند النطق، ويكون في الحروف المتماثلة والحروف المتقاربة، وله حالات جواز وامتناع ووجوب، وينقسم إلى: إدغام كبير وآخر صغير على التفصيل الوارد في كتب الصرف والأصوات والقراءات».

هذا ما يتعلق بالمصطلح الوحيد الوارد في الجزء السابع من المعجم الكبير، وقد رأينا مدى التفصيل الوارد في تعريفه، وهو الأمر الذي لا يقتضيه المعجم اللغوي العام، فمثل ذلك التفصيل مطلوب في المعاجم والكتب المتخصصة، أما المعجم العام فيكفي فيه إيراد المفهوم بدقة مع بعض الإشارات المجملية في ما يتعلق بهذا المفهوم، على أن تتم إحالة القارئ إلى الكتب والمعاجم المتخصصة إن أراد التفصيل في المفهوم وما يرتبط به.

وفي ما يأتي الجزء الثامن من المعجم، وقد تم تخصيصه لحرف الذال، وسنتناول تعريفات مصطلحاته بالتحليل والنقاش لنحاول الخروج بتعريف أقرب ما يكون إلى الدقة، وذلك في التعريفات التي نرى أنها تحتاج إلى إعادة نظر.

2-1-8- تحليل تعريفات مصطلحات الجزء الثامن:

احتوى الجزء الثامن على مصطلح واحد فقط هو مصطلح "التذكير"، وفي ما يأتي تحليل تعريفه.

2-1-8-2- تعريف مصطلح "التذكير":

جاء في تعريف هذا المصطلح ما يأتي: « تذكير الاسم (في النحو العربي): ألا يلحق الفعل وما أشبهه علامة التأنيث، والتأنيث بخلافه، فيقال: قام زيد، وقعدت هند، وهند قاعدة، وإذا اجتمع المذكر والمؤنث، فإن سبق المذكر ذُكرت، وإن سبق المؤنث أنثت، فتقول: عندي ستة رجال ونساء، وعندي ست نساء ورجال، وشبهوه بقولهم: قام زيد وهند، وقامت هند وزيد، فقد اعتبر السابق فُبني اللفظ عليه»¹.

أول ما تمت الإشارة إليه في هذا التعريف أن التذكير يكون للاسم دون الفعل، وأُتبع هذا الأمر بالإشارة إلى المجال الذي ينتمي إليه هذا المصطلح وهو علم النحو، مع أن الأصح هو انتماء هذا المصطلح إلى علم الصرف وليس علم النحو، لأنه متعلق بالكلمة المفردة، وبعد إيراد المجال شُرع في تعريف مصطلح التذكير.

ما يلاحظ على هذا التعريف هو أنه خالف ما تمت الإشارة إليه من أن التذكير يكون في الأسماء، إذ ذكر في التعريف أن التذكير يوجد في الأفعال وفي ما يشبهها، ولسنا ندري

¹ المعجم الكبير، مادة (ذ ك ر)، ج8، ص:159.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

المقصود بعبارة "ما أشبهها"، أهي الأسماء؟ أم الأسماء والحروف معا؟، فإذا كان المقصود كذلك فلسنا نعلم وجه الشبه بين الأفعال وهذين القسمين؟ أهو كونها تنتمي جميعا إلى جنس واحد هو الكلمة أو هو أمر آخر؟.

أما المقصود بالتذكير - بحسب هذا التعريف - فهو أن يخلو الفعل وما أشبهه من علامات التأنيث، وهذا المفهوم يقابل مفهوم التأنيث الذي يقصد منه أن تلحق الفعل وما أشبهه علامة من علامات التأنيث، وقد تم التمثيل لمفهوم التذكير بالفعل والاسم، ثم ذكرت ملاحظة مفادها أن المذكر والمؤنث إذا اجتمعا في عبارة واحدة فالعبرة بالمتقدم، إذ يذكر الاسم إذا كان المتقدم مذكرا ويؤنث إذا كان المتقدم مؤنثا، غير أن المثالين اللذين تمّ ضربهما لا يطابقان القاعدة التي تم إيرادها، إذ في المثال الأول: عندي ستة رجال ونساء، يلاحظ أن المتقدم هو لفظ "رجال" وهو مذكر غير أن كلمة "ستة" قبله جاءت مؤنثة، وفي المثال الثاني: عندي ست نساء ورجال، فالمتقدم هو كلمة "نساء" وهي مؤنثة ومع ذلك جاءت كلمة "ست" مذكورة، ولسنا ندري أهو خطأ مطبعي أم معرفي؟.

الواقع أن مفهوم التذكير لا يكون إلا في الأسماء ولا يكون في الأفعال، وكذلك الأمر في التأنيث، ذلك أن هذين المفهومين يكونان للاسم ذاته، أما تذكير الفعل أو تأنيثه فلا يكون للفعل ذاته وإنما يكون للفاعل بعده، فإن كان الفاعل مذكرا ذكر معه الفعل، وإن كان مؤنثا أنث الفعل (وله أحكام أخرى في التذكير و التأنيث)*، قال ابن يعيش: «فأما التاء، فتكون علامة للتأنيث

* لتذكير العامل وتأنيثه حالات جواز ووجوب.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

تلتحق الفعل، والمراد تأنيث الفاعل...¹. وقال الشاطبي: « ولما كان هذان المعنيان (التذكير والتأنيث) لا يكونان إلا للأسماء...² ».

إن تعريف مصطلح التذكير الوارد في المعجم الكبير يحتاج إلى إعادة نظر، كونه لا يوافق مفهوم التذكير في النحو العربي من جهة، وكونه اشتمل على بعض الأخطاء التي أشرنا إليها والمرتبطة بالأمثلة المساقة، ولذا فإننا نقترح أن يكون تعريف التذكير على النحو الآتي: « تذكير الاسم (في علم الصرف): خلو الاسم من علامات التأنيث الثلاث التاء والألف والياء لفظاً أو تقديراً^{**} ، وقسيمه التأنيث ».

هذا ما يخص تعريف مصطلح التذكير، وفي ما يأتي الجزء التاسع والأخير، الذي خصص لحرف الراء، وسيكون عملنا فيه كعملنا في الأجزاء التي سبقته من حيث التحليل والمناقشة.

¹ ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص:353.

² الشاطبي، المقاصد الشافية، ج6، ص:344.

^{**} قد يكون الاسم مؤنثاً من غير أن تلحقه أي علامة من علامات التأنيث، فيكون في اللفظ مذكراً غير أن أحكامه أحكام المؤنث، ولذلك فعلامة التأنيث مقدرة فيه، ومثل هذه الأسماء مؤنثة وليست مذكورة، وأمثلة ذلك كثيرة منها: عين وشمس وفخذ وقدم وساق...

2-9- تحليل تعريفات الجزء التاسع:

خصص الجزء التاسع من المعجم الكبير - كما سبقت الإشارة - لقسم من حرف الراء، حيث يبدأ من أول حرف الراء إلى آخر (ر ع ي) أي الراء مع العين والياء، على أن يتم إصدار القسم الثاني منه في جزء مستقل بالنظر إلى كثرة المواد التي احتواها هذا الحرف.

وفي مل يتعلق بالمصطلحات النحوية، فقد اشتمل الجزء التاسع على مصطلحين فقط هما: الترجي والترخيم، وفي ما يأتي تعريف كل مصطلح على حده ثم تحليل هذين التعريفين.

2-9-1- تعريف مصطلح "الترجي":

الترجي في اصطلاح النحاة بحسب ما جاء في المعجم الكبير: « لا يخرج في دلالاته عن معناه اللغوي، وهو ارتقاب شيء محبوب، ويهتم النحاة بما يترتب عليه، وبما يؤدي به من أدوات، فما يترتب عليه نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية إذا وقعت بعد الرجاء أو التمني، مثل: لعلك تزورنا فنكرمك، والأدوات التي تؤديه هي (لعل) من أخوات (إن) و(عسى، وحرى، واخولق) من أفعال الرجاء، وهي تدرس مع (كاد) وأخواتها»¹.

عرف هذا المصطلح بربط مفهومه في الاصطلاح النحوي بمفهومه في اللغة العامة، فالترجي عند النحاة هو نفسه الترجي عند المتكلمين من العامة، من حيث كونه انتظار شيء

¹ المعجم الكبير، مادة (ر ج و - ي)، ج9، ص:352.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

محبوب، والواقع أن الترجي في اللغة العامة مرادف للأمل*، وقد يستعمل التمني كمرادف له، إذ لا نجد عند العوام ذلك الضبط المفهومي الذي نجده عند المتخصصين من النحاة والبلاغيين**، ولذلك فإن القول إن الترجي لا يخرج في دلالاته الاصطلاحية عن المعنى اللغوي قول يحتاج إلى إعادة نظر، إذ لو كان الأمر كذلك لما كان "الترجي" مصطلحا ولكان كلمة عامة لا تنتمي إلى ميدان علمي محدد.

أما المفهوم الذي ذكر للترجي عند النحاة فهو الذي تذكره كتب النحو، فكثيرة هي الكتب التي أوردت في تعريف الترجي العبارة نفسها التي أوردها المعجم الكبير، من ذلك ما جاء في النحو الوافي من أن الترجي هو: «انتظار حصول شيء مرغوب فيه، ميسور التحقق، ولا يكون إلا في الأمر الممكن»¹. فالملاحظ أن العبارة الأولى التي وردت في المعجم الكبير تكاد تتفق مع العبارة الأولى من النحو الوافي، إلا في استبدال بعض الكلمات بكلمات أخرى، وإن حاولنا المقارنة بين التعريفين وجدنا التعريف الثاني أكثر دقة، ذلك أنه ذكر قيда مهماً في تعريف الترجي تم إغفاله في التعريف الأول، وهو أن الترجي لا يكون إلا في الأمر الممكن، وهذا القيد يفرّق بين مفهوم الترجي وبين مفهوم آخر قد يلتبس به وهو التمني***، وعليه، فإن

* ينظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة (رجا)، ص: 1604.

** نجد مصطلح الترجي عند البلاغيين كذلك، وهم يهتمون به من حيث كونه أسلوباً إنشائياً غير طلبى.

¹ حسن عباس، النحو الوافي، ج4، ص: 370.

*** التمني هو: «الرغبة في تحقق أمر محبوب سواء أكان تحققه ممكناً، أم غير ممكن» (ينظر، المرجع نفسه، ج1، ص: 369-370).

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

التعريف الذي تم إيرادَه في المعجم الكبير من أن الترجي هو "ارتقاب شيء محبوب" يمكن أن ينطبق على مفهوم التمني كذلك كونه غير مقيد بالأمر الممكن فقط، ومنه، فإن العبارة التي أُوردت تحتاج إلى تقييد.

أما القول إن النحاة يهتمون بالأمر المترتبة عليه وكذا بأدواته فقول صحيح، ذلك أن النحاة لا يهتمون به من حيث كونه أسلوباً بلاغياً، وإنما مدار اهتمامهم هو أدواته والعمل الناتج عنها، إما مباشرة أو غير مباشرة، فالعمل المباشر الذي تؤديه أدوات الرجاء يكون حال دخولها على الاسم، فـ "لعل" إذا اتصلت بالاسم نصبت الأول ورفعت الثاني، أما عسى وحرى واخلوق فعملها عكس عمل "لعل" أي أنها ترفع الاسم الأول وتنصب الثاني، أما العمل غير المباشر فيتمثل في نصب الفعل المضارع بأن مضمره بعد فاء السببية إذا سبقت هذه الفاء بالترجي، على نحو ما ذكر في المثال المورد في التعريف.

إنه وانطلاقاً مما سبق ذكره، فإننا نرى أن التعريف الذي تم إيرادَه للترجي يحتاج إلى تعديل، أولاً بحذف العبارة الأولى منه، وهي: "لا يخرج في دلالاته عن معناه اللغوي"، ذلك أن الترجي في الاصطلاح - كما سبقت الإشارة - أكثر تقييداً منه في اللغة، وثانياً بتقييد العبارة الثانية بالقول إن الترجي لا يكون إلا في الأمر الممكن، وثالثاً استكمال ما يترتب عن أدوات الترجي من رفع الاسم ونصبه.

وعليه، فإننا نقترح أن يكون تعريف الترجي على النحو الآتي:

« الترجي (في اصطلاح النحاة): ارتقاب حصول شيء محبوب ولا يكون إلا في الأمر الممكن، ويهتم النحاة بما يترتب عنه وبما يؤدي به من أدوات، فيترب عنه نصب الفعل

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية إذا وقعت بعد الرجاء، وكذلك نصب الاسم الأول ورفع الثاني مع الأداة "عل"، ورفع الاسم الأول ونصب الثاني مع أفعال الرجاء الثلاثة: عسى وحرى واخلولق».

2-9-2- تعريف مصطلح "الترخيم":

جاء في المعجم الكبير أن: «الترخيم (في الاصطلاح): الحذف بغرض التخفيف كحذف نون "يكون" المجزوم الملاقي لمتحرك كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِينَ﴾ (المدثر: 43)، وقوله تعالى ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ (مريم: 20)، وحذف نون "مِنْ" إذا وليها "أل" كقول جميل بثينة:

وما أُنْسَ مِ الْأَشْيَاءِ لَا أُنْسَ قَوْلَهَا - وقد قَرَّبْتُ نَضْوِي - أمصر تريد؟

[النضو: الناقة الهزيلة].

و—:حذف آخر اللفظ لداع بلاغي كالترخيم للنداء، أو للضرورة الشعرية، أو للتصغير فيقال في نداء حارثٍ ومالكٍ: يا حارٍ، ويا مالٍ، قال زهير بن أبي سلمى:

يا حارٍ لَا أَرْمِيَنَّ مِنْكُمْ بَدَاهِيَةَ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ

وكثر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب فأشبه العلم فرَحَمَ، بحذف بائه، فقل: صاح، قال أبو العلاء المعري:

صاحِ هَذَا قَبُورُنَا تَمَلُّ الرُّحْدُ - ب، فأين القبور من عهد عاد؟

ومن شواهد الترخيم للضرورة الشعرية قول عدي بن زيد العبادي:

ليس شيء على المنون بخالٍ لا عديمٌ ولا مثمَّرٌ مال

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

أي: بخالد.

وقول لبید بن ربيعة:

درسَ المنا بمُتَالعِ فأَبَانَ فتَقَادمت فَالجِبْسُ فَالسَّوْبَانِ

[المنا، أراد: المنازل، ومتالع، وأبان، والجبس والسوبان: مواضع]¹

يتضح من خلال هذا التعريف أن الترقيم في اصطلاح النحاة قائم على الحذف، مع اختلاف الغاية التي من أجلها يحذف آخر اللفظ، فقد يكون الحذف لغرض بلاغي، وتم حصر هذا القسم في أنواع ثلاثة هي: الترقيم للنداء، والترقيم للضرورة الشعرية، والترقيم للتصغير، وقد ضربت أمثلة للنوعين الأولين دون الثالث.

إنه وبالرجوع إلى كتب النحو، نجد أن الترقيم هو: « حذف آخر اللفظ بطريقة معينة لداع بلاغي»². والداعي البلاغي الذي من أجله يحذف آخر اللفظ إنما هو التخفيف في الغالب، وحتى لا يكون التعريف السابق مطلقاً، أي حتى لا يكون كل حذف ترخيماً قيدوا الترقيم بالمنادى وبالضرورة الشعرية وبالتصغير، ف: « الترقيم المطّرد إنما يكون في النداء، وفي غير النداء إنما يكون على سبيل الندرة»³. أي أن الترقيم القياسي يكون في النداء، أما في التصغير وفي الضرورة الشعرية فهو غير قياسي وغير مطرد، ولكل نوع شروط لا يستقيم إلا بها.

¹ المعجم الكبير، مادة (ر خ م)، ج9، ص:419.

² عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص:101.

³ ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص:374.

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

وعليه، فإن ما ذكر في الجزء الأول من أن الترقيم هو الحذف بغرض التخفيف أمر صحيح، غير أن الأمثلة التي تم ضربها لذلك ليست صحيحة، فحذف نون "يكون" المجزوم الملاقى لمتحرك، وحذف نون "من" إذا وليها "أل" ليس من باب الترقيم في شيء، وإنما هو من باب الحذف فحسب، أما المفهوم الصحيح للترقيم فهو الذي تم إيراده في الجزء الثاني من التعريف، وإن كنا نرى فيه تطويلاً ينافي الإيجاز المطلوب في التعريف المصطلحي.

إنه وانطلاقاً مما سبق ذكره، نقترح أن يعدل تعريف الترقيم الذي تم إيراده وذلك بحذف الجزء الأول منه، كونه اشتمل على خطأ معرفي، ذلك أن الترقيم لا يكون في المواضع التي ذكرت، وإن ما يقع من حذف في آخر تلك الألفاظ إنما هو من باب الحذف فقط الذي يمكن أن يقع في كثير من المواضع غيرها.

أما الجزء الثاني فهو الذي نقترح إيراده مباشرة في تعريف الترقيم على أن تتم إضافة عبارة "هو التخفيف غالباً" بعد عبارة "لداع بلاغي"، وأن تحذف الكاف التي للتمثيل، ويذكر بدلاً منها أن أنواعه ثلاثة: ترقيم النداء وترقيم الضرورة الشعرية وترقيم التصغير، ولكل قسم منها شروطه، ونقترح أن تخفف الشواهد، بأن يذكر شاهد واحد للضرورة وآخر للمنادى.

وعليه، فالتعريف الذي نرتثيه لهذا المصطلح هو كالاتي:

« الترقيم (في اصطلاح النحاة): حذف آخر اللفظ لداع بلاغي هو التخفيف غالباً، وأنواعه ثلاثة: ترقيم النداء وهو المطرد، وترقيم الضرورة الشعرية، وترقيم التصغير، ولكل نوع منها شروطه المفصلة في كتب النحو».

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

هذا ما يتعلق بالمصطلحين الواردين في الجزء التاسع، وقد رأينا أنه على الرغم من احتواء هذا الجزء على مصطلحين نحويين فقط، إلا أن تعريفيهما احتاجا إلى تعديل، إما لأن التعريف ناقص يحتاج إلى تقييد أكثر كما هو الشأن في تعريف مصطلح "الترجي"، وإما لأن التعريف احتوى على بعض الأخطاء المعرفية التي لا بد من تلافيها كما هو الحال في تعريف مصطلح "الترخيم".

كان هذا هو الجانب التطبيقي من البحث، والذي تناولنا فيه تعريف المصطلحات النحوية والصرفية في المعجم الكبير، هذا المعجم الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والذي ما زالت أجزاءه تصدر منذ سنة 1956م إلى اليوم، بالنظر إلى ضخامة هذا العمل وسعي القائمين عليه إلى أن يكون معجما جامعا للغة العربية، فإن تمّ هذا الأمر بالفعل فإن هذا العمل سيكون من أهم إن لم نقل أهم الأعمال المعجمية الحديثة في اللغة العربية، كونه يجمع بين دقة المنهج وسعة المادة اللغوية وتشعبها في قالب موسوعي.

إن تحليلنا للمصطلحات النحوية والصرفية الواردة في المعجم الكبير كان بهدف الوقوف على مدى دقة تعريفاتها المصطلحية التي أوردها المعجم، من حيث موافقتها للمفاهيم الواردة في الكتب النحوية والصرفية من جهة، ومن حيث مجاراتها لشروط التعريف المصطلحي الواجب اتباعها من جهة أخرى.

وبعد تحليلنا لأكثر من أربعين تعريفا نحويا وصرفيا خرجنا بجملة من النتائج نجملها في ما

يأتي:

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

1- إن أغلب التعريفات التي قمنا بتحليلها يحتاج إلى إعادة نظر كونه يفتقر إلى الدقة، إذ لا تعبر هذه التعريفات عن المفاهيم المراد توضيحها، ولذلك حاولنا اقتراح تعريفات بديلة عنها نظنها أقرب إلى الدقة من الأولى.

2- بعض التعريفات اشتمل على معلومات غير صحيحة وعلى أخطاء معرفية يتوجب على القائمين على المعجم إعادة تصحيحها، ذلك أن مثل هذا الأمر يؤثر سلباً على المتلقي، وعلى تمثله الصحيح للمفاهيم، بل إنه يسيء إلى التراث النحوي العربي، خاصة إذا كانت المعلومة الخاطئة غير مختلف فيها، بل متفقاً عليها بين النحاة، ففي هذه الحال لا يمكن تفسير مثل هذه الأخطاء إلا بقلة حرص القائمين على المعجم على صحة ما يورد فيه، أو بعدم جدّيتهم التامة في البحث عن المفهوم الدقيق، خاصة في المصطلحات التي يتطلب تعريفها بحثاً مستفيضاً، كونه غير موجود بشكل صريح في الكتب النحوية، بل هو مبنوث في أجزاء متفرقة.

3- من المصطلحات التي تم إيرادها ما يحتمل أكثر من مفهوم واحد (كمصطلح المحل) إلا أن المعجم أشار في تعريفها إلى مفهوم واحد، وفي المقابل توجد مصطلحات لها مفهوم واحد متفق عليه (كمصطلح الحرف) في حين أن المعجم أورد لها أكثر من مفهوم (تعريف)، وهذا الأمر لا بد من التنبيه إليه لكي تكون التعريفات أقرب ما تكون إلى الدقة وعاكسة للمفاهيم النحوية.

4- بعض المصطلحات أشير إلى أنها مصطلحات كوفية، في حين أنه توجد مصطلحات أخرى تنتمي إلى مدرسة الكوفة ولم يشر إلى أنها كذلك (كمصطلح الخفض)، مع أنه في التعريف أشير إلى مقابلاتها البصرية، في حين أن الأولى هو ذكر أصلها ومقابلتها عند

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

البصريين ثم إيراد مفهومها دون الاكتفاء بذكر تسمياتها المحتملة، لأن هذا الأمر وإن كان يفيد المتلقي في معرفة مصدر التسمية فإنه لا يفيد في تحصيل مفهوم المصطلح.

5- صياغة بعض المصطلحات تحتاج إلى إعادة نظر كونها لا توافق قواعد وضع المصطلح في اللغة العربية، على نحو إيراد المصطلح في صورة تركيبية إسنادية، مع أن إirاده في صورة اسم أمر ممكن وهو الأولى، ولذلك تتعين مراجعة هذا الأمر.

6- أهمل ذكر المجال في بعض المصطلحات، وهو أمر لا بد منه خاصة بالنسبة لغير المتخصص أو المتخصص المبتدئ، كما أن بعض المصطلحات وقع خلط في مجالها المذكور، إذ إنها تنتمي إلى علم الصرف في حين أن المجال الذي تم إirاده هو علم النحو، ولذلك اقترحنا أن يدقق في هذا الأمر، وإلا اكتفي بذكر المجال الأعم وهو علم النحو لتقادي هذا الخلط.

7- إن تعريف المصطلحات الصرفية أكثر دقة من تعريف المصطلحات النحوية، إذ نادرا ما سجلنا ملاحظات على التعريفات الصرفية، ولعل السبب في ذلك هو أن تعريفات المصطلحات الصرفية يسهل الوصول إليها، إذ إن أغلب المصطلحات الصرفية معرّفة بشكل مباشر في أبوابها سواء عند القدماء أو المحدثين، على خلاف المصطلحات النحوية التي لا نجدها معرفة (في أغلبها) بشكل مباشر خاصة عند القدماء، الأمر الذي يستدعي البحث المستفيض للخروج بتعريف دقيق لها.

ومهما يكن من أمر، فإنه إذا توخى القائمون على المعجم الكبير الدقة، وكان حرصهم على ما يورد في المعجم كبيرا خاصة في ما يتعلق بتعريف المصطلحات في مختلف

الفصل الثالث: دراسة وصفية تحليلية لتعريف المصطلحات النحوية في المعجم الكبير

التخصصات، فإن المعجم الكبير سيكون بحق معينا لا ينضب للمتلقين من مختلف التخصصات.

خاتمة

لقد خضنا غمار هذا البحث بعد أن أثير لدينا فضول لمعرفة مدى دقة التعريفات المصطلحية التي يتم إيرادها في المعاجم اللغوية، ولإشباع هذا الفضول وقع اختيارنا على المعجم الكبير بالنظر إلى كونه أهم المعجمات اللغوية في العصر الحديث، بسبب حجم المادة اللغوية التي احتوى عليها من جهة وبسبب المنهج المعتمد فيه، وهو المنهج الذي يتسم بالدقة إلى حد كبير، وإن لم يخل من بعض الانتقادات التي وجهت إليه.

وكان أن اخترنا عددا من المصطلحات النحوية، قمنا بإيراد تعريفاتها على النحو الذي وردت به في المعجم الكبير، ثم حللنا تلك التعريفات وناقشناها محاولين تبين ما كان منها دقيقا موافقا لما جاء في الكتب المتخصصة وما كان منها ناقصا أو مخالفا لما جاء في الكتب النحوية، ومثل هذه التعريفات اقترحنا تعديلها أو تغييرها بحسب مقدار صحتها أو خطئها.

وقبل التطرق إلى الدراسة التطبيقية هذه، كنا قد تعرضنا للجانب النظري لهذا البحث، ومثل هذا الأمر ضروري ولا بد من التعرض له، لأنه على ضوئه يكون الجانب التطبيقي، إذ تستغل النتائج المتوصل إليها في الدراسة النظرية من خلال إسقاطها على ما يتم تحليله ومناقشته، فتكون تلك النتائج المعيار الذي يحتكم إليه والأساس الذي تتبني عليه الدراسة التطبيقية.

فكان أول ما انطلقنا منه في الجانب النظري محاولة التفريق بين مصطلح التعريف وبين عدد من المصطلحات التي قد تلتبس به في الاستعمال، وبعد هذا تناولنا التعريف في عموميه فأشرنا إلى أنواعه وشروطه ووظائفه، وأتبعنا ذلك بفصل ثان خصصناه للتعريف المصطلحي كونه المقصود بالدراسة، فتطرقنا إلى مفهومه وقد فرقنا في السياق نفسه بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه كما أشرنا إلى موضوعه وكذا أنواعه وشروطه وأخيرا تناولنا وظائف التعريف المصطلحي.

وقد خلاص هذا البحث إلى عدد من النتائج نجملها في ما يأتي:

1- إن مصطلح التعريف يتميز عن غيره من المصطلحات التي تعد في الاستعمال مرادفة له، ومن ذلك أن مصطلح المفهوم الذي يستعمل بمعنى التعريف يختلف عنه في كون الأول ذا طبيعة ذهنية والثاني ذا طبيعة لغوية كما أن التعريف يأتي لبيان المفهوم ووصفه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى غيره من المصطلحات كالماهية والشرح والتفسير والحد والتأويل، فكل من هذه المصطلحات يتميز عن غيره والتعريف يتميز عنها، ولذلك فلا بد من مراعاة هذا التفريق في الاستعمال ذلك أن المصطلحات تتسم بالدقة وبالاستقلال المفهومي.

2- كان العلماء العرب القدماء سابقين إلى كثير من قضايا التعريف، إذ وجدناهم تناولوا كل ما يتعلق به، فتحدثوا في مؤلفاتهم عن أنواعه، بل إن بعضهم انفرد في أنواع التعريف بنظرته الخاصة على نحو ما وجدناه عند ابن تيمية، وكذلك عند أبي البركات البغدادي، فالأول جعل التعريف محصوراً في التعريف اللفظي (الاسمي) فقط وذكر له أنواعاً أربعة، في حين أن الثاني انفرد بنوع خاص من التعريف هو التعريف بالتمثيل وقد بين أنواعه.

كما تطرق العلماء العرب إلى شروط التعريف وكذا وظائفه، وهو الأمر الذي نجده عند المحدثين، وإن كانوا قد زادوا عليه بعض التفاصيل التي يقتضيها التطور العلمي ومواكبة العصر.

3- لقد سيطر الاتجاه الذهني أو النظرية المصطلحية الكلاسيكية على الدراسة المصطلحية، ولا تزال أفكاره مهيمنة عليها، بالرغم من ظهور عدد من الاتجاهات في هذا الشأن كالاتجاه الاجتماعي والاتجاه الدلالي وكذا الاتجاه النصي، ولذلك فإن كل ما يتوصل إليه من نتائج في ما يتعلق بقضايا التعريف المصطلحي لا يخرج عما تم إقراره في النظرية الكلاسيكية الفوستيرية.

4- تبين لنا بعد التطرق إلى أنواع التعريف المصطلحي أنها محصورة في نوعين اثنين هما التعريف الإحالي والتعريف الاحتوائي، وهما لا يختلفان كثيراً عن النوعين اللذين ذكرناهما قبلاً في التعريف المنطقي، وكذلك الأمر في ما يتعلق بشروط هذا التعريف ووظائفه وشروطه، إذ تتطابق

إلى حد كبير مع ما تم ذكره في هذه القضايا في التعريف العام المرتبط باللغة العامة، الأمر الذي يؤكد أنه لا يمكن الفصل بصورة تامة بين اللغة العامة واللغة المتخصصة بل يوجد ارتباط وثيق بينهما.

5- إن السبب الرئيس في وجود التعريفات المصطلحية في المعاجم اللغوية هو جنوح هذه الأخيرة إلى الموسوعية بهدف مواكبة العصر الذي توجد فيه وكذا إشباع الفضول المعرفي لدى المتلقي، وهو ما وقفنا عليه في المعجم الكبير، حيث تم فيه إيراد عدد كبير من التعريفات المصطلحية من مختلف المجالات العلمية والمعرفية، كل ذلك لأن هذا المعجم اشتمل على جانب موسوعي كانت التعريفات المصطلحية إحدى مظاهره.

6- كشفت الدراسة التطبيقية عن وجود نقائص في التعريفات المصطلحية النحوية الواردة في المعجم الكبير، وتختلف تلك النقائص في درجتها من تعريف لآخر، إذ تتراوح بين عدم اكتمال التعريف من خلال افتقاره إلى بعض القيود إلى حد الخطأ المعرفي في بعض التعريفات، وبحسب اختلاف هذا النقص اختلفت الاقتراحات من تعديل التعريف إلى تغييره كلياً.

وانطلاقاً مما تم التوصل إليه في الدراسة التطبيقية وحتى يحقق المعجم الكبير الأهداف المرجوة منه، بأن يكون معجماً جامعاً للغة العربية في صورة موسوعية وبمنهج دقيق ومضبوط فإننا نقدم الاقتراحات الآتية:

1- ضرورة تحري الدقة في التعريفات المزمع إيرادها في المعجم، وذلك بالرجوع إلى الكتب المتخصصة، فإن كان التعريف متفقاً عليه تم إيراده على صورته المتفق عليها، وإن المصطلح مختلفاً فيه سواء من حيث التسمية أو المفهوم تمت الإشارة إلى ذلك، على أن يرجع في ذلك كله إلى الكتب النحوية وإلى أمهات الكتب منها على وجه الخصوص، لتجنب الأخطاء المعرفية التي

يمكن أن تحتوي عليها الكتب الحديثة، والأمر نفسه ينطبق على تعريفات المصطلحات التي تنتمي إلى المجالات الأخرى غير علمي النحو والصرف.

2- لا بد من ذكر المجال العلمي الذي ينتمي إليه المصطلح قبل الشروع في تعريفه، لأنه أمر في غاية الأهمية في التفريق المفهومي الأولي بين المصطلحات، وفي مجال علم النحو تنبغي الإشارة إلى كون المصطلح كوفيا أو بصريا إن كان هناك اختلاف في التسمية بين الفريقين أو انفراد في المصطلح بينهما.

3- ضرورة صياغة المصطلح وفقا للمعايير والشروط المعتمدة في ذلك، وهذا الأمر يتطلب ضرورة اطلاع القائمين على هذا المعجم على ما كتب في علم المصطلح للاستفادة منه في صياغة مصطلحات هذا المعجم وصياغة تعريفاتها.

وأخيرا نرجو أن تسهم هذه الدراسة في تقويم ما وقع من هفوات في المعجم الكبير في الجانب المدروس، وأن تؤخذ الاقتراحات المقدمة بعين الاعتبار، لأن ذلك - في نظرنا - سيؤدي دورا في ضبط المعجم وتحقيق الأهداف المنشودة منه.

انتهى

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- 1- الأنباري (أبو البركات)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م.
- 2- أرسطو، سلسلة علم المنطق، تح: فريد جبر، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1999م.
- 3- الاسترأبادي (رضي الدين محمد بن الحسن)، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (دت).
- 4- الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986م.
- 5- البغدادى (أبو البركات)، الكتاب المعتبر في الحكمة، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط1، 1357هـ.
- 6- التفتازاني (سعد الدين)، شرح المقاصد، تح: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1998م.
- 7- التفتازاني (مسعود بن عمر)، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، شر وت: عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط8، 1997م.
- 8- التهانوي (محمد علي)، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، تقديم: وفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.
- 9- ابن تيمية (أحمد تقي الدين)، الرد على المنطقيين، بمباي، الهند، ط1، 1947م.
- 10- ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط3، 1403هـ.

- 11- الجرجاني (علي بن محمد)، كتاب التعريفات، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس، بيروت، ط3، 2012م.
- 12- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (دت).
- 13- الجويني (أبو المعالي إمام الحرمين)، التلخيص في أصول الفقه، تح: عبد الله جولم، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1996م.
- 14- الحملوي أحمد، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت، (دت).
- 15- ابن رشد (محمد بن أحمد)، رسائل ابن رشد الفلسفية، تح: رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1994م.
- 16- الرماني (علي بن عيسى)، الألفاظ المترادفة، تح: محمود الشنقيطي، مطبعة الموسوعات، القاهرة، ط1، 1321هـ.
- 17- الرماني، منازل الحروف، الحدود: رسالتان في اللغة، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، بيروت، 1984م.
- 18- الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تحرير: عبد القادر عبن الله العاني، مراجعة: عمر سليمان الأشقر، دار الصفوة، الكويت، ط2، 1982م.
- 19- السكاكي (أبو يعقوب)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م.
- 20- السمعاني (أبو المظفر منصور)، قواطع الأدلة في الأصول، تح: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ.
- 21- سيبويه (أبو بشر عمرو)، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

22- ابن سينا (أبو علي الحسين)، الإشارات والتنبيهات، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1960م.

23- ابن سينا، رسالة الحدود، ضمن رسائل منطقية في الحدود والرسوم للفلاسفة العرب، عبد الأمير الأعسم، دار المناهل، بيروت، ط1، 1993م.

24- ابن سينا، الشفاء، تح: الأب قناتوي وغيره، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1963م.

25- السيوطي (جلال الدين)، الإتيان في عزم القرآن، مكتبة مصر، (دت).

26- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: عبد الفتاح مصطفى خليل، دار الكتب، القاهرة، ط2، 2001م.

27- الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007م.

28- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1999م.

29- العسكري (أبو هلال الحسن)، الفروق اللغوية، مكتبة القدس، القاهرة، ط1، 1335هـ.

30- العكبري (أبو البقاء عبد الله)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ.

31- الغزالي (أبو حامد)، المستصفى من علم الأصول، تح: حمزة بن زهير حافظ، 1413هـ.

32- الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ضبط: محمد عبد السلام الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.

- 33- الغزالي، معيار العلم في المنطق، شرح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2013م.
- 34- الفاكهي (جمال الدين عبد الله)، شرح الحدود النحوية، تح: محمد الطيب إبراهيم، دار النفائس، بيروت، 1996م.
- 35- الفخر الرازي، التفسير الكبير، مطبعة البهية، القاهرة، 1352م.
- 36- الفراء (أبو زكريا معاذ)، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م.
- 37- ابن فورك (أبو بكر)، الحدود في الأصول، تح: محمد عبد الحليم، لندن، 1991م.
- 38- ابن مالك (محمد بن عبد الله)، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الإمام مالك، الجزائر، 2009م.
- 39- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الكبير، مطابع روز اليوسف، مصر، 1970م.
- 40- نكري الأحمد، دستور العلماء، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1997م.
- 41- ابن هشام (أبو محمد عبد الله)، شرح شذور الذهب، تح وشر: محمد محي الدين عبد الحميد، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 2005م.
- 42- ابن يعيش (أبو البقاء موفق الدين)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (دت).
- 43- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.

ثانيا: المراجع بالعربية:

أ- الكتب:

- 1- أبو الفرج محمد أحمد، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1966م.
- 2- الأشهب خالد، المصطلح العربي (البنية والتمثيل)، عالم الكتب الحديث، أريد، الأردن، ط1، 2011م.
- 3- بكار حسين يوسف، الترجمة الأدبية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2001م.
- 4- ابن أمير الحاج، التقرير والتحرير في علم الأصول، دار الفكر، بيروت، 1417هـ.
- 5- بن مراد إبراهيم، المعجم العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.
- 6- بيجوان هنري وتوراون فيليب، المعنى في علم المصطلحات، تر: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009م.
- 7- تريكو جول، المنطق السوري، تر: محمود اليعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م.
- 8- التهالي البشير، تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2013م.
- 9- حامدي عبد الكريم، قواعد المفهوم، دار اليمى للنشر والتوزيع والإعلام، (دت).
- 10- حسن عباس، النحو الوافي (مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة)، دار المعارف، مصر، ط3، (دت).

- 11- حلام الجبالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999م.
- 12- الحمزاوي رشاد، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م.
- 13- الحيادة مصطفى طاهر، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، أريد، الأردن، ط1، 2003م.
- 14- خلاف عبد الوهاب، علم اصول الفقه، الزهراء للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1993م.
- 15- ديوي جون، المنطق (نظرية البحث)، تر: زكي نجيب محمود، دار المعارف، القاهرة، 1969م.
- 16- الصوفي عبد اللطيف، اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، طلا سدار للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، (دت).
- 17- ظاظا حسن، كلام العرب من قضايا اللغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1976م.
- 18- عباس عباس عبد الحليم، المصطلح النقدي والصناعة المعجمية (دراسة في المعاجم المصطلحية وإشكالاتها المنهجية)، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 2015م.
- 19- عبد العزيز محمد حسن، المصطلح العلمي عند العرب (تاريخه، مصادره، نظريته)، دار الهاني للطباعة، (دت).
- 20- عبد العزيز محمد حسن، المعجم التاريخي للغة العربية (وثائق ونماذج)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2008م.
- 21- عبد المعطي علي وآخرون، المنطق الصوري ومناهج البحث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط2، 1994م.

22- الفتحى محمد ذنون يوسف، تراثا الاصطلاحي (أسسه وعلاقاته وإشكالياته، بحوث في المصطلح اللغوي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2013م.

23- لوم كلود ماري، علم المصطلح (مبادئ وتقنيات)، تر: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012م.

24- مظهر الدين حكيم أسعد، علم الترجمة النظري، دار طلاس، دمشق، ط1، 1989م.

25- الملح حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط1، 2002م.

26- الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، ط1، 2013م.

27- نصار حسين، المعجم العربي (نشأته وتطوره)، دار مصر للطباعة، ط2، 1986م.

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية:

حميدي بن يوسف، التعريف في المعاجم اللسانية العربية الحديثة (دراسة وصفية تحليلية في ضوء المصطلحية الحديثة)، أطروحة دكتوراه، إشراف: الطاهر ميلة، جامعة الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، 2011/2012م.

ج- المعاجم:

1- بعلبكي رمزي منير، معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، 1990م.

2- الجر خليل، المعجم العربي الحديث (لاروس)، مكتبة لاروس، باريس، 1987م.

3- الجوهرى (اسماعيل بن حماد)، معجم الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.

4- الزمخشري (جار الله)، أساس البلاغة، دار الفكر، بيروت، 1989م.

5- صليبا جميل، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، الشركة العالمية للكتاب، 1994م.

- 6- عكاوي إنعام فؤال، المعجم المفصل في علوم البلاغة (البدیع والبيان والمعاني)، مراجعة: احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1996م.
- 7- ابن فارس أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م.
- 8- الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، العراق، 1981م.
- 9- الفيومي (أحمد بن محمد)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مكتبة لبنان، 1987م.
- 10- الكفوي (أبو البقاء أيوب)، الكليات، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998م.
- 11- اللبدي محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، الأردن، ط1، 1985م.
- 12- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983م.
- 13- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004م.
- 14- معلوف الأب لويس، المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، ط21، 1983م.
- 15- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، مطبعة لاروس، 1989م.
- 16- ابن منظور (جمال الدين)، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (دت).
- 17- وهبة مجدي، كامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م.

د- المجالات:

- 1- أحمد عبد العزيز، التعريف المصطلحي (عناصره وإشكالياته)، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط.
- 2- أدرور أمينة، ملاحظات نقدية حول الإحالة والتعريف في معجمي روبير الصغير وروبير المنهجي، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية بتونس، ع28-29، 2012/2013م.
- 3- أزهرى محمد، العرض المصطلحي، مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، فاس، المغرب، ع5، 2005م.
- 4- بن مراد إبراهيم، دور التأريخ في التعريف القاموسي، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية بتونس، ع28-29، 2012/2013م.
- 5- بوحميدي محمد، كيفية صياغة التعريف عند السكاكي، مجلة دراسات مصطلحية، ع1، 2001م.
- 6- جلوب محمد فرحان، نظرية التعريف عند ابن سينا، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، مج7، ع25، 1978م.
- 7- الحاج صالح رشيد، التحليل اللغوي ونظرية المعنى عند فتجنشتين، مجلة عالم الفكر، عدد خاص بالفكر التاريخي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج29، ع4، أبريل-يونيو، 2001م.
- 8- خطابي محمد، المادة المصطلحية الحديثة في "المعجم المفصل في الأدب" لمحمد التونجي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع46، 1998م.
- 9- خطابي محمد، المعجمات الأدبية العربية الحديثة (1974-1996)، دراسة تحليلية نقدية للمصطلح والمفهوم، مجلة المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط، ع4، 2003م.

10- دحماني السائح زكية، فروق بين التعريف الطبيعي والتعريف الرمزي، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية بتونس، ع28- 29، 2013/2012م.

11- ساجر، نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، تر: جواد حسيني سماعنة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط.

12- السنوسي العياشي، مسألة التعريف عند المناطقة المحدثين، مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، المغرب، ع2، 2002م.

13- النصراوي الحبيب، المعلومات الموسوعية في التعريف القاموسي من خلال المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية بتونس، ع28- 29، 2013/2012م.

14- هليل محمد حلمي، نحو خطة منهجية لوضع معجم ثنائي متخصص، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية بتونس، ع7، 1992م.

3- المراجع بالأجنبية:

1 – Bruno de Bessé, "La définition Terminologique", actes du colloque "La définition", centre d'études du lexique, université Paris-nord, 18 – 19 novembre 1988, (Librairie Larousse Paris, 1990).

2 - Büttemeyer Wilhelm, "Popper on definitions", Journal for general philosophy of science, (Springer, 2005, Vol. 36).

3 – Candel Danielle, "Wüster Par Lui-même", (Cahier du CIEL, Université Paris 7, 2004)

4 – Maria Teresa Cabré, la terminologie: Théorie, méthode et application, trad. Monique C. Cormier et John Humbley, Préface de Jean-Claude Corbeil, Canada, (PU Ottawa, Armand Colin, 1998).

- 4– Clas André, "Les problèmes de définition en lexicographie et en terminologie", Guide de recherche en lexicographie et en terminologie, (Agence de Coopération Culturelle et Technique, Paris, 1985)
- 5- Depecker Loïc, Entre signe et concept (élément de terminologie générale), (presse Sorbonne Nouvelle, Démandstream, 2002)
- 6– Debove Josette Rey-, Étude linguistique et sémiotique des dictionnaires Français contemporains,(Mouton, The Hague, Netherlands, 1971)
- 7- Dictionnaire Larousse Maxi poche, Jacques Florent (dir.), (édition Larousse, Paris, 2011)
- 8– Felber .Helmut, "Basic principles and methods for the preparation of terminology standards", in: Standardization of technical terminology, (principles & practices), ASTM committee on terminology, Toranto, Canada, 23 June 1982, ed. American Society for Testing & materials, 1983.
- 9– Gaudin François, Guespin Louis, Initiation à la lexicologie française, de la néologie aux dictionnaires, (éditions Duculot, Bruxelles, 2002), 1éd.
- 10- Hausmann Franz Josef, La définition est-elle utile?, Regard sur les dictionnaires allemands, anglais et français, actes du colloque La définition, centre d'études du lexique, université Paris-nord, 18 – 19 novembre 1988, (Librairie Larousse Paris, 1990).
- 11– (l') Homme Marie – Claude, La Terminologie : Principes et techniques, (Presses de l'université de Montréal, 1éd. 2004)
- 12– Humbley John, "La réception de l'oeuvre d'Eugen Wüster dans les pays de langue française", Cahier du CIEL, – Université Paris 7,2004)
- 13– ISO, (norme) : Principes et méthodes de La terminologie, 704 – 1987.
- 14– ISO, Terminology work — Principles and methods, ISO/FDIS 704 - 1999. (draft paper)
- 15– Lehmann Alise, Françoise Martin- Berthet, Introduction à la lexicologie, sémantique et morphologie, Armand Colin, 2003, 2ed.

16- Martin Robert, "la définition naturelle", actes du colloque la définition, centre d'études du lexique, université Paris-nord, 18 – 19 novembre 1988, Librairie Larousse Paris, 1990).

16– Le Petit Robert, Dictionnaire Alphabétique et analogique de la langue française, Texte remanié et amplifié sous la direction de: Josette Rey-Debove et Alain Rey, Nouvelle édition millésime, (2011).

17– Rahaingoson Henri, "lexicologie, lexicographie, terminologie", dans: Guide de recherche en lexicographie et en terminologie, Agence de Coopération Culturelle et Technique, Paris, 1985.

18– Rey Alain, "Polysémie du terme définition", (actes du colloque la définition, centre d'études du lexique, université Paris-nord, 18 – 19 novembre 1988, Librairie Larousse Paris, 1990)

19– Rey Alain, La terminologie, noms et notions, (Que sais-je? PUF, Paris, 2éd, 1992)

20 – Rey Alain, De l'artisanat du dictionnaire à une science du mot, (Armand Colin, Paris, 2008)

21– Rondeau Guy, Introduction à la terminologie, (Imprimerie Alma, Québec, 1984), 2éd.

22- Salminen Aino Niklas –, La lexicologie, (Armond Colin, paris, 2005), 2éd,

23– Sepälä Selja, "Composition et Formalisation Conceptuelles de la Définition Terminographique", Mémoire présenté à l'école de traduction et d'interprétation pour l'obtention du DEA en traitement informatique multilingue, sous la direction du Pr: Bruno de Bessé, (Université de Genève, 2004).

24– Setti Skora, La relation concept- objet autour des définitions de termes, (Définitions de termes français- anglais), Thèse de doctorat en langue, littérature et civilisation anglaises et nord- américaines, Univ- Paris XIII, 1998).

25– Svensén Bo, *Practical Lexicography, Principle & methods of dictionary making*, tr. John Sykes & Kerstin Schofield, (Oxford University Press, 1993).

26– Vézina Robert [et al.], *La rédaction de définitions terminologiques*, Version abrégée et adaptée par Jeans Bédard et Xavier Darras. (Office québécois de la langue française, Montréal, 2009).

Cette étude est un essai permettant de mettre en relief l'importance des définitions terminologiques regroupées dans les différents dictionnaires linguistiques. Ce qui nous a poussés à réaliser cette étude, c'est ce que nous avons constaté sur la définition et la présentation des différentes définitions terminologiques et leur application dans différents dictionnaires.

Notre étude a porté sur un dictionnaire linguistique où nous avons fait une analyse thématique du « grand dictionnaire » édité par « le groupe linguistique arabe du Caire », Sachant que son éditeur avait pour souhait que ce dictionnaire soit un dictionnaire arabe englobant des termes ayant la forme d'une encyclopédie.

Cette étude, est une étude descriptive analytique essayant de regrouper aussi bien le rôle analytique expérimentale, Le premier permettant de définir d'une manière générale tout en définissant la terminologie le second, nous a permis de cibler le dictionnaire choisis comme la voulu son maître et nous voulons qu'il soit le dictionnaire arabe le plus important de l'histoire, de ce fait nous souhaitons que les démarches entreprises un le plan pratique soient prises en considération.

Cette étude regroupe trois spécialités qui sont : lexicographie, la terminographie, et la syntaxe. La première spécialité consiste en l'étude des définitions générales, la seconde consiste en l'étude des définitions terminologiques et la troisième c'est l'étude des termes en syntaxe. Et cela a été le plan de notre recherche également :

- 1- Définition générale : sur le plan : natures, conditions, fonctions.
- 2- Définition terminologique : pour les mêmes points.
- 3- Etude pratique sur certaines définitions grammaticales en faisant leur description et leur analyse. Pour arriver à la fin à la suggestion suivante gardée la même définition ou porter des changements.

Finalement, On est arrivé aux résultats suivants pouvant les regroupés essentiellement en deux points :

- Le premier sur le plan théorique consistant on fait qu'an temps ancien, les arabes, ont étudié toutes les questions concernant les définitions sur le plan différentiel, conditionnel, Voir même fonctionnel et ont leurs propres particularités par rapport aux autres. Par contre sur le second plan, concernant la définition

terminologique, On ne retrouve au qu'une étude propre aux arabes sauf celle d'une comparaison avec celle des européens, Voir même des points de vues différents.

- La deuxième sur le plan pratique : cette étude nous a permis de même en relief qu'un grand nombre des définitions terminologiques des termes de syntaxe figurant sur le « grand dictionnaire» a besoin d'être revues et révisées, du fait qu'elles soient incomplètes au il y a un non confort de ce qui a été présenté dans l'œuvre, ou non-respect des conditions de définition terminologique. Nous souhaitons que nous suggestions soient prises en considération dans le but d'enrichir cette œuvre.